



المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية اللغة العربية
قسم اللغة و النحو و الصرف

الآراء النحوية في كتاب أبي المرشد المعري (تفسير أبيات المعاني للمتنبي)
دراسة و ترجيح

بمقترح لنيل درجة الماجستير في اللغة العربية و آدابها
تخصص اللغة و النحو و الصرف

إعداد الطالب:

عبد العزيز محمد محمد المالكي

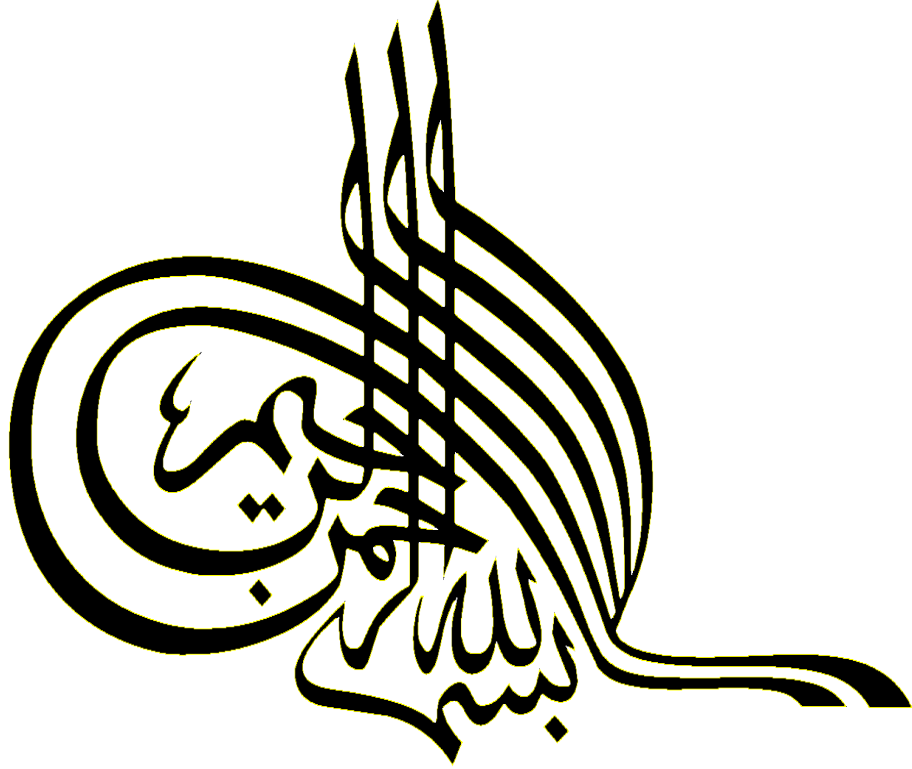
الرقم الجامعي / 43288098

إشراف سعادة الأستاذ الدكتور:

رياض حسن الخوام

لعام

1435 هـ - 1436 هـ



ملخص الرسالة

عنوان الرسالة:

الآراء النحوية في كتاب أبي المرشد المعري (تفسير أبيات المعاني للمتنبّي) دراسة و ترجيح.

خطة البحث:

المقدمة: احتوت على أسباب اختيار الموضوع, و أهميته, و منهج البحث, و أسئلة البحث كما أشرت فيها إلى بعض الدراسات السابقة.

التمهيد: تحدثت عن كتاب تفسير أبيات المعاني لأبي المرشد المعري من خلال النقاط الآتية: ترجمة المؤلف, سبب تأليف الكتاب, و أهم مصادر الكتاب, و أهمية الكتاب, و منهج المؤلف في ترتيب الكتاب.

فصول البحث: احتوى البحث على ثلاثة فصول, متضمنة عدة مباحث, كما يلي:

الفصل الأول: مسائل التركيب, و يندرج تحته أربعة مباحث:

المبحث الأول: التقديم و التأخير. المبحث الثاني: الحذف. المبحث الثالث: الزيادة. المبحث الرابع: الفصل و الاعتراض.

الفصل الثاني: تعدد و جوه الإعراب, و يندرج تحته ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: إعراب الأسماء. المبحث الثاني: إعراب اسم الفعل. المبحث الثالث: إعراب الجمل.

الفصل الثالث: ضرورات الشعر, و يندرج تحته ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: الضرورة بالزيادة. المبحث الثاني: الضرورة بالنقص. المبحث الثالث: الضرورة بالتغيير.

الخاتمة: اشتملت على أهم النتائج التي توصلت إليها, و ما اقترحتة فيما يخص جوانب البحث و بعض التوصيات المهمة.

Study Abstract

Study title: the syntactic opinions in abu al murshid al Maari's book(tafsir abyat al maani lee al Mutanabbi)

Research plan:

introduction :Contained reasons for choosing the subject, and its importance, and the research method, and research questions, as I referred to some of the previous studies

preface: I talked about abu al murshid al Maari's book through the following points:

reason for Authorship the book, most important sources of the book, importance of the book, and method of The author in order the book

Research chapters:

It is based on three chapters as following:

First chapter: syntax issues, Contained on antecedent and the delay, Deletion, addition, and Separation and parenthesis in the sentence.

second chapter: the diverse parsing, and Contained on parsing of the nouns, verbs, and sentences.

third chapter: poetical necessity, and Contained on poetical necessity that was because addition or decrease or change.

Conclusion: includes the research results and the researcher's recommendations.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، و الصلاة و السلام على من لا نبي بعده، و على آله و صحبه أجمعين، و بعد:

فالمتنبي⁽¹⁾ شاعر ملاً الدنيا بشعره، و تفنن في نظم الأبيات الرائعة، و مزجها بالمعاني المتنوعة التي حيرت الناس في عصره، نظرًا لما يعترى بعضها من غموض و خروج عن قواعد اللغة بشتى جوانبها النحوية و الصرفية؛ فعكف العلماء على دراسة شعره، و أُلِّفت الكتب منذ عصره إلى يومنا هذا، و زالت الدراسات مستمرة.

و من أشهر شروح ديوانه: كتاب الفُسر لابن جني، و معجز أحمد لأبي العلاء المعري، و شرح مشكلات ديوان المتنبي لأبي علي ابن فُورجّه، و التبيان للعكبري، و القائمة تطول، فقد ذكر ابن خلكان عن أحد مشايخه أنه قال: « وقفت له على أكثر من أربعين شرحًا ما بين مطولات و مختصرات، و لم يُفعل هذا بديوان غيره»⁽²⁾.

و في بحثنا هذا وقفت على أحد تلك الشروح، و هو كتاب (تفسير أبيات المعاني من شعر أبي الطيب المتنبي) لأبي المرشد المعري⁽³⁾، و قد أشار إليه ابن العديم في كتابه (الإنصاف و التحري) ، قال: « وقفت له على كتاب بخطه و تأليفه في تفسير أبيات المعاني من شعر المتنبي، و هو كتاب حسنٌ في فنه»⁽⁴⁾.

و قد اهتم أبو المرشد المعري بأبيات المعاني من شعر المتنبي؛ نظرًا لما فيها من غموضٍ في المعنى بسبب دقة المعنى أو خفاء الدلالة، أو بسبب احتمال التراكيب النحوية في البيت الواحد، و

(1) أبو الطيب أحمد بن الحسين الكندي (303 هـ - 354 هـ)، ينظر ترجمته في يتيمة الدهر/ لأبي منصور الثعالبي 139/1، 141، تحقيق: مفيد محمد قميحة. دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، 1403 هـ- 1983 م، و وفيات الأعيان/ لابن خلكان 120/1، تحقيق: إحسان عباس الناشر. دار صادر، بيروت- لبنان 1398 هـ- 1978 م.

(2) وفيات الأعيان 121/1 .

(3) سليمان بن علي المعري، ينظر ترجمته في معجم الأدباء لياقوت الحموي 301/1، تحقيق: إحسان عباس. دار الغرب الإسلامي، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، 1993 م.

(4) تعريف القدماء بأبي العلاء/ لابن العديم، ص507، تحقيق: لجنة من رجال وزارة المعارف العمومية. مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة- مصر، 1363 هـ- 1944 م.

كل ذلك يحتاج إلى دراسة و تمحيص و خاصة في الجانب النحوي, فجميعنا نعلم العلاقة الوطيدة ما بين الإعراب و المعنى, و قد أدرك تلك العلاقة علماء اللغة العربية, قال ابن جني: « ألا ترى إلى فرق ما بين تقدير الإعراب و تفسير المعنى؛ فإذا مر بك شيء من هذا عن أصحابنا فاحفظ نفسك منه, و لا تسترسل إليه؛ فإن أمكنك أن يكون تقدير الإعراب على سمت تفسير المعنى فهو مالا غاية وراءه, و إن كان تقدير الإعراب مخالفاً لتفسير المعنى تقبّلت تفسير المعنى على ما هو عليه و صحّحت طريق تقدير الإعراب, حتى لا يشدّ شيء منها عليك»⁽¹⁾.

و قال الزجاجي: « إن الأسماء لما كانت تعورها المعاني، فتكون فاعلة و مفعولة و مضافة و مضافاً إليها، و لم تكن في صورها و أبنيتها أدلة على هذه المعاني، بل كانت مشتركة جعلت حركات الإعراب فيها تُنبئ عن هذه المعاني»⁽²⁾.

و كتاب أبي المرشد يزخر بالمسائل النحوية, و الصرفية, و اللغوية التي تناولت أبيات المعاني و قد قام الشيخ أبو المرشد بعرض آراء العلماء في إعراب الأبيات دون أن يعقب, أو يرجح رأياً على رأي فكان ذلك سبباً عندي لأن أدرس هذه الآراء الإعرابية و المسائل النحوية المتصلة بها و خلاف النحاة فيها, و من ثم الترجيح بين الآراء وفقاً لأسس الترجيح من سماع و قياس و غيرها.

أسباب اختيار الموضوع و أهميته:

- 1- كتاب أبي المرشد المعري يرتبط بشاعر كبير ذاع صيته, و اختلف النحاة في كثير من المسائل التي ترتبط بمشكل أبياته, فأردت الوقوف على هذه المشكلات عبر هذا الكتاب.
- 2- الإسهام في دراسة بعض كتب إعراب الشعر و تفسيره.
- 3- هذا الموضوع لأبيات المعاني للمتنبّي لم يتعرض للدراسة النحوية الوصفية, و التحليلية و الترجيحية من قبل, فأردت جمعها و دراستها.

(1) الخصائص 283/1، 284، تحقيق: محمد علي النجار. دار الكتب المصرية، القاهرة- مصر، الطبعة الثانية 1371 هـ - 1952 م.

(2) الإيضاح في علل النحو للزجاجي ص 69، تحقيق: مازن المبارك. دار النفائس، بيروت- لبنان، الطبعة الثالثة 1399 هـ - 1979 م.

4- الوقوف على أسس الترجيح الصحيحة في المسائل النحوية, و على آراء العلماء و دراستها و إبرازها للباحثين.

5- إنَّ البحث في الترجيح بين الآراء النحوية في كتاب تفسير أبيات المعاني يساعد في ازدياد العمق المعرفي, و نمو المنهجية عند الدارسين و الباحثين.

6- تُبرز هذه الدراسة مرونة اللُّغة العربية و سِعَتَهَا, و تعدد أساليبها من تقدير و تأويل و حذف و تقديم و تأخير و غيرها, و تربطُ بين المعنى و الإعراب عبر النصوص التطبيقية من أبيات المعاني للمتنبي في كتاب أبي المرشد المعري.

7- يساعد هذا البحث في حصر أهمِّ المسائل الخلافية النحوية في أبيات المعاني للمتنبي و إبرازها للباحثين.

منهج البحث و خطته:

اتَّبعت في هذا البحث المنهج الوصفي، الذي يقوم بعرض المسائل النحوية في الكتاب مقرونة بآراء العلماء، و معارضة هذه المسائل بآراء النحاة متقدمين و متأخرين، مع ترجيح هذه الآراء وفقاً لأسس الترجيح الصحيحة.

و قد سلكت في هذا البحث الخطوات الآتية:

1- وضع ثلاثة فصول رئيسة للبحث يندرج تحتها عدة مباحث, و كل مبحث يندرج تحته عدة مسائل.

2- وضع عناوين رئيسة للمسائل مرتبة حسب الخطة.

3- وضع تمهيد موجز لكل مسألة من مسائل النحو، ثم أقوم بعرض الشاهد على المسألة من أبيات المعاني للمتنبي, و عرض آراء العلماء كما وردت في كتاب أبي المرشد المعري, ثم أقوم بدراسة وصفية و تحليلية للمسألة من خلال إبراز آراء النحاة متقدمين و متأخرين عبر المصادر و المراجع النحوية, ثم بعد ذلك يتم الترجيح.

4- توثيق المتن بجواشٍ في أسفل كل صفحة من صفحات البحث.

5- تذييل البحث بفهارس, و تشتمل على فهارس الآيات القرآنية، و فهرس الأحاديث النبوية و الآثار, و فهرس الأبيات الشعرية و الأرجاز, و فهرس أبيات المتنبي, و فهرس المصادر و المراجع، و فهرس الموضوعات.

و قد اعتمدت في هذا البحث على نسخة دار المأمون للتراث, دمشق- بيروت, بتحقيق:
د. مجاهد محمد الصواف, و د. محسن غياض عجيل, طبعة عام 1399 هـ - 1979 م.

أسئلة البحث, و منها:

س1/ ما المسائل النحوية التي اندرجت ضمن كتاب تفسير أبيات المعاني لأبي المرشد المعري؟
س2/ هل هذه المسائل تنتمي إلى المسائل الخلافية المشهورة بين مدرستي البصرة و الكوفة؟
س3/ هل الخلاف النحوي في بعض المسائل النحوية كان بين علماء مدرسة معينة, أم عدة مدارس نحوية؟

س4/ ما آراء العلماء المعربين التي عرضها أبو المرشد المعري ضمن كتابه؟
س5/ ما آراء المتقدمين و المتأخرين حول هذه المسائل النحوية المتصلة بالإعراب؟ و هل توافق أو تخالف آراء العلماء الواردة في كتاب أبي المرشد المعري؟
س6/ ما علاقة تعدد المعاني المختلفة في البيت الواحد بتقدير الإعراب؟
س7/ هل تقدير الإعراب يفسد معنى البيت و العكس؟
س8/ هل وُجدَ في شعر المتنبي مخالفة لقواعد النحو العربي في أبيات المعاني, و ما مدى اشتغال العلماء بذلك في كتاب أبي المرشد المعري؟
س9/ ما الفائدة المرجوة من دراسة أبيات المعاني من الناحية النحوية؟

الدراسات السابقة:

البحوث الآتية لا صلة لها بهذه الدراسة, و لكن تتصل بها من حيث ورود بعض أبيات المعاني فيها, و من هذه البحوث:

1- مآخذ المهلب على شرحي ابن جني و أبي العلاء المعري لديوان المتنبي, رسالة ماجستير للطالب: جميل محمود مغربي, جامعة الملك عبدالعزيز, جدة- المملكة العربية السعودية, 1400 هـ - 1980 م.

2- النحو في شروح ديوان المتنبي, رسالة ماجستير تقدم بها: حسن منديل العكيلي, جامعة الموصل, العراق, 1991 م.

3- المظاهر اللغوية في شعر المتنبي, أطروحة دكتوراه تقدم بها: محمد عبد الزهرة غافل السوداني, جامعة بغداد, 1417 هـ - 1996 م.

- 4- المسائل النحوية و التصريفية في شرح ديوان المتنبي المسمى بالفَسْر لابن جني جمعًا و دراسة، رسالة دكتوراه، للطالب: محمد عبد الصمد محمد خير الدين، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، المملكة العربية السعودية، 1423 هـ.
- 5- الحذف في شعر أبي الطيب المتنبي (دراسة نحوية وصفية استقصائية)، رسالة ماجستير للطالب: زهير محمد عقاب العرود، جامعة اليرموك، الأردن، 2004 م.
- 6- المسائل الصرفية و النحوية في كتاب الوساطة بين المتنبي و خصومه، رسالة ماجستير للطالب: عصام كاظم شناوة الغالبي، جامعة بغداد، العراق، 1426 هـ - 2005 م.
- 7- المسائل النحوية في كتاب اللامع العيزي لأبي العلاء المعري جمعًا و دراسة، رسالة ماجستير في النحو و الصرف، للطالب: غازي بن خلف العتيبي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض المملكة العربية السعودية، 1431 هـ - 1432 هـ.

خطة البحث:

قسمت البحث إلى ثلاثة فصول تسبقها مقدمة و تمهيد، و يعقبها خاتمة و فهارس فنية.

فالمقدمة: تضمنت أسباب اختيار الموضوع, و أهميته.

التمهيد: تحدثت عن كتاب تفسير أبيات المعاني لأبي المرشد المعري من خلال النقاط الآتية:
ترجمة المؤلف, سبب تأليف الكتاب, و أهم مصادر الكتاب, و أهمية الكتاب, و منهج المؤلف في ترتيب الكتاب.

الفصل الأول: مسائل التركيب, و يندرج تحته أربعة مباحث:

المبحث الأول: التقديم و التأخير

● تقديم التمييز على عامله.

● الحال من النكرة.

المبحث الثاني: الحذف

● الحال الجامدة المؤولة بالمشتق.

● حذف المستثنى منه.

● حذف الهمزة و إرادتها.

● حذف حرف النداء عند نداء اسم الإشارة أو اسم الجنس.

● رفع جواب الشرط المضارع.

المبحث الثالث: الزيادة

● زيادة اللام في مفعول الفعل المتعدي.

المبحث الرابع: الفصل و الاعتراض

● الفصل بين أفعل التفضيل و تمييزه بالفاصل الأجنبي.

الفصل الثاني: تعدد و جوه الإعراب, و يندرج تحته ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: إعراب الأسماء

● الهمزة بين الاستفهام و النداء و بالكسر للشرط.

● إعراب " الماء".

● إعراب " بأبي الشموس".

- إعراب "سلطانه".
 - إعراب "ضروبا".
 - إعراب "و خاضبيه".
 - إعراب "و الهوى".
 - "أكبر" بين الابتداء و الفاعلية.
 - "أهل" بين الوصفية و الخبرية.
 - "بني أسد" بين المنادى و البدل و المفعولية.
 - "كل" بين الابتداء و التوكيد.
 - نصب و رفع "عذيري".
 - نصب و رفع "حقه".
- المبحث الثاني: إعراب اسم الفعل
- إعراب: بَلَّة.

المبحث الثالث: إعراب الجمل

- إعراب جملة "كَلْتَاهُمَا نَجْلَاءُ".
 - إعراب جملة "لَأُيَمِّنَنَّ أَجَلَ بَحْرِ جَوْهَرًا".
- الفصل الثالث: ضرورات الشعر، و يندرج تحته ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: الضرورة بالزيادة

- إثبات ألف "أنا" في الوصل.
- فك التضعيف من اسم الفاعل.

المبحث الثاني: الضرورة بالنقص

- ترخيم المضاف إليه في غير النداء.
- حذف نون "يكن" إذا استقبلها ساكن.

المبحث الثالث: الضرورة بالتغيير

- اتصال الضمير بـ "إلّا".
- التعجب و التفضيل من الألوان و العيوب.

• العطف على الضمير المرفوع (من غير فاصل).

الخاتمة: اشتملت على أهم النتائج التي توصلت إليها, و ما اقترحتة فيما يخص جوانب البحث و بعض التوصيات المهمة.

و أخيراً أتوجه بالشكر لأستاذي الدكتور/ سعد حمدان الغامدي الذي قام بالإرشاد على هذا الموضوع, و ساهم معي في إعداد خطته, فجزاه الله خير الجزاء, و بارك له في علمه و عمله كما أتوجه أيضاً بالشكر و العرفان لأستاذي الدكتور/ رياض حسن الخوام الذي أشرف على هذه الرسالة, و أحاطني بكريم خلقه, و سعة علمه, فكان لي نعم الموجه, فجزاه الله خير الجزاء, و نفع به و بعلمه طلاب العلم, و أشكر أيضاً كلية اللغة العربية ممثلة بعميدها الدكتور/ عبد الله القرني, و رئيس قسم الدراسات العليا الدكتور/ إبراهيم الغامدي, كما أشكر جامعة أم القرى التي أتاحت لي هذه الفرصة لإكمال دراستي, كما أشكر عضوي لجنة المناقشة سعادة الدكتور/ شريف النجار, و سعادة الدكتور/ أحمد الفلال, على تفضلهما بقراءة هذه الرسالة و تصويبها, و إعطاء الملاحظات السديدة التي سأضعها في عين الاعتبار, فجزاهما الله خير الجزاء, هذا و صلى الله و سلم على نبينا محمد و على آله و صحبه أجمعين.

التمهيد

- ترجمة المؤلف
- سبب تأليف الكتاب
- أهم مصادر الكتاب
- أهمية الكتاب
- منهج المؤلف في ترتيب الكتاب

التمهيد

ترجمة المؤلف:

هو أبو المرشد سليمان بن علي بن محمد بن عبد الله بن سليمان, ولي القضاء بمعرة النعمان و انتقل إلى شيزر بعد أخذ الفرنج المعرة, و توفي بها, و له رسائل و شعر منه قصيدة التزم في كل كلمة منها حرف النون⁽¹⁾.

و لم تذكر الكتب تاريخ وفاته و لم تحدد, و لم تذكر شيوخه أو عقيدته أو مذهبه, و اتفق العلماء على أنه ابن ابن عم أبي العلاء أي أنّ أبا العلاء المعري كان ابن عم أبيه⁽²⁾.

سبب تأليف الكتاب:

ذكر الشيخ أبو المرشد في مقدمته سبب تأليف الكتاب فذكر أنه اجتمع مع بعض الأدباء و طلاب الأدب, و تذاكر معهم شعر المتنبي, قال: « و سألتني منهم من أوجب حقه, و أوثر موافقته, جمع ما انتهى إليّ علمه من أقوال مفسري ديوان المذكور على سبيل الإيجاز و الاختصار»⁽³⁾.

أهم مصادر الكتاب:

و قد استمد مادة كتابه من عدة مصادر, هي: " اللامع العريزي " لأبي العلاء المعري و " القُسر " لابن جني, و " الفتح على أبي الفتح ", و " التجني على ابن جني " لابن فورجة. و المتبع لكتاب أبي المرشد المعري سيلاحظ أن مادة الكتاب قد نُسجت من هذه المصادر المذكورة, فعندما يعرض لشرح أبيات المعاني و تفسيرها, فهو يعرض آراء هؤلاء العلماء دون أن يميل إلى أحدهم, و أحياناً يعرض آراء قليلة لبعض العلماء أمثال: المخزومي و الأحسائي, و محمد بن حمدان العجلي. و في مقدمته امتدح كتاب الشيخ أبي العلاء المعري, قال: « قد أورد في كتابه المعروف:

(1) معجم الأدباء 301/1 .

(2) تفسير أبيات المعاني: ص 7, 8, تحقيق: د. مجاهد محمد محمود الصواف, و د. محسن غياض عجيل. دار المأمون للتراث, دمشق, بيروت, 1399 هـ - 1979 م .

(3) تفسير أبيات المعاني: ص 15-16.

ب" اللامع العيزي" ما لا فائدة فيما عداه، و لا حاجةً معه إلى ما سواه»⁽¹⁾.

و قد عاب على ابن جني إطلته في كتاب الفسر، و الإكثار من مسائل اللغة و النحو، قال: « و أما الشيخ أبو الفتح عثمان بن جني - رحمه الله - فإنه بسط عبارة كتابه، و جعل النحو معظم ما أتى به، حتى صار طالب البيت الواحد يُفني عدّة صفحاتٍ في اختلاف مذاهب النحاة، قبل إدراك طلبه، و بلوغ أربه»⁽²⁾.

و كذلك عاب على ابن فورجة نقمه على ابن جني من ألفاظ غير مفيدة، قال: « و لم يخلص تصنيف الأستاذ أبي علي ابن فورجة - رحمه الله - فيما نقمه على الشيخ أبي الفتح ابن جني من ألفاظ غير مفيدة، و مقاصد في الرد عليه ليست بالرشيدة»⁽³⁾.

و قد أشار أبو المرشد المعري إلى هذ المصادر في مقدمته عندما تحدث عن جمع شروح أبيات المعاني من أقوال مفسري ديوان المتنبي، قال: « فاستخرجت في ذلك كلّ ما لا بد منه، و لا غنى للناظر عنه، تقريبًا على الطالب المستفيد، و تذكرةً للراغب المستزيد»⁽⁴⁾.

أهمية الكتاب:

يُعدُّ كتابُ تفسير أبيات المعاني لأبي المرشد المعري مرجعًا مهمًا لطالب العلم، فكتابه يزخر بمفردات اللُّغة بثتى جوانبها الأدبية و النحوية و الصرفية، و قد استمدّها من أبيات المتنبي و بيّن ذلك في مقدمته، قال: « و أفردت لها مختصرًا لطيفًا مجمله، كافيًا لمن يتأمله، لم أتسمح في إغفال نكتة لغوية، و لا إهمال مشكلة نحوية»⁽⁵⁾.

فكتاب أبي المرشد المعري تظهر قيمته من خلال ما يحتويه من كثرة النصوص، و الشواهد المنقولة من عدة كتب، و يختصر على الباحث مشقة البحث عن أبيات المعاني هنا و هناك فكتابه جمعها و اختصرها بين دفتيه، و أشار محققا الكتاب إلى ذلك: « و قيمة هذا

(1) السابق نفسه: ص 15 .

(2) نفسه: ص 15 - 16 .

(3) نفسه: ص 16

(4) نفسه.

الكتاب تتمثل في أنه يغني القارئ عن البحث عن كثير من أبيات المعاني, و يوفر عليه مشقة البحث عن تفاسيرها في الشروح المختلفة, و تتمثل أيضًا في كثرة النصوص و الشواهد»⁽¹⁾.

منهج المؤلف في ترتيب الكتاب:

لقد رتب أبو المرشد المعري كتابه على نهج ترتيب الشيخ ابن جني في شرحه الصغير المسمى بالفتح الوهبي, حيث رتب على القوافي بحسب ترتيبها الهجائي, فإذا ذكر القافية اختار بعض قصائدها, ثم اختار منها ما يراه فيها من أبيات المعاني, و يكتفي في الأغلب الأعم بذكر الشطر الأول من مطلع القصيدة التي يريد الاختيار منها, و لم يخرج عن منهجه في هذا الترتيب إلا في قصيدة واحدة من قافية الياء, كما أن أبا المرشد لم يستوف جميع قوافي ديوان المتنبي, و قد أهمل منها قافيتي الجيم و الذال, و أحيانًا لا يذكر الأبيات مسلسلة كما وردت في ديوان أبي الطيب, و إنما يذكر البيت و ما قيل فيه, ثم يعقبه بيت ثانٍ يسبقه ترتيبًا في القصيدة, و لم يسلم كتابه من بعض الهفوات البسيطة و الأغلاط, كأن يذكر البيت دون تفسير, و إنما يتبعه بتفسير بيت آخر لم يذكره, و لقد وقع في ذلك مرتين⁽²⁾.

(1) السابق نفسه: ص 12 .

(2) نفسه: ص 11- 12 بتصرف.

الفصل الأول: مسائل التركيب

- المبحث الأول: التقديم و التأخير
- المبحث الثاني: الحذف
- المبحث الثالث: الزيادة
- المبحث الرابع: الفصل و الاعتراض

المبحث الأول: التقديم و التأخير

● تقديم التمييز على عامله في قوله:

مَعَايِنِ الشَّعْبِ طَيِّبًا فِي الْمَعَايِنِ بِمَنْزِلَةِ الرَّبِيعِ مِنَ الزَّمَانِ

● الحال من النكرة في قوله:

وَأَلَا الضَّعْفَ حَتَّى يَتَّبِعَ الضَّعْفَ ضِعْفُهُ وَأَلَا ضِعْفَ ضِعْفِ الضَّعْفِ بَلْ مِثْلَهُ أَلْفُ

تقديم التمييز على عامله

قال أبو المرشد المعري في بيت المتنبي:

مَغَانِي الشَّعْبِ طَيْبًا فِي الْمَغَانِي بِمَنْزِلَةِ الرَّبِيعِ مِنَ الزَّمَانِ⁽¹⁾

قال الشيخ أبو العلاء المعري: «المغاني»: جمع مغنى، وهو المنزل، و الرواية التي في أيدي الشاميين ينصبون فيها "طيبًا"، و يجب أن يكون نصبه بإضمار فعل، كأنه قال: تطيب طيبًا كما تقول: فلان يسير سيرًا، و يجوز أن يكون نصبه على التفسير، إلا أن التفسير إذا كان العامل فيه غير فعل لم يجز تقديمه، و البغداديون يروون "طيبًا" بالرفع، و يزعمون أن النصب غير جائز، و إنما فرؤوا من أن ينصبوه على التمييز، و ليس ثمَّ فعل يُحمَل عليه، و إذا كان العامل في التمييز فعلًا أجاز بعض النحويين تقدمه، كقول الشاعر:

أَتَهَجَّرُ لَيْلَى بِالْفِرَاقِ حَبِيبَهَا وَ مَا كَانَ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ⁽²⁾

و وجه رفع "الطيب" أنه يجعل "المغاني" مبتدأ، و "طيبًا" خبرها، فيكون المعنى: مغاني الشعب طيبٌ في المغاني كلها، كما أن الربيع طيبٌ في الزمان، و "الشعب": الطريق في الجبل»⁽³⁾.

الدراسة

اختلف شراح بيت المتنبي السابق - فيما نقل أبو المرشد المعري - في توجيه كلمة "طيبًا"، و ذكر أنها تتردد بين ثلاثة أوجه: أنه مفعول مطلق، أو تمييز متقدم على عامله، أو

-
- (1) من الوافر، في ديوانه: ص 541، دار بيروت للطباعة و النشر، لبنان - بيروت، 1403 هـ - 1983 م، و هو من شواهد: الفسر، شرح ابن جني الكبير على ديوان المتنبي/ لابن جني 728/3، تحقيق د. رضا رجب. دار الينابيع دمشق - سوريا، الطبعة الأولى، 2004 م، و معجز أحمد/ المنسوب لأبي العلاء المعري 337/4، تحقيق د. عبد المجيد دياب. الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة - مصر، الطبعة الثانية، 2012 م.
- (2) من الطويل، نسب للمخبل السعدي، و لأعشى همدان، و لقيس بن الملوخ العامري، و هو من شواهد: المقتضب 37/3، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة. وزارة الأوقاف المصرية، القاهرة، الطبعة الثالثة، 1415 هـ - 1994 م، و الخصائص 384/2، و الجمل في النحو/ للزجاجي: ص 243، تحقيق د. علي توفيق الحمد. دار الأمل، أريد - الأردن، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى 1404 هـ - 1984 م، و الإنصاف / لابن الأنباري 828/2، مطبعة السعادة، الطبعة الرابعة، 1380 هـ - 1961 م، و روي صدره في بعض المصادر السابقة: أتهجر سلمى... ، و روي تحاية عجزه في بعضها: "يطيب" بالياء.

(3) تفسير أبيات المعاني: ص 289 .

هو مرفوع على الخبرية، و هناك وجه رابع بنصبه على الحال لم يشر إليه، و فيما يأتي تفصيل ذلك و بيانه:

الوجه الأول: أنه منصوب على أنه مفعول مطلق:

هذا الوجه الذي نقله أبو المرشد المعري عن أبي العلاء المعري لم أجده في شرح ديوان المتنبي لأبي العلاء "معجز أحمد"، غير أنه ذكر جواز نصب "طيبًا"، و قال: «و "طيبًا" نصب على المفعول له»⁽¹⁾، و هذا لا يجوز؛ لأنَّ الكلام لا يصح عليه لعدم وجود جملة فعلية قبله، و ليس "طيبًا" علةً لما قبلها؛ كي تكون مفعولاً لأجله، كقولنا: "ذاكر زيدٌ دروسه رغبةً في النجاح"، ف"رغبةً" علة لما قبلها، و لأنَّ هذا الكلام لم يقل به أحد، و لم ينقله عن المعري أحد من الشراح، فرمما قصد أنه مفعول لفعل محذوف، أو مفعول لما قبله، و الله أعلم. و قد أشار إلى هذا الوجه أيضًا: التبريزي، مشيرًا إلى أنَّ الرواية التي في أيدي الشاميين ينصبون فيها "طيبًا"، و ذكر أنه يجوز نصبه بإضمار فعل، كأنه قال: تزيد طيبًا، أو تطيب طيبًا، كما يقولون: فلانٌ سيرًا، أي: يسير سيرًا⁽²⁾.

و تبعه العكبري، و البرقوقي، غير أنَّهما نسبا هذا الرأي إلى ابن جني، خلافًا لنسبة أبي المرشد⁽³⁾.

و قد راجعت شرح ابن جني لديوان المتنبي، فلم أجد فيه ما نُسب إليه، و لعله ذكر في كتاب آخر، قال: «و قال، يمدح الملك أبا شجاع عضد الدولة، و يذكر في طريقه إليه شعب بوان. و يقال: إنه مضاه لغوطة دمشق، و إنهما جنتا الأرض حسنًا و نضارةً»⁽⁴⁾.

الوجه الثاني: أنه منصوب على أنه تمييز متقدم على عامله:

هذا القول نقله أبو المرشد عن أبي العلاء المعري، و قد ذكره أبو العلاء المعري وجهًا ثانيًا بعد

(1) معجز أحمد 337/4 .

(2) الموضح في شرح شعر أبي الطيب المتنبي 392/5، تحقيق د. خلف رشيد نعمان. دار الشؤون الثقافية العامة بغداد- العراق، الطبعة الأولى، 2000 م.

(3) التبيان في شرح الديوان/ للعكبري 251/4، تحقيق مصطفى السقا و إبراهيم الأبياري و عبد الحفيظ شلي. دار المعرفة، بيروت- لبنان، و شرح ديوان المتنبي/ للبرقوقي 383/4، دار الكتاب العربي، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى 1407 هـ - 1986 م.

(4) الفسر 728/3 .

الوجه السابق، و لم يشر إلى ما نُقِلَ عنه من تفصيلات، و اكتفى بقوله: « أو على التمييز، يقول: فضل هذه المغاني في طيبتها، كفضل الربيع على سائر الأزمان في الطيب»⁽¹⁾.

و هذا التفسير لمعنى البيت قد أشار إليه ابن سيده، دون أن يصرح فيه بالإعراب، قال: « فهذه المغاني في حسنها بمنزلة الربيع في أرباع السنة. اي أن هذه المغاني أطيب المغاني وأعشبهها كما أن الربيع آنق أرباع الزمن و أخصبه، جعل هذا المكان في جملة الأمكنة بمنزلة الزمان، أعنى الربيع في جملة الأزمنة، وهذا من عجيب الاقتران، أعنى تمثيله لمكان بالزمان»⁽²⁾. و أيضاً هو تفسير الواحدي الذي ألمح إلى هذا الوجه، قال: « يقول منازل هذا المكان في المنازل كالربيع في الأزمنة يعني أنها تفضل سائر الأمكنة طيبا كما يفضل الربيع سائر الأزمنة»⁽³⁾

و هذا الوجه الذي ذكره أبو المرشد نقلاً عن أبي العلاء المعري قد ذكره أيضاً التبريزي، من غير أن ينسبه إلى أحد⁽⁴⁾، و نقله عن ابن جني أبو البقاء العكبري، و البرقوقى⁽⁵⁾.

و كما ذكرت في الوجه الذي قبله، أنّ هذا القول لم يرد في شرح ابن جني. و واضح أنّ هذا الإعراب يرد عليه إشكالٌ، و هو تقديم التمييز على عامله الذي لم يكن فعلاً متصرفاً، الأمر الذي أشار إليه أبو المرشد، مما حمل البغداديين على القول برواية الرفع. و من المعلوم عند النحاة أنّ عامل التمييز إذا كان اسماً، أو فعلاً جامداً، أو فعلاً متصرفاً يؤدي معنى الجامد، لم يجوز تقديم التمييز عليه، أمّا إذا كان فعلاً متصرفاً، فقد اختلف النحاة في تقديم التمييز عليه، و انقسموا طائفتين: الأولى منعت التقديم، و الثانية أجازت.

(1) معجز أحمد 337/4، 338 .

(2) شرح المشكل من شعر المتنبي / لابن سيده، ص189، تحقيق محمد رضوان الداية. دار المأمون للتراث، مطبعة محمد هاشم الكتيبي، دمشق - سوريا، 1395 هـ - 1975 م .

(3) شرح الواحدي 3/ 317، شركة القدس للنشر و التوزيع، القاهرة - مصر، 2010 م .

(4) الموضح 392/5 .

(5) التبيان في شرح الديوان 251/4، و شرح البرقوقى 283/4، 384 .

أولاً: المانعون

ذهب سيبويه⁽¹⁾ إلى أنّ التمييز لا يتقدم على عامله مطلقاً، و تبعه الفراء⁽²⁾، و أبو القاسم الزجاجي⁽³⁾، و ابن جني⁽⁴⁾، و ابن الأنباري⁽⁵⁾، و العكبري⁽⁶⁾، و ابن الحاجب⁽⁷⁾، و نسبه ابن السراج إلى سيبويه، و الكوفيين⁽⁸⁾، و نسبه ابن الأنباري إلى سيبويه، و أكثر البصريين⁽⁹⁾ و نسبه أبو حيان⁽¹⁰⁾، و المرادي⁽¹¹⁾ إلى سيبويه، و الفراء، و أكثر البصريين و الكوفيين، و نسبه السيوطي⁽¹²⁾ إلى سيبويه و الكثيرين من البصريين و الكوفيين و المغاربة.

قال سيبويه: « و قد جاء من الفعل ما قد أنفذ إلى مفعول، و لم يقو قوة غيره مما قد تعدى

-
- (1) الكتاب/ لسيبويه 204/1، 205، تحقيق عبد السلام محمد هارون. مكتبة الخانجي، القاهرة- مصر، الطبعة الثالثة، 1408 هـ - 1988 م.
 - (2) معاني القرآن/ للفراء 79/1، عالم الكتب، بيروت- لبنان، الطبعة الثالثة، 1403 هـ - 1983 م.
 - (3) الجمل: ص 243 .
 - (4) الخصائص 384/2 .
 - (5) الإنصاف 831/2، 832، و أسرار العربية: ص 114 .
 - (6) اللباب في علل البناء و الإعراب 300/1، تحقيق د. غازي مختار طليمات. دار الفكر المعاصر، بيروت- لبنان الطبعة الأولى، 1416 هـ - 1995 م.
 - (7) الكافية/ لابن الحاجب: ص 25، تحقيق د. صالح عبد العظيم الشاعر. مكتبة الآداب، القاهرة- مصر، 1431 هـ - 2010 م.
 - (8) الأصول/ لابن السراج 223/1، تحقيق عبد الحسين الفتلي. مؤسسة الرسالة، لبنان - بيروت، الطبعة الثالثة، 1417 هـ - 1996 م.
 - (9) الإنصاف 828/2، و أسرار العربية/ لابن الأنباري: ص 113، تحقيق محمد حسين شمس الدين. دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، 1418 هـ - 1997 م .
 - (10) ارتشاف الضرب/ لأبي حيان 1634/4، تحقيق رجب عثمان محمد و رمضان عبد التواب. مكتبة الخانجي، القاهرة- مصر الطبعة الأولى، 1418 هـ - 1998 م .
 - (11) توضيح المقاصد/ للمرادي 735/2، تحقيق عبد الرحمن علي سليمان. دار الفكر العربي، القاهرة- مصر، الطبعة الأولى، 1422 هـ - 2001 م .
 - (12) همع الهوامع/ للسيوطي 268/2، تحقيق أحمد شمس الدين. دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى 1418 هـ - 1998 م .

إلى مفعول و ذلك قولك: امتلأْتُ ماءً و تفتأْتُ شحمًا و لا تقول امتلأته، و لا تفتأته و لا يعمل في غيره من المعارف و لا يُقدم المفعول فيه، فتقول: ماءً امتلأْتُ، كما لا يُقدم المفعول فيه في الصفة المشبهة، و لا في هذه الأسماء لأنها ليست كالفاعل»⁽¹⁾.

و ذكر المبرد و ابن السراج أنَّ سيويوه لا يجيزه؛ لأنَّه يراه كقولك: "عِشْرُونَ دِرْهَمًا"، و "هذا أَفْرَهُهُمْ عَبْدًا"⁽²⁾.

فكما لا يجوز: درهماً عشرون، و لا: عبداً هذا أفرههم، لا يجوز هذا⁽³⁾.

و حجة المانعين أنَّ المنصوب هنا فاعل في المعنى، قال ابن جني: «و مما يقبح تقديمه الاسم المميز، و إن كان الناصبه فعلاً متصرفاً، فلا نجيز شحمًا تفتأْتُ، و لا عرفاً تصببت... و ذلك أنَّ هذا المميز هو الفاعل في المعنى؛ ألا ترى أنَّ أصل الكلام تصبب عرقي، و تفتأ شحمي، ثم نُقل الفعل فصار في اللفظ لي، فخرج الفاعل في الفاصل مميزاً فكما لا يجوز تقديم الفاعل على الفعل فكذلك لا يجوز تقديم المميز؛ إذ كان هو الفاعل في المعنى على الفعل»⁽⁴⁾.

و قيل: لأنَّ التمييز كالنعت في الإيضاح، والنعت لا يتقدم على عامله، فكذلك ما أشبهه قاله الفارسي، و استحسنته ابن خروف⁽⁵⁾.

و ردَّ المجيزون حجج و علل المانعين، فردَّ المبرد علة منع تقديمه؛ لمشابهته "عشرون درهماً"، و "هذا أفرههم عبداً"، و قال: «و ليس هذا بمنزلة ذلك؛ لأنَّ "عشرين درهماً" إنما عمل في الدرهم ما لم يؤخذ من الفعل»⁽⁶⁾.

و ذكر الكوفيون - فيما نقل ابن الأنباري - أنَّ البصريين قد أجازوا تقديم الحال على عاملها

(1) الكتاب 204/1، 205 .

(2) المقتضب 36/3، الأصول 223/1، 224 .

(3) الأصول 224/1 .

(4) الخصائص 384/2 .

(5) شرح جمل الزجاجي / لابن خروف 2 / 999، تحقيق د. سلوى محمد عمر عرب، المملكة العربية السعودية - مكة المكرمة، جامعة أم القرى، 1418 هـ .

(6) المقتضب 36/3، و الأصول 224/1 .

إذا كان فعلاً متصرفاً، فكيف لا يجيزون تقديم التمييز على عامله إذا كان الفعل متصرفاً فقولهم هذا يلزمهم تجويز تقدم التمييز على عامله المتصرف⁽¹⁾.
أما عن قولهم: «إِنَّمَا مُنِعَ تَقْدِيمُهُ؛ لِأَنَّهُ فَاعِلٌ فِي الْمَعْنَى وَ الْفَاعِلُ لَا يَقْدَمُ عَلَى الْفِعْلِ، فَرَدَّهُ ابْنُ مَالِكٍ، وَ ذَكَرَ أَنَّ مَنَعَ تَقْدِيمِ التَّمْيِيزِ الْمَذْكُورِ عِنْدَ مَنْ مَنَعَهُ مُرْتَبٌ عَلَى كَوْنِهِ فَاعِلاً فِي الْأَصْلِ وَ ذَلِكَ إِنَّمَا هُوَ فِي بَعْضِ الصُّوَرِ، وَ فِي غَيْرِهَا هُوَ بِخِلَافِ ذَلِكَ: نَحْوُ امْتِلَاءِ الْكَوْزِ مَاءً، وَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا ﴾⁽²⁾، وَ فِي هَذَا دَلَالَةٌ عَلَى ضَعْفِ عِلَّةِ الْمَنَعِ، بِقَصُورِهَا عَنِ جَمِيعِ الصُّوَرِ، كَمَا أَشَارَ إِلَى أَنَّ اعْتِبَارَ أَصَالَةِ الْفَاعِلِيَّةِ فِي مَنَعَ التَّقْدِيمِ عَلَى الْعَامِلِ مَتْرُوكٌ فِي نَحْوِ: أَعْطِيْتُ زَيْدًا دَرْهَمًا، فَإِنَّ زَيْدًا فِي الْأَصْلِ فَاعِلٌ، وَ بَعْدَ جَعْلِهِ مَفْعُولًا لَمْ يَعتَبَرِ مَا كَانَ لَهُ مِنْ مَنَعَ التَّقْدِيمِ، بَلْ أُجِيزُ فِيهِ مَا يَجُوزُ فِيهَا لَا فَاعِلِيَّةَ لَهُ فِي الْأَصْلِ، فَكَذَلِكَ يَنْبَغِي أَنْ يُفْعَلَ بِالتَّمْيِيزِ الْمَذْكُورِ⁽³⁾.

و قال في موضع آخر: « و لو كانت الفاعلية الأصلية موجبة للتأخير مانعة من التقدم لَعَمَلٍ بمقتضى ذلك في نحو: "أذهبُ زيدًا"، فكان لا يجوز أن يقال: "زيدًا أذهبُ": لأن أصله: ذهب زيدًا، و لا خلاف في أن ذلك جائز، فكذلك ينبغي أن يحكم بجواز "صدرًا ضاق زيد" و ما أشبهه»⁽⁴⁾.

و صرح الرضي بأن علة منع تقديمه لمشابهة الفاعل ليست بمبرضية؛ إذ ربما يخرج الشيء عن أصله، و لا يُرَاعَى ذَلِكَ الْأَصْلُ، كَمَفْعُولٍ مَا لَمْ يَسَمَّ فَاعِلُهُ كَانَ لَهُ لَمَّا كَانَ مَنْصُوبًا أَنْ يَتَقَدَّمَ عَلَى الْفِعْلِ، فَلَمَّا قَامَ مَقَامَ الْفَاعِلِ لَزِمَهُ الرَّفْعُ وَ كَوْنُهُ بَعْدَ الْفِعْلِ، فَأَيُّ مَانِعٍ أَنْ يَكُونَ لِلْفَاعِلِ

(1) الإنصاف 830/2، بتصرف.

(2) القمر: (12).

(3) شرح التسهيل/ لابن مالك 390/2، تحقيق د. عبد الرحمن السيد. د. محمد بدوي المختون. هجر للطباعة و النشر و التوزيع و الإعلان، الطبعة الأولى، 1410 هـ - 1990 م.

(4) شرح الكافية الشافية 777/2، تحقيق عبد المنعم أحمد هريدي. دار المأمون للتراث، الطبعة الأولى، 1402 هـ - 1982 م.

أيضًا، إذا صار على صورة المفعول: حكم المفعول من جواز التقديم⁽¹⁾.
و أمّا قولهم إنَّ التمييز كالنعت، و النعت لا يتقدم على المنعوت، فردّه ابن عصفور، و قال: «
و قولهم: إنَّه تبيين كالنعت، باطل؛ لأنَّه لو كان كذلك لم يجوز توسطه كما لم يجوز توسط
النعت»⁽²⁾.

ثانيًا: المجيزون

و منهم الكسائي⁽³⁾، و المازني⁽⁴⁾، و الجرمي⁽⁵⁾، و المبرد⁽⁶⁾، و ابن السراج⁽⁷⁾، و نسبه ابن
الأنباري لبعض الكوفيين⁽⁸⁾، و اختاره ابن مالك⁽⁹⁾ و أبو حيان⁽¹⁰⁾.
قال المبرد: « و اعلم أنَّ التبيين إذا كان العامل فيه فعلاً جاز تقديمه؛ لتصرف الفعل، فقلت:
تفقاتُ شحمًا، و تصببتُ عرقًا، فإن شئت قدمت، فقلت: شحمًا تفقات، و عرقًا
تصببت»⁽¹¹⁾.
و احتجوا بالسمع و القياس، أمّا السماع فذكروا عدة شواهد منها:

-
- (1) شرح الكافية/ للرضي 71/2، تحقيق يوسف حسن عمر. دار الكتب الوطنية، بنغازي- ليبيا، الطبعة الثانية 1996 م.
 - (2) شرح الجمل 284/2، و التصريح بمضمون التوضيح في النحو/ للأزهري 629/1، تحقيق محمد باسل عيون السود. دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، 1421 هـ- 2000 م.
 - (3) شرح التسهيل 389/2، و شرح الكافية 71/2، و ارتشاف الضرب 1634/4، و توضيح المقاصد 736/2 و التصريح 628/1، و همع الهوامع 268/2.
 - (4) المقتضب 36/3.
 - (5) ارتشاف الضرب 1634/4، و توضيح المقاصد 736/2، و همع الهوامع 268/2.
 - (6) المقتضب 36/3، و الخصائص 384/2، و الإنصاف 828/2، و أسرار العربية: ص 114، و اللباب 300/1 و شرح التسهيل 389/2، و شرح الكافية 71/2، و ارتشاف الضرب 1634/4، و التصريح 628/1 و همع الهوامع 268/2.
 - (7) الأصول 224/1.
 - (8) الإنصاف 828/2، و اللباب 300/1.
 - (9) شرح التسهيل 389/2، و شرح الكافية الشافية 776/2-779.
 - (10) ارتشاف الضرب 1635/4.
 - (11) المقتضب 36/3.

الشاهد الذي أورده أبو المرشد المعري في هذه المسألة:

أَتَهَجَّرُ لَيْلَى بِالْفِرَاقِ حَبِيبَهَا وَ مَا كَانَ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ⁽¹⁾

حيث قدّم الشاعر التمييز "نفسًا" على عامله "تطيب"، و هو فعل متصرف، و قد ذكروا لهذا الشاهد نظائر من شعر العرب منها: قول الشاعر:

أَنْفَسًا تَطِيبُ بِنَيْلِ الْمُنَى وَ دَاعِي الْمُنُونِ يُنَادِي جِهَارًا⁽²⁾

حيث قدّم الشاعر التمييز "نفسًا" على عامله "تطيب"، و هو فعل متصرف.
و قول الآخر:

ضَيَّعْتُ حَزْمِي فِي إِبْعَادِي الْأَمَلَا وَ مَا إِرْعَوَيْتُ وَ شَيْبًا رَأْسِي أُشْتَعَلَا⁽³⁾

قدّم التمييز "شيبًا" على عامله "اشتعل"، و هو فعل متصرف.
و أمّا القياس؛ فلأنّه يشبه الحال، قال المبرد: « و تقول: راكبًا جاء زيد؛ لأنّ العامل فعل
فلذلك أجزنا تقديم التمييز إذا كان العامل فعلاً، و هذا رأى أبي عثمان المازني⁽⁴⁾.
و أيضا هو قياس الكوفيين كما نصّ على ذلك النحاة⁽⁵⁾.

وجه الشبه بينهما: أنّ عاملهما فعل متصرف فجاز تقديمهما عليه.

و كذلك لشبهه بالمفعول به، قال ابن الأنباري نقلًا عن المجيزين: « فلأنّ هذا العامل فعل
متصرف؛ فجاز تقديم معموله عليه كسائر الأفعال المتصرفة- ألا ترى أنّ الفعل لما كان

(1) سبق تخريجه: ص 18 .

(2) من المتقارب، مجهول قائله، في شرح التسهيل 389/2، و توضيح المقاصد 736/2، و أوضح المسالك/ لابن هشام 372/2، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد. المكتبة العصرية، صيدا- بيروت، و مغني اللبيب/ لابن هشام 417/5، تحقيق د. عبد اللطيف محمد الخطيب. المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب، الكويت، 1421 هـ - 2000 م، و نُسِبَ إلى رجل من بني طيء، في: التصريح 628/1 .

(3) من البسيط، مجهول قائله، في شرح التسهيل 389/2، و مغني اللبيب 417/5، و شرح ابن عقيل/ لابن عقيل 294/2، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد. دار التراث، القاهرة، دار مصر للطباعة، الطبعة العشرون 1400 هـ - 1980 م، و المساعد/ لابن عقيل 66/2، تحقيق د. محمد كامل بركات. دار الفكر، دمشق- سوريا، 1400 هـ - 1980 م، و شرح الأشموني 266/1، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد. دار الكتاب العربي، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى 1375 هـ - 1955 م.

(4) المقتضب 36/3 .

(5) الإنصاف 830/2، و اللباب 300/1 .

متصرفاً نحو قولك: " ضرب زيدٌ عمرًا" - جاز تقدم معموله عليه, نحو: " عمرًا ضربَ زيدٌ" (1).

و قاسه ابن مالك على سائر الفضلات المنصوبة بفعل متصرف (2)، و تبعه أبو حيان (3).
و ردّ المانعون حجج المجيزين، و تأوّلوا الشاهد الذي أورده أبو المرشد المعري، على أنّ الرواية الصحيحة للبيت هي: " و ما كان نفسٌ بالرفع، كما ذكر الزجاجي (4)، أو " و ما كان نفسي بالفراق تطيب" (5)، قال ابن جني: فرواية برواية و القياس من بعد حاكم (6).
فهو اسم كان (7)، و يُرْوَى بالنصب " نفسًا"، كما ذكر العكبري، و ابن عصفور، على أنّه خبر كان أي: ما كان حبيبها نفسًا، أي: إنسانًا يطيب بالفراق، أو ما كان حبيبها نفسًا بالفراق طيبة (8).

و قالوا: إن صحّت رواية المجيزين ف" نفسًا" منصوبة بفعل مقدر، كأنّه قال: أعني نفسًا (9).
و أمّا الشاهد الثاني فيحتمل أن يكون " نفسًا" منصوبةً بفعل محذوف دل عليه المذكور فالتقدير: أتطيب نفسًا تطيب (10).

-
- (1) الإنصاف 830/2 .
 - (2) شرح التسهيل 389/2، و التصريح 628/1، و همع الهوامع 268/2 .
 - (3) ارتشاف الضرب 1635/4 .
 - (4) الجمل: ص 243 .
 - (5) الخصائص 384/2، و أسرار العربية: ص 114، و الإنصاف 831/2، و اللباب 301/1، و شرح الجمل 286/2 .
 - (6) الخصائص 384/2 .
 - (7) اللباب 301/1 .
 - (8) اللباب 301/1، و شرح الجمل 286/2 .
 - (9) الإنصاف 831/2 .
 - (10) التصريح 629/1 .

و قيل: إنَّه من الشاذ القليل الذي لا يقاس عليه⁽¹⁾، و قيل: ضرورة⁽²⁾، و قيل: نادر⁽³⁾.
و أيضًا ردوا حججهم في القياس، و ذكر ابن الأنباري أنَّ احتجاجهم بتقديم الحال على
العامل فيها لا حجة لهم فيه؛ لأنَّهم لا يقولون به، و لا يعتقدون صحته، فكيف يجوز أن
يستدلوا على الخصم بما لا يعتقدون صحته؟⁽⁴⁾.
و ذكر المانعون- فيما نقل ابن الأنباري- أنَّه لا يلزم على كلامنا الحال حيث يجوز تقديمها
على العامل فيها، نحو: "راكبًا جاء زيد"، فإنَّ راکبًا فاعل في المعنى و مع هذا يجوز تقديمه
لأنَّنا نقول الفرق بينهما ظاهر، و ذلك لأنَّك إذا قلت: "جاء زيد راکبًا" فزيد هو الفاعل
لفظًا و معنى، و إذا استوفى الفعل فاعله من جهة اللفظ و المعنى صار "راكبًا" بمنزلة المفعول
المختص لاستيفاء الفعل فاعله من كل وجه؛ فجاز تقديمه كالمفعول نحو: عمرًا ضرب زيد
بخلاف التمييز⁽⁵⁾.
و صرَّح العكبري أنَّ قياس الكوفيين على الحال فاسد؛ لأنَّ الحال فضلة محضة، و المميز هنا
في حكم اللازم، و هو الفاعل، فافترقا⁽⁶⁾.
و أمَّا قياسهم التمييز على المفعول به فرده ابن الأنباري، و قال: « و أمَّا قولهم إنَّه فعل
متصرف فجاز تقديم معموله عليه كسائر الأفعال المتصرفة، إلى آخر ما قرروه قلنا الفرق
بينهما ظاهر، و ذلك لأنَّ المنصوب في: "ضرب زيد عمرًا" , منصوب لفظًا و معنى، و أمَّا
المنصوب في نحو: "تصبب زيد عرقًا" فإنَّه و إن لم يكن فاعلاً لفظًا فإنَّه فاعل معنى فبان
الفرق بينهما»⁽⁷⁾.

-
- (1) الإنصاف 831/2، و شرح المفصل / لابن يعيش 43/2، تحقيق إميل بديع يعقوب. دار الكتب العلمية، بيروت
- لبنان، الطبعة الأولى، 1422 هـ - 2001 م.
(2) اللباب 301/1، و مغني اللبيب 417/5، و التصريح 629/1، و همع الهوامع 268/2، و حاشية الصبان
300/2، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد. المكتبة التوفيقية، القاهرة- مصر.
(3) أوضح المسالك 372/2، و التصريح 629/1.
(4) الإنصاف 832/2.
(5) نفسه 830/2، 831.
(6) اللباب 301/1.
(7) الإنصاف 831/2.

الوجه الثالث: أنه مرفوع على أنه خبر المبتدأ:

و هذا الوجه أيضًا نقله أبو المرشد عن أبي العلاء المعري، موجهًا به رواية الرفع في "طيبًا" وهي رواية البغداديين، و تقدير الكلام: مغاني الشَّعْبِ طيبٌ في المغاني كلها، كما أنَّ الربيع طيبٌ في الزمان⁽¹⁾.

و هذا القول لم أطلع عليه في شرح أبي العلاء المعري، و لعله قال به في موضع آخر⁽²⁾. و قد ذكر هذا القول التبريزي من غير أن ينسبه إلى أحد، كما ذكره العكبري، و البرقوقي ناسبين إيَّاه إلى ابن جني، كما في الوجهين السابقين⁽³⁾.

الوجه الرابع: أنه منصوب على أنه حال:

وهذا الوجه لم يشر إليه أبو المرشد، و قد تفرد بذكره ابن الحاجب، قال: «و يجوز أن يكون "طيبًا" حالًا معمولًا متعلق "بمنزلة"، أي: مقدرة بمنزلة الربيع من الزمان في حال طيبتها بالنسبة إلى الأزمان، ولا يكون من باب تقديم الحال على العامل المعنوي، لأنَّ العامل ههنا محذوف مقدر بلفظ: مقدرة، لا بالاستقرار. و التقديم على العامل المعنوي في مثل ذلك إنما يمتنع إذا كان المتعلق استقرارًا، فأما إذا كان غيره فليس من ذلك، و إنما هو من باب المعمول المحذوف عامله، و ذلك سائغ في الحال و غيره. وإن قَدَّرت متعلق "بمنزلة" مقدمًا على "طيب" اندفع الإشكال»⁽⁴⁾.

الترجيح

من خلال عرض آراء الشراح السابقة الذكر، وجدنا فيها أنَّ "طيبًا" تردد إعرابها بين الأوجه الأربعة السابقة، و لم يرجح أحدٌ منهم وجهًا على الآخر، فيبدو لي أنَّ الوجه الثالث و هو حمل "طيبًا" على أن يكون خبرًا مرفوعًا هو الأرجح، و ذلك لعدة أمور: أولها: أنَّ القول بأنَّ "طيبًا" مفعول مطلق كما في الوجه الأول، يلزم تقدير فعل، و عدم

(1) تفسير أبيات المعاني: ص 289 .

(2) معجز أحمد 337/4، 338 .

(3) الموضح 392/5، و التبيان في شرح الديوان 251/4، و شرح البرقوقي 283/4، 384 .

(4) أمالي ابن الحاجب 671/2، تحقيق فخر صالح سليمان قداره. دار عمار، عمان- الأردن، و دار الجيل،

بيروت- لبنان، 1409 هـ - 1989 م .

التقدير أولى من التقدير.

ثانياً: أنّ القول بالتمييز كما في الوجه الثاني، يترتب تقدمه على عامله " المغاني " الذي لم يكن فعلاً متصرفاً، و هذا لا يتفق مع ما اختاره العلماء، لإجماعهم منع تقدمه مطلقاً على عامله إذا لم يكن فعلاً متصرفاً⁽¹⁾، أمّا لو كان العامل فعلاً متصرفاً كما في البيت الذي أورده أبو المرشد المعري، فالأرجح تقدم التمييز عليه لتوفر السماع، و لا حجة لمن حمل الشواهد الشعرية على الضرورة؛ لأنّ الحمل على غير الضرورة أولى.

ثالثاً: أنّ معنى البيت يتفق و يتسق مع القول بالرفع على الخيرية، و هذا ظاهر من كلام البغداديين في رواية الرفع حيث صرحوا بالمعنى، و هو " مغاني الشعب طيبٌ في المغاني كلها كما أنّ الربيع طيبٌ في الزمان"⁽²⁾، و هذا المعنى المذكور يعني أنّ حمل " طيباً " على أن يكون خبراً أقرب للمعنى المراد؛ لهذا كان حمل الكلام عليه أولى، و أبعد عن التقدير الذي في القول الأول و الرابع، و أبعد عن مخالفة الجمهور في القول الثاني، هذا و الله أعلم بالصواب.

(1) شرح التسهيل 389/2، و شرح الكافية 70/2، 71، و توضيح المقاصد 735/2، و أوضح المسالك 371/2، 372، و شرح ابن عقيل 293/2، و النحو الوافي/ لعباس حسن 424/2، 425، دار المعارف، القاهرة- مصر، الطبعة الثالثة، 1974 م.

(2) تفسير أبيات المعاني: ص 289.

الحال من النكرة

قال أبو المرشد المعري في بيت المتنبي:

وَ لَا الضَّعْفَ حَتَّى يَتَّبَعَ الضَّعْفَ ضِعْفُهُ وَ لَا ضِعْفَ ضِعْفِ الضَّعْفِ بَلْ مِثْلُهُ أَلْفٌ⁽¹⁾

قال ابن جني: « و نصب " مثله " لأنه نعت نكرة مرفوعة قدّم عليها؛ فنصب على الحال منها، و النكرة قوله: " ألف "، قال الشاعر:

لِحَوْلَةِ مُوحِشًا طَلَّلُ⁽²⁾...»⁽³⁾.

الدراسة

ما نقله أبو المرشد المعري عن ابن جني في بيت المتنبي، هو صريح كلامه في مصنفه " الفسر"⁽⁴⁾، و تبعه الشراح⁽⁵⁾، و لم يعترضوا على ما ذهب إليه ابن جني.

و نلاحظ في بيت المتنبي السابق تقدم النعت " مثله " على المنعوت " ألف " على خلاف الأصل لأنّ الأصل في الصناعة النحوية أن يتأخر النعت المنعوت نكرةً كان أو معرفةً، و قد انقسم النحاة في مسألة تقدم النعت على المنعوت فريقين، فريق منع ذلك، و آخر أجازته. و فيما يأتي بيان ذلك و تفصيله:

(1) من الطويل، في ديوانه: ص108، و هو من شواهد: الفسر 450/2، و معجز أحمد 25/2، و تفسير أبيات المعاني: ص153، و شرح البرقوقي 34/3 .

(2) من مجزوء الوافر، و هو لكثير عزة في ديوانه: ص506، و روي فيه صدره: "لَمِيَّةٌ . . ."، و عجزه: " يَلُوخُ كَأَنَّهُ خِلَلٌ"، جمعه و شرحه إحسان عباس. دار الثقافة، بيروت- لبنان، 1391 هـ- 1971 م، و كذلك روي: "لمية" في: الكتاب: 123/2، و روي: (لِعَزَّةٌ) في: إيضاح الشعر/ لأبي علي الفارسي ص 251، تحقيق د. حسن هندراوي. دار القلم، دمشق- سوريا، و دار العلوم و الثقافة، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، 1407 هـ، 1987 م، و روي عجزه: " عَقَاهُ كُلُّ أَسْحَمٍ مُسْتَدِيمٌ " في: خزنة الأدب/ للبغدادي 211/3، تحقيق عبد السلام محمد هارون. مكتبة الخانجي، القاهرة- مصر، الطبعة الرابعة، 1418 هـ- 1997 م، و قال البغدادي: « و هذا البيت من روى أوله: (لِعَزَّةٌ مُوحِشًا)، قال هو لكثير عزة... و من رواه: (لَمِيَّةٌ مُوحِشًا) قال: إنّه لذي الرّمة؛ فإنّ (عَزَّة) اسم محبوبة كثير، و (مِيَّة) اسم محبوبة ذي الرّمة».

(3) تفسير أبيات المعاني: ص153.

(4) الفسر 450/2، 451 .

(5) معجز أحمد 25/2، و شرح الواحدي 297 /1، و التبيان في شرح الديوان 290/2، و شرح البرقوقي 34/3 .

أولاً: المانعون

ذهب سيبويه⁽¹⁾ إلى منع تقديم النعت على المنعوت، و تبعه الفراء⁽²⁾، و المبرد⁽³⁾، و ابن السراج⁽⁴⁾ و الفارسي⁽⁵⁾، و ابن جني، و ابن يعيش⁽⁶⁾، و ابن عصفور⁽⁷⁾، و ابن مالك⁽⁸⁾ و الرضي⁽⁹⁾، و أبو حيان⁽¹⁰⁾، و غيرهم⁽¹¹⁾.

و ظاهر كلام سيبويه هو ما خرَّج ابن جني بيت المتنبي عليه، و هو تقديم الحال على صاحبها النكرة، و امتناع تقديم النعت على المنعوت، فإذا تقدم على المنعوت النكرة، و لم يصلح لمباشرة العامل أُعرب حالاً منصوباً كما سيأتي.

و قد أشار سيبويه إلى جواز انتصابه على الحال حملاً على قولنا: " فيها رجلٌ قائماً" , و ذلك فراراً من القبح, قال: « هذا باب ما ينتصبُ لأنَّه قبيحٌ أن يوصف بما بعده و يبنى على ما قبله و ذلك قولك: " هذا قائماً رجلٌ", و " فيها قائماً رجلٌ", لَمَّا لم يجوز أن تُوصفَ الصفة بالاسم و قُبِحَ أن تقول: فيها قائمٌ، فتضع الصفة موضع الاسم، كما قُبِحَ " مررت بقائم" و " أتاني قائمٌ"، جعلت القائم حالاً و كان المبني على الكلام الأول ما بعده، و لو حُسِّنَ أن تقول: " فيها قائمٌ" لجاز فيها " قائمٌ رجلٌ"، لا على الصفة، و لكنه كأنَّه لما قال فيها قائم قيل له مَنْ هو؟ و ما هو؟ فقال: رجل أو عبد الله، و قد يجوز على ضعفه، و حُمِلَ هذا النصب على جواز " فيها رجلٌ قائماً" و صار حين آخر وجه الكلام، فراراً من القبح»⁽¹²⁾.

و ساق سيبويه في هذه المسألة بعض الشواهد الشعرية منها الشاهد الذي أورده ابن جني:

(1) الكتاب 2/ 122- 124 .

(2) معاني القرآن/ للفراء 1/ 168 .

(3) المقتضب 4/ 191، 192 .

(4) الأصول 2/ 225 .

(5) إيضاح الشعر: ص 424 .

(6) شرح المفصل 2/ 20 .

(7) شرح الجمل 1/ 218 .

(8) شرح الكافية الشافية 2/ 738، 739 .

(9) شرح الكافية 2/ 327 .

(10) ارتشاف الضرب 4/ 1929 .

(11) التصريح 2/ 131، و همع الهوامع 3/ 127، و النحو الوافي 3/ 498 .

(12) الكتاب 2/ 122 .

قال ذو الرمة:

وَ تَحْتَ الْعَوَالِي فِي الْفَنَاءِ مُسْتَظَلَّةٌ ظِبَاءٌ أَعَارَتْهَا الْعُيُونُ الْجَاذِرُ⁽¹⁾

أراد: ظباء مستظلة، فلما قدم الصفة نصبها على الحال.

و قال الآخر:

وَ بِالْجِسْمِ مَعِي بَيِّنًا لَوْ عَلِمْتَهُ شُحُوبٌ وَ إِنْ تَسْتَشْهِدِي الْعَيْنَ تَشْهَدِ⁽²⁾

و قال كثير:

لِمَيَّةٍ مُوَحِّشًا طَلَّلُ⁽³⁾

و أشار إلى كثرة ذلك في الشعر و قلته في سعة الكلام، قال: « و هذا كلامٌ أكثر ما يكون في الشعر و أقل ما يكون في الكلام، و اعلم أنه لا يقال: " قائماً فيها رجل"، فإن قال قائل: اجعله بمنزلة "راكباً مرّاً زيد"، و "راكباً مرّاً الرجل"، قيل له: فإنه مثله في القياس، لأنّ " فيها " بمنزلة " مرّاً"، و لكنّهم كرهوا ذلك فيما لم يكن من الفعل؛ لأنّ " فيها" و أخواتها لا يتصرفن تصرف الفعل، و ليس بفعل، و لكنهنّ أُزِلْنَ منزلة ما يستغنى به الاسم من الفعل، فأجره كما أجرته العرب و استحسنت، و من ثم صار " مررت قائماً برجل" لا يجوز؛ لأنّه صار قبل العامل في الاسم، و ليس بفعل، و العامل الباء، و لو حسُنَ هذا لحسن " قائماً هذا رجل"»⁽⁴⁾.

و صرح المبرد بإعرابه حالاً عند تقدمه على المنعوت النكرة، و عقّب على نصب: " مثلهم" في بيت الفرزدق:

(1) من الطويل، في ديوان ذي الرمة: ص116، قدم له و شرحه أحمد حسن بسج. دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، 1415 هـ- 1995 م، من شواهد: الكتاب 123/2، و شرح أبيات سيويه/ لأبي جعفر النحاس: ص 123، تحقيق زهير غازي زاهد. عالم الكتب، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، 1406 هـ- 1986 م، و الفسر 92/1 .

(2) من الطويل، مجهول قائله، من شواهد: الكتاب 123/2، و شرح عمدة الحفاظ/ لابن مالك 422/1، تحقيق عدنان عبد الرحمن الدوري. مطبعة العاني، بغداد- العراق، 1397 هـ- 1977 م، و شرح ابن عقيل 257/2 و شرح الأشموني 247/1 .

(3) سبق تخريجه: ص30 .

(4) الكتاب 122/2 - 124 .

فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللَّهُ نِعْمَتَهُمْ إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَإِذْ مَا مِثْلَهُمْ بَشَرٌ⁽¹⁾

و قال: « فالرفع الوجه، و قد نصبه بعض النحويين، و ذهب إلى أنه خبر مقدم، و هذا خطأ فاحش و غلط بيّن، و لكن نَصَبَهُ يجوز على أن يجعله نعتًا مقدمًا، و تضر الخبر فتنصبه على الحال، مثل قولك: " فيها قائمًا رجلٌ"، و ذلك أن النعت لا يكون قبل المنعوت، و الحال مفعول فيها، و المفعول يكون مقدمًا و مؤخرًا»⁽²⁾.

و ذكر الزمخشري أن تنكير ذي الحال قبيح إلا إذا قدمت عليه، كقول كثير عزة السابق⁽³⁾. و علّق ابن الشجري على المسألة، بقوله: « فإن قدّمت صفة النكرة عليها صار ما كان ضعيفًا في التأخير لا يجوز غيره، تقول: في الدار قائمًا زيد، كما قال:

لِعِزَّةٍ مُوَحِّشًا طَلَّلَ⁽⁴⁾

بَطَلٌ كونه صفةً لما تقدم؛ لأن الصفة لا تكون إلا تابعة، و التابع لا يقع قبل المتبوع»⁽⁵⁾. و علّل ابن يعيش لامتناع تقديمه، قائلاً: « فإن قدّمت صفة النكرة نصبتها على الحال و ذلك لامتناع جواز تقديم الصفة على الموصوف، لأنّ الصفة تجري مجرى الصلة في الإيضاح، فلا يجوز تقديمها على الموصوف، كما لا يجوز تقديم الصلة على الموصول، و إذا لم يجز تقديمها صفةً، عُذِلَ إلى الحال، و حُمِلَ النصب على جواز " جاء رجلٌ ضاحكًا"، و صار حينَ قُدِّمَ وجه الكلام، و يُسَمِّيهِ النحويون أحسن القبيحين، و ذلك أن الحال من النكرة

(1) من البسيط، في ديوان الفرزدق: ص167، شرحه و ضبطه و قدم له علي فاعور. دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، 1407 هـ - 1987 م، من شواهد: الكتاب 60/1، و المقرب/ لابن عصفور 102/1، تحقيق أحمد عبد الستار الجوارى و عبد الله الجبوري. الطبعة الأولى، 1392 هـ - 1972 م، و الجنى الداني/ للمراي: ص189، تحقيق فخر الدين قباوة و محمد نديم فاضل. دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، 1413 هـ - 1992 م، و الخزانة 133/4 .

(2) المقتضب 4/ 191، 192 .

(3) المفصل في صنعة الإعراب/ للزمخشري: ص91، تحقيق د. علي بو ملحم. مكتبة الهلال، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، 1993 م.

(4) سبق تخريجه: ص30 .

(5) أمالي ابن الشجري 9/3، تحقيق د. محمود محمد الطناحي. مكتبة الخانجي، القاهرة- مصر، الطبعة الأولى، 1413 هـ - 1992 م.

قبيح، وتقديم الصفة على الموصوف أقبح»⁽¹⁾.

و ذكر السخاوي أنّ قول النحاة بانتصاب " موحشاً" على الحال من " طلل" و العامل الجار و المجرور فيه نظر؛ لأنّ الجار والمجرور إمّا أن يُقال فيه ما قال سيبويه أو ما قال الأخفش، فإن قلنا بقول سيبويه فيرد عليه اختلاف العامل في الحال و صاحبه؛ لأنّ العامل في صاحب الحال معنوي، فكيف يكون الجار و المجرور عاملاً في الحال، و هو غير عامل في صاحبه؟!⁽²⁾.

ثم قال: و إن قلنا بقول الأخفش، فارتفاع " طلل" على أنّه فاعل، و الرفع له الجار و المجرور، كما يرتفع بالفعل الذي هو نائب عنه، و لا مَرِيّة على قول الأخفش أنّ العامل في الحال هو العامل في صاحب الحال، بقي عليك أن العامل إذا كان غير متصرف لم تتقدم الحال عليه و لا على صاحب الحال، ألا ترى أنّه لا يجوز " هذا قائماً زيداً" و "لا" قائماً هذا زيداً"، و الذي ينبغي أن يُقال: العامل في الحال الجار و المجرور، و صاحب الحال الضمير الذي في الجار و المجرور⁽³⁾.

و ذكر ابن الحاجب بأنّه يجوز أن يكون " موحشاً" حالاً من الضمير في " لعزة" و إنّ كان عائداً على النكرة؛ لأنّ ضمير النكرة معرفة خلافاً لبعض النحويين، و إذا كان معرفة فَجَعَلَ الحال من المعرفة أولى من جعلها من النكرة مقدمةً عليها؛ لأنّ هذا هو الكثير الشائع، و ذاك قليل نادر، فكان أولى⁽⁴⁾.

أمّا ابن مالك فقد وضّح مذهب سيبويه بشكل مفصل في هذه المسألة، و ذكر أنّ من مسوغات جَعَلَ صاحب الحال نكرة هو تقدم الحال على صاحبها، كقولك: " هذا قائماً رجل" كما ذكر سيبويه، ثم ساق كلام سيبويه السابق و ما استشهد به من شواهد شعرية مشيراً إلى أنّه حمّل " هذا قائماً رجل" على جواز " فيها رجل قائماً"، أي أنّ صاحب الحال

(1) شرح المفصل 20/2، 21.

(2) سفر السعادة و سفير الإفادة/ للسخاوي 715/2، 716 بتصرف، تحقيق د. محمد أحمد الدالي. دار صادر، بيروت- لبنان، الطبعة الثانية، 1415 هـ - 1995 م. و انظر أيضاً: الخزانة 210/3، 211.

(3) نفس المرجعين السابقين.

(4) أمالي ابن الحاجب 300/1، 301.

قد يكون نكرة دون مسوغ⁽¹⁾.

ثم قال ابن مالك: « و من المسوغات التي ذكرتها نحو قوله: " فيها رجلٌ قائماً"، لكن على ضعف، لإمكان الإتيان، فإذا قُدِّم الحال زال الضعف، لتعذر الإتيان، و كان هذا بمنزلة قولنا في الاستثناء: " ما قام أحدٌ إلا زيدٌ"، فإنَّ النصب مع تأخر المستثنى ضعيف؛ لإمكان الإتيان فإذا قُدِّم المستثنى لزم النصب في المشهور من كلامهم؛ لتعذر الإتيان"⁽²⁾.

ثم صحَّح ابن مالك قول سيبويه، فقال: « ظهر من كلام سيبويه أنَّ صاحب الحال الكائن في نحو: " فيها رجلٌ قائماً" هو المبتدأ، و ذهب قومٌ إلى أنَّ صاحبه الضمير المستكن في الخبر و قول سيبويه هو الصحيح؛ لأنَّ الحال خبر في المعنى، فَجَعَلَهُ لأظهر الاسمين أولى من جعله لأغمضهما»⁽³⁾.

و ذكر الرضي أنَّ تقدم الحال على صاحبه النكرة يؤمن التباس الحال بالصفة، فالصفة لا تتقدم على الموصوف، و أمَّا استشهادهم لتقديم الحال على صاحبها المنكر بقوله:

لَمِيَّةٌ مُوَحِّشًا طَلُّهُ عَقَاهُ كُلُّ أَسْحَمٍ مُسْتَدِيمٍ⁽⁴⁾

فلا يستقيم عند من شرط اتحاد عامل الحال و صاحبها، إلا على مذهب الأخفش، من تجويز ارتفاع " زيد" في نحو: " في الدار زيدٌ" على أنَّه فاعل، و أمَّا عند سيبويه، فيلزم كون الضمير في: " لمية" ذا الحال⁽⁵⁾.

ثم قال الرضي: « و من جَوَّزَ اختلاف العامل في الحال و صاحبها، و هو الحق، إذ لا مانع جَوَّزَ كون " لمية"، عاملاً في الحال، و كون " طلل" ذا حال، مع ارتفاعه بالابتداء.

فإن قيل: هلاً جاز أن يكون معنى الابتداء، على مذهب سيبويه، أي أنَّ " طلل" مرتفع بالابتداء، هو العامل في الحال أيضاً، فيتحد عامل الحال و صاحبها.

قلت: ليس المعنى على أنَّ الابتداء بلفظ " طلل" للأسناد إليه، مقيد بكونه موحشاً، فكيف

(1) شرح التسهيل 332/2، 333 .

(2) نفسه 332/2، 333 .

(3) نفسه 333/2 .

(4) سبق تخريجه: ص 30 .

(5) شرح الكافية 23/2 .

يعمل في الحال ما ليس مقيداً به؟»⁽¹⁾.

و أشار الرضي إلى أنّ النعت إذا لم يصلح لمباشرة العامل إيّاه، لم يقدم إلاّ ضرورة و النية به التأخير⁽²⁾.

و ضعّف أبو حيان تقديم الصفة على الموصوف نكرةً كان أو معرفة، مشيراً إلى أنّ الفصح انتصابه على الحال إذا تقدم على الموصوف النكرة⁽³⁾.

و أشار الأزهري إلى أنّ قول الجمهور يخالف ما ذهب إليه سيبويه، حيث يرى الجمهور أنّ "موحشاً" حال، و لكن صاحب الحال ليس هو النكرة المتأخرة، و إنّما صاحبها هو الضمير المستكن في الظرف، فالحال لم تتقدم على صاحبها، و هذان القولان مبنيان على جواز الاختلاف بين عاملي الحال و صاحبها، و الصحيح المنع؛ لأنّه يجب أن يكون عاملهما واحداً⁽⁴⁾.

و نقل البغدادي⁽⁵⁾ عن شارح شواهد الموشح للخبصي اعتراضاً على أنّ الصفة إذا تقدمت على صاحبها النكرة أعربت حالاً في بيت كثير السابق، و أنّ هذا لا يصلح لمطلوبه من وجوه:

الأول: أنّه محتمل غير منصوص؛ إذ لا تُسَلِّم أنه حال من "طلل"؛ لجواز كونه حالاً من ضمير الظرف.

الثاني: أنّه لو تأخر عن ذي الحال لا يلتبس بالصفة؛ لأنّ ذا الحال مرفوع و الحال منصوب.
الثالث: أنّه لا يجوز أن يكون حالاً من "طلل"؛ لأنّه مبتدأ، و الحال لا تكون إلاّ من الفاعل أو المفعول أو ما في قوتهما.

ثم عبّ البغدادي بأنّ في كل من الأخيرين نظراً ظاهراً⁽⁶⁾.

(1) نفسه 23/2، 24 .

(2) نفسه 327/2 .

(3) ارتشاف الضرب 1929/4 .

(4) التصريح 585/1 .

(5) الخزانة 210/3 .

(6) نفس المرجع السابق.

ثانياً: المجيزون, و هم على قولين:

القول الأول: للفراء

ذهب الفراء إلى جواز تقدم الصفة على الموصوف النكرة مطلقاً، قال الفراء عند قوله عزَّ و جلَّ: ﴿ أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ﴾⁽¹⁾: « و لو كانت " ذا مسغبة " تجعلها من صفة اليتيم، كأنه قال: أَوْ أَطْعَمَ فِي يَوْمٍ يَتِيمًا ذَا مَسْغَبَةٍ أَوْ مَسْكِينًا »⁽²⁾. و اعترض عليه أبو جعفر النحاس، قال: « و روي عن الحسن و أبي رجاء أنَّهما قرءا ﴿ وَ أَطْعَمَ فِي يَوْمٍ ذَا مَسْغَبَةٍ ﴾⁽³⁾، قال الفراء: و إن كان لم يذكر من قرأ " ذا مسغبة " هو صفة ليتيم أي: " يتيمًا ذا مسغبة "، قال أبو جعفر: و الغلط في هذا بين جدًّا؛ لأنَّه لا يجوز أن تتقدم الصفة قبل الموصوف، و لست أدري كيف وقع هذا له حتى ذكره في كتاب " المعاني " ؟ و لكن يكون " ذا مسغبة " منصوبًا بأطعم، و يتيمًا بدلًا منه »⁽⁴⁾.

(1) البلد: (14).

(2) معاني القرآن/ للفراء 265/3 .

(3) سبق تخريج الآية, في رقم (2).

(4) إعراب القرآن/ لأبي جعفر النحاس ص1325، اعتنى به خالد العلي. دار المعرفة، بيروت- لبنان، الطبعة الثانية، 1429 هـ - 2008 م، و القراءة السابقة أيضًا نسبت إلى الحسن و أبي رجاء في: المحتسب/ لابن جني 362/2، تحقيق: علي النجدي ناصف و د. عبد الحلیم النجار و د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي. وزارة الأوقاف المصرية، القاهرة، 1415 هـ - 1995 م، و المحرر الوجيز/ لابن عطية 623/1، تحقيق الرحالة الفاروق و عبد الله بن إبراهيم الأنصاري و السيد عبد العال السيد إبراهيم و محمد الشافعي الصادق العناني. مطبوعات وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، الدوحة، قطر، الطبعة الثانية، 1428 هـ - 2007 م، " أضاف ابن عطية إليهما علي بن أبي طالب - رضي الله عنه -، و الجامع لأحكام القرآن/ للقرطبي 70/20، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة - = مصر، الطبعة الثانية، 1353 هـ - 1935 م، و تفسير البحر المحيط/ لأبي حيان 471/8، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود و علي محمد معوض. دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، 1413 هـ - 1993 م.

القول الثاني: قول كثير من النحاة

ذهب كثير من النحاة، كالقراء⁽¹⁾ في أحد أقواله، و ابن مجاهد⁽²⁾، و أبي جعفر النحاس⁽³⁾ و الفارسي⁽⁴⁾، و ابن جني⁽⁵⁾، و غيرهم⁽⁶⁾ إلى جواز تقدم النعت على المنعوت إذا صلح لمباشرة العامل.

فإن كانا معرفتين، أو كانت النعت معرفة، و كان صالحًا لمباشرة العامل أُعْرِبَ بمقتضى العامل (حسب موقعه من الجملة)، و جُعِلَ المنعوت بدلًا في الغالب من النعت، أو نعتًا أو عطف بيان و غيره، و ذلك حسب مقتضى السياق كما سيأتي.

و استدلووا بالسمع، و منه قراءة الحسن و أبي الرجاء⁽⁷⁾ السابقة في قوله تعالى: ﴿وَ أَطْعَمَ فِي يَوْمٍ ذَا مَسْعَبَةٍ﴾⁽⁸⁾، ﴿يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ﴾⁽⁹⁾

قدم النعت المعرفة "ذا مسغبة" على المنعوت النكرة "يتيمًا"، و "يتيمًا": بدل⁽¹⁰⁾.

قال ابن جني في توجيهه نصب "ذا مسغبة" في هذه القراءة: هو منصوب، و يحتمل نصبه

(1) معاني القرآن 67/2 .

(2) السبعة في القراءات/ لابن مجاهد: ص362، تحقيق د. شوقي ضيف. دار المعارف، القاهرة- مصر، الطبعة الثانية، 1400 هـ .

(3) إعراب القرآن: ص476، 1325 .

(4) إيضاح الشعر: ص430، و الحجة للقراء السبعة/ لأبي علي الفارسي ص25، تحقيق بدر الدين فهوجي و بشير جويجايي. راجعه و دققه عبد العزيز رباح و أحمد يوسف الدقاق. الناشر دار المأمون للتراث، دمشق- بيروت، الطبعة الثانية، 1413 هـ - 1993 م.

(5) المحتسب 362/2 .

(6) المحرر الوجيز 219/5، 623/8، و التبيان في إعراب القرآن/ للعكبري 488/2، 666، تحقيق سعد كريم الفقي. دار اليقين للنشر والتوزيع- المنصورة، الطبعة الأولى، 1422 هـ - 2001 م، و الجامع 339/9، 343/14، 70/20، و شرح التسهيل 319/3، 320، و شرح الكافية 326/2، 327، و ارتشاف الضرب 1929/4، و البحر المحيط 393/5، 471/8، و التصريح 131/2، و النحو الوافي 498/3، 499 .

(7) سبق تخريج القراءة: ص37.

(8) سبق تخريج الآية: ص37 .

(9) البلد: (15).

(10) إعراب القرآن/ للنحاس: ص1325، و المحرر الوجيز 8/ 623، و الجامع 70/20، و البحر المحيط 471/8 .

أمرين:

أظهرهما أن يكون مفعول "إطعام"، أي: و أن تطعموا ذا مسغبة، و "يتيمًا" بدل منه كقولك: " رأيت كريمًا رجلًا"، و يجوز أن يكون " يتيمًا" وصفًا لذي مسغبة، كقولك: " رأيت كريمًا عاقلاً"، و جاز وصف الصفة الذي هو كريم؛ لأنَّه لما لم يجز على موصوف أشبه الاسم... فهذا أحد وجهي قوله: " ذَا مَسْغَبَةٍ".

و الآخر أن يكون أيضًا صفة، إلاَّ أنَّه صفة لموضع الجار و المجرور جميعًا، و ذلك أنَّ قوله: ﴿ فِي يَوْمٍ ﴾⁽¹⁾ ظرف، و هو منصوب الموضع، فيكون وصفًا له على معناه دون لفظه⁽²⁾. و منه أيضًا قوله تعالى: ﴿ إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ ﴾⁽³⁾، ﴿ اللَّهُ الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ ﴾⁽⁴⁾ في قراءة جر لفظ الجلالة "الله"، لابن كثير و أبي عمرو و عاصم و حمزة و الكسائي⁽⁵⁾.

قدّم النعت المعرفة " العزيز الحميد" على المنعوت المعرفة لفظ الجلالة "الله" و أُعْرِبَ المنعوت بدلًا⁽⁶⁾.

و ذكر الزمخشري أنَّ قوله: " الله" عطف بيان للعزيز الحميد؛ لأنَّه جرى مجرى الأسماء الأعلام لعلبته، و اختصاصه بالمعبود الذي تحق له العبادة كما غلب النجم في الثريا⁽⁷⁾. و قيل منه أيضًا: قوله تعالى: ﴿ وَ غَرَّابِيبُ سُوْدٌ ﴾⁽⁸⁾.

سود: بدل من " غرايب"⁽¹⁾، قال أبو عبيدة: الغريب الشديد السواد، ففي الكلام تقديم

(1) سبق تخريج الآية: ص 37 .

(2) المحتسب 362/2 .

(3) إبراهيم: (1).

(4) نفس السورة: (2).

(5) نسبت لهم في: السبعة: ص362، و الحجّة: ص25، و نسبت لبقية القراء باستثناء نافع و ابن عامر في: المحرر الوجيز 219/5، و الجامع 339/9، و نسبت قراءة الرفع "الله" إلى نافع و ابن عامر في جميع المصادر السابقة.

(6) معاني القرآن/ للفرّاء 67/2، و السبعة: ص362، و إعراب القرآن/ للنحاس: ص476، و الحجّة: ص25، و المحرر الوجيز 219/5، و التبيان في إعراب القرآن 488/2، و الجامع 339/9، و البحر المحيط 393/5 .

(7) تفسير الكشاف/ للزمخشري 544/13، اعتنى به و خرج أحاديثه و علق عليه خليل مأمون شيحا. دار المعرفة، بيروت - لبنان، الطبعة الثالثة، 1430 هـ - 2009 م، و انظر أيضًا: البحر المحيط 393/5 .

(8) فاطر: (27).

و تأخير، و المعنى: و من الجبال سود غرابيب، و العرب تقول للشديد السواد الذي لونه كلون الغراب: أَسْوَدُ غَرَابِيبٌ⁽²⁾.

قال العكبري: «الأصل: وَ "سُودٌ غَرَابِيبٌ"؛ لأنَّ الغريب تابع للأسود، يقال: أَسْوَدُ غَرَابِيبٌ كما تقول: أَسْوَدُ حَالِكٌ»⁽³⁾.

و ذكر الرضي أَنَّ حق "غريب" أن يتبع "أسود" لكونه تأكيداً له، نحو: أَحْمَرُ قَانِيءٌ⁽⁴⁾.
و من شواهدهم الشعرية، قول النابغة:

وَ الْمُؤْمِنِ الْعَائِدَاتِ الطَّيْرَ تَمْسَحُهَا زُكْبَانُ مَكَّةَ بَيْنَ الْعَيْلِ وَ السَّنَدِ⁽⁵⁾

و منه أيضاً قول الآخر:

وَ لَكَيْتُ بُلَيْتُ بِوَصْلِ قَوْمٍ هُمْ حَمٌّ وَ مُنْكَرَةٌ جُسُومٌ⁽⁶⁾

و أصل الكلام في الشاهد الأول: المؤمن الطير العائدات، فلما قدم النعت على المنعوت و صلح لمباشرة العامل، صار هو معمول العامل، و أصبح "الطير" بدلاً من "العائدات"⁽⁷⁾.

و في الآخر: و جسوم منكرة، فجسوم: بدل من "منكرة"⁽⁸⁾.

و عقب ابن يعيش على بيت النابغة، قائلاً: « "العائدات" يحتمل أمرين: أن يكون مجروراً، و أن يكون منصوباً، فَمَنْ جعله مجروراً؛ كانت الكسرة عنده علامة الجر على حد "الحسنُ الوجه"، و "الضَّارِبُ الرَّجُلِ"، و جَرَّ "الطير" بإضافة "العائدات" إليه على حد

(1) الجامع 343/14، و شرح الكافية 327/2، و ارتشاف الضرب 1929/4 .

(2) الجامع 342/14، 343 .

(3) التبيان في إعراب القرآن 666/2 .

(4) شرح الكافية 327/2 .

(5) من البسيط، في ديوان النابغة الذبياني: ص15، شرح و تقديم عباس عبد الساتر. دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة الثالثة، 1416 هـ- 1996 م. و هو من شواهد: إيضاح الشعر: ص430، و المفصل: ص123، و شرح الجمل 218/1 .

(6) من الوافر، بلا نسبة، و هو من شواهد: شرح التسهيل 320/3، و المساعد 418/2 .

(7) إيضاح الشعر: ص430، و شرح الجمل 219/1 و شرح الكافية 326/2 .

(8) شرح التسهيل 320/3، و المساعد 418/2 .

" هذا الضاربُ الرجلِ "، و " الحسنُ الوجهِ "، و ذلك أنَّك لما أوقعت اسم الفاعل الذي هو " المؤمن " على " العائدات "، و أضفته إليه تخفيفاً على إقامة الصفة مقام الموصوف؛ احتمل أشياء من أناسي، و غيرهم، فبيّن ذلك بإضافته إلى الطير، و من نصبه كانت الكسرة عنده علامة النصب على حد قولك: " الضاربُ الرَّجُلُ " بالنصب، و يجوز مع ذلك خفضُ " الطير " و نصبه، فالخفض على الإضافة على ما سبق على حد " رأيتُ الضاربَ الرَّجُلِ " و مَنْ نصبه فعلى البدل من " العائدات "، أو عطفِ البيان، أو على التشبيه بالمفعول»⁽¹⁾.

الترجيح

يبدو من الآراء السابقة أنّ تقديم النعت على المنعوت مع بقائه نعتاً غير جائز، أمّا إذا تقدّم على المنعوت النكرة و لم يصلح لمباشرة العامل كما في قول كثير عزة و غيره فالغالب إعرابه حالاً.

أمّا إذا تقدّم النعت على المنعوت و صلح النعت لمباشرة العامل كما نصّ عليه النحاة و وجّهوا الأعراب فيه، و ذلك بإعرابه حسب موقعه من الجملة، و امتناع إعرابه نعتاً فيظهر لي جوازه في سعة الكلام؛ نظراً لكثرة الشواهد، من القرآن و من كلام العرب. و أخيراً بقي قول الفراء، و يبدو لي أنّه ضعيف لأمرين:
 = الأمر الأول أنّه قول منفرد، و لم أجد من أيده فيما ذهب إليه.
 = الأمر الثاني أنّه ورد عليه اعتراض أبي جعفر النحاس، هذا و الله أعلم بالصواب.

(1) شرح المفصل 169/2، 170 .

المبحث الثالث: الحذف

● الحال الجامدة المؤولة بالمشتق في قوله:

قَبَّلْتُهَا وَ دُمُوعِي مَزْجُ أَدْمُعِهَا وَ قَبَّلْتَنِي عَلَى حَوْفٍ فَمَا لِقَمِ

● حذف المستثنى منه في قوله:

وَ أَكْثَرُ مَا تَلَقَى أَبَا الْمِسْكَ بِذَلَّةٍ إِذَا لَمْ تَصُنْ إِلَّا الْحَدِيدَ ثِيَابُ

● حذف الهمزة و إرادتها في قوله:

أَحَادُ أَمْ سُدَّاسٌ فِي أَحَادٍ لِيُبَيِّنُنَا الْمَنُوطَةَ بِالتَّنَادِ

● حذف حرف النداء عند نداء اسم الإشارة أو اسم الجنس

هَذِي بَرَزَتْ لَنَا فَهَجَّتِ رَسِيْسَا ثُمَّ انصَرَفَتْ وَ مَا شَقِيَّتِ نَسِيْسَا

● رفع جواب الشرط المضارع في قوله:

وَ مَنْ يَجْعَلِ الضَّرْعَامَ لِلصَّيْدِ بَازَهُ يُصَيِّرُهُ الضَّرْعَامَ فِيمَا تَصَيَّدَا

الحال الجامدة المؤولة بالمشتق

قال أبو المرشد المعري في بيت المتنبي:

قَبَلْتُهَا وَ دُمُوعِي مَزْجٌ أَدْمَعِيهَا وَ قَبَلْتَنِي عَلَى حَوْفٍ فَمَا لِقَمٍ⁽¹⁾

قال ابن جني: «نصب "فَمَا" على الحال، كما تقول: "كَلِمَتُهُ فَاهُ إِلَى فِيٍّ"، و تفسيره: مشافهًا إِلَّا أَنَّ الْمَسْمُوعَ "فَاهُ إِلَى فِيٍّ"، ففاس هو هذا عليه، كما قال أيضًا:

فَلَا يُبَلِّغُ قَاتِلٌ أَعَادِيَهُ أَقَاتِمَا نَالَ ذَاكَ أَمْ قَاعِدٌ⁽²⁾

فقياس "لَا يُبَلِّغُ" على "لَمْ يُبَلِّغْ" و هو المسموع»⁽³⁾.

و قال الشيخ أبو العلاء المعري - رحمه الله - : «نصب "فَمَا" بفعل مضمر، أو اسم فاعل يقوم مقام الفعل، كأنه قال: جَعَلْتُ فَمَهَا إِلَى فَمِي، أو جاعلةً فَمَهَا إِلَى فَمِي، و قوله: "فَمَا" موضوع موضع الحال، و كذلك قولهم: "كَلِمَتُهُ فَاهُ إِلَى فِيٍّ"، أي جاعلاً فَاهُ إِلَى فِيٍّ، و أما قول الشاعر:

تَحَسَّبَ هَوَّاسٌ وَ أَيْقَنَ أَنِّي بِهَا مُفْتَدٍ مِنْ صَاحِبٍ لَا أُسَاوِرُهُ
فَقُلْتُ لَهُ فَاهًا لِفِيكَ فَإِنَّهَا قُلُوصُ إِمْرِي قَارِيكَ مَا أَنْتَ حَازِرُهُ⁽⁴⁾

فقوله: "فاهًا لِفِيكَ" منصوب بفعل مضمر، كأنه قال: "تُلْقِي فَاهًا إِلَى فِيكَ"، يعني: الداهية، أو ضربة، أو طعنة، استعارها فَمَا، و "هَوَّاسٌ" يعني: أسدًا يطلب شيئًا بالليل، و "تَحَسَّبَ" أي: تظنن من حسبت الشيء»⁽⁵⁾.

(1) من البسيط، في ديوانه: ص36، و هو من شواهد: الفسر 451/3، و شرح الواحدي 104/1، و التبيان في شرح الديوان 37/4 .

(2) من المنسرح، في ديوانه: ص555، و هو من شواهد الفسر 451/3 .

(3) تفسير أبيات المعاني: ص255 .

(4) من الطويل، لأبي سِدْرَةَ الهجمي، و قيل: الأسدي، و هما من شواهد: الكتاب 315/1، 316، و روي فيه صدر البيت الأول: " و أقبل " مكان" و أيقن"، و روي فيه عجزه: " بِهَا مُفْتَدٍ مِنْ وَاحِدٍ لَا أُعَسَاوِرُهُ"، و النوادر في اللغة/ لأبي زيد الأنصاري ص506، تحقيق محمد عبد القادر أحمد. دار الشروق، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، 1401 هـ - 1981 م . ، و روي فيه عجزه: " أَنَاظِرُهُ" مكان"أَسَاوِرُهُ"، و روي عجز البيت الأول بنفس رواية الكتاب، في: شرح المفصل 301/1، و الخزانة 116/2، 118 .

(5) تفسير أبيات المعاني: ص255 .

الدراسة

أورد أبو المرشد المعري واحدة من مسائل الحال الجامدة المؤولة بالمشتق، و هي الدالة على مفاعلة في قولهم: "كلمته فاه إلى في"، و نقل إلينا توجيهين لإعراب كلمة "فمًا" في بيت المتنبي السابق، الأول لابن جني، على أنّها "حال"، و الثاني لأبي العلاء المعري، على أنّها "مفعول به"، فاختلف العالمين الجليلين في هذا الإعراب ناتج لقياسهم قول المتنبي على المقولة الشهيرة "كلمته فاه إلى في" التي اختلف فيها العلماء كما سيأتي ضمن المسألة، و قد اختلف شراح بيت المتنبي في إعراب "فمًا" فيما نقل أبو المرشد المعري، و ذكر أنّها تتردد بين وجهين في الإعراب، و بقي وجه ثالث لم يعرض له، و فيما يأتي تفصيل ذلك و بيانه:

الوجه الأول: أنّها "حال"

فيكون "فمًا" منصوبًا على الحال، و هذا الوجه قد نقله أبو المرشد عن ابن جني، و هو صريح كلام ابن جني في شرحه⁽¹⁾، و ذكره الواحدي من غير أن ينسبه إلى ابن جني، فقال: «أي بكينا جميعًا حتى امتزجت دموعي بدموعها في حال التقبيل، و نصب "فمًا" لأنّه وضعه موضع اسم الحال كما تقول: "كلمته فاه إلى في" أي: مشافهًا»⁽²⁾.

و هو أيضًا صريح كلام العكبري من غير نسبة لأحد، قال: «الإعراب: نصب (فمًا) على الحال كقولك: كلمته فاه إلى في، أي مشافهة... المعنى: يقول: لما بكينا جميعًا امتزجت دموعها بدموعي، في حال التقبيل و مزج مصدر بمعنى المفعول، يفيد فائدة المزاج، أي ما يمزج بالشيء و ليس بمعنى الفاعل، يقول: دموعي مازجت أدمعها، أي امتزجت بها، و المعنى: أنّهما تقاربا حتى اختلطت دموعهما حال التقبيل»⁽³⁾.

و ذكره أيضًا البرقوقي من غير نسبة، قال: «يقول: بكينا جميعًا حتى امتزجت دموعي بدموعها في حال التقبيل؛ يعني أنّهما تقاربا حتى اختلطت دموعهما حال التقبيل، و نصب "فمًا" على:

(1) الفسر 3/ 451، 452 .

(2) شرح الواحدي 1/ 104 .

(3) التبيان في شرح الديوان 37/4 .

الحال، كقولك كلمته فاه إلى فمي: أي مشافهة»⁽¹⁾.

وهذا التخريج هو ظاهر كلام سيويه في قولهم: "كَلَّمْتُهُ فَاهُ إِلَى فِيٍّ" جواز انتصابه على الحال و تقدير الكلام عنده: كلمته مشافهة، قال في "باب ما ينتصب من الأسماء التي ليست بصفة و لا مصادر لأنَّه حال يقع فيه الأمر فينتصب لأنَّه مفعول به" : « و بعض العرب يقول: " كلمته فوه إلى فِيٍّ" ، كأنَّه يقول: كلمته و فوه إلى فِيٍّ، أي كلمته و هذه حاله، فالرفع على قوله: كلمته و هذه حاله، و النصب على قوله: كلمته في هذه الحال، فانتصب لأنَّه حال وقع فيه الفعل... و اعلم أنَّ هذه الأشياء لا ينفرد منها شيء دون ما بعده، و ذلك أنَّه لا يجوز أن تقول: كلمته فاه، حتى تقول: إلى فِيٍّ، لأنَّك إنما تريد مشافهة، و المشافهة لا تكون إلا من اثنين، فإنَّما يصح المعنى إذا قلت إلى فِيٍّ»⁽²⁾.

و تبعه المبرد⁽³⁾، و كثير من العلماء، كالسيرافي⁽⁴⁾، و ابن الحاجب⁽⁵⁾، و ابن مالك⁽⁶⁾ و غيرها⁽⁷⁾.

و صرَّح السيرافي أنَّه اسم وضع موضع المصدر مشافهة التي معناها: مشافهة، و جعلوه من الشاذ المحمول على غيره، لأنَّه معرفة، و أنَّه اسم غير صفة، فصار بمنزلة قولك: الجماء الغفير، و رجع عوده على بدئه⁽⁸⁾.

و نقل أبو حيان عن الفارسي أنَّه زعم أنَّ " فاه" حالٌ نائبةٌ مناب " جاعلاً" ثم حُذِف و صار العامل كلمته⁽⁹⁾.

(1) شرح البرقوقي 153/4، 154 .

(2) الكتاب 391/1، 392 .

(3) المقتضب 236/3 .

(4) شرح الكتاب / لأبي سعيد السيرافي 2 / 282 ، تحقيق أحمد حسن مهدي و علي سيد علي. دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، 2008 م.

(5) الإيضاح في شرح المفصل/ لابن الحاجب 1/339، 340، تحقيق موسى بناي العليبي. مطبعة العاني، بغداد- العراق، 1402 هـ- 1982 م.

(6) شرح التسهيل 322/2-325 .

(7) المساعد 10/2، و التصريح 1/575، و النحو الوافي 2/370 .

(8) شرح الكتاب 2 / 282 .

(9) ارتشاف الضرب 3 / 1559.

و ذكر أبو حيان أنَّ الفارسي قد أشار إلى أنَّ قوله السابق هو مذهب سيبويه⁽¹⁾.
و لم أجد ما نقله عن الفارسي في الكتب التي بين أيدينا، و لعله ذكره في موضع آخر.
غير أنَّي وجدت الفارسي في "المسائل المثورة" قد قال بما قال به سيبويه هنا، قال: «إذا قلت:
"رَجَعَ فلانُ عودَهُ على بدئه"، نصبت "عودَهُ" لأنَّه وقع في موقع الحال، أردت: عائداً»⁽²⁾
و قد لاقى هذا المذهب ردًا من بعض العلماء، حيث ذكر ابن عقيل أنَّ جعل "فاه" اسمًا واقعا
موقع المصدر الواقع موقع الحال، أي مشافهة، ثم يؤول هذا بمشافهةٍ و بمشافهةٍ قدره سيبويه لكنه
تفسير معني؛ فإنَّ الاسم الذي تنقله العرب إلى المصدرية لا بد أن يكون نكرة، كذا زعم سيبويه و
فيه بحث و نظر⁽³⁾، و اتفق معه السيوطي في هذا الرد⁽⁴⁾، و أضاف السيوطي أنَّه لا بد أن يكون
له مصدر من لفظه، كالدهن و العطاء و "فاه إلى في" ليس كذلك⁽⁵⁾.
و يتضح مما سبق أنَّ ابن جني قد سلك مذهب سيبويه و البصريين في هذه المسألة، و تبعه أغلب
الشرح و أجمعوا على ترجيح هذا الرأي عند شرحهم لبيت المتنبي.

الوجه الثاني: أنَّها مفعول به لفعل أو وصف محذوف

نقل أبو المرشد عن أبي العلاء المعري أنَّه نصب "فمًا" بفعل مضمر، أو باسم فاعل يقوم
مقام الفعل، كأنَّه قال: جَعَلْتُ فَمَهَا إلى فمي، أو جاعلةً فَمَهَا إلى فمي، فإنَّ هذا الوجه المنقول
عنه يتفق مع اختيار الكوفيين كما سيأتي، و هذا القول الَّذي نقله لنا أبو المرشد لم أجده عند
أبي العلاء المعري في شرحه "معجز أحمد"، و ربما قال به في "اللامع العزيزي"، غير أنَّني وجدت أبا
العلاء المعري قد قال بما قاله ابن جني في إعراب "فم" في البيت، فقال: «و فمًا: نصب على
الحال، يقول قبلتها عن الوداع في حال عناقها لها، و كانت الدموع ممتزجة، و قبلتني هي أيضًا،
خوفًا من الرقباء أو خوف الفراق، في حال تقبيله إيَّها في الفم، أي في حال التصاق الفم بالفم

(1) ارتشاف الضرب 1559/3 .

(2) المسائل المثورة/ لأبي علي الفارسي، ص 37، تحقيق و تعليق: د. شريف عبدالكريم النجار، دار عمار للنشر
و التوزيع .

(3) المساعد 10/2 .

(4) همع الهوامع 225/2 .

(5) نفسه .

«(1).

فلعله زاد على ذلك وجهًا آخر في شرحه الآخر، والله أعلم.
و لم أطلع على هذا الوجه لدى أحد من الشراح منقولاً عن أبي العلاء، غير أنّ أبا البقاء العكبري
قد ذكر مثل هذا الوجه من غير أن ينسبه إلى أبي العلاء، و إنّما نسبه إلى الخطيب، فقال:
« وقال الخطيب: نَصَبَهُ بِفَعْلٍ مُضْمَرٍ، أو اسم فاعل يقوم مقام الفعل، يريد: جعلتْ فَمَهَا إلى
فمي، أو جاعلةً فمها إلى فمي»(2).

و هذا التخريج هو مذهب الكوفيين في المقولة السابقة "كَلَّمْتُهُ فَاهُ إِلَى فِيٍّ" كما ذكر كثير من
العلماء، كابن يعيش، و ابن مالك، و الرضي، و أبو حيان، و الأزهري، و السيوطي(3).
و قد مال الفارسي في الحلييات لمذهب الكوفيين، كما قال ابن عقيل(4).
فالكوفيون ينصبون "فاه" على أنّه "مفعول به" بإضمار "جاعلاً"، و التقدير عندهم: كَلَّمْتُهُ
جاعلاً فَاهُ إِلَى فِيٍّ(5)، و قيل بإضمار "ملاصقاً"، و التقدير: كَلَّمْتُهُ مَلاصِقًا فَاهُ إِلَى فِيٍّ(6).
و قد ذكر ابن مالك أنّ الأصل في "كَلَّمْتُهُ فَاهُ إِلَى فِيٍّ" عند أصحاب هذا المذهب هو: جاعلاً
فاه إلى فِيٍّ، فحذف الحال و بقي معموله كالعوض عنه(7).
و يتضح من كلام ابن مالك أنّ الحال عند الكوفيين هو الوصف المحذوف "جاعلاً"، و يجعلون
"فاه" منصوباً به.

و أضاف ابن مالك أنّ هشام الكوفي قد أجاز القياس على "كَلَّمْتُهُ فَاهُ إِلَى فِيٍّ"، فيقال على رأيه:

(1) معجز أحمد 133/1 .

(2) التبيان في شرح الديوان 37/4 .

(3) شرح المفصل 15/2-16، و شرح التسهيل 324/2، و شرح الكافية 21/2، و ارتشاف الضرب 1559/3،
و التصريح 575/1، و همع الهوامع 225/2 .

(4) المساعد 10/2، و لم أجد هذا القول عند الفارسي في "المسائل الحلييات" أو في مصنفاته الأخرى.

(5) شرح المفصل 15/2-16، و شرح التسهيل 324/2، و شرح الكافية 21/2، و المساعد 10/2، و التصريح
575/1، و همع الهوامع 225/2 .

(6) شرح المفصل 15/2-16 .

(7) شواهد التوضيح: ص 193، 194، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي. مكتبة دار العروبة، القاهرة- مصر، 1376

هـ- 1957 م .

ماشيتُهُ قدمَهُ إلى قدمي, و كَافَحْتُهُ وَجْهَهُ إلى وَجْهِي⁽¹⁾.

و نقل النحاة عن ابن خروف أَنَّ الفراء قد حكى: حَادَيْتُهُ رُكْبَتَهُ إِلَى رُكْبَتِي, وَ جَاوَزْتُهُ بَيْتَهُ إِلَى بَيْتِي وَ صَارَعْتُهُ جَبْهَتَهُ إِلَى جَبْهَتِي, بالرفع و النصب⁽²⁾.

و زُذَّ بامتناع القياس عليه؛ لأنَّ فيه إيقاع جامد موقع مشتق, و إيقاع معرفة موقع نكرة, و إيقاع مركب موقع مفرد, بل يقتصر فيه على المسموع؛ لأنَّ الوارد منه قليل, و بأقل من هذا الشذوذ يُمتنع القياس, إذ لو كان بإضمار "جاعلاً", لما كان من الشاذ الذي لا يقاس عليه غيره, و لجاز أن تقول: كَلَّمْتُهُ وَجْهَهُ إِلَى وَجْهِي, وَ عَيَّنْتُهُ إِلَى عَيْنِي⁽³⁾.

و يتضح مما سبق أَنَّ أبا العلاء هنا سار على مذهب الكوفيين في "اللامع العزيزي", أمَّا في "معجز أحمد" فقد سار على نهج سيويه و البصريين كما ذكرت سابقاً .

الوجه الثالث: أنَّها منصوبة على نزع الخافض.

و هذا المذهب لم يذكره أبو المرشد, و لم يشر إليه أحد من الشراح, بل نقله عدد من النحاة و هو مذهب الأخفش, فقد ذهب إلى أَنَّ أصل "كلمته فاهُ إلى فيِّ" هو: كلمته من فيه إلى فيِّ, فحذف حرف الجر "من", و تَعَدَّى الفعل بنفسه, فَنَصَبَ ما كان مجروراً⁽⁴⁾.

و قد نقل النحاة أَنَّ المبرد قد ردَّ مذهب الأخفش, و ذكر أَنَّ تقدير الأخفش لا يُعقل؛ لأنَّ الإنسان لا يتكلم من فم غيره, إمَّا يتكلم كل إنسان من فيِّ نفسه⁽⁵⁾.

و نقل ابن هشام أيضًا ردَّ المبرد السابق, و ذكر أَنَّ المبرد قد زاد في الكلام, و قال: « و قد يكون أبو الحسن إمَّا قال ذلك في "كلمني فاهُ إلى فيِّ", أو قاله في ذلك و حمله على القلب لفهم المعنى, فلا يرد عليه سؤال أبي العباس: فلنعدل إلى مثال غير هذا»⁽⁶⁾.

(1) شرح التسهيل 325/2 .

(2) شرح التسهيل 325/2, و ارتشاف الضرب 1560/3, و المساعد 10/2, 11 .

(3) شرح المفصل 15-16, و شرح التسهيل 325/2, و المساعد 10/2, و التصريح 575/1, و همع الهوامع 225/2, 226 .

(4) شرح التسهيل 324/2, و شواهد التوضيح: ص 193, 194, و ارتشاف الضرب 1559/3, و المساعد 10/2, و التصريح 575/1, و همع الهوامع 225/2 .

(5) ارتشاف الضرب 1560/3, و المساعد 10/2, و التصريح 575/1 .

(6) مغني اللبيب 45/6 .

و أجاب أبو علي الفارسي على هذا الرد، قائلاً: « إِنَّمَا يُقَالُ ذَلِكَ فِي مَعْنَى كَلِمَتِي وَ كَلِمَتُهُ فَهُوَ مِنَ الْمَفَاعَلَةِ، فَلَمَّا تَضَمَّنْ كَلِمَتَهُ مَعْنَى كَلِمَتِي وَ كَلِمَتَهُ صَحَّ ذَلِكَ، أَي: لَمْ يَكَلِّمْنِي مِنْ كِتَابَةٍ وَ لَا بِوَاسِطَةٍ، وَ الْعَرَبُ إِذَا ضَمَّنَتْ شَيْئًا مَعْنَى شَيْءٍ عُلِّقَتْ بِهِ مَا يَتَعَلَّقُ بِذَلِكَ الشَّيْءِ»⁽¹⁾.

و من الردود الأخرى على مذهب الأخفش، ما ذكره ابن عقيل و السيوطي بأنَّه قد رُدَّ من العلماء؛ لأنَّه لم يوجد حذف حرف ملترماً⁽²⁾.

و زاد السيوطي في القول، و ذكر أنَّه لو كان معنى " مِنْ " مقصوداً لقليل: " مِنْ فِيَّ إِلَى فِيهِ " إذا أُظْهِرَتْ، و " فِيَّ إِلَى فِيهِ " إذا قُدِّرَتْ، و قد ورد في الحديث: " أَقْرَأْنِيهَا رَسُولُ اللَّهِ فَاهُ إِلَى فِيَّ"⁽³⁾، و مبدأ الإقراء من فم النبي - صلى الله عليه و سلم - على ما هو الظاهر في الغاية⁽⁴⁾.

الترجيح:

يظهر مما سبق إجماع الشراح على ترجح وجه النصب على الحال في بيت المتنبي قياساً على قولهم: كلمته فاهُ إلى فيَّ، و لأنَّ جميع التفسيرات المذكورة لبيت المتنبي أقرب إلى الحال، حيث أجمعوا على المعنى المراد، بقولهم: امتزجت دموعي بدموعها في حال التقييل. فابن جني و كذلك أبو العلاء في أحد أقواله، و جميع الشراح هم على مذهب سيويوه في هذه المسألة، و لم يخالفهم إلا الخطيب، و أبا العلاء في قوله الذي نقله عنه أبو المرشد. و أرى - والله أعلم - صحة ما أجمع عليه الشراح، لأنَّ مذهب سيويوه هو الراجح فيما يبدو لي و ذلك لعدة أسباب، هي:

أولاً: لقول ابن مالك الذي رجح هذا المذهب لتوافر النظائر ولعدم وجود اللبس، قال: « و أولى

(1) المساعد 10/2، و التصريح 575/1، و همع الهوامع 225/2 .

(2) المساعد 10/2، و همع الهوامع 225/2 .

(3) رواه البخاري في الجامع المسند الصحيح 25/5، باب مناقب عمار، و حذيفة رضي الله عنهما، رقم الحديث:

3742، من قول أبي الدرداء، بلفظ: "...من فيه إلى فيَّ"، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق

النجاة، الطبعة الأولى، 1422 هـ.

(4) همع الهوامع 225/2 .

الثلاثة أولها؛ لأنه قول يقتضي تنزيل جامد منزلة مشتق على وجه لا يلزم منه كبس و لا عدم للنظير، و ذلك موجود بإجماع في هذا الباب و غيره فَوَجَبَ الحكم بصحته، و من نظائره المستعملة في هذا الباب "بَايَعْتُهُ يَدًا بِيَدٍ"، و "بَعَثُ الشَّاءَ شَاءً و دِرْهَمًا"، و "الْبُرَّ قَفِيرًا بِدِرْهِمٍ"، و "الدَّارَ ذِرَاعًا بِدِرْهِمٍ"، فلا خلاف في أَنَّ يَدًا و شَاءً و قَفِيرًا و ذِرَاعًا منصوبة نصب الحال لا نصب المفعول به، و لا نصب المسقط منه حرف الجر، فإذا أجرى ذلك المجرى "كلمته فاه إلى فِيَّ" توافقت النظائر و أمن الضائر، بخلاف تقديرنا "جاعلاً" أو "مِنْ" فلا نظير له في هذا الباب، و في التقدير ضعف زائد؛ و هو أنه يلزم منه تقدير "مِنْ" في موضع "إلى"، و دخول "إلى" في موضع "مِنْ" (1).

ثانيًا: لقول الرضي الذي أكد انتصاب الجملة على الحال بمعنى مشافهًا؛ و ذلك لوضوح معنى الجملة المشار إليه؛ لذا قامت الجملة مقام المفرد و أدت معناه، قياسًا على قول العرب: "جَاؤُوا قَضَهُمْ بِقَضِيضِهِمْ"، قال: «قولهم: "جَاؤُوا قَضَهُمْ بِقَضِيضِهِمْ"...الأصل فيه أن يكون "قَضَهُمْ" مبتدأ، و "بقضيضهم" خبره، مثل قولهم: "كلمته فاه إلى فِيَّ"، أي: فوه إلى فِيَّ، و هو هاهنا أظهر لأنهم استعملوه على الأصل، فقالوا: كلمته فوه إلى فِيَّ، ثم انمحي عن الجملتين - أعني: "قَضَهُمْ بِقَضِيضِهِمْ"، و "فوه إلى فِيَّ" - معنى الجملة و الكلام لما فهم منها معنى المفرد؛ لأنَّ معنى "فوه إلى فِيَّ": صار مشافهًا، و معنى "قَضَهُمْ بِقَضِيضِهِمْ": كافة، فلما قامت الجملة مقام المفرد و أدت مؤداه أعرب ما قَبِلَ الإعرابَ منها، و هو الجزء الأول، إعرابَ المفرد الذي قامت مقامه" (2).

= أمَّا المذهب الثاني للكوفيين الذي يُقَدِّرون فيه الحال فعلاً أو وصفاً محذوفاً، و ينصبون به "فاه" على أنه مفعول به، فهذا القول ضعيف لأنه يحوج إلى تقدير، و ما لا يحتاج إلى تقدير أولى كما أنَّ هذا التقدير لا حاجة إليه في الكلام، كما أنَّ هذا المحذوف يُفسد المعنى، إذ المتكلم لا يُتَصَوَّرُ أن يجعل فاه إلى فِيَّ مَنْ يحدثه، فالأمر ليس على حقيقته، لذلك كان التقدير بعيداً عن المراد، مما يجعل هذا القول بعيداً، لأجل ذلك كله كان وجه النصب على المفعولية في بيت المتنبي مردوداً و ضعيفاً، و الله تعالى أعلم.

= و أمَّا المذهب الثالث و هو قول الأخفش فليس ما ذهب إليه الأخفش براجح، لأمر:

(1) شرح التسهيل 324/2، 325 .

(2) شرح الكافية 18/2 .

- 1- ليس هناك من دليل على تقدير حرف الجر، إذ لم يثبت الجر بالحرف في نحو ذلك حتى يمكن أن يُستدلَّ به على أنه الأصل فيه، و أنَّ النصب ناشئٌ عن نزع هذا الخافض.
- 2- فساد المعنى لو قيل بهذا التقدير، لأنَّ الإنسان لا يتكلم من فيِّ غيره، و إنما يتكلم من فيِّ نفسه، و قد أجيب عن ذلك بأنَّه محمول على القلب، و هو تكلف ظاهر.
- 3- عدم اطراد هذا التقدير، إذ إنَّ هذا التقدير لو صدق في نحو: "كَلَّمَنِي فَاهُ إِلَى فِيِّ" فلا يصدق في نحو: "كَلَّمْتُهُ فَاهُ إِلَى فِيِّ", و الله تعالى أعلم.

حذف المستثنى منه

قال أبو المرشد المعري في بيت المتنبي:

وَ أَكْثَرُ مَا تَلَقَى أَبَا الْمِسْكَ بِذَلَّةٍ إِذَا لَمْ تَصُنْ إِلَّا الْحَدِيدَ ثِيَابُ⁽¹⁾

قال أبو علي (ابن فورجه): «... و قد سها أبو الفتح فيه سهواً بيننا، قال في تفسيره: يقول: إذا تكفرت الأبطال فلبست الثياب فوق الحديد خشيةً و استظهاراً، فذلك الوقت أشد ما تكون تبدالاً للضرب و الطعن، و هذا أيضاً من جنابة العجلة، و لو ثبت لم يضرب عنه هذا القدر، و ما الحاجة بنا إلى هذا التعسف، بل ما الحاجة بالأبطال أن تلبس الثياب فوق دروعها، و إنما يفعل ذلك مَنْ يَحْتَالُ لِحَرْبِ مَنْ يَخْشَى حَرْبَهُ، إِذَا كَانَ يَكَاتِمُهُ أَوْ هَمَّ بَغِيلَةً وَ هُوَ يَخْشَى ظُهُورَ أَمْرِهَا، فَسِيْظَهْرُ لِحَرْبِ مَنْ يَدْفَعُ أَنْ دَوْفَعُ، وَ إِنَّمَا مَعْنَى الْبَيْتِ مَا أَقُولُ: وَ هُوَ أَنَّه إِذَا لَمْ يَصُنْ الْبَدْنَ إِلَّا الْحَدِيدَ ثِيَابُ، فَحَذَفَ الْبَدْنَ لِعَلْمِ الْمَخَاطَبِ بِهِ، يَعْنِي فِي الْحَالِ الَّتِي لَا يَصُونُ الْإِنْسَانُ ثِيَابَهُ عَنِ وَخْزِ الرِّمَاحِ وَ ضَرْبِ السِّبْوَفِ، بَلْ يَحْتَاجُ بِهَا إِلَى الْحَدِيدِ فَالْحَدِيدُ عَلَى هَذَا نُصِبَ لِأَنَّهُ اسْتِثْنَاءٌ مُقَدَّمٌ، وَ ظَنَّ الشَّيْخُ أَبُو الْفَتْحِ أَنَّهُ يَقُولُ: إِذَا لَمْ يَصُنْ الثِّيَابُ إِلَّا الْحَدِيدَ، فَهَلَّا خَصَمَ نَفْسَهُ وَ قَالَ: قَدْ تَصُونُ الثِّيَابُ بَدْنَ لَابِسِهَا أَيْضًا، فِي الْحَالِ الَّتِي تَظَاهَرُ بِهَا عَلَى دَرَعِهِ، وَ لِعَمْرِي إِنَّ الْلَفْظَ مَزْلَةً، وَ الْإِنْصَافَ بِنَا وَ بِهِ أَوْلَى وَ تَرَكَ اللَّجَاجَ أَحْسَنَ»⁽²⁾.

الدراسة:

هذه المسألة تختلف عن بقية المسائل، لأنَّ الكلام فيها عن الإعراب لم يكن بصورة مباشرة، و إنما هو مفهوم مما قاله الشراح في معنى البيت، و بخاصة في الكلام الذي قاله ابن جني في شرحه للبيت، كما أنَّ ما قيل في المسألة من إعراب لا يخالف القواعد النحوية، و إنما وقع الخلاف فيه لما ارتبط بالمعنى الذي يريده الشاعر، و الظاهر أنَّ في

(1) من الطويل، في ديوانه: ص480، و هو من شواهد: الفسر 602/1، و الفتح على أبي الفتح/ لابن فورجه ص85، تحقيق عبد الكريم الدجيلي. دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد- العراق، الطبعة الثانية، 1987 م،

و شرح الواحدي 190/3.

(2) تفسير أبيات المعاني: ص59.

إعراب قوله: " إذا لم تَصُنْ إِلَّا الْحَدِيدَ ثِيَابٌ " قولين للعلماء، هما:

القول الأول: قول ابن جني:

لم يشر ابن جني في شرحه لبيت المتنبي إلى الإعراب، و إنما أشار إلى المعنى، فقال: « يقول: إذا تكفَّرت الأبطال فلبست الثياب فوق الحديد خشيةً و استظهارًا، فذلك الوقت أشدُّ ما تكون تَبْدُلًا للضرب و الطعن شجاعةً و إقدامًا»⁽¹⁾.

و فيما نقله أبو العلاء المعري عن ابن جني في شرح هذا البيت زيادة توضيح و بيان إعراب، قال: « و قال ابن جني معناه: إذا لبست الأبطال الثياب فوق الحديد خشية و استظهارًا فهو في ذلك الوقت أشد ما يكون تَبْدُلًا بنفسه، و الحديد: هو الدروع و هو منصوب لأنَّه مفعول " يَصُنُّ "»⁽²⁾.

ففيما نقله أبو العلاء المعري عن ابن جني توضيح لرأيه في الإعراب، حيث جعل ابن جني الاستثناء مُفْرَعًا في قوله: " إذا لم تَصُنْ إِلَّا الْحَدِيدَ ثِيَابٌ "، و نصب " الحديد " على أنَّه مفعول به كما يظهر.

و قد تعقَّب العروضي⁽³⁾ ابن جني في رأيه، فقال: « أحسب أبا الفتح أن يقول قبل أن يتفكر و يرسل قلمه قبل أن يتدبر، و المتنبي جعل الصون للحديد لا للثياب بقوله: إذا لم يصن ثياب إلا الحديد، يعني الدرع و ليس يريد صيانة الحديد و إنما يريد صيانة الرجل نفسه، و استظهاره بلبس الحديد»⁽⁴⁾.

و كذلك ورد عليه اعتراض ابن فورجه الذي أورده أبو المرشد⁽⁵⁾.

و نقل الواحدي تعقيب العروضي السابق، ثم نقل ما قاله ابن فورجه أيضًا⁽⁶⁾.

(1) الفسر 603/1 .

(2) معجز أحمد 153/4 .

(3) هو أحمد بن محمد بن عبد الله بن يوسف بن محمد بن مالك السهلي الأديب، أبو الفضل العروضي الصفار الشافعي(ت 416)، انظر ترجمته في: معجم الأدباء 2 / 491 .

(4) المستدرك على ابن جني/ للعروضي، ضمن مجلة المورد، المجلد الرابع، العدد الرابع، وزارة الإعلام، العراق، 1395 هـ - 1975 م، ص: 145 .

(5) الفتح على أبي الفتح: ص 86 .

(6) شرح الواحدي 190/3، 191.

و اكتفى العكبري بنقل تعقيب العروضي⁽¹⁾، و تبعه ابن المستوفي و البرقوقي⁽²⁾.
و خلاصة الأمر أن ابن جني قد جعل الاستثناء مفرغاً، و أن تقدير الكلام: إذا لم تصن الثياب إلا
الحديد، فتعقبه العلماء في هذا الفهم، لأنّ كلامه و إن كان جائزاً من جهة الإعراب، غير أنّه لا
يصح من جهة المعنى، لأنّه غير ما أراد المتنبي في الكلام، و الله تعالى أعلم.

القول الثاني: قول أبي علي ابن فورجة:

ذهب ابن فورجة إلى أنّ كلمة "الحديد" في بيت المتنبي منصوبة على الاستثناء، و حمل
الكلام على التقديم و التأخير، و أنّ المستثنى إنّما تقدم على المستثنى منه، و أصل
الكلام: إذا لم يصن البدن إلا الحديد ثياب، فحذف البدن لعلم المخاطب به
فانتصب المستثنى لأنّه تقدم على المستثنى منه⁽³⁾.

و أجمع شراح ديوان المتنبي على جواز هذا القول⁽⁴⁾.

قال العروضي: « و المتنبي جعل الصون للحديد لا للثياب بقوله: " إذا لم يصن ثياب
إلا الحديد"، يعني الدرع، و ليس يريد صيانة الحديد، و إنّما يريد صيانة الرجل
نفسه، و استظهاره بلبس الحديد، و نُصب "الحديد" مع النفي؛ لأنّه تقدم على
المستثنى منه فصار كما قال الكميت:

فَمَا لِي إِلَّا آلَ أَحْمَدَ شَيْعَةً وَ مَا لِي إِلَّا مَشْعَبَ الْحَقِّ مَشْعَبٌ⁽⁵⁾

(1) التبيان في شرح الديوان 195/1.

(2) النظام 324/4، تحقيق د. خلف رشيد نعمان. دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد- العراق، الطبعة الأولى،

1989 م، و شرح البرقوقي 320/1، و شرح البرقوقي 320/1 .

(3) الفتح على أبي الفتح: ص 86 .

(4) المستدرک على ابن جني/ للعروضي، ضمن مجلة المورد، المجلد الرابع، العدد الرابع، وزارة الإعلام، العراق،
1395 هـ - 1975 م، ص: 145، و معجز أحمد 153/4، و شرح الواحدي 191/3، و التبيان في

شرح الديوان 194/1، و شرح البرقوقي 320/1 .

(5) من الطويل، في ديوان الكميت، في شرح هاشميات الكميت: ص 517، تحقيق د. محمد نبيل طريفي. دار

صادر، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، 2000 م، و هو من شواهد: المقتضب 398/4، و الجمل:

ص 234، و للمع/ لابن جني ص 56، تحقيق د. سميح أبو مغلي. دار مجدلاوي للنشر، عمان- الأردن،

الطبعة الأولى، 1988 م.

و هذا أظهر من أن يحتاج إلى بسط القول فيه»⁽¹⁾.

و قال ابن فورجة: « ليس هذا على ما توهمه العروضي و ليس المصون الحديد، و إنما انتصب على أنه مفعول " يصن " على تقدير محذوف و هو: إذا لم يصن الأبدان ثياباً إلا الحديد، فلما قدم المستثنى نصبه»⁽²⁾.

و تجدر الإشارة إلى أن حكم تقديم المستثنى على المستثنى منه في الكلام غير الموجب من المسائل التي اختلف فيها العلماء، فسيبويه يرى أن الأصل فيه النصب إذا تقدم و هو ظاهر قول الخليل فيما يرويه عنه، قال في باب ما يقدم فيه المستثنى: « و ذلك قولك: " ما فيها إلا أباك أحد"، و " ما لي إلا أباك صديق"، و زعم الخليل - رحمه الله - أنهم إنما حملهم على نصب هذا أن المستثنى إنما وجهه عندهم أن يكون بدلاً و لا يكون مُبدلاً منه؛ لأن الاستثناء إنما حده أن تداركه بعد ما تنفي فتبدله، فلما لم يكن وجه الكلام هذا حملوه على وجه قد يجوز إذا أخرجت المستثنى»⁽³⁾.

غير أن سيبويه روى عن يونس جواز مجيئه على البدل عند بعض العرب الموثوق بهم قال: « و حدثنا يونس أن بعض العرب الموثوق بهم يقولون: " ما لي إلا أبوك أحد" فيجعلون أحداً بدلاً كما قالوا: ما مررتُ بمثلِه أحد، فجعلوه بدلاً»⁽⁴⁾.

و ذهب المبرد إلى وجوب نصبه؛ لأنه لو رفع على البدلية لزم منه تقدم التابع على المتبوع⁽⁵⁾.

(1) المستدرك على ابن جني/ للعروضي، ضمن مجلة المورد، المجلد الرابع، العدد الرابع، وزارة الإعلام، العراق، 1395 هـ - 1975 م، ص: 145، و انظر أيضاً: شرح الواحدي 190/3، و التبيان في شرح الديوان 195/1، و النظام 324/4، و شرح البرقوق 320/1 .

(2) التجني على ابن جني/ لابن فورجه ، ضمن مجلة المورد، المجلد السادس، العدد الثالث، 1397 هـ - 1997 م، ص: 220، و انظر أيضاً: شرح الواحدي 191/3، و التبيان في شرح الديوان 194 / 1، 195، و النظام 324/4 .

(3) الكتاب 335/2 .

(4) نفسه 337/2 .

(5) المقتضب 397/4 .

و تبعه ابن السراج⁽¹⁾، و أبو جعفر النحاس⁽²⁾، و الزجاجي⁽³⁾، و أبو علي
الفارسي⁽⁴⁾

و ابن جني⁽⁵⁾، و غيرهم⁽⁶⁾.

و استدلوا على ذلك ببعض الشواهد منها بيت الكميت الذي أورده العروضي في هذه
المسألة، و من ذلك أيضاً قول الآخر:

وَ النَّاسُ أَلْبٌ عَلَيْنَا ثُمَّ لَيْسَ لَنَا إِلَّا السُّيُوفَ وَ أَطْرَافَ الْقَنَا وَزَّرُ⁽⁷⁾

قدم المستثنى "السُّيُوفَ وَ أَطْرَافَ الْقَنَا" على المستثنى منه "وَزَّرُ"، فلما تقدم وجب
نصبه.

و خالفهم الكوفيون⁽⁸⁾، و منهم: الفراء⁽⁹⁾، و تبعهم ابن مالك⁽¹⁰⁾، فذهبوا إلى جواز
الإتباع على البدلية متمسكين بما رواه يونس عن العرب في قول سيبويه السابق.
و احتجوا أيضاً ببعض الشواهد الشعرية، كقول حسان بن ثابت - رضي الله عنه -:

(1) الأصول 283/1 .

(2) شرح أبيات سيبويه: ص 148، 149 .

(3) الجمل: ص 234 .

(4) الإيضاح العضدي/ لأبي علي الفارسي: ص 206، تحقيق د. حسن شاذلي فرهود. الطبعة الأولى، 1389 هـ -
1969 م.

(5) اللمع: ص 56، و الفسر 589/2، 590، 752/3 .

(6) المفصل: ص 97، و اللباب 308/1، و شرح المفصل 52/2، و الكافية: ص 25، و شرح الجمل 263/2،
و شرح الكافية 83/2، و أوضح المسالك 265/2، 266 .

(7) من البسيط، لحسان بن ثابت - رضي الله عنه - في ديوانه: ص 120، تحقيق عبد أ علي مهنا. دار الكتب
العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الثانية، 1414 هـ - 1994 م، و نسب لكعب بن مالك - رضي الله عنه - في
ديوانه: ص 209، تحقيق سامي مكّي العاني، مكتبة النهضة، بغداد - العراق، الطبعة الأولى، 1386 هـ -
1966 م، و روي فيه صدره: النَّاسُ أَلْبٌ عَلَيْنَا فَيْكَ لَيْسَ لَنَا، و هو من شواهد: الكتاب 336/2، و
المقتضب 397/4، و شرح أبيات سيبويه: ص 148 .

(8) ارتشاف الضرب 1516/3، و التصريح 549/1، و المساعد 567/1 .

(9) معاني القرآن/ للفراء 168/1 .

(10) شرح التسهيل 290/2، و شرح الكافية الشافية 704/2، 705 .

لَأَنَّهُمْ يَرْجُونَ مِنْهُ شَفَاعَةً إِذَا لَمْ يَكُنْ إِلَّا النَّبِيُّونَ شَافِعُ⁽¹⁾

و من ذلك أيضاً قول ذي الرمة:

مُقَرَّعٌ أَطْلَسُ الْأَطْمَارِ لَيْسَ لَهُ إِلَّا الضَّرَاءُ وَ إِلَّا صَيْدُهَا نَشَبُ⁽²⁾

و شواهدهم محمولة على القليل الذي لا يقاس عليه⁽³⁾، و وجهه أن يكون المستثنى منه بدلاً⁽⁴⁾.

قال ابن هشام: « و وَجْهُهُ أَنَّ الْعَامِلَ فُرِّغَ لَمَّا بَعْدَ "إِلَّا" ، و أَنَّ الْمُؤَخَّرَ عَامَ أُرِيدَ بِهِ خَاصٌّ فَصَحَّ إِبْدَالُهُ مِنَ الْمُسْتَثْنَى لَكِنَّهُ بَدَلَ كُلِّ ، و نَظِيرُهُ فِي أَنَّ الْمَتَّبِعَ أُخِّرَ وَ صَارَ تَابِعًا "مَا مَرَزْتُ بِمَثَلِكَ أَحَدٍ" »⁽⁵⁾.

الترجيح

من خلال ما سبق ظهر من كلام الشراح أن ابن جني قد جانبه الصواب في فهم معنى البيت الأمر الذي جعله يحمله على إعراب يخالف مراد الشاعر كما ذكروا، و هو أن يكون الاستثناء مفرغاً، لهذا ذهب ابن فورجه و الشراح غير ابن جني إلى حمل الكلام على الاستثناء الذي تقدم فيه المستثنى على المستثنى منه؛ لأنهم يرونه أولى و أنسب لمراد الشاعر.

غير أنني أرى أن ما ذهب إليه ابن جني هو الأرجح؛ و ذلك لأمرين، منها:

= أن كلام ابن جني مقبول و سائغ من جهة الصناعة النحوية و لا يختلف مع قواعد النحويين، مثله مثل الذي قاله باقي الشراح من جهة الصناعة النحوية، فكلا الإعرابين يحمل الكلام على الاستثناء، سواء الاستثناء المفرغ، أو الاستثناء المتقدم فيه المستثنى على المستثنى منه، و كلا الإعرابين لا يخالف صناعة النحو و ضوابطه.

(1) من الطويل، في ديوان حسان: ص155، برواية "إلا النبيين"، و هو من شواهد: شرح التسهيل 290/2، = و أوضح المسالك 268/2، و شرح ابن عقيل/ 217/2 .

(2) من البسيط، في ديوان ذي الرمة: ص18، برواية النصب "إلا الضراء و إلا صيدها"، و هو من شواهد: معاني القرآن/ للفراء 168/1، و شرح الكافية الشافية 705/2، و شرح التسهيل 291/2 .

(3) ارتشاف الضرب 1516/3، و المساعد 567/1 .

(4) ارتشاف الضرب 1516/3 .

(5) أوضح المسالك 270/2 .

= إثمًا ترجَّح إعراب ابن جني لأنَّه يوافق مراد الشاعر- و الله أعلم- فالمتنبي أراد استسخافه كافور في شعره, و قد و صفه بالخرق كما نص على ذلك ابن معقل, قال: « لعله قصد إلى وصفه بالخرقٍ موجهًا للمدح كعادته فيه»⁽¹⁾, هذا و الله أعلم بالصواب.

(1) المآخذ على شراح ديوان أبي الطيب المتنبي/ لابن معقل المهلبي 3/ 23, تحقيق د. عبد العزيز بن ناصر المناع. مركز الملك فيصل للبحوث و الدراسات الإسلامية، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الثانية، 1424 هـ - 2003 م .

حذف الهمزة و إرادتها

قال أبو المرشد المعري في بيت المتنبي:

أَحَادُ أُمِّ سُدَّاسٍ فِي أَحَادٍ لِيُيَلِّتُنَا الْمُنُوطَةَ بِالتَّنَادِ⁽¹⁾

قال أبو العلاء: « يجب أن يكون هذا الكلام على تقدير ألف الاستفهام، و يدلُّ على ذلك مجيء "أم" في أوله، كأنه قال: أواحدة أم ست هذه الليلة؟»⁽²⁾.

الدراسة

أورد أبو المرشد إحدى المسائل التي تتعلق بحذف همزة الاستفهام، ناقلاً كلام شيخه أبي العلاء، كما نقله أيضاً التبريزي على نحو ما نقله أبو المرشد، ناسباً إيَّاه أيضاً إلى أبي العلاء المعري⁽³⁾، و هذا الكلام هو ما أشار إليه أبو العلاء في شرحه "معجز أحمد"، مع اختلاف يسير في الألفاظ⁽⁴⁾، و هو أيضاً صريح كلام المتنبي نفسه - فيما نقله ابن المظفر الحاتمي عنه - قال: « و سألته عن قوله: أَحَادُ أُمِّ سُدَّاسٍ... و قلت: ما أردت؟ فقال: أردت أليلة واحدة أم ست ليالٍ في ليلة، استطالة لها واستبعاداً لمداها»⁽⁵⁾.

و أيضاً هو صريح كلام ابن جني، الذي حمل البيت أيضاً على معنى الاستفهام، قال: « استطال ليلتة فقال: أواحدة هي أم ست»⁽⁶⁾.

و تبعه ابن سيده، و أبو العلاء المعري، و الواحدي، و العكبري، و ابن معقل، و ابن

(1) من الوافر، في ديوانه: ص85، و روي فيه: "بالتَّنَادِي" بالياء، و هو من شواهد: الفسر 936/1، و معجز أحمد 298/1، و شرح البرقوق 74/2.

(2) تفسير أبيات المعاني: ص86.

(3) الموضح 192/2.

(4) معجز أحمد 298/1.

(5) الرسالة الموضحة في ذكر سرقات أبي الطيب المتنبي / لابن المظفر الحاتمي، ص29، تحقيق: د. محمد يوسف نجم، دار بيروت للطباعة و النشر، بيروت - لبنان، 1956م.

(6) الفتح الوهبي: ص54، تحقيق: د. محسن غياض. دار الحرية للطباعة، بغداد - العراق، 1973 م.

الحاجب, و البرقوقي⁽¹⁾.

و حمل ابن جني حذفها في بيت المتنبي على الضرورة الشعرية, و تبعه العكبري , و ابن

الحاجب و البرقوقي⁽²⁾.

أمَّا بقية الشراح فلم يصرحوا أنَّ المتنبي حذف الهمزة للضرورة الشعرية, و اكتفوا بحمل البيت

على معنى الاستفهام كما تقدم.

و يبدو واضحًا إجماع الشراح على أنَّ المتنبي أراد همزة الاستفهام و حذفها في البيت السابق.

و جوَّز ابن الحاجب في بيت المتنبي وجهين, الأول: أن تكون "أم" متصلة, فحذف الهمزة

ضرورة كما قيل سابقًا؛ و الآخر: أن تكون منقطعة تفيد الإضراب, كقولهم: إِنَّهَا لِإِبِلٍ أُمَّ

شَاء, و الهمزة غير مقدرة في البيت؛ لأنَّ الكلام على الخبر⁽³⁾, و رجَّح ابن هشام الوجه

الأول منهما لسلامته من الاحتياج لتقدير مبتدأ يكون "سداس" خبرًا عنه⁽⁴⁾.

و قد ورد في جواز حذف هذه الهمزة مذهبان, هما:

1) جواز حذفها في الشعر فقط لدلالة "أم" عليها.

2) جواز حذفها مطلقًا في النثر و الشعر مع "أم" و بدونها.

(1) شرح المشكل من شعر المتنبي: ص29, و معجز أحمد 298/1, و شرح الواحدي 1/243, 244, و

التبيان في شرح الديوان 353/1, و المآخذ على شرح ديوان أبي الطيب 31/3, و أمالي ابن الحاجب 2/

676, و شرح البرقوقي 74/2.

(2) الفسر 940/1, و التبيان في شرح الديوان 353/1, و أمالي ابن الحاجب 2/676, و شرح البرقوقي 74/2

(3) أمالي ابن الحاجب 2/676, 677, بتصرف.

(4) مغني اللبيب 302/1, 303.

المذهب الأول: جواز حذفها في الشعر فقط لدلالة "أم" عليها

ذهب سيبويه إلى جواز حذف همزة الاستفهام في الشعر؛ لدلالة "أم" عليها⁽¹⁾، و تبعه كثير من النحاة، كالمبرد⁽²⁾، و ابن السراج⁽³⁾، و أبي جعفر النحاس⁽⁴⁾، و ابن جني⁽⁵⁾، و ابن يعيش⁽⁶⁾، و ابن الحاجب⁽⁷⁾، و ابن عصفور⁽⁸⁾، و الرضي⁽⁹⁾، و ابن هشام⁽¹⁰⁾.

قال سيبويه: «و زعم الخليل أن قول الأخطل:

كَذَبْتِكَ عَيْنُكَ أُمَّ رَأَيْتَ بِوَأَسِطِ غَلَسَ الظَّلَامَ مِنَ الرَّبَابِ حَيًّا لَا⁽¹¹⁾

كقولك: إِنَّهَا لِإِبِلٍ أُمٌّ شَاءٌ، و يجوز في الشعر أن يريد بـ "كذبتك" الاستفهام و يحذف الألف»⁽¹²⁾.

(1) الكتاب 174/3، 175 .

(2) المقتضب 294/3، و الكامل 1095/3 .

(3) الأصول 213/2 .

(4) إعراب القرآن/ للنحاس: ص676، و الجامع 96/13 .

(5) المحتسب 323/2، و الفسر 83/1، 431/2 .

(6) شرح المفصل 104/5 .

(7) الإيضاح في شرح المفصل 240/2 .

(8) ضرائر الشعر/ لابن عصفور: ص158، 159، تحقيق السيد إبراهيم محمد. دار الأندلس للطباعة و النشر و التوزيع الطبعة الأولى، 1980 م.

(9) شرح الكافية 404/4 .

(10) مغني اللبيب 274/1 .

(11) من الكامل، ديوان الأخطل: ص245، شرحه و صنف قوافيه و قدم له: مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة الثانية، 1414 هـ- 1994 م، و هو من شواهد: الكتاب 174/3، و المقتضب 295/3، و أمالي ابن الشجري/ لابن الشجري 109/3، تحقيق يحيى وهيب الجبوري. دار الغرب الإسلامي، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، 1995 م.

(12) الكتاب 174/3.

و استشهد أيضاً بقول التميمي، و هو الأسود بن يعفر:

لَعَمْرُكَ مَا أَذْرِي وَ إِنِّ كُنْتُ دَارِيًّا شُعَيْثُ بْنُ سَهْمٍ أُمُّ شُعَيْثُ بْنُ مَنَقَرٍ (1)

أراد: أشعيث؟ فحذف الهمزة لدلالة "أم" عليها.

و كذلك بقول عمر بن أبي ربيعة:

لَعَمْرُكَ مَا أَذْرِي وَ إِنِّ كُنْتُ دَارِيًّا بِسَبْعِ رَمِيْنِ الْجُمَرِ أُمُّ بَثْمَانَ (2)

أراد: أبسبع؟

و علة حذفها لدى المبرد في بيتي الأسود و ابن أبي ربيعة؛ هي مجيء "أم" بعدها، و هي تدل عليها (3).

و قال أيضاً عقب بيت ابن أبي ربيعة: أراد أبسبع؟ فاضطر، فحذف الألف، و جعل "أم" دليلاً على ارادته إيّاه؛ إذ كان المعنى على ذلك (4).

و حذفها عند المبرد لضرورة الشعر غير مقصور على وجود "أم"، فقد تُحذف لوجود دليل آخر في الكلام، و هذا يتضح من تعقيبه على بيت امرئ القيس:

(1) من الطويل، ديوان الأسود بن يعفر: ص 37، صنعة: د. نوري حمودي القيسي، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد-

العراق، و انظر أيضاً: الكتاب 175/3، و الكامل 793/2، و الفسر 431/2 .

(2) من الطويل، ديوان عمر بن أبي ربيعة: ص 362، قدم له و وضع هوامشه و فهارسه: د. فايز محمد، دار الكتاب

العربي، بيروت- لبنان، 1416 هـ- 1994 م، ورد هكذا في ديوانه:

فَوَ اللَّهُ مَا أَذْرِي وَ إِنِّي لِحَاسِبٌ بِسَبْعِ رَمِيْتِ الْجُمَرِ أُمُّ بَثْمَانَ

و هو من شواهد: الكتاب 175/3، و رصف المباني/ للمالقي: ص 135، تحقيق أ. د. أحمد محمد الخراط. دار القلم،

دمشق- سوريا، الطبعة الثالثة، 1423 هـ- 2002 م، و الدر المصون/ للسمين الحلي 258/1، تحقيق أحمد

محمد الخراط. دار القلم، دمشق- سوريا.

(3) الكامل 1095/3 .

(4) المقتضب 294/3 .

أَحَارِ تَرَى بَرْقًا أُرِيكَ وَمِيْضُهُ كَلْمَعِ الْيَدَيْنِ فِي حَبِيٍّ مُكَلَّلٍ (1)

قال: « و أما قولُ امرئِ القيسِ فإنَّما جاز لأنَّه جعل الألف التي تكون للاستفهام تنبيهًا للنداء، و استغنى بها، و دلَّت على أنَّ بعدها ألفًا منويَّةً، فَحُذِفَتْ ضرورةً، لدلالة هذه عليها» (2).

و حذفها عند ابن جني كثير في الشعر (3)، و احتج على عدم جواز حذفها في سعة الكلام بما رواه عن شيخه أبي علي الفارسي في أنَّ حذف الحرف ليس بالقياس، و ذلك أنَّ الحروف إنَّما دخلت الكلام لضرب من الاختصار فلو ذهبت تحذفها لكنت مختصرًا لها أيضًا و اختصار المختصر إجحاف به إلاَّ أنَّه إذا صح التوجه إليه جاز في بعض الأحوال حذفه لقوة الدلالة عليه (4).

و ذكر ابن الحاجب علة منع حذفها، و قال: « حذف الهمزة شاذ، و إنَّما يقع للضرورة، و سرَّه أنَّ الحروف التي تدلُّ على الإنشاء لها صدر الكلام، فلو جاز حذفها لجاز تأخيرها، و لم يجوز تأخيرها فلم يجوز حذفها» (5).

و هذا المذهب قد اختاره أبو العلاء، فقد أجاز حذفها في بيت المتنبي السابق لدلالة "أم"

(1) من الطويل، ديوان امرئ القيس: ص 121، ضبطه و صححه أ. مصطفى عبد الشافي. دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة الخامسة، 1425 هـ- 2004 م، و روي البيت في ديوانه: أصاح ترى...، و هو من

شواهد: الكتاب 252/2، و الكامل 791/2، و ضرائر الشعر: ص 158 .

(2) الكامل 791/2، 792 .

(3) الخصائص 281/2 .

(4) الخصائص 273/2، و المحتسب 51/1 .

(5) الإيضاح 240/2 .

عليها⁽¹⁾، و سبقه ابن جني إلى ذلك⁽²⁾، و اتفق معه العلماء، كالعكبري، و ابن الحاجب و البرقوقي⁽³⁾.

المذهب الثاني: جواز حذفها مطلقاً في النثر و الشعر مع "أم" أو بدونها

و هو قول الأخفش⁽⁴⁾، و تبعه بعض النحاة، كالزجاج⁽⁵⁾، و ابن مالك⁽⁶⁾، و المالقي⁽⁷⁾ و الزركشي⁽⁸⁾، و ابن عقيل⁽⁹⁾، و الدماميني⁽¹⁰⁾، و السيوطي⁽¹¹⁾.
و استشهدوا لمذهبهم بكثرة ورود حذفها في السماع من القرآن، أو الحديث، أو كلام العرب، و من شواهدهم القرآنية:

قوله تعالى: ﴿وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ﴾⁽¹²⁾.

قال الأخفش: « هذا استفهام، كأنه قال: أو تلك نعمة تمنها؟ »⁽¹⁾.

-
- (1) معجز أحمد 298/1 .
 - (2) الفسر 936/1، 940 .
 - (3) التبيان في شرح الديوان 353/1 ، و أمالي ابن الحاجب 676 /2، و شرح البرقوقي 74/2 .
 - (4) معاني القرآن/ للأخفش الأوسط 461/2، تحقيق د. هدى محمود قراعة. مكتبة الخانجي، القاهرة- مصر، الطبعة الأولى، 1411 هـ- 1990 م .
 - (5) إعراب القرآن/ للزجاج 352/1، 353 ، تحقيق إبراهيم الأبياري. دار الكتاب المصري، القاهرة، و دار الكتاب اللبناني، بيروت، الطبعة الرابعة، 1420 هـ .
 - (6) شرح الكافية الشافية 1215/3- 1217، و شرح التسهيل 361/3، و شواهد التوضيح: ص 87- 89 .
 - (7) رصف المباني: ص 135 .
 - (8) البرهان في علوم القرآن/ للزركشي 282/3، 283، تحقيق: يوسف عبدالرحمن المرعشلي، و جمال حمدي الذهبي، و إبراهيم عبدالله الكردي، دار المعرفة، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، 1410 هـ- 1990 م .
 - (9) شرح ابن عقيل 230/3 .
 - (10) شرح المغني 55/1، 56 ، تحقيق أحمد عزو عناية. مؤسسة التاريخ العربي، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى 1428 هـ- 2007 م، و الخزانة 123/3 .
 - (11) همع الهوامع 167/3، 168 .
 - (12) الشعراء: (22) .

و نسب القرطبي⁽²⁾ إلى الفراء ما ذكره الأخفش في الآية، و ما نُسب له لم أطلع عليه في كتابه "معاني القرآن"⁽³⁾، و لعله ذكره في موضع آخر، و الله أعلم.

و من شواهدهم أيضاً، قوله تعالى: ﴿ قَالَ هَذَا رَبِّي ﴾⁽⁴⁾ في المواضع الثلاثة⁽⁵⁾.
أراد: أهذا ربي؟

و كذلك احتجوا بقراءة ابن محيصن: ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾⁽⁶⁾، بهمزة واحدة⁽⁷⁾.

و منه أيضاً قراءة أبي جعفر: ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ اسْتَعْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ ﴾⁽⁸⁾ بهمزة الوصل⁽⁹⁾.

و استشهدوا على جواز حذفها بالعديد من الأحاديث الشريفة⁽¹⁰⁾، كحديث أبي ذر رضي الله عنه، قال: " قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : " أَتَانِي آتٍ مِنْ رَبِّي فَأَخْبَرَنِي أَوْ قَالَ بَشَّرَنِي أَنَّهُ مَنْ مَاتَ مِنْ أُمَّتِي لَا يُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا دَخَلَ الْجَنَّةَ، فُلْتُ: وَ إِنْ زَنَى وَ إِنْ سَرَقَ

(1) معاني القرآن/ للأخفش الأوسط 461/2 .

(2) الجامع 96/13 .

(3) معاني القرآن/ للفراء 279/2 .

(4) الأنعام: (76) و (77) و (78).

(5) مغني اللبيب 79/1 .

(6) البقرة: (6) .

(7) (قراءة الزهري) في: إعراب القرآن/ للزجاج 352/1، و (قراءة ابن محيصن) في: إعراب القرآن/ لأبي جعفر النحاس: ص 20، و التبيان في إعراب القرآن 21/1، و الجامع 185/1، و شرح التسهيل 361/3، و شرح الكافية الشافية 1216/3، و شواهد التوضيح: ص 88، و الجني الداني: ص 35، و مغني اللبيب 80/1، و القراءات الشاذة و توجيهها من لغة العرب/ لعبد الفتاح القاضي: ص 27، دار = الكتاب العربي، بيروت- لبنان، 1401 هـ - 1981 م، و (قراءة الزهري و ابن محيصن) في: المحرر الوجيز 112/1، و (لم تنسب لأحد) في: المحتسب 50/1 .

(8) المنافقون: (6) .

(9) (قراءة أبي جعفر) في: المحتسب 322/2/2، و شواذ القراءات/ للكرماني: ص 474، تحقيق الدكتور شمران العجلي. مؤسسة البلاغ، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، 2001 م، و شواهد التوضيح: ص 88، و (قراءة أبي جعفر بن القعقاع) في: المحرر الوجيز 313/8، و (لم تنسب لأحد) في: التبيان في إعراب القرآن 749/2 .

(10) شواهد التوضيح: ص 87، 89 .

قَالَ: وَ إِنْ زَنَى وَ إِنْ سَرَقَ" (1).

أراد: أَوْ إِنْ زَنَى وَ إِنْ سَرَقَ؟

و من شواهدهم الشعرية على جواز حذفها مع "أم"، قول الشاعر:

لَعْمُرُكَ مَا أَذْرِي وَ إِنْ كُنْتُ دَارِيًّا بِسَبْعِ رَمِيْنِ الْجُمْرِ أَمْ بِثَمَانِ (2)

أراد: أبسبع...؟

وقول الآخر:

فَأَصْبَحْتُ فِيهِمْ آمِنًا لَا كَمَعَشِرِ أَتُونِي فَقَالُوا مِنْ رِبِيعَةَ أَمْ مُضَرَ (3)

أراد أَمِنْ رِبِيعَةَ أَمْ مُضَرَ؟

و بدون "أم"، كقول عمر بن أبي ربيعة:

ثُمَّ قَالُوا نُحِبُّهَا قُلْتُ بَهْرًا عَدَدَ النَّجْمِ وَ الْحَصَى وَ التُّرَابِ (4)

و قول الآخر:

أَفْرَحُ أَنْ أُرْزَأَ الْكِرَامَ وَ أَنْ أُورَثَ ذَوْدًا شَصَائِصًا نَبَلًا (5)

(1) صحيح البخاري 71/2، كتاب الجنائز، باب في الجنائز و من كان آخر كلامه لا إله إلا الله، رقم الحديث:

(1237)، و صحيح مسلم: كتاب الإيمان، باب (40)، رقم الحديث: (153)، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي.

دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، 1412 هـ- 1991 م.

(2) سبق تخريجه: ص 62 .

(3) من الطويل، ديوان عمران بن حطان، ضمن شعر الخوارج: ص 164، جمع و تقديم: إحسان عباس، دارالثقافة،

بيروت- لبنان، الطبعة الثانية، 1974م، و بلا نسبة في: المحتسب 50/1، و الخصائص 281/2، و ضرائر

الشعر: ص 158، و وري فيه: " أَوْ مُضَرَ".

(4) من الخفيف، ديوان عمر بن أبي ربيعة: ص 73، و هو من شواهد: الكتاب 311/3، و الكامل 791/2،

و الفسر 431/2 .

(5) من المنسرح، منسوب لحضرمي بن عامر في: الأمالي/ لأبي علي القالي 67/1، عني بوضعها وترتيبها: محمد عبد

الجواد الأصمعي، دار الكتب المصرية، الطبعة الثانية، 1344 هـ- 1926 م، و الاقتضاب/ للبطليوسي

179/1، تحقيق: مصطفى السقا، وحامد عبدالمجيد، دار الكتب المصرية، القاهرة- مصر، 1996 م، و بلا

نسبة في: ما يجوز للشاعر في الضرورة/ للقرناز: ص 333، تحقيق د. رمضان عبد التواب و د. صلاح الدين

الهادي. دار العروبة، الكويت، بإشراف دار الفصحى، القاهرة، 1401 هـ- 1981 م، و شرح الكافية الشافية

1216/3، و الدر المصون 258/1، 342/10، و الشصائص: جمع شصوص، و هي الناقة الغليظة اللبن.

و قول الكميت:

طَرِبْتُ وَ مَا شَوْقًا إِلَى الْبَيْضِ أَطْرَبْتُ وَ لَا لَعِبًا مِثِّي وَ ذُو الشَّيْبِ يَلْعَبُ⁽¹⁾

أراد في الأول: أتحبها؟

و أراد في الثاني: أفرح أن أرزأ؟

و أراد في الثالث: أو ذو الشيب يلعب؟

و صرّح الزجاج بأنّ حذفها حسن جائز في الكلام، إذا كان هناك ما يدل عليه⁽²⁾.

و أشار ابن مالك إلى كثرة حذفها، إذا كان معنى ما حذفته منه لا يستقيم إلا بتقديرها⁽³⁾ و رجّح هذا المذهب مشيرًا إلى أنّ أقوى الاحتجاج على ما ذهب إليه الأخفش هو مجيء حذفها في الحديث الشريف⁽⁴⁾.

و جوّز المالقي حذفها إذا فهم المعنى و دلّ عليه قرينة الكلام، كقولك: زيدٌ قام أم عمرو؟ تريد: أزيد؟⁽⁵⁾.

و ذكر ابن هشام أنّ الأخفش لم يقس حذفها في الاختيار إلا عند أمن اللبس⁽⁶⁾.

و أكّد ذلك الدماميني، و قال: « و لكن قياسية هذا الحذف عند أمن اللبس، و أمّا عند خوفه فلا يجوز الحذف قولًا واحدًا، و تخصيص الأخفش بنسبة هذا الحكم إليه في عرف المصنفين يقتضي أنّ غيره يخالف ذلك»⁽⁷⁾.

و رجّح الدماميني هذا المذهب مشيرًا إلى كثرة حذفها عند فقد "أم"، و الأحاديث طافحة

انظر مادة: "شخص" في: القاموس المحيط: ص 861، تحقيق: أنس محمد الشامي، و زكريا جابر أحمد، دار

الحديث، القاهرة- مصر، 1429 هـ - 2008 م .

(1) من الطويل، و روي: " أدُو الشَّيْبِ " بديوان الكميت، في هاشمته: ص 421، و هو من شواهد: المحتسب 50/1، و أمالي ابن الشجري 407/1، و ضرائر الشعر: ص 158.

(2) إعراب القرآن/ للزجاج 352/1 .

(3) شواهد التوضيح: ص 87 .

(4) شرح الكافية الشافية 1217/3 .

(5) رصف المباني: ص 135 .

(6) مغني اللبيب 78/1 .

(7) شرح المغني 55/1 .

بذلك على حد قوله⁽¹⁾.

و ردّ المانعون حجج المجيزين، فقد ردّ أبو جعفر النحاس احتجاج الأخفش بآية الشعراء
و لم يجزه؛ لأنّ ألف الاستفهام تُحْدِثُ معنى، و حذفها مُحَالٌ إلَّا أن يكون في الكلام "أم"
فيجوز حذفها في الشعر⁽²⁾.

و عقّب ابن عطية على قول الأخفش، بقوله: و هذا لا يجوز إلا إذا عادلتها "أم"⁽³⁾.
و ذكر ابن هشام أنّ آية الشعراء و آيات الأنعام محمولة على الخبر عند المحققين، و أنّ مثل
ذلك يقوله مَنْ يُنْصَفُ خصمه مع علمه بأنّه مُبْطَلٌ، فيحكي كلامه ثم يكرّ عليه بالإبطال
بالحجة⁽⁴⁾.

و حُملت قراءتا ابن محيصن، و أبي جعفر، على الشذوذ لدى كثير من العلماء⁽⁵⁾.
و إنّما حُذِفَتْ في قراءة ابن محيصن؛ لالتقاء الهمزتين، أو لأنّ "أم" تدل على الاستفهام
بحسب قول المانعين، كأبي جعفر النحاس⁽⁶⁾، و ابن جني⁽⁷⁾، و العكبري⁽⁸⁾، و ابن
عصفور⁽⁹⁾، و القرطبي⁽¹⁰⁾، و حُذِفَتْ تخفيفاً كما ذكر ابن جني؛ لكرهة الهمزتين، و لأنّ قوله:

(1) السابق نفسه.

(2) إعراب القرآن/ للنحاس: ص676، و الجامع 96/13 .

(3) المحرر الوجيز 476/6 .

(4) مغني اللبيب 79/1 .

(5) المحتسب 50/1، 322/2، و شواذ القراءات: ص49، 474، و ضرائر الشعر: ص159، و مغني اللبيب
282/1، و القراءات الشاذة و توجيهها من لغة العرب: ص27 .

(6) إعراب القرآن/ للنحاس: ص20 .

(7) المحتسب 50/1 .

(8) التبيان في إعراب القرآن 21/1، 22 .

(9) ضرائر الشعر: ص159 .

(10) الجامع 185/1 .

" سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ " لا بد أن يكون التسوية فيه بين شيئين أو أكثر من ذلك، و لمجيء " أم " من بعد ذلك أيضاً⁽¹⁾، و اتفق معه العكبري، و ابن عصفور⁽²⁾.

و ضَعَّفَ ابن جني، و ابن عطية، و العكبري قراءة أبي جعفر⁽³⁾، و علة ضعفها لدى ابن جني و ابن عطية؛ أنه حذف همزة الاستفهام، و هو يريد لها، و هذا مما يختص بجوازه في الشعر لا القرآن⁽⁴⁾، و ضَعَّفُها عند العكبري؛ بسبب همزة الوصل؛ لأنها تبطل الاستفهام، إلا أن " أم " تدل على إرادة الاستفهام⁽⁵⁾.

و أوَّلَت الشواهد الشعرية التي جاء فيها حذفها مع " أم " على الضرورة⁽⁶⁾، و يُقَّاس عليها بيت المتنبي الذي أورده أبو المرشد، فهو محمول على الضرورة عند كثير من الشراح⁽⁷⁾. و أمَّا الأبيات التي خلت من " أم " و حذف فيها الهمزة، كبيت عمر بن أبي ربيعة، فقد حمله المبرد على الخبر لا الاستفهام، و تقدير البيت: أَنْتَ مُجْبَهُهَا⁽⁸⁾، و تبعه البصريون⁽⁹⁾ و ابن عصفور⁽¹⁰⁾.

و حمله الكوفيون⁽¹¹⁾، و ابن جني على الضرورة⁽¹²⁾، و الكلام على الاستفهام، أي: أتجبهها؟

(1) المحتسب 50/1 .

(2) إعراب القراءات الشواذ 115/1، تحقيق محمد السيد أحمد عزوز. عالم الكتب، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى،

1417 هـ - 1996 م، و التبيان في إعراب القرآن 21/1، 22، و ضرائر الشعر: ص 159 .

(3) المحتسب 323/2، و المحرر الوجيز 313/8، و إعراب القراءات الشواذ 588/2، 589 .

(4) المحتسب 323/2، و المحرر الوجيز 313/8 .

(5) إعراب القراءات الشواذ 588/2، 589 .

(6) الكتاب 174/3، 175، و المقتضب 294/3، و الكامل 1095/3، و الفسر 83/1، 431/2، و

المحتسب 323/2، و الأصول 213/2، و التبيان في شرح الديوان 16/1، و شرح المفصل 104/5، و ضرائر

الشعر: ص 158، 159، و شرح الكافية 404/4، و مغني اللبيب 274/1، و التصريح 170/2 .

(7) الفسر 940/1، و التبيان في شرح الديوان 353/1، و شرح الرقوقى 74/2 .

(8) الكامل 791/2، 792 .

(9) ما يجوز للشاعر في الضرورة: ص 333 .

(10) ضرائر الشعر: ص 159 .

(11) ما يجوز للشاعر في الضرورة: ص 332، 333 .

(12) الفسر 431/2 .

و ذكر ابن جني⁽¹⁾ أنَّ أظهر الأمرين في بيت ابن أبي ربيعة أن يكون أراد: أتجبتها؟ ؛ لأنَّ البيت الذي قبله يدل عليه، و هو قوله:

أَبْرُؤُهَا مِثْلَ الْمَهَاةِ تَهَادَى بَيْنَ حَمْسٍ كَوَاعِبٍ أَثْرَابٍ⁽²⁾

أمَّا بيت حضرمي بن عامر، فقد حمله الكوفيون أيضًا على الضرورة، و الكلام على الاستفهام، أي: أفرح؟ ، و حمله غيرهم على الحكاية، كأنَّه يقول: أفرح أن أرزأ الكرام⁽³⁾.
و أمَّا بيت الكميت فقد ذكر ابن الشجري أنَّ هذا البيت لا خلاف فيه، و الكلام فيه محمول على الاستفهام، أي: أو ذو الشيب يلعب؟⁽⁴⁾، إلا أن ابن عصفور حمله على الضرورة⁽⁵⁾.

الترجيح

مما سبق ذكره من آراء ، يبدو لي أنَّ المذهب الثاني هو الأرجح ، و هو جواز حذف همزة الاستفهام مطلقًا مع أم أو بدوتها، و يؤيد ذلك توافر السماع بأركانه الثلاثة كما دُكر سابقًا.
أمَّا المذهب الأول فيرد عليه أنَّ أصحابه اعتمدوا على القياس في عدم جواز حذفها نشرًا و يضعف قولهم مجيء حذفها في السماع كما تقدم، و السماع مقدم على القياس، كما أنَّ قولهم إنَّها حذفت للضرورة في بيت المتنبي أو في الشواهد الأخرى لا دليل عليه، و يرد قولهم مجيء حذفها في القرآن، و القرآن لا تدخله الضرورة، و جميع القراءات يُحتج بها المتواترة أو الشاذة، لذا بات قولهم مرفوضًا مردودًا، و الله أعلم.

(1) الخصائص 281/2 .

(2) من الخفيف، لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه: ص72، و هو من شواهد: الخصائص 281/2 .

(3) ما يجوز للشاعر في الضرورة: ص332-334 .

(4) أمالي ابن الشجري 407/1 .

(5) ضرائر الشعر: ص158، و الخزانة 123/11 .

حذف حرف النداء عند نداء اسم الإشارة أو اسم الجنس

قال أبو المرشد المعري في بيت المتنبي:

هَذِي بَرَزْتَ لَنَا فَهَجْتَ رَسِيْسَا ثُمَّ انْصَرَفْتَ وَ مَا شَقَيْتِ نَسِيْسَا⁽¹⁾

قال الشيخ أبو العلاء - رحمه الله - : « قوله: " هذي " أشبه ما يقال فيه: هذي البرزة برزت لنا أو هذي المرة و نحو ذلك, و يكون موضع هذي نصباً على الظرف؛ لأنَّها مشار بها إلى ما يحتمل أن ينصب كنصب الظروف»⁽²⁾.

قال ابن فورجة: « قد نعى ابن جني على المتنبي حذفه حرف النداء من هذي، و هذي تصلح أن تكون وصفاً لأي، فحذف " يا " مع " أي " إجحاف، و ذلك لا يجوز عند البصريين، و قد فسّر في قول الله سبحانه و تعالى: ﴿ هُوَ لَأَيِّ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ ﴾⁽³⁾ قال: أراد: يا هؤلاء، و هذا عند البصريين غير جائز، و سمعت الشيخ أبا العلاء أحمد بن عبد الله بن سليمان: هذي موضوعة موضع المصدر و إشارة إلى البرزة الواحدة كأنه يقول: هذه البرزة برزت فهجت رسيسا، و هذا تأويل حسن لا حاجة معه إلى اعتذاره»⁽⁴⁾.

الدراسة

يُحذف حرف النداء عند نداء المعارف و المضاف، نحو قوله تعالى: ﴿ يُوسُفُ أَعْرَضَ عَنَّا هَذَا ﴾⁽⁵⁾، و قوله تعالى: ﴿ قُلِ اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾⁽⁶⁾، أمّا عند نداء اسم الإشارة، أو النكرات، كاسم الجنس المعين، فقد اختلف النحويون في القول بحذفه

و انقسموا فريقين:

1- فريق منع ذلك في السعة.

(1) من الكامل، في ديوانه: ص58، برواية: هذه، و " انْتَنَيْتِ " مكان " انْصَرَفْتَ "، و هو من شواهد: الفسر 246/2، و الفتح على أبي الفتح: ص162، و الموضح 160/3 .

(2) تفسير أبيات المعاني: ص135 .

(3) هود: (78) .

(4) تفسير أبيات المعاني: ص135 .

(5) سورة يوسف: (29).

(6) سورة الزمر: (46) .

2- و فريق أجاز ذلك مطلقاً.

أولاً: المانعون

ذهب سيويه إلى منع ذلك في سعة الكلام⁽¹⁾، و تبعه المبرد⁽²⁾، و ابن السراج⁽³⁾

و الزجاجي⁽⁴⁾، و أبو جعفر النحاس⁽⁵⁾، و ابن جني⁽⁶⁾، و الزمخشري⁽⁷⁾، و ابن الأنباري⁽⁸⁾ و آخرون⁽⁹⁾، و نسبه ابن مالك⁽¹⁰⁾، و الرضي⁽¹¹⁾، و أبو حيان⁽¹²⁾، و غيرهم⁽¹³⁾ إلى البصريين.

و صرَّح سيويه بمنع ذلك، قائلاً: « و لا يحسن أن تقول: هذا، و لا رجل، و أنت تريد: يا هذا، و يا رجل، و لا يجوز ذلك في المبهم؛ لأنَّ الحرف الذي ينبَّه به لزم المبهم كأنَّه صار بدلاً من "أيِّ" حين حذفته، فلم تقل: "يا أيُّها الرجل" و لا "يا أيُّهذا"، و لكنك تقول إن شئت: من لا يزال مُحسناً افعَل كذا و كذا؛ لأنَّه لا يكون وصفًا لأيِّ، و قد يجوز حذف "يا"

(1) الكتاب 230/2، 231 .

(2) المقتضب 258/4، 259 .

(3) الأصول 838/3 .

(4) الجمل: ص 156 .

(5) إعراب القرآن/ لأبي جعفر النحاس: ص 52 .

(6) الفسر 246/2 .

(7) المفصل: ص 68 .

(8) أسرار العربية: ص 128 .

(9) التبيان في إعراب القرآن 71/1، و شرح المفصل 362/1، و الكافية: ص 21، و ضرائر الشعر: ص 121،

و شرح الكافية 425/1 - 427، و ارتشاف الضرب 2180/2، 2181، و أوضح المسالك 10/4 - 14،

و شرح الأشموني 444/2، و التصريح 208/2، و همع الهوامع 33/2 .

(10) شرح الكافية الشافية 1290/3، و شواهد التوضيح: ص 211 .

(11) شرح الكافية 426/1 .

(12) ارتشاف الضرب 2180/3 .

(13) توضيح المقاصد 1054/3، 1055، و الدر المصون 476/1، و أوضح المسالك 17/4، و شرح الأشموني

444/2، و التصريح 210/2 .

من النكرة في الشعر، و قال العجاج:

* جَارِي لَا تَسْتَنْكِرِي عَذِيرِي*⁽¹⁾

يريد يا جارية، و قال في مثل: اِفْتَدِ مَخْنُوقٌ، و اَصْبِحْ لَيْلٌ، و اَطْرُقْ كَرًا، و ليس هذا بكثير و لا بقوي»⁽²⁾.

و أشار ابن جني إلى أن العرب كرهوا حذف "أي" و "يا" جميعًا قبل اسم الإشارة؛ لأنَّ اسم الإشارة يصلح أن يكون وصفًا لـ "أي" كما سبق ذكره، و أنهم حذفوه قبل اسم الجنس النكرة، لكثرة الاستعمال، سواء في قول العجاج السابق، أو في الأمثال التي نقلها سيويه عن العرب⁽³⁾.

ثانيًا: المميزون

ذهب الكوفيون إلى جواز حذف حرف النداء مع اسم الإشارة⁽⁴⁾ و اسم الجنس المُعَيَّن⁽⁵⁾. و نسبة ابن عقيل، و السيوطي إلى طائفة من النحويين، دون أن يحددا شخصًا بعينه⁽⁶⁾. و قد تبعهم ابن مالك⁽⁷⁾. و أيد ما ذهب إليه الكوفيون في جواز حذف حرف النداء، و أشار إلى أنَّ مذهبهم أصح من مذهب البصريين، لورود حذفه في الكلام الفصيح⁽⁸⁾.

(1) من الرجز، في ديوان العجاج: 332/1، تحقيق عبد الحفيظ السطلي. مكتبة أطلس، و المطبعة التعاونية، دمشق-سوريا، 1971 م، و روي فيه عجزه: سَعِيي وَ إِشْفَاقِي عَلَي بَعِيرِي، و هو من شواهد: الكتاب 231/2، و المقتضب 260/4، و أمالي ابن الشجري 315/2، و روي فيه عجزه: سَيْرِي وَ إِشْفَاقِي عَلَي بَعِيرِي.

(2) الكتاب 230/2، 231.

(3) الفسر 246/2، 247، بتصرف.

(4) التبيان في إعراب القرآن 71/1، و شرح المفصل 363/1، و شرح الكافية الشافية 1291/3، و شواهد التوضيح: ص 211، و شرح الكافية 426/1، و توضيح المقاصد 1054/3، و أوضح المسالك 14/4، و شرح الأشموني 444/2، و التصريح 208/2.

(5) شرح الكافية الشافية 1291/3، و شواهد التوضيح: ص 211، و شرح الكافية 426/1، و توضيح المقاصد 1054/3، و أوضح المسالك 14/4، و شرح الأشموني 444/2، و التصريح 208/2.

(6) شرح ابن عقيل 257/3، و همع الهوامع 33/2.

(7) شرح الكافية الشافية 1290/3-1292، و شرح التسهيل 386/3، 387، و شواهد التوضيح: ص 211.

(8) شرح الكافية الشافية 1291/3، و شواهد التوضيح: ص 211.

و من شواهدهم على حذفه مع اسم الإشارة، قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ
أَنْفُسَكُمْ﴾⁽¹⁾، و التقدير: يا هؤلاء.

و منه قول الرسول -ع-: " وَ بَيْنَمَا رَجُلٌ فِي غَنَمِهِ إِذْ عَدَا الذِّئْبُ، فَذَهَبَ مِنْهَا بِشَاةٍ فَطَلَبَ
حَتَّى كَانَتْهُ اسْتَنْقَدَهَا مِنْهُ، فَقَالَ لَهُ الذِّئْبُ هَذَا: اسْتَنْقَدْتَهَا مِنِّي، فَمَنْ لَهَا يَوْمَ السَّبْعِ يَوْمَ لَا
رَاعِي لَهَا غَيْرِي"⁽²⁾.

التقدير: يا هذا.

و ذكروا عددًا من الشواهد الشعرية، منه قول ذي الرمة:

إِذَا هَمَلْتُ عَيْنِي لَهَا قَالَ صَاحِبِي بِمِثْلِكَ هَذَا لَوْعَةٌ وَ عَرَامٌ⁽³⁾

و من شواهد حذفه مع اسم الجنس المُعَيَّن، قول النبي -صلى الله عليه و سلم-: " فَذَهَبَ مَرَّةً
يَعْتَسِلُ فَوْضِعَ ثَوْبِهِ عَلَى حَجَرٍ، فَفَرَّ الْحَجَرُ بِثَوْبِهِ، قَالَ: فَجَمَعَ مُوسَى بِإِثْرِهِ، يَقُولُ: ثَوْبِي حَجْرٌ!
ثَوْبِي حَجْرٌ!"⁽⁴⁾.

أي: ثوبي يا حجر.

و من شواهدهم⁽⁵⁾ أيضًا ما نقله سيبويه⁽⁶⁾ من كلام العرب، كـ "إِفْتَدِ مَخْنُوقُ"، و "أَصْبَحَ لَيْلٌ"
و "أَطْرُقُ كَرًا".

أي: يا مخنوق، و يا ليل، و يا كرا.

و من شواهدهم الشعرية، قول الشاعر:

(1) سورة البقرة: (85).

(2) رواه البخاري في صحيحه 174/4، كتاب أحاديث الأنبياء، باب حديث الغار، رقم الحديث: 3471 .

(3) من الطويل، في ديوان ذي الرمة: ص252، و شرح الكافية الشافية 1291/3، و توضيح المقاصد 1055/2، و
أوضح المسالك 15/4 .

(4) رواه مسلم في صحيحه 267/1، كتاب الحيض، باب جواز الاغتسال عريانا في الخلوة، رقم الحديث: 339 .

(5) أوضح المسالك 14/4، 17، و شرح ابن عقيل 257/3، و التصريح 209/2 .

(6) الكتاب 231/2 .

فَقُلْتُ لَهُ عَطَّارُ هَلَّا أَتَيْتَنَا بَنُورَ الْخُزَامِيِّ أَوْ بِمُحْوَصَةِ عَرَفَجٍ⁽¹⁾

أراد: يا عطار.

و في ضوء هذه المسألة، اختلف العلماء في قول المتنبي:

هَذِي بَرَزْتُ لَنَا فَهَجَّتِ رَسِيْسًا ثُمَّ أَنْصَرَفْتُ وَ مَا شَقَيْتِ نَسِيْسًا⁽²⁾

فقد توقف العلماء و شرَّاح الديوان عند قول المتنبي: " هذي"، و لهم في توجيهه قولان:

القول الأول: لابن جني

ذهب ابن جني إلى أنَّ التقدير: " يا هذه" ناداها، و تقدير البيت: أي يا هذه برزت لنا فكنت لنا ألم الهوى، ثم انصرفت، و لم تشفي بقايا نفوسنا التي أبقيت لنا⁽³⁾ و حذف حرف النداء للضرورة على مذهب سيبويه؛ لأنَّ " هذي" تصلح أن تكون وصفًا لـ " أي"⁽⁴⁾ كما سبق ذكره، و هذا القول قد نسبه ابن فورجه لابن جني - فيما نقله أبو المرشد المعري- و ما نقله عن ابن فورجة، هو صريح كلامه في كتابه " الفتح على أبي الفتح"⁽⁵⁾.

و اتفق الشرَّاح مع ابن جني، كأبي العلاء المعري في " معجز أحمد"⁽⁶⁾، و التبريزي⁽⁷⁾ و البرقوقي⁽⁸⁾.

فبيت المتنبي محمول عند البصريين على الضرورة، و بعضهم أشار إلى أنَّه لحن⁽⁹⁾، غير أنَّه عند الكوفيين جائز، إذ إنَّهم يميزون حذف حرف النداء مع اسم الإشارة في الاختيار، و لا

(1) من الطويل، غير منسوب، و هو من شواهد: جمهرة اللغة/ لابن دريد 606/1، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت- لبنان، الطبعة: الأولى، 1987 م، و ارتشاف الضرب 2181/3 .

(2) سبق تخريجه: ص71 .

(3) الفسر 248/2 .

(4) الفسر 246/2، و انظر أيضًا: شرح الواحدي 172/1، و التبيان في شرح الديوان 193/2، و المآخذ على شرح ديوان المتنبي 125/1، و النظام 355/9 .

(5) الفتح على أبي الفتح: ص162 .

(6) معجز أحمد 209/1، 210 .

(7) الموضح 160/3 .

(8) شرح البرقوقي 301/2 .

(9) توضيح المقاصد 1055/2، و الدر المصون 208/5، و مغني اللبيب 495/6، و شرح الأشموني 444/2 .

يخصونه بالضرورة، معتمدين على الشواهد المتقدمة.

القول الثاني: لأبي العلاء المعري:

و فيه توجيهان، الأول: أنّ "هذي" منصوبة على الظرفية؛ لأنّها مشار بها إلى ما يُحتمل أن يُنصب كنصب الظروف، أي: هذي البرزة برزت لنا، أو هذي المرة و نحو ذلك. و هذا التوجيه نقله أبو المرشد المعري و ابن المستوفي عن أبي العلاء⁽¹⁾، كما ذكره التبريزي دون أن ينسبه لأحد⁽²⁾.

و ذكر التبريزي أيضاً أنّ اسم الإشارة "هذا" إذا وقع على اسم من أسماء الزمان، أو على ظرف من ظروف الأمكنة فموضعها نصب، مثل قولك: حبيبي هذا اليوم، أي: في هذا اليوم⁽³⁾.

و ما ذكره التبريزي قد نسبه ابن المستوفي أيضاً لأبي العلاء المعري⁽⁴⁾.

و جميع ما نُسب إلى أبي العلاء في هذا التوجيه، لم أجد منه شيئاً في "معجز أحمد"⁽⁵⁾ و لعله ذكره في "اللامع العزيري"، و الله أعلم.

و هذا الفهم في تأويل المعري مُعترض عليه و لا يصح، فقد ذكر ابن المستوفي أنّ من فهموا أنّ نَصَبَ "هذي" على ما أوّله أبو العلاء بالظرف؛ لأنّها مشار بها إلى ما يحتمل أن يُنصب كنصب الظرف، هو فهم غير صحيح، بل الصحيح أنّه يريد أنّه منصوب على المصدرية⁽⁶⁾. و الثاني: أنّ "هذي" موضوعة موضع المصدر، و قد نسبه ابن فورجه إلى أبي العلاء المعري فيما نقل أبو المرشد، و ما نُقل عن ابن فورجة، هو أيضاً صريح كلامه في "الفتح على أبي

(1) تفسير أبيات المعاني: ص 135، و النظام 356/9 .

(2) الموضح 160/3 .

(3) نفسه.

(4) النظام 356/9 .

(5) معجز أحمد 209/1، 210 .

(6) النظام 357/9 .

الفتح" (1).

كما ذكره الواحدي⁽²⁾، و العكبري⁽³⁾، و ابن المستوفي⁽⁴⁾، و المهلي⁽⁵⁾ و البرقوقي⁽⁶⁾ ناسبين إياه أيضًا لأبي العلاء المعري.

و ما نُسِبَ إلى أبي العلاء، هو صريح كلامه في مصنفه "معجز أحمد"⁽⁷⁾، فقد جَوَّز هذا الوجه مع القول السابق الذي ذكره ابن جني، و قال: «يجوز أن يريد يا هذي، فحذف حرف النداء للضرورة، و يجوز أن يكون إشارة إلى المرّة الواحدة من "برزت"، فتكون "هذه" موضوعاً موضع المصدر؛ كأنّه يقول: هذه البرزة برزت لنا»⁽⁸⁾.

و أنشد أبو العلاء - فيما نُقِلَ عنه -⁽⁹⁾:

يَا إِبْلِي إِمَّا سَلِمْتَ هَذِي

فَاسْتَوْسِقِي لِصَارِمٍ هَذَاذِ

أَوْ طَارِقٍ فِي الدَّجْنِ وَ الرَّدَاذِ⁽¹⁰⁾

يريد: هذه الكرة⁽¹¹⁾.

(1) الفتح على أبي الفتح: ص 162 .

(2) شرح الواحدي 172/1 .

(3) التبيان في شرح الديوان 193/2 .

(4) النظام 356/9 .

(5) المآخذ على شرح ديوان المتنبي 125/1، 126 .

(6) شرح البرقوقي 301/2 .

(7) معجز أحمد 209/1، 210 .

(8) نفسه.

(9) شرح الواحدي 172/1، و التبيان في شرح الديوان 193/2، و المآخذ على شرح ديوان المتنبي 126/1، و شرح البرقوقي 301/2 .

(10) من الرجز، غير منسوب، و روي: (أو طارق...) في: شرح الواحدي 172/1، و التبيان في شرح الديوان 193/2، و النظام 356/9، و شرح البرقوقي 301/2، و روي: (و طارق...) في: المآخذ على شرح ديوان المتنبي 126/1 .

(11) شرح الواحدي 172/1، و المآخذ على شرح ديوان المتنبي 126/1، و شرح البرقوقي 301/2 .

و ما نُقِلَ عنه باستشهاده بالبيت السابق، لم أجده في "معجز أحمد"⁽¹⁾.
و إنما استحسّن أبو العلاء المعري هذا التأويل؛ لأنّه يُخْرَج قول أبي الطيب من الضرورة في
الشعر إلى الجائز في الكلام، فلا ضرورة فيه، و لا حاجة معه إلى الاعتذار⁽²⁾.

و ردّ ابن مالك⁽³⁾ ما ذهب إليه أبو العلاء المعري، معللاً بأنّه لا يُشار إلى المصدر إلّا حينما
يكون منعوتاً بالمصدر المشار إليه، كـ "ضربته ذلك الضرب"، غير أنّ السمين الحلبي، و ابن
هشام⁽⁴⁾ قد صرّحاً بأنّ قول ابن مالك هذا يردّه بيت أنشده هو، و هو قول الشاعر:

يَا عَمْرُو إِنَّكَ قَدْ مِلْتَ صَحَابِيَّ وَ صَحَابِيَّتِكَ إِحْأَلُ ذَاكَ قَلِيلٌ⁽⁵⁾

قال النحويون: "ذاك" إشارة إلى مصدر "حَالُ" المؤكّد له، و قد أنشده هو على ذلك⁽⁶⁾.
و قد أنشده ابن مالك في مصنفه "شرح الكافية"، قال معقّباً عليه: «و إنّما اغتفِر التوكيد
بالضمير، و اسم الإشارة؛ لأنّهما لا يتنزلان منزلة تكرير الفعل، بخلاف التوكيد بصريح
المصدر، فإنّه بمنزلة تكرير الفعل»⁽⁷⁾.

الترجيح

مما سبق ذكره يظهر لي أنّ مذهب الكوفيين أرجح من مذهب البصريين؛ لكثرة حذف حرف
النداء في السماع نثرًا و نظمًا؛ لذا فحمل بيت المتنبي على مذهبه أولى، و مما يؤكّد هذا أمور
منها:

= أنّ المتنبي ذو نزعة كوفية، و قد تبعهم في ذلك، كما أنّ الحمل على غير الضرورة أولى من

(1) معجز أحمد 209/1، 210 .

(2) شرح الواحدي 172/1، و تفسير أبيات المعاني: ص135، و التبيان في شرح الديوان 193/2، و المآخذ على شرح
ديوان المتنبي 126/1، و شرح البرقوقي 301/2 .

(3) شرح التسهيل 181/2، 182، و الدر المصون 208/5، و مغني اللبيب 495/6 .

(4) الدر المصون 208/5، 209، و مغني اللبيب 495/6، 496 .

(5) من الكامل، غير منسوب في: المقرب 118/1، و شرح الكافية الشافية 559/2، و الدر المصون 209/5،
و مغني اللبيب 496/6 .

(6) الدر المصون 209 /5 .

(7) شرح الكافية الشافية 559/2 .

الحمل على الضرورة.

= أن حذف حرف النداء قد أجازته النحويون في النكرات, و هو أبعد في الجواز من اسم الإشارة الذي هو من المعارف, فجوازه في النكرات يجعل في اسم الإشارة و المعارف أجوز, كما نصَّ على ذلك الجرجاني⁽¹⁾.

أمَّا عن توجيهي أبي العلاء المعري، بنصبه على الظرفية أو المصدرية، فيضعف الأخذ بهما لأمر، منها:

= أن القول بنصبه على الظرفية، يرد عليه اعتراض ابن المستوفي الذي نفى صحته، كما ذكر سابقًا.

= أن ما استشهد به أبو العلاء المعري، و ما استشهد به السمين الحلبي، و ابن هشام على جواز نصبه على المصدرية، كلاهما يخالف الصورة التي عليها بيت المتنبي، فضَعُف الاستشهاد بهما.

= أن ما أورده المعري من شاهد على جواز إعرابه بالنصب على المصدرية لا يصلح شاهدًا على ما أورده المتنبي لاختلاف الصورتين، من حيث وقوع الإشارة في بيت المتنبي أولًا، و في شاهد المعري آخرًا بعد الفعل، هذا و الله أعلم بالصواب.

(1) الوساطة بين المتنبي و خصومه/ للجرجاني ص: 466، بتصرف، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، و علي محمد البجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي، و شركاه، 1386 هـ - 1966 م.

رفع جواب الشرط المضارع

قال أبو المرشد المعري في بيت المتنبي:

وَمَنْ يَجْعَلِ الضَّرْعَامَ لِلصَّيْدِ بَارَهُ
يُصَيِّرُهُ الضَّرْعَامَ فِيمَا تَصَيَّدَا⁽¹⁾

قال أبو الفتح: « قلت له وقت القراءة: لم جعلت من شرطاً صريحاً و هلاً جعلتها بمنزلة الذي، و ضمّنت الصلة معنى الشرط حتى لا ترتكب الضرورة؟ كقوله تعالى: ﴿ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ ﴾⁽²⁾، فقال: هذا يرجع إلى معنى الشرط و الجزاء، و إنما جئت بلفظ الشرط صريحاً لأنه أبلغ و أكد و أردت الفاء في " يصيره " و حذفها، و الذي قال له جائز و الوجه ما سمتهُ إيّاه و مذهب سيبويه في مثل هذا التقديم و التأخير، كأنه قال: يصيرُ الضرعامَ باراً مَنْ يجعله فيما تصيده، و اكتفى بهذا القول من جواب الشرط»⁽³⁾.

و قال أبو العلاء: « رواية أهل هذه البلاد جزم " يجعل " و رفع " يصيره " و ذلك ضعيف جداً؛ لأنه يُحَوِّج إلى أن تُضمِرَ الفاء فيجري مجرى قول زهير:

وَ إِنْ أَتَاهُ حَلِيلٌ يَوْمَ مَسْأَلَةٍ
يَقُولُ لَا غَائِبٌ مَالِي وَ لَا حَرْمٌ⁽⁴⁾

كأنه أراد فيقول أي فإنه يقول، و ليست هاهنا ضرورة داعية إلى رفع " يصيره " و جزم " يجعل "، لأنه إذا رفع " يجعل "، و حمل الكلام على المبتدأ و الخبر صرفه عن الشرط و الجزاء كفى هذه المؤونة و يكون " مَنْ " في معنى الذي، كأنه قال و الذي يجعل الضرعام للصيد بازه يصيره فيكون " يصيره " في موضع خبر المبتدأ»⁽⁵⁾.

(1) من الطويل، في ديوانه: ص372، و روي فيه عجزه: تَصَيَّدَهُ الضَّرْعَامُ...، و هو من شواهد: الفسر 829/1، و معجز أحمد 380/3، و شرح الواحدي 438/2.

(2) البقرة: (274).

(3) تفسير أبيات المعاني: ص79.

(4) من البسيط، بديوان زهير بن أبي سلمى: ص115، تحقيق: علي حسن فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، 1408 هـ - 1988 م، و هو من شواهد: الكتاب 66/3، و الكامل/ للمبرد 174/1، تحقيق د. محمد أحمد الدالي. مؤسسة الرسالة، بيروت- لبنان، الطبعة الرابعة، 1425 هـ - 2004 م، و أوضح المسالك 207/4.

(5) تفسير أبيات المعاني: ص80.

الدراسة

أورد أبو المرشد المعري واحدة من مسائل الشرط، التي يتوجب فيها جزم الجواب، غير أنّ المتنبّي خالف القاعدة هنا و رفع جواب الشرط " يصيره " ، لذا نقل أبو المرشد كلام ابن جني و أبي العلاء المعري في توجيه هذه المخالفة، واقفاً على حد النقل دون تعقيب منه و ما نقله عن ابن جني هو صريح كلامه في مصنفه " الفسر"⁽¹⁾، أمّا ما نسبته لأبي العلاء فلم أجد شيئاً منه في " معجز أحمد"⁽²⁾.

و من المعلوم عند النحاة⁽³⁾، هو جواز الرفع و الجزم لجواب الشرط المضارع في حالتين اثنتين، هما:

الحالة الأولى: إذا كان فعل الشرط ماضياً، كقولنا: إن قام زيدٌ يقومُ عمرو، و يجوز أن نقول: إن قامَ زيدٌ يُقمُ عمرو.

الحالة الثانية: إذا كان فعل الشرط مضارعاً مسبوفاً بـ " لم " كقولنا: إن لم تقمَ أقوم، و يجوز أن نقول: إن لم تقمَ أقم.

و نلاحظ في بيت المتنبّي أنّ فعل الشرط " يجعل " ليس فعلاً ماضياً، أو مضارعاً مسبوفاً بـ " لم " ففي مثل هذه الصورة لا يجوز رفع جواب الشرط " يصيره " ، و واضح أنّ هناك إشكالاً في رفعه ، و جواب هذا الإشكال يتّضح من كلام النحاة ، الذين تناولوا المسألة، و لهم فيها قولان:

1- جواز رفعه في الشعر فقط.

2- جواز رفعه في النثر و الشعر.

(1) الفسر 829/1، 830 .

(2) معجز أحمد 380/3، 381 .

(3) انظر: المقتضب 66/2، و شرح التسهيل 77/4، و أوضح المسالك 206/4 - 208، و النحو الوافي 474/4

القول الأول: جواز رفعه في الشعر فقط:

ذهب سيبويه إلى جواز رفعه في الشعر دون النثر⁽¹⁾، قال: « و لا يحسن " إِنْ تَأْتِي آتِيكَ " من قبل أَنْ " إِنْ " هي العاملة و قد جاء في الشعر »⁽²⁾.

و تبعه كثير من النحاة، كالمبرد⁽³⁾، و ابن السراج⁽⁴⁾، و ابن جني⁽⁵⁾، و أبي العلاء المعري⁽⁶⁾ و الجرجاني⁽⁷⁾، و ابن الأنباري⁽⁸⁾، و ابن يعيش⁽⁹⁾، و أبي علي الشلوبين⁽¹⁰⁾ و الرضي⁽¹¹⁾، و ابن عصفور⁽¹²⁾، و ابن مالك في إحدى مصنفاته⁽¹³⁾، و المرادي⁽¹⁴⁾.
غير أن أصحاب هذا القول انقسموا في تأويل رفعه هنا على مذهبين:

المذهب الأول: رفعه على التقديم فقط، أو على الوجهين (التقديم و حذف الفاء):

و هو مذهب سيبويه⁽¹⁵⁾، فعلى الوجه الأول استشهد بقول جرير بن عبدالله البجلي:

-
- (1) الكتاب 67/3، 70، 71 .
 - (2) نفسه 67/3 .
 - (3) الكامل 174/1، و المقتضب 69/2 .
 - (4) الأصول 462/3 .
 - (5) الفسر 830/1، و المختص 193/1 .
 - (6) معجز أحمد 380/3، 381 .
 - (7) المقتصد/ للجرجاني 1103/2، تحقيق: كاظم بحر المرجان، دار الرشيد، بغداد- العراق، الطبعة الأولى، 1982 م .
 - (8) الإنصاف 627/2، 628 .
 - (9) شرح المفصل 109/5 .
 - (10) شرح المقدمة الجزولية الكبير/ لأبي علي الشلوبين 522/2، تحقيق: د. تركي بن سهو العتيبي، مكتبة الرشد، الرياض- المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 1413 هـ- 1993 م .
 - (11) شرح الكافية 97/4 .
 - (12) ضرائر الشعر: ص 160 .
 - (13) شرح عمدة الحفاظ 354/1 .
 - (14) توضيح المقاصد 1280/3 .
 - (15) الكتاب 67/3 .

يَا أَفْرَعُ بَنَ حَابِسٍ يَا أَفْرَعُ إِنَّكَ إِنْ يُصْرَعُ أَحْوَكُ تُصْرَعُ⁽¹⁾

قال في شرح البيت: « أي: إِنَّكَ تُصْرَعُ إِنْ يُصْرَعُ أَحْوَكُ »⁽²⁾.

ارتفع " تُصْرَعُ " بتقديمه على أن يكون خبراً لـ " إِنْ "، و جواب الشرط محذوف كما يظهر.
و تبعه في جواز رفعه على التقديم بعض النحاة، كأبي العلاء المعري في " معجز أحمد "⁽³⁾
و الجرجاني⁽⁴⁾ و ابن الأنباري⁽⁵⁾.

و على جواز الوجهين استشهد سيبويه⁽⁶⁾ بيت أبي ذؤيب الهذلي:

فَقُلْتُ تَحْمَلُ فَوْقَ طَوْفِكَ إِنَّهَا مُطَبَّعَةٌ مَنْ يَأْتِيهَا لَا يَضِيرُهَا⁽⁷⁾

قال في شرح البيت: « هكذا أنشدناه يونس كأنه قال: لا يضيرها مَنْ يَأْتِيهَا... و لو أُريد به حذف الفاء جاز »⁽⁸⁾.

و تبعه في جواز رفعه على الوجهين ، ابن يعيش⁽⁹⁾ ، و أبو علي الشلوبين⁽¹⁰⁾ ، و الرضي⁽¹¹⁾.
و قد وضَّح أبو حيان مذهب سيبويه، مشيراً إلى أنَّ مذهبه الرفع على التقديم إذا كان قبله مما
يمكن أن يطلبه، كـ " إِنَّكَ " في بيت جرير البجلي؛ لاحتياجها الخبر، أو رفعه على حذف

(1) من الرجز، لجرير بن عبدالله البجلي، و قيل: لعمرو بن خثارم البجلي، و هو من شواهد: الكتاب 67/3،
و الكامل 175/1، و المقتضب 70/2، و الأصول 192/2، و ضرائر الشعر: ص160، و شرح المفصل 109/5،
و شرح التسهيل 78/4، و شرح الكافية 96/4، و ارتشاف الضرب 1874/4، و توضيح المقاصد 1280/3 .

(2) الكتاب 67/3 .

(3) معجز أحمد 380/3 .

(4) المقتصد 1103/2 .

(5) الإنصاف 627/2، 628 .

(6) الكتاب 70/3، 71 .

(7) من الطويل، في ديوان أبي ذؤيب: ص13، تحقيق: أنطونيوس بطرس، دار صادر، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى،
1424 هـ- 2003 م، و هو من شواهد: الكتاب 70/3، و المقتضب 70/2، و الأصول 193/2 .

(8) الكتاب 71/3 .

(9) شرح المفصل 110/5 .

(10) شرح المقدمة الجزولية 523/2 .

(11) شرح الكافية 97/4 .

الفاء إذا كان قبله مما لا يمكن أن يطلبه, نحو: "إِنْ تَأْتِنِي آتِيكَ", و جَوَّز العكس⁽¹⁾.
أَمَّا السيوطي فذكر هذا الكلام الذي أورده أبو حيان, غير أنه لم يذكر أنَّ سيويوه جَوَّز
العكس⁽²⁾.

و ذكر الصبان أنَّ قوله: " و جوز العكس " يُفهم منه بالأولى أنه يجوز أيضًا كونه على التقديم
و التأخير مطلقًا, و كونه على حذف الفاء مطلقًا؛ لأنَّ في العكس مخالفة الأولى في القسمين
و في هذين الوجهين مخالفة الأولى في قسم واحد⁽³⁾.

و قد لاقى مذهب سيويوه ردًا من المبرد, الذي ذكر عدم جواز الرفع على التقديم؛ لأنَّ
الجواب في موضعه فلا يجب أن يُقَدَّرَ لغيره, ألا ترى أنَّك تقول: يضرب غلامه زيد؛ لأنَّ
" زيد " في المعنى مقدم؛ لأنَّ حق الفاعل أن يكون قبل المفعول, و لو قلت: ضرب غلامه
زيدًا لم يجز, لأنَّ الفاعل في موضعه فلا يجوز أن يقَدَّرَ لغيره⁽⁴⁾.

و نقل أبو سعيد السيرافي اعتراض أحدهم على ما جَوَّزه سيويوه من تقديم في بيت الهذلي
و ذكر المعترض أنَّ في حال تقديمه لا يجوز أن يكون " مَنْ " فاعلاً لـ " يضيرها "؛ لأنَّها قد
جزمت بـ " أَمَّا ", و لا يجوز أن تجزَمَ و هي فاعلة لفعل قبلها؛ و إنَّ لم تكن " مَنْ " هي الفاعلة
فلا يبين لها فاعل⁽⁵⁾.

و يُفهم من هذا الاعتراض أنَّ " لا يضيرها " لا فاعل معه في حال تقديمه, غير أنَّ أبا سعيد
ردَّ عليه قائلاً: « فيجوز أن يكون ضمير الفاعل على شرط التفسير, كما يكون في قولك:
ضربني و ضربتُ زيدًا, و نحو ذلك مما يضم على شرط التفسير, كأنَّه قال: لا يضيرها أحدٌ
إنَّ أتاها أحدٌ؛ لأنَّ معنى مَنْ يَأْتَمُهَا إِنْ يَأْتَمُهَا أَحَدٌ, فأضمَر في يضيرها؛ لأنَّ الكلام الذي
بعدها في ذكر المُضمَر الذي أُضْمِرَ على شرط التفسير»⁽⁶⁾.

(1) ارتشاف الضرب 1874/4، 1875 بتصرف .

(2) همع الهوامع 460/2 .

(3) حاشية الصبان 28/4 .

(4) المقتضب 67/2 .

(5) شرح الكتاب 269/3، بتصرف.

(6) نفسه 270/3 .

و ضَعَّف الأزهري مذهب سيبويه، و أشار إلى أنَّ التقديم و التأخير يُجَوِّج إلى جواب و دعوى حذفه و جعل المذكور دليلاً خلاف الأصل، و خلاف فرض المسألة؛ لأنَّ الغرض أنَّه الجواب⁽¹⁾.

المذهب الثاني: رفعه على تقدير حذف الفاء مطلقاً

و هو مذهب المبرد⁽²⁾، و تبعه ابن السراج⁽³⁾، و ابن جني⁽⁴⁾، و أبو العلاء المعري⁽⁵⁾ في غير "معجز أحمد"⁽⁶⁾، و العكبري⁽⁷⁾، و ابن عصفور⁽⁸⁾، و القرطبي⁽⁹⁾.

قال المبرد: «فإن كان الفعل الأول مجزوماً لم يجوز رفع الثاني إلا ضرورة... و هو عندي على إرادة الفاء⁽¹⁰⁾، و استشهد بيت جرير السابق ذكره، و عقب عليه بقوله: «و هو عندي على قوله: إن يُصرع أخوك فأنت تُصرع يا فتى»⁽¹¹⁾.

أي: أنَّ الفاء واقعة في جواب الشرط، و المبتدأ مضمرة و تقديره أنت، و "تصرع" خبره، و الجملة في محل جزم جواب الشرط.

و قال في موضع آخر: «و أمَّا ما لا يجوز إلا في الشعر فهو: إنَّ تَأْتِي آتِيكَ...؛ لأنَّها قد جُزمت، و لأنَّ الجزاء في موضعه»⁽¹²⁾.

و قد ألمح ابن جني لمذهب المبرد عند شرحه لبيت المتنبي السابق، قال: «و خالف سيبويه

(1) التصريح 403/2 .

(2) الكامل 174/1، 175، و المقتضب 69/2 .

(3) الأصول 462/3 .

(4) المحتسب 193/1 .

(5) تفسير أبيات المعاني: ص 80، و الموضح 114/2 .

(6) معجز أحمد 380/3، 381 .

(7) التبيان في إعراب القرآن 260/1، و إعراب القراءات الشواذ 396/1، 397 .

(8) ضرائر الشعر: ص 160.

(9) الجامع 282/5 .

(10) الكامل 174/1، 175 .

(11) نفسه.

(12) المقتضب 69/2 .

بعض أصحابه، فقال: الكلام على حذف الفاء»⁽¹⁾.

و بالرجوع إلى ردّ المبرد السابق ذكره في المذهب الأول، بأنّ الجواب في موضعه و لا يجوز تقديمه، فلا يجب أن يقدر لغيره، فقد أجاب عليه أبو سعيد السيرافي، و ذكر أنّ الشرط على وجهين: « أحدهما: أن يكون المعتمد المقصود تقديم الشرط، و اتباع الجواب له، كقولك: إنّ تَأْتِيَنِي آتِك، و إنّ تَأْتِيَنِي فَأَنَا مُكْرَمٌ لَكَ، فلا يجوز تقديم الجواب على الشرط.

و الآخر: أن يكون الاعتماد على فعل فاعل و مبتدأ؛ و حين يتدئه المتكلم و يعلقه بشرط كما يعلقه بظرف فيقول: أُكْرِمُكَ إِنْ أَتَيْتَنِي، و أنا مُكْرِمُكَ إِنْ زَرْتَنِي، كما تقول: أكرّمك يوم الجمعة، فإذا قال: إِنْ أَتَيْتَنِي أكرّمك، فليس " أكرّمك " بجواب، فيكون تقديمنا له إلى غير موضعه؛ و إنّما جعل الفعل الذي القصد فيه التقديم، و يدل على ذلك إنّ المقسم إذا حلف على شرط و جزاء، جعل جواب القسم نائباً عن الجزاء، و جعل إعرابه و لفظه على جواب اليمين دون جواب الشرط في المجازة»⁽²⁾.

و ضعّف الأزهري أيضاً هذا المذهب مشيراً إلى أنّ إضمار الفاء مع غير القول مختص بالضرورة⁽³⁾.

القول الثاني: جواز رفعه في النثر و الشعر

ذهب ابن مالك إلى جواز رفعه مطلقاً⁽⁴⁾، و ألمح إلى قلته، قال: « و قد يجيء الجواب مرفوعاً و الشرط مضارع مجزوم»⁽⁵⁾.

و صرح بقلته في موضع آخر⁽⁶⁾، و احتج⁽⁷⁾ بقراءة طلحة بن سليمان: ﴿ أَيْنَمَا تَكُونُوا

(1) الفسر 831/1 .

(2) شرح الكتاب 269/3 .

(3) التصريح 403/2 .

(4) شرح الكافية الشافية 1590/3، 1591، و شرح التسهيل 77/4، 78 .

(5) شرح الكافية الشافية 1590/3 .

(6) شرح التسهيل 77/4، 78 .

(7) شرح الكافية الشافية 1590/3، 1591، و شرح التسهيل 77/4، 78 .

يُذِرْكُمْ الْمَوْتَ»⁽¹⁾، بضم الكافين⁽²⁾، واحتج أيضًا⁽³⁾ بيتي جرير و الهذلي السابق ذكرهما في القول الأول.

و يبدو أن لابن مالك رأيين، فقد حمل الرفع على الضرورة الشعرية، كما أشرت في القول الأول، و هنا أجاز الرفع على قلته، محتجًا بهذه القراءة الشاذة، التي ضعّفها ابن جني، قال: « و من ذلك قراءة طلحة بن سليمان: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُذِرْكُمْ الْمَوْتَ﴾»⁽⁴⁾، برفع الكافين قال ابن مجاهد: و هذا مردود في العربية. قال أبو الفتح: هو لعمرى ضعيف في العربية و بابه الشعر و الضرورة، إلا أنه ليس بمردود؛ لأنه قد جاء عنهم، و لو قال: مردود في القرآن لكان أصح معنى؛ و ذلك أنه على حذف الفاء، كأنه قال: فيذركم الموت»⁽⁵⁾. و ما نسبه ابن جني لابن مجاهد لم أجده في مصنفه "السبعة في القراءات"⁽⁶⁾. و عدّ العكبري رفع الجواب شاذًا في الآية، و وجهه أنه حذف الفاء⁽⁷⁾، و أشار القرطبي إلى قلته، و أن بابه الشعر، و وجهه أيضًا إضمار الفاء⁽⁸⁾. أمّا بيتي جرير و الهذلي فهما محمولان على الضرورة الشعرية⁽⁹⁾، و على الضعف لدى ابن

(1) سورة النساء: (78).

(2) قراءة طلحة بن سليمان في: المحتسب 1/193، و مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع (لابن خالويه): ص33، مكتبة المتنبى، القاهرة- مصر، و المحرر الوجيز 5/606، و الجامع 5/282، و شرح التسهيل 4/78، و شرح الكافية الشافية 3/1590، و البحر المحيط 3/311، و أوضح المسالك 4/209، و قراءة طلحة بن عثمان في: شواذ القراءات: ص138، و لم تنسب لأحد في: الكشاف 5/248، و التبيان في إعراب القرآن 1/260، و إعراب القراءات الشواذ 1/396.

(3) شرح الكافية الشافية 3/1590، 1591، و شرح التسهيل 4/77، 78.

(4) سبق تخريج الآية بنفس الصفحة، رقم: (1).

(5) المحتسب 1/193، و مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع: ص33، و شواذ القراءات: ص138، و المحرر الوجيز 5/606، و البحر المحيط 3/311.

(6) السبعة: ص235.

(7) التبيان في إعراب القرآن 1/260، و إعراب القراءات الشواذ 1/396، 397.

(8) الجامع 5/282.

(9) الكتاب 3/67، 70، 71، و الكامل 1/174، 175، و المقتضب 2/69، 70، و الأصول 3/462، و ما يجتمل الشعر من الضرورة/ لأبي سعيد السيرافي: ص134-137، تحقيق د. عوض بن حمد القوزي. الطبعة

هشام و ابن عقيل⁽¹⁾، و وجه ضعفه عند الأزهري أنّ الأداة قد عملت في فعل الشرط فكان القياس عملها في الجواب⁽²⁾.

و ضعّف الدكتور عباس حسن رأي ابن مالك، قال: « و الأفضل إهمال هذا الرأي قدر الاستطاعة، منعًا للخلط و اللبس، و لأنّ ذلك الاستدلال واه؛ فرواية القراءة المذكورة موضع شك، و بقية الأمثلة قليلة، فوق أنّها مقصورة على الشعر؛ و لذا قال بعض النحاة: إنّه لا يصح الرفع مطلقًا إلا في الضرورة الشعرية»⁽³⁾.

وأخيرًا بقيت هناك أمور لا بد من التنويه إليها و الوقوف عندها في بيت المتنبي، و يمكن بيانها على النحو الآتي:

= يبدو واضحًا أنّ المتنبي في هذه المسألة قد تبع المبرد، و ذهب إلى جواز حذف الفاء - فيما نقله ابن جني عنه- و بقية الشراح، كأبي العلاء المعري، و التبريزي، و العكبري و ابن المستوفي، و البرقوقي⁽⁴⁾

= أنّ ابن جني أيضًا قد اختار مذهب المبرد بدليل إقراره بصحة جواب المتنبي، و كذلك تخريجه قراءة طلحة بن سليمان على إرادة الفاء كما قيل سابقًا.

= أنّ العكبري أيّد قول المتنبي و جوزه في سعة الكلام، قال: « و أما قول المتنبي: أردت الفاء ثم حذفها فجائز حسن، قد جاء في الكلام الفصيح، و منه حديث النبي - صلى الله عليه و سلم- في حديث سعد بن مالك، و هو حديث الصحيحين و الموطأ و السنن: قال:

= الثانية، 1412 هـ - 1991 م ، و المقتصد 1103/2، و الإنصاف 627/2، 628، و شرح المفصل 109/5، 110، و شرح المقدمة الجزولية 522/2، 523، و ضرائر الشعر: ص160، و شرح الكافية 97/4، و همع الهوامع 460/2 .

(1) أوضح المسالك 208/4 ، و شرح ابن عقيل 36 /4 .

(2) التصريح 403/2 .

(3) النحو الوافي 474/4 .

(4) الفسر 829 /3، و معجز أحمد 381 /3، و الموضح 114 /2، و التبيان في شرح الديوان 1 /287، و النظام 392 /6، و شرح البرقوقي 10 /2 .

"... إِنَّكَ إِنْ تَذَرَ وَرَثَتَكَ أَغْنِيَاءَ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَذَرَهُمْ عَالَةً يَتَكَفَّفُونَ النَّاسَ"⁽¹⁾. التقدير: فهو خير فحذف الفاء»⁽²⁾.

و أرى- و الله أعلم- أن كلامه فيه نظر؛ لأنّ الحديث شاهد على جواز حذف الفاء الواجب اقتراحها بالجواب الذي لا يصلح أن يكون جواباً للشرط؛ لأنّه جملة اسمية، أمّا بيت المتنبي فالجواب بصيغة المضارع و يتوجب جزمه، فهناك فرق بينهما كما يبدو لي.
= أنّ التأويل الذي افترضه ابن جني، و أبو العلاء المعري في بيت المتنبي، و نقله الشراح⁽³⁾ دون أن يعقبوا عليه، و هو أن تكون " من " موصولة مبتدأ و خبرها " يجعل "، فما هي إلا محاولة منهما لتخليص الشاعر من الضرورة، و إن جاز ذلك إلا أنّه لا يتفق مع غرض الشاعر فالمتنبي غرضه معنى الشرط و الجزاء كما ذكر، لأنّه أبلغ و أكد في التعبير عما في نفسه.

= يبدو لي أنّ رأي أبي العلاء المعري مضطرب في هذه المسألة، لأمرين:
الأمر الأول: أنّه حمل رفع الجواب في بيت المتنبي على إضمار الفاء- فيما نقل لنا أبو المرشد و غيره⁽⁴⁾- و اختار مذهب المبرد، و أجرى بيت المتنبي مجرى قول زهير:
وَ إِنْ أَتَاهُ حَلِيلٌ يَوْمَ مَسْأَلَةٍ يَقُولُ لَا غَائِبٌ مَالِي وَ لَا حَرَمٌ⁽⁵⁾

و أرى أنّ هناك فرقاً بين البيتين، فالذي سهّل رفع الجواب في بيت زهير، هو مجيء فعل الشرط " أتاه " ماضياً، بخلاف بيت المتنبي فالشرط بصيغة المضارع " يجعل "، و بيت زهير السابق قد أجاز سيبويه فيه التقديم، و استشهد به على جواز الرفع في السعة؛ لأنّ فعل الشرط جاء بصيغة الماضي، قال: « و قد تقول: إِنْ أَتَيْتَنِي آتِيكَ أَي آتِيكَ إِنْ أَتَيْتَنِي »⁽⁶⁾.

(1) رواه مالك بن أنس- رضي الله عنه- في: الموطأ 763/2، كتاب الوصية، باب(3)، رقم الحديث(4)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت- لبنان، 1406 هـ- 1985 م، و انظر أيضاً: الجامع المسند الصحيح المختصر/ للبخاري 3/4، كتاب الوصايا، رقم الحديث: 2742 .

(2) التبيان في شرح الديوان 1/ 287، 288 .

(3) الموضح 2/ 114، و التبيان في شرح الديوان 1/ 287، و النظام 6/ 392، و شرح البرقوقي 2/ 10 .

(4) تفسير أبيات المعاني: ص80، و الموضح 2/ 114، و النظام 6/ 392 .

(5) سبق تخريجه: ص80 .

(6) الكتاب 3/ 66 .

و أمّا المبرد فقد أجاز فيه حذف الفاء⁽¹⁾، و تبعه الكوفيون⁽²⁾.
وقال المرادي: « و ذهب قوم إلى أنّه ليس على التقديم و التأخير و لا على حذف الفاء بل لما لم يظهر لأداة الشرط تأثير في فعل الشرط، لكونه ماضيًا ضَعُفَ عن العمل في الجواب»⁽³⁾.

الأمر الثاني: أنّه حَمَلَ رفع الجواب على التقديم و التأخير في شرحه "معجز أحمد"، و اختار مذهب سيبويه، غير أنّه أشار إلى رواية أخرى في البيت، و هي "تَصَيَّدَهُ" بدلًا عن "يَصِيرُهُ" قال: « و "من" شرط، و "يجعل" مجزوم به، و كان يجب جزم قوله: "تَصَيَّدَهُ" لكن حمله على التقديم و التأخير: أي تَصَيَّدَ الضرغام فيما تَصَيَّدَ، من يجعل الضرغام للصيد بازه»⁽⁴⁾.
ثم نقل كلام ابن جني و المتنبي كما هو، و نسب لابن جني رواية "تَصَيَّدَهُ" الّتي سبق ذكرها⁽⁵⁾.

و أرى أنّ كلامه مردود؛ لأنّ الثابت عن ابن جني هي رواية "تصيره" في مصنفه "الفسر"⁽⁶⁾.
و إن صحّت هذه الرواية، فهي من باب الضرورة الشعرية؛ لأنّ الجواب "تَصَيَّدَهُ" جاء بصيغة الماضي، و فعل الشرط "يجعل"، جاء بصيغة المضارع، ففي مثل هذه الصورة ذهب كثير من النحاة إلى أنّها ضرورة شعرية، خلافًا للفرّاء و ابن مالك⁽⁷⁾.

الترجيح

تعددت الآراء في القولين السابقين، و يمكن استظهار الرأي الأرجح من خلال ما يأتي:
= أمّا القول الأول فقد ورد فيه مذهبان، الأول لسيبويه و الآخر للمبرد، و أرى أنّ مذهب

-
- (1) المقتضب 68/2 .
 - (2) توضيح المقاصد 1280/3، و ارتشاف الضرب 1876/4، و همع الهوامع 460/4، و شرح الأشموني 586/1، 585، و حاشية الصبان 26/4 .
 - (3) نفس المصادر السابقة.
 - (4) معجز أحمد 380/3، 381 .
 - (5) نفسه 381/3 .
 - (6) الفسر 829/1، 830، و انظر أيضًا: النظام 390/3 .
 - (7) شرح الكافية الشافية 1584/5 - 1586، و توضيح المقاصد 1281/3، ، و همع الهوامع 454/2، و شرح الأشموني 585/1 .

المبرد أولى؛ و ذلك لسببين اثنين, هما:

1- أن سيبويه و المبرد و من تبعهما اتفقوا على جواز رفع جواب الشرط المضارع على حذف الفاء في بعض الشواهد, و اختلفوا في جواز رفعه على التقديم, فالجمع عليه أولى من المختلف فيه.

2- القول بأن رفع الجواب محمول على التقديم يقتضي حذف الجواب على خلاف الأصل بخلاف مذهب المبرد فالجواب في محله, كما أن التقديم و التأخير خلاف ترتيب الكلام و يؤدي إلى كثرة التقديرات؛ لذا فمذهب المبرد أولى لاتساقه مع ترتيب الجملة الشرطية و لقلة التقديرات فيه, و الله أعلم.

= و أمّا القول الثاني لابن مالك بجوازه مطلقاً في النثر و الشعر, فهو قول مردود و ضعيف و الله أعلم, لثلاثة أسباب:

1- أنه قول منفرد.

2- قلة الشواهد التي احتج بها في المسألة.

3- أن القراءة الشاذة التي استشهد بها مشكوك في صحة روايتها, كما قال عباس حسن. و أرى أن حمل بيت المتنبي على مذهب المبرد أولى من حمله على مذهب سيبويه, و يؤيد ذلك وجود مذهب ثالث في هذه المسألة, قد أشار إليه أبو حيان, قال: « و قيل: إن كانت الأداة اسم شرط فالمضارع المرفوع على إضمار الفاء, فإن كانت غير اسم شرط, فعلى التقديم»⁽¹⁾, و هذا يتفق مع بيت المتنبي, فالأداة "من" اسم شرط, فضلاً عن أن المتنبي اختار هذا المذهب كما قيل سابقاً, هذا و الله أعلم بالصواب.

(1) ارتشاف الضرب 4/1875، و انظر أيضاً: توضيح المقاصد 3/1281، و شرح الأشموني 1/587 .

المبحث الرابع: الزيادة

● زيادة اللام في مفعول الفعل المتعدي في قوله:

نَحْنُ مَنْ ضَايِقَ الزَّمَانُ لَهُ فِيهِ كَ وَ حَانَتْهُ قُرْبَكَ الْأَيَّامُ

زيادة اللام في مفعول الفعل المتعدي

قال أبو المرشد المعري في بيت المتنبي:

نَحْنُ مِنْ ضَائِقِ الزَّمَانِ لَهُ فِيهِ كَ وَ حَائِنَةُ قُرْبِكَ الْإَيَّامِ⁽¹⁾

قال ابن جني: « قال لي أردت " ضايقه " فزدت اللام، و لهذا الذي قال نظائر منها قوله عزَّ اسمه: ﴿إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّعْيَا تَعْبُرُونَ﴾⁽²⁾، معناه- و الله اعلم- إن كنتم تعبرون الرؤيا. و قال الآخر:

أُرِيدُ لِأَنْسَى ذِكْرَهَا فَكَأَنَّمَا تُمَثِّلُ لِي لَيْلَى بِكُلِّ سَبِيلِ⁽³⁾

أي: أريد أن أنسى «(4).

و قال الشيخ أبو العلاء: « قوله تعالى: ﴿لِلرُّعْيَا تَعْبُرُونَ﴾⁽⁵⁾ حسنٌ في تقديم اللّام؛ لأنّها تقدمت على المفعول، و إذا قلت لزيدٍ ضربتُ، فهو أحسن من قولك: ضربتُ لزيدٍ، لأنّك إذا قلت ضربت، فقد ذكرت الفعل و هو متعد، فكان دخول اللام مكروهًا، و إذا قدمتها فهي دليل على أنّ الفعل متصل بها، لأنّه لم يعمل شيئًا و لا استحق العمل، إذ لم يذكر

و إذا بُدئَ به فقد استحق العمل»⁽⁶⁾.

الدراسة

يتعدى الفعل المتعدي بنفسه فينصب المفعول، كقولنا: شَرِبَ زَيْدٌ الْمَاءَ، غير أنّ المتنبي عدّاه باللّام في بيته السابق، و لأجل ذلك افتتح أبو المرشد البيت برأي المتنبي الذي نقله ابن جني عنه لتفسير ذلك، ثم أعقبه برأي أبي العلاء، و للنحويين قولان في زيادتها مع مفعول الفعل

(1) من الخفيف، في ديوانه: ص261، و هو من شواهد: الفسر 344/3، و معجز أحمد 28/3، و التبيان في شرح الديوان 343/3 .

(2) يوسف: (43) .

(3) من الطويل، لكثير عزة في ديوانه: ص108، و هو من شواهد: الكامل 1000/2، و الفسر 345/3، و رصف المباني: ص319 .

(4) تفسير أبيات المعاني: ص230 .

(5) سبق تخريجها بنفس الصفحة، رقم: (2) .

(6) تفسير أبيات المعاني: ص230، 231 .

المتعدي و ما أشبهه، هما:

القول الأول: زيادتها مع المفعول به إذا كان عاملة متأخرًا أو فرعًا للعامل

ذهب كثير من النحويين، كالمبرد⁽¹⁾، و ابن الشجري⁽²⁾، و الزمخشري⁽³⁾، و ابن مالك⁽⁴⁾

و أبي حيان⁽⁵⁾، و المرادي⁽⁶⁾، و غيرهم⁽⁷⁾ إلى أنّ اللّام يطّرد زيادتها مع المفعول به في موضعين:

الأول: أن يكون متقدمًا على عاملة المتعدي لواحد، كقوله الله تعالى: ﴿إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّعْيَا تَعْبُرُونَ﴾⁽⁸⁾، و أيضًا كقوله سبحانه وتعالى: ﴿هُدًى وَرَحْمَةً لِّلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْتَدُّونَ﴾⁽⁹⁾.

والثاني: أن يكون العامل فرعًا، كالمصدر، و اسمي الفاعل، و المفعول، و أمثله المبالغه، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ فَعَالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾⁽¹⁰⁾، و قوله تعالى أيضًا: ﴿سَمَّعُونَ لِلْكَذِبِ أَكْلُونَ لِّلسُّحْتِ﴾⁽¹¹⁾، و قوله عز و جلّ أيضًا: ﴿فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُّقْتَصِدٌ﴾⁽¹²⁾.

و أشار المبرد في "المقتضب" إلى أنّ هذه اللام تدخل على المفعول فلا تغير معناه؛ لأنّها لام

-
- (1) المقتضب 36/2، و الكامل 404/1، 1000/2.
 - (2) أمالي ابن الشجري 468/2.
 - (3) الكشاف 517/12.
 - (4) شرح الكافية الشافية 803/2.
 - (5) ارتشاف الضرب 1710/4.
 - (6) الجنى الداني: ص 106.
 - (7) مغني اللبيب 190/3، 191، و همع الهوامع 371/2.
 - (8) سبق تخريج الآية: ص 93.
 - (9) الأعراف: (154).
 - (10) هود: (107).
 - (11) المائدة: (42).
 - (12) فاطر: (32).

إضافة و الفعل معها يجري مجرى مصدره كما يجري المصدر مجراه في الرفع و النصب لما بعده لأنَّ المصدر اسم الفعل... و تقول: " لزيد ضربت " و " لعمرو أكرمت " إذا قدّمت المفعول لتشغل اللّام ما وقعت⁽¹⁾.

و قال في موضع آخر: « و الَّذي يستعمل في صلة الفعل اللّام، لأنّها لام الإضافة... و أحسن ما يكون ذلك إذا تقدم المفعول، لأنَّ الفعل إنّما يَجِيءُ و قد عملت اللّام، كما قال الله جل و عز: ﴿إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّعْيَا تَعْبُرُونَ﴾⁽²⁾، و إن أُحْرَ المفعول فهو عربي حسن و القرآن محيطٌ بجميع اللغات الفصيحة»⁽³⁾.

و قال أيضًا مشيرًا إلى زيادتها في الموضع الثاني: « هذه اللّام تزداد في المفعول على معنى زيادتها في الإضافة، تقول: هذا ضاربٌ زيدًا، و هذا ضاربٌ لزيدٍ، لأنّها لا تغير معنى الإضافة إذا قلت: هذا ضاربٌ زيدٍ و ضاربٌ له»⁽⁴⁾.

و قد استحسّن ابن جني زيادتها في قوله تعالى: ﴿إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّعْيَا تَعْبُرُونَ﴾⁽⁵⁾، قال: « و هذا أحسن من غيره؛ لأنّه لما قدم المفعول حسن دخول اللّام»⁽⁶⁾، و اتفق معه أبو العلاء- فيما نقل أبو المرشد- و ما نقله عنه لم أجد منه شيئًا في مصنفه " معجز أحمد"⁽⁷⁾.

(1) المقتضب 36/2 .

(2) سبق تخريجها: ص 93 .

(3) الكامل 1000/2 .

(4) الكامل 404/1 .

(5) سبق تخريجها: ص 93 .

(6) الفسر 508/2، 509 .

(7) معجز أحمد 28/3، 29 .

و علة زيادتها في الموضوعين السابقين عند النحويين⁽¹⁾، أنّ العامل قد ضَعُفَ في الموضوع الأول لتأخره عن المعمول، و ضَعُفَ في الثاني لفرعيته، فزِيدت اللّام لتقويته؛ لذلك أُطْلِقَ عليها لام التقوية⁽²⁾.

و صرّح أبو حيان بأنّ زيادتها في الموضوعين السابقين من الزيادات المقيسة في الكلام⁽³⁾ و اتفق معه المرادي⁽⁴⁾.

القول الثاني: جواز زيادتها مع المفعول به المتأخر عن الفعل المتعدي

ذهب الأخفش⁽⁵⁾، و المبرد⁽⁶⁾، إلى جواز زيادة اللام مع المعمول المتأخر عن الفعل المتعدي كما في بيت المتنبي الذي أورده أبو المرشد المعري، و تبعهما بعض النحويين، كأبي علي الفارسي⁽⁷⁾، و ابن جني⁽⁸⁾، و أبي العلاء المعري⁽⁹⁾، و الجرجاني⁽¹⁰⁾، و أبي البركات

(1) المقتصد / 828/2، و شرح الجمل 308/1، و البسيط في شرح جمل الزجاجي 512/1، تحقيق د. عباد بن عباد الثبتي. دار الغرب الإسلامي، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، 1417 هـ - 1986 م، و شرح الكافية الشافية 803/2، و رصف المباني: ص 320، و الجنى الداني: ص 106، و مغني اللبيب 190/3، 191، و همع الهوامع 371/2.

(2) مغني اللبيب 190/3، و همع الهوامع 371/2.

(3) ارتشاف الضرب 1710/4.

(4) الجنى الداني: ص 106.

(5) معاني القرآن/ للأخفش 467/2.

(6) المقتضب 36/2، و الكامل 405/1، 1000/2.

(7) المسائل الشيرازيات/ لأبي علي الفارسي 290/1، تحقيق: حسن محمود هندراوي، كنوز إشبيليا للنشر و التوزيع، الرياض - المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 1424 هـ - 2004 م.

(8) الفسر 508/2، 344/3، 345.

(9) معجز أحمد 453/3.

(10) المقتصد 828/2.

الأنباري⁽¹⁾، و ابن الحاجب⁽²⁾، و السيوطي⁽³⁾.

و نَسَبَ أبو علي الفارسي⁽⁴⁾ و ابن جني⁽⁵⁾ هذا المذهب إلى أبي عثمان المازني.

و استدلوا لذلك بقول الله تعالى:

﴿قُلْ عَسَى أَنْ يَكُونَ رَدِفَ لَكُمْ بَعْضُ الَّذِي تَسْتَعْجِلُونَ﴾⁽⁶⁾، و قد دخلت اللام

الزائدة في المعمول المتأخر للفعل (رَدِفَ) المتعدي بنفسه، أي: رَدِفَكُمُ⁽⁷⁾.

و منه قول العرب: " نَقَدْتُ لَهَا مِائَةَ دِرْهَمٍ، و هو يريد: " نقدتها مائة"⁽⁸⁾.

و عَقَّبَ الأخفش على الآية السابقة، قائلاً: « و نظنها " رَدِفَكُمُ"، و أدخل اللام فأضاف

بها الفعل، كما قال: ﴿لِلرُّعْيَا تَعْبُرُونَ﴾⁽⁹⁾، و ﴿لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ﴾⁽¹⁰⁾ و تقول

العرب: " رَدِفَهُ أَمْرٌ" كما يقولون: " تَبِعَهُ" و " أَتْبَعَهُ"⁽¹¹⁾.

و أكَّد المبرد ذلك، و قال: « و قال بعض المفسرين...معناه رَدِفَكُمُ...فإن آخرته فالأحسن

(1) البيان في غريب إعراب القرآن/ لابن الأنباري 42/2، تحقيق: طه عبدا الحميد طه، مراجعة: مصطفى السقا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة- مصر، 1400 هـ - 1980 م.

(2) شرح المقدمة الكافية/ لابن الحاجب 948/3، تحقيق: جمال عبد العاطي محييمر أحمد، مكتبة نزار مصطفى الباز، الطبعة الأولى، 1418 هـ - 1997 م.

(3) همع الهوامع 371/2 .

(4) المسائل الشيرازيات 291/1 .

(5) الفسر 345/3 .

(6) النمل: (72) .

(7) معاني القرآن/ للأخفش 467/2، و الكامل 405/1، 1000/2، و المسائل الشيرازيات 290/1، و المقتصد 828/2، و شرح المقدمة الكافية 948/3 .

(8) معاني القرآن/ للفراء 300/2، و إعراب القرآن/ لأبي جعفر النحاس: ص325، نقله النحاس عن الكسائي في رواية من سمع الفرزدق يقول: نقدت لها...الخ.

(9) سبق تخريج الآية: ص93 .

(10) سبق تخريج الآية: ص94 .

(11) معاني القرآن/ للأخفش 467/2 .

ألا تدخلها إلا أن يكون المعنى ما قال المفسرون فيكون حسنًا، و حذفه أحسن لأن جميع القرآن عليه»⁽¹⁾.

و يتضح من قول المبرد في المسألة: إنَّ زيادتها مع تقديم المعمول كما في القول الأول أحسن من زيادتها مع تأخيره هنا، و قد اتفق معه ابن جني⁽²⁾، و أبو العلاء المعري⁽³⁾، و كذلك ابن الأنباري⁽⁴⁾.

و قد استشهد المبرد⁽⁵⁾ ببيت كثيّر عزة الذي أورده أبو المرشد عن ابن جني في هذه المسألة:

أُرِيدُ لِأَنْسَى ذِكْرَهَا فَكَأَنَّهَا تُمَثِّلُ لِي لَيْلَى بِكُلِّ سَبِيلٍ⁽⁶⁾

قال ابن جني: «أي: أريد أن أنسى»⁽⁷⁾.

و استشهد ابن جني⁽⁸⁾ أيضًا بقول ابن ميادة:

وَ مَلَكَتْ مَا بَيْنَ الْعِرَاقِ وَ يَثْرِبِ مُلْكًا أَجَارَ لِمُسْلِمٍ وَ مُعَاهِدٍ⁽⁹⁾

يريد: أجار مسلمًا و معاهدًا⁽¹⁰⁾.

و يرى ابن جني أنَّ زيادتها مع المعمول المتأخر هو من أجل توكيد الفعل المتعدي، قال:

(1) المقتضب 36/2 .

(2) الفسر 508/2، 509 .

(3) تفسير أبيات المعاني: ص 230، 231 .

(4) البيان في غريب إعراب القرآن 42/2 .

(5) الكامل 1000/2 .

(6) سبق تخريجه: ص 93 .

(7) الفسر 345/3 .

(8) نفسه.

(9) من الطويل، في ديوان ابن ميادة: ص 112، تحقيق: د. حنا جميل حداد، مجمع اللغة العربية، دمشق - سوريا،

1402 هـ - 1982 م، و هو من شواهد: الفسر 345/3، و ضرائر الشعر: ص 67، و الجنى الداني:

ص 107 .

(10) ضرائر الشعر: ص 67 .

« و قد تفعل العرب هذا توكيداً للتعدي»⁽¹⁾، و لذلك أطلق النحاة عليها لام التوكيد⁽²⁾.

و من الشواهد الأخرى على زيادة اللام، قول الشاعر:

فَلَمَّا أَنْ تَوَاقَفْنَا قَلِيلًا أَنْخَنَا لِلْكَالِكِلِ فَارْتَمَيْنَا⁽³⁾

يريد: أنخنا الكلاكل.

و منه أيضاً قول الأخطل:

إِلَى إِمْرِيٍّ لَا تُعَدِّينَا نَوَافِلُهُ أَظْفَرُهُ اللَّهُ فَلْيَهْنِئْ لَهُ الظَّفَرُ⁽⁴⁾

أي: فليهنأه الظفر.

و قد لاقى هذا المذهب اعتراضاً من بعض العلماء، فالآية الكريمة قد خرَّجها ابن عطية⁽⁵⁾ و العكبري⁽⁶⁾، و القرطبي⁽⁷⁾، و ابن أبي الربيع⁽⁸⁾، و ابن هشام⁽⁹⁾، بأنَّها ليست مما زيدت فيه اللام، بل ضُمَّن "ردف" معنى فعل لازم يصحُّ تعديته باللام، مثل: دَنَا، أو قَرَّبَ، أو اقْتَرَبَ أو أَزَفَ.

(1) الفسر 508/2 .

(2) مغني اللبيب 183/3، و همع الهوامع 370/2 .

(3) من الوافر، منسوب لعبد الشارق بن عبد العزيز الجاهلي، في: ديوان الحماسة/ لأبي تمام، برواية أبي منصور الجواليقي: ص 82، 83، تحقيق: أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، 1418 هـ - 1998 م، و بلا نسبة في: شرح الجمل 308/1، 514، و المقرب 115/1، و ضرائر الشعر: ص 67 .

(4) من البسيط، في ديوانه: ص 103، برواية: "فَلْيَهْنِئْنَا"، و روي صدره: "إِلَى إِمَامٍ تُعَادِينَا فَوَاضِلُهُ" في: الكتاب 317/1، و شرح المفصل 303/1، و لم يرو صدره في: المسائل الشيرازيات 290/1 .

(5) المحرر الوجيز 556/6، و قال: "رَدَفَ" معناه: قَرَّبَ و أَزَفَ، قاله ابن عباس و غيره.

(6) التبيان في إعراب القرآن 634/2، 635، قال: و يجوز أن لا تكون زائدة، و يحمل الفعل على معنى دَنَا لكم، أو قَرَّبَ أجلكم.

(7) الجامع 230/13، قال: أي: اقترب لكم، و دَنَا منكم... قاله ابن عباس.

(8) البسيط في شرح الجمل 858/2 .

(9) مغني اللبيب 184/3، قال: بل ضُمَّن "رَدَفَ" معنى "اقترب".

و قال ابن أبي الربيع: « و أمّا قوله تعالى: ﴿ قُلْ عَسَى أَنْ يَكُونَ رَدِفَ لَكُمْ ﴾⁽¹⁾ فَضُمَّن " ردف " معنى الوصول، أو ما أشبهه مما يتعدى باللام، و هذا أولى من أن يُدَعَى زيادة الحرف؛ لأنَّ الزيادة خروج عن القياس، فلا يقال: ما أمكن البقاء على القياس و التضمن قد ورد في كلام العرب كثيرًا⁽²⁾ .

و ذكر ابن عصفور⁽³⁾ أنَّ هذه اللام لا تدخل على المفعول، إذا كان متأخرًا عن عامله إلا في ضرورة شعر، أو في نادر كلام يحفظ و لا يقاس عليه، نحو قوله سبحانه و تعالى: ﴿ قُلْ عَسَى أَنْ يَكُونَ رَدِفَ لَكُمْ ﴾⁽⁴⁾ .

و على ذلك حَمَل الشواهد الشعرية على الضرورة⁽⁵⁾ .

أمّا بيت كثيّر عزة الذي أورده أبو المرشد، فقليل: يجوز أن تكون اللام للتعليل في قوله: " أريد لأنسى " و ليست الزائدة، و هذا يتضح من قول المرادي: « و ذهب المحققون إلى أنّها لام " كي "، و لهم في توجيه ذلك قولان: أحدهما أنّ المفعول محذوف، و اللام للتعليل، و المعنى: ...أريد السُّلُوَ لأنسى ذكرها.

و الثاني ما حُكِيَ عن سيبويه و أصحابه، أنّ الفعل مقدر بالمصدر... فيعتقد من ذلك مبتدأ و خبر. قلت: قال سيبويه: و سألته - يعنى الخليل - عن هذا، يعنى البيت المتقدم، فقال: المعنى إرادتي لأنسى⁽⁶⁾ .

و لم أجد ما نسب إلى سيبويه في مصنفه " الكتاب " .

الترجيح

يبدو لي أنّ جواز زيادة اللام في مفعول الفعل المتعدي، متقدمًا كان أو متأخرًا، هو الأرجح توكيدًا للفعل المتعدي، و الأحسن زيادتها في حال تقدمه، و ذلك لتوافر السماع من القرآن

(1) سبق تخريج الآية: ص 97 .

(2) البسيط في شرح الجمل 858/2 .

(3) شرح الجمل 514/1 .

(4) سبق تخريج الآية: ص 97 .

(5) شرح الجمل 514/1، و المقرب 115/1، و ضرائر الشعر: ص 67 .

(6) الجنى الداني: ص 121، 122، و انظر أيضًا: مغني اللبيب 185/3، 186 .

الكريم، و كلام العرب نثرًا و شعراً كما ورد.

و أمّا الحكم عليه بالضرورة و عدم القياس عليه عند زيادة اللام في حال تأخر المفعول عن الفعل، كما ذكر ابن عصفور فهو قول مردود؛ لأنّ القرآن لا ضرورة فيه فضلاً عن أنّ السماع مقدم على القياس، و أرى أن كلامه مضطرب في هذه المسألة؛ لأنّه قال في مصنفه " ضرائر الشعر " : « و قد يجيء ذلك في سعة الكلام، نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ عَسَىٰ أَن يَكُونَ رَدِفَ لَكُمْ﴾⁽¹⁾، أي ردفكم، إلّا أنّ ذلك لا يحسن إلّا في الشعر، فلذلك أورد في الضرائر»⁽²⁾.

فكيف يأتي في سعة الكلام و الضرائر في حين واحد؟
هذا و الله أعلم بالصواب.

(1) سيق تخريجها: ص 97 .

(2) ضرائر الشعر: ص 67 .

المبحث الخامس: الفصل و الاعتراض

- الفصل بين أفعال التفضيل و تمييزه بالفاصل الأجنبي في قوله:

الْمَجْدُ أَحْسَرُ وَ الْمَكَارِمُ صَفْقَةٌ مِنْ أَنْ يَعِيشَ بِهَا الْكَرِيمُ الْأَزْوَغُ

الفصل بين أفعال التفضيل و تمييزه بالفواصل الأجنبية

قال أبو المرشد المعري في بيت المتنبي:

الْمَجْدُ أَحْسَرُ وَ الْمَكَارِمُ صَفْقَةٌ مِنْ أَنْ يَعِيشَ بِهَا الْكَرِيمُ الْأَرْوَعُ⁽¹⁾

قال ابن جني: « معناه المجد و المكارم أخسرُ صفةً، و إن حملت الإعراب على هذا اختلف لأنك تفصل بين " أخسر " و " صفة " و هي منصوبة بـ " المكارم " التي هي عطف على " المجد "، و هذا غير جائز لأن " صفة " تحل من أخسر محل الصلة من الموصول، ألا ترى أنه لا يجوز " زيدٌ أحسن و عمرٌو وجهًا " و لك أن تصرفه إلى وجه غير هذا فتجعل " المكارم " عطفًا على الضمير الذي في " أخسر "، فإذا عطفته على الضمير لم يكن أجنبيًا منه، فلا يُعَدُّ فصلًا بينه و بين " صفة "، فيصير نحو قولك: " مَرَزْتُ برجلٍ أَكَلٍ و عمرٌو خبزًا " فيعطف " عمرًا " على الضمير في " أَكَلٍ " و ينصب خبزًا بأكل⁽²⁾.

الدراسة

ما نقله أبو المرشد المعري عن ابن جني، و هو صريح كلام ابن جني في شرحه " الفسر " و هو أن " المجد " مبتدأ، و " أخسر " خبره، و " المكارم " معطوف على المبتدأ، و " صفة " تمييز متعلق بـ " أخسر "، و المعنى: المجد و المكارم أخسر صفة⁽³⁾.

و قد لاقى هذا الوجه كما رأينا في نصه رفضًا و اعتراضًا من قبل ابن جني، فذكر بأنه إن حُمِلَ الإعراب على هذا فقد اختلفت القواعد؛ لأنك تفصل بين " أخسر " و " صفة "، و هي منصوبة على التمييز بـ " المكارم " التي هي عطف على " المجد "، و هذا غير جائز؛ لأن " صفة " تحل من " أخسر " محل الصلة من الموصول، ألا ترى أنه لا يجوز: " زيدٌ أحسن و عمرٌو وجهًا " وبهذا يكون هذا الإعراب قد أدى إلى الفصل بين الصلة و الموصول بأجنبي

(1) من الكامل، في ديوانه: ص492، و روي فيه عجزه: مِنْ أَنْ يَعِيشَ لَهَا الْهُمَامُ الْأَرْوَعُ، و هو من شواهد: الفسر 412/2، و معجز أحمد 223/4، و التبيان في شرح الديوان 271/2 .

(2) تفسير أبيات المعاني: ص150 .

(3) الفسر 412/2 .

و هذا لا يجوز⁽¹⁾، و اتفق معه أبو العلاء المعري، و العكبري⁽²⁾.

و ذكر التبريزي أيضاً أنّ في هذا فصلاً بين الاسم المميز وبين " أفعل " الذي يُراد به: " من كذا " بالمعطوف، و ذلك قليل، إلا أنّه يَتمل؛ لأنّ الغرض معروف، و هو كقولك: " فلانُ أشرفُ و أخوه أباً"، و أنت تريد: فلان أشرف أباً و أخوه⁽³⁾.

و بالنظر إلى بيت المتنبي السابق، نلاحظ في ظاهره فصلاً بالفواصل الأجنبي " المكارم " ما بين العامل " أخسر " و معموله " صفقة "، مما استوقف الشراح حيال ذلك، و حاولوا أن يجدوا مخرجاً يتسق مع قواعد النحو العربي للخروج من هذه المخالفة، و جملة ما قالوه في البيت ثلاثة توجيهات، الأول نقله أبو المرشد عن ابن جني، و آخران لم يشر إليهما، و هي كالآتي:

التوجيه الأول: عطف " المكارم " على الضمير المستتر في " أخسر "

ذكر هذا التوجيه أبو المرشد المعري، و نسبه إلى ابن جني⁽⁴⁾، و قال به ابن جني في شرحه " الفسر "⁽⁵⁾.

و إنّما حمله ابن جني على ذلك؛ هروباً من المخالفة النحوية التي يؤدي إليها ظاهر الكلام و هي الفصل بين ما يجري مجرى الصلة و الموصول، و وجه هذا الإعراب هو أن تجعل " المكارم " عطفًا على الضمير الذي في " أخسر "، فإذا عطفته على الضمير لم يكن أجنبيًا منه، و تنصب " صفقة " بـ " أخسر " و لا يُعد هذا حينئذٍ فصلاً بي " أخسر " و بين " صفقة " فيصير نحو قولك: " مررت برجل أكل و عمرؤ خبزاً"، فيعطف عمرًا على الضمير في " أكل " و ينصب " خبزاً " بـ " أكل "⁽⁶⁾، و اتفق معه الشراح في جواز هذا التأويل، كالتبريزي و العكبري⁽⁷⁾.

(1) السابق نفسه.

(2) معجز أحمد 223/4، و التبيان في شرح الديوان 271/2 .

(3) الموضح 332/3 .

(4) تفسير أبيات المعاني: ص 150 .

(5) الفسر 412/2 .

(6) نفسه.

(7) الموضح 333/3، و التبيان في شرح الديوان 271/2 .

و قد نقل ابن جني عن الفارسي تنظيراً لهذا التخريج، و لم يذكره أبو المرشد المعري، حيث أشار ابن جني إلى شاهد من كلام العرب وقعت فيه مثل هذه المخالفة، فحملها الفارسي على مثل هذا التأويل، فراراً من مخالفة القواعد التي في التأويل الأول، فذكر أنه قرأ على أبي علي في نوادر أبي زيد:

فَخَيْرٌ نَحْنُ عِنْدَ النَّاسِ مِنْكُمْ إِذَا الدَّاعِي المُنْتَوِبُ قَالَ يَا لآ(1)

فلا يجوز أن يكون "نحن" مرفوعاً بالابتداء، و "منكم" متعلق بـ "خير" على أن يكون "خير" خبر المبتدأ لكي لا يفصل بـ "نحن" بين "خير" و "منكم"، ثم وضَّح هذا التأويل بأن يكون "نحن" توكيداً للضمير في "خير"، و يكون "خير" خبر مبتدأ محذوف، كأنه قال: نحن خيرٌ نحنُ عندَ الناسِ منكم، و حَسُنَ حذف "نحن" الأولى التي هي المبتدأ، و مجيء الثانية توكيداً للضمير في "خير"، فهذا في أنه توكيد مثل "المكارم" في أنها عطف(2).

و يلاحظ على توجيه ابن جني لبيت المتنبي، أنه أجاز عطف الاسم الظاهر "المكارم" على الضمير المستتر المرفوع في "أخسر"، و هذا الجواز من باب الضرورة الشعرية عنده(3).

التوجيه الثاني: عطف "المكارم" على "المجد" و نصب "صفقة" بفعل مقدر

و هذا التوجيه لم ينقله أبو المرشد المعري عن ابن جني، بل هو من ضمن التوجيهات التي اقترحها ابن جني لتفادي المخالفة النحوية السابقة الذكر و قد حَمَلَ الإعراب على أنه جملتان و ذلك بإضمار فعل ينتصب به "صفقة"، و يجعل "المكارم" عطفًا على "المجد" لا على الضمير في "أخسر"، فلا تكون على هذا فصلت بين ما يجري مجرى الصلة و الموصول، فيصير التقدير: المجدُ أخسرُّ و المكارمُ أيضًا كذلك، و تَمَّ الكلام، ثم استأنفت "صفقة" في جملة تالية، و أضمرت لها فعلاً يدل عليه "أخسر"، أي كأنك قلت: خسرت صفقةً، و قد دلَّ "أخسر" على "حَسِرْتُ"، كما يدل "أَعْلَمُ" على "عَلِمَ" أو "يَعْلَمُ" في

(1) من الوافر، لزهير بن مسعود الضبي، انظر: نوادر أبي زيد: ص185، و الخصائص 286/1، 153/2، 439/2، و الفسر 412/2، و تخلص الشواهد/ لابن هشام: ص182، تحقيق عباس مصطفى الصالحي. دار الكتاب العربي، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، 1406 هـ- 1986 م.

(2) الفسر 2/ 412، 413.

(3) نفسه 1/ 1006، 1007، 1053، 1054.

قوله I: ﴿ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ مَنْ يَضِلُّ عَنْ سَبِيلِهِ ﴾⁽¹⁾، فيكون قوله: " من يضل عن سبيله" منصوبًا بالفعل الذي دلَّ عليه " أعلم"⁽²⁾.

و قد اتَّفَق الشراح مع ابن جني في جواز هذا التوجيه، كأبي العلاء المعري، و التبريزي و العكبري⁽³⁾.

و واضح ضعف هذا التخريج، و بُعده عن ظاهر الكلام، و حاجته إلى تقدير فعل و فاعل في الجملة الثانية، كما أنَّه يحذف من الجملة الأولى تمييز " أفعل" التفضيل، و في هذا تكلف ظاهر يجعل هذا التأويل ضعيفًا فيما أرى، و الله أعلم.

التوجيه الثالث: تقدير الكلام على جملتين

لم يشر أبو المرشد المعري إلى هذا الوجه، و هذا التوجيه تأوُّلٌ قد ذهب إليه التبريزي للخروج من المخالفة النحوية السابقة الذكر، و حمله على تقدير الكلام جملتين:

الأولى: " المجد أخسر"، إلا أنَّ " أخسر" الذي بعد " المجد" يكون المفسر له محذوفًا و التقدير: المجد أخسر صفقةً، فإن جعل " أخسر" في معنى " خاسر" حسن الكلام؛ لأنَّه قد تمَّ عند قوله: المجد خاسر، و لا يحتاج الكلام إلى تمييز يفسر الكلام، فتكون الجملة الأولى تامة ثم يستأنف الكلام، و هو أول الجملة الثانية.

و الثانية: " و المكارم صفقة"، فتكون " صفقة" متصلة بالمكارم، كأنَّه قال: و المكارم أخسر صفقة، و هذه الجملة الثانية ناقصة نقصًا أقل ما يجيء مثله؛ لأنَّ المعنى: المجد خاسر و المكارم أخسر منه صفقة؛ فكأنَّ القائل قال: خالدٌ فاضلٌ و بكرٌ أبًا، فإن أراد: و بكر أفضل أبًا، ثم حذف " أفضل" فالكلام رديء، و إن جعل " بكرًا" معطوفًا على " خالد" فالكلام مستقيم؛ لأنَّ المعنى: خالدٌ فاضلٌ و بكرٌ فاضلٌ، ثم جاء المفسر بعد ذلك⁽⁴⁾.

و واضح أنَّ هذا التوجيه يَضْعُف بكثرة التقديرات التي لا يوضحها سياق الكلام.

الترجيح

(1) سورة الأنعام: (117).

(2) الفسر 413/2 .

(3) معجز أحمد 223/4، 224، و الموضح 334/3، و التبيان في شرح الديوان 271/2 .

(4) الموضح 332/3، 333 .

مما سبق ذكره من الآراء حول بيت المتنبي، نستخلص أنّ الشراح تأوّلوا عدة توجيهات للخروج من المخالفة النحوية السابق ذكرها، دون أن يرجحوا وجهًا على الآخر، و تعقيبًا على ما ذكروا فإنّ لي مجموعة من التعليقات على كل توجيه، هي:

أولاً: أنّ عطف "المكارم على" المجد" و نصب " صفة" بـ "أخسر" غير جائز بالإجماع إذا حُمِلَ الإعراب على هذا المعنى " المجد و المكارم أخسر صفة"؛ لأنّ تقدير البيت الظاهر " المجد أخسر و المكارم صفة" فـ " صفة" تحل من " أخسر" محل الصلة من الموصول، و لا يجوز الفصل بين الصلة و الموصول اتفاقاً، و بهذا يكون هذا الإعراب قد أدى إلى الفصل بين التمييز و عامله بأجنبي فبان ضعفه، و الله أعلم.

و أمّا قول التبريزي: إنّ في هذا فصلاً بين الاسم المميز و بين " أفعل" الذي يُراد به: " من كذا" بالمعطوف، و ذلك قليل، إلّا أنّه يحتمل؛ لأنّ الغرض معروف، و هو كقولك: " فلان أشرف و أخوه أباً"، و أنت تريد: " فلان أشرف أباً و أخوه" فيضعفه قلته، و هو رأي منفرد لم يتطرق إليه الشراح، كابن جني و أبي العلاء و العكبري و غيرهم، فلو كان قوياً لذكروه.

ثانياً: أنّ التوجيه الثاني و هو عطف "المكارم" على " المجد" و نصب " صفة" بفعل مقدر و الكلام فيه جملتان، فيتضح ضعفه كما ذكرت سابقاً، و بُعِده عن ظاهر الكلام و حاجته إلى تقدير فعل و فاعل في الجملة الثانية، كما أنّه يحذف من الجملة الأولى تمييز " أفعل" التفضيل و عدم التقدير أولى من التقدير، كما أنّ الحذف لا يكون إلا بدليل.

ثالثاً: أنّ التوجيه الثالث يضعفه كثرة التقديرات، و انقسام الكلام جملتين كما في الوجه الثاني.

رابعاً: أنّ التوجيه الأول عطف "المكارم" على الضمير المستتر في " أخسر" و نصب " صفة" بـ " أخسر"، يبدو لي أنّه أقوى هذه التأويلات للفرار من الفصل بالأجنبي؛ لانساقه مع مذهب الكوفيين و ابن مالك في جواز عطف الاسم الظاهر على الضمير المستتر المرفوع و قوة حججهم في السماع سواء من القرآن الكريم، و الحديث الشريف، و كلام العرب⁽¹⁾ فالمتنبي في غالب كلامه ينتهج بعض ما يميزه الكوفيون كما قيل عنه، و مما يزيد هذا التوجيه

(1) انظر: مسألة العطف على الضمير المرفوع (من غير فاصل): ص 272 .

قوة خلوه من التقديرات و الحذف, و بقاء الكلام فيه على ما هو عليه جملة واحدة؛ لذا
كان أولى من غيره، هذا و الله أعلم بالصواب.

الفصل الثاني: تعدد و جوه الإعراب

- المبحث الأول: إعراب الأسماء
- المبحث الثاني: إعراب الأفعال
- المبحث الثالث: إعراب الجمل

المبحث الأول: إعراب الأسماء

- الهمزة بين الاستفهام و النداء و بالكسر للشرط في قوله:
أَدَا دَاءً هَفَا بُفْرَاطُ عَنْهُ
فَلَمْ يُوجَدَ لِصَاحِبِهِ ضَرْبٌ
- إعراب " الماء " في قوله:
الطَّيْبُ أَنْتَ إِذَا أَصَابَكَ طَيْبُهُ
وَ الْمَاءُ أَنْتَ إِذَا اغْتَسَلْتَ الْغَاسِلُ
- إعراب " بأبي الشُّموس " في قوله:
بِأَبِي الشُّمُوسِ الْجَانِحَاتِ غَوَارِبًا
اللَّابِسَاتُ مِنَ الْحَرِيرِ جَلَابِيبًا
- إعراب " سلطانه " في قوله:
وَ كَلَامُ الْوَشَاةِ لَيْسَ عَلَى
الْأَحْبَابِ سُلْطَانُهُ عَلَى الْأَضْدَادِ
- إعراب " ضروبا " في قوله:
ضُرُوبُ النَّاسِ عُشَّاقٌ ضُرُوبًا
فَأَعْدَرُهُمْ أَشْفُهُمْ حَبِيبًا
- إعراب " و خاضبيه " في قوله:
أَحْسَنُ مَا يُخْضَبُ الْحَدِيدُ بِهِ
وَ حَاضِيهِ النَّجِيعُ وَ الْعَضْبُ
- إعراب " و الهوى " في قوله:
أُحِبُّهُ وَ الْهُوَى وَ أَدُّرُهُ
وَ كُلُّ حُبٍّ صَبَابَةٌ وَ وَكَلَهُ
- " أكبر " بين الابتداء و الفاعلية في قوله:
فَأَكْبَرُوا فِعْلَهُ وَ أَصْعَرَهُ
أَكْبَرُ مِنْ فِعْلِهِ الَّذِي فَعَلَهُ
- " أهل " بين الوصفية و الخبرية في قوله:
كَفَى ثَعْلًا فَحْرًا بِأَنَّكَ مِنْهُمْ
وَ دَهْرٌ لِأَنَّ أَمْسَيْتَ مِنْ أَهْلِهِ أَهْلُ
- " بني أسد " بين المنادى و البدل و المفعولية في قوله:
سِنَانٌ فِي قَنَاةِ بَنِي مَعَدٍّ
بَنِي أَسَدٍ إِذَا دَعَوْا التِّرَازِلَا
- " نصب و رفع " عذيري " في قوله:
مَا لَنَا كُنَّا جَوِّ يَا رَسُولُ
نَصَبٌ وَ رَفَعٌ عَذِيرِي " فِي قَوْلِهِ:
- " نصب و رفع " حقه " في قوله:
عَذِيرِي مِنْ عَدَارِي مِنْ أُمُورٍ
نَصَبٌ وَ رَفَعٌ حَقَّهُ " فِي قَوْلِهِ:
- " نصب و رفع " حقه " في قوله:
فَعَلْتُ بِنَا فِعْلَ السَّمَاءِ بِأَرْضِهِ
خَلَعُ الْأَمِيرِ وَ حَقُّهُ لَمْ نَقْضِهِ

الهمزة بين الاستفهام و النداء و بالكسر للشرط

قال أبو المرشد المعري في بيت أبي الطيب المتنبي:

أَذَا دَاءٌ هَفَا بُقْرَاطُ عَنْهُ فَلَمْ يُوجَدْ لِصَاحِبِهِ ضَرْبٌ⁽¹⁾

قال الشيخ أبو العلاء المعري: «الناس يختلفون في إنشاد هذا البيت، و أصح ما يُقال: " أَذَا دَاءٌ"، أي: أهذا داء؟، و يكون الألف للتقرير أو للاستفهام الخالص، كأنه لما ذكروا سيف الدولة و أنه حُبَّ الحرب و شوقه إليها، قال: هذا الداء لم يعرفه بقراط، فأتمَّ من يروي: " إِذَا دَاءٌ" فلا وجه له، على أنه يؤدي انفراد سيف الدولة بهذا الداء، إذا جعلت الفاء جواباً لـ " إذا"، و الذين رروا: " أذى داءٍ" أقرب إلى الإصابة؛ لأنه يُحمل على أنه أراد: هذا أذى داءٍ و يجوز أن يقول أصحاب هذه الرواية: أنَّ الهمزة للنداء، و المعنى: يا ذَا داءٍ، أي: أنت يا سيف الدولة صاحب هذا الداء»⁽²⁾.

و قال ابن فورجة: « و غلط الشيخ أبو الفتح في تفسير هذا البيت، و زعم أنه سمعه من أبي الطيب قال- رحمه الله-: جواب " إذا": " فلم يوجد"، أي: فليس يُوجدُ لصاحبه شبيهه كذا قال لي وقت القراءة عليه، و استعمال "لم" في موضع " ليس" لمضارعتها إيَّها، ثم تكلم في قوله داء بالرفع، و أنه بالنصب أجود لأن " إذا" تطلب الفعل، و هذا كقولك: " إذا زيدًا مررت به فأكرمه"، فكان يكون تقديره: إذا أهمل و أغفل بقراطُ داءً، و قد رفع فكأنه قال: إذا أعضل داءً و أفنى في هذا الكلام عدة صفحات من كتابه، و هبَّ أننا سلمنا له هذا التعسف، و قلنا: إنَّ "لم" بمعنى " ليس" فهل يحسن أن يجعل سيف الدولة صاحب الداء، يريد به صاحب دوائه و العالم بطبه و هل يقول: زيد صاحب الاستسقاء، أي صاحب مداواته، بل يُفهم هنا أنَّ زيدًا به استسقاء، إلا أن يتقدم كلام يُفهمُ هذا، و الذي أراد أبو الطيب: أنَّ بعيد ما طلبت قريب، إذا هفا بقراطُ عن داءٍ، فلم يوجد عليل به، تلك العلة ففي تلك الحال بعيد ما تطلبه قريب، و يعني بالداء أدواء الزمان و الحروب و الأعداء»⁽³⁾.

(1) من الوافر، في ديوانه: ص363، و روي فيه: " إِذَا" بالكسر، و " يُعْرِفُ" مكان " يُوجَدُ"، و هو من شواهد:

الفسر 259/1، و معجز أحمد 359/3، و شرح البرقوقي 203/1 .

(2) تفسير أبيات المعاني: ص 37 .

(3) نفسه: ص 38 .

الدراسة

في بيت المتنبي السابق نقل أبو المرشد المعري أنّ الشرح قد اختلفوا في رواية البيت، و في توجيه الإعراب على كل رواية، و لهذا افتتح أبو المرشد تعليقه على هذا البيت بنقل ذلك عن أبي العلاء المعري، فقال: " قال الشيخ: الناس يختلفون في إنشاد هذا البيت"⁽¹⁾، و ذكر في البيت ثلاث روايات، فيما يأتي تفصيلها و بيان الإعراب عليها:

الرواية الأولى: بفتح الهمزة، و الكلام على الاستفهام:

و هذه الرواية مبنية على أنّ "أذا" بفتح الهمزة، و مكونة من كلمتين، الأولى: الهمزة التي للاستفهام الصريح الخالص، أو للاستفهام التقريبي، و الثانية: "ذا" التي هي اسم إشارة، و هي مبتدأ، و "داء" خبر، و قد نقل هذه الرواية أبو المرشد عن أبي العلاء المعري، و ذكر أنّها أصح الروايات عند أبي العلاء⁽²⁾، و نقلها أيضًا عن أبي العلاء بعض الشراح، كالتبريزي⁽³⁾، و ابن المستوفي⁽⁴⁾، و ابن معقل المهلبي⁽⁵⁾.

أمّا العكبري فقد نسب هذه الرواية لجماعة من الشرح، قال: « و قال جماعة من شرح هذا الديوان: أصح ما يقال: "أذا" بفتح الهمزة، و هي للتقرير أو للاستفهام المحض، كأنّه لما ذكر سيف الدولة و أنّه أحبّ الحرب، قال: أهذا الداء الذي لم يعرفه بقراط؟»⁽⁶⁾.

أمّا البرقوقي فلم ينسبها لأحد بعينه، قال: « الهمزة للاستفهام المحض أو للتقرير، و "ذا" اسم إشارة و هفا: زلّ، و الضريب: النظير، و بقراط: الطبيب اليوناني المشهور، يقول: أهذا الداء - داء و لوعه بالحرب إلى حدّ أنّ فيها شفاءه و أنّه لو قعد عنها يومًا ضجّر و مريض - أهذا داء معضل لم يهتد إليه بقراط و ليس لصاحبه نظير لأنّه لا يعرف أحد يمرض لترك الحرب»⁽⁷⁾.

و هذا التوجيه الذي نقله أبو المرشد و غيره عن أبي العلاء لم أجده في "معجز أحمد" لأبي

(1) السابق نفسه: ص 37 .

(2) نفسه .

(3) الموضح 234/1 .

(4) النظام 14/4 .

(5) المآخذ على شرح ديوان أبي الطيب 46/2 .

(6) التبيان في شرح الديوان 74/1 .

(7) شرح البرقوقي 203/1 .

العلاء، حيث لم يحمل معنى البيت على الاستفهام⁽¹⁾، و ربما أورده في "اللامع العزيمي" و الله أعلم.

الرواية الثانية: بكسر الهمزة و الكلام على الشرط:

و هذه الرواية مبنية على أن "إذا" بكسر الهمزة، و هي عبارة عن كلمة واحدة، و هي "إذا" التي هي ظرف تفيد معنى الشرط، و هذه الرواية نقلها أبو المرشد أيضاً عن أبي العلاء، و تبعه التبريزي⁽²⁾، و ابن المستوفي⁽³⁾، و ابن معقل⁽⁴⁾، و اتفقوا جميعاً على أن أبا العلاء قد ضَعَفَ هذه الرواية، و أشار إلى أن حمل الكلام عليها يؤدي إلى انفراد سيف الدولة بهذا الداء، إذا جُعِلت الفاء جواباً لـ "إذا"، و ما ورد في كتابه "معجز أحمد" نقيض ذلك، فقد صرَّح أبو العلاء المعري بحمل الكلام على هذه الرواية، و تأوَّل البيت بأن "لم يعرف" بمعنى "ليس يوجد"، و أن المتني أقام "لم" مقام "ليس"⁽⁵⁾.

و الحق أن هذه الرواية هي رواية أبي الفتح ابن جني، و قد صرَّح بأنه قرأها على أبي الطيب المتنبي هكذا، فقال: «جوابُ "إذا": فلم يوجد لصاحبه شبيهه، كذا قال لي وقت القراءة عليه»⁽⁶⁾، و قال أيضاً بعدما وضح معنى البيت و استأنس له بما يماثله من كلام العرب: «بهذا أجابني و قد سألته عن معنى هذا البيت»⁽⁷⁾.

و تَرُدُّ على هذه الرواية ثلاثة إشكالات، يمكن بيانها فيما يأتي:

الإشكال الأول: أن جواب "إذا" الشرطية في بيت المتنبي هو قوله: "فَلَمْ يُعْرِفْ لَصَاحِبِهِ ضَرِيبُ" هو ماضٍ معني؛ لأنَّ "لم" تقلب المضارع إلى الماضي، و الأصل أن يقع جواب "إذا" مستقبلاً لأنَّها

(1) معجز أحمد 3/359 .

(2) الموضح 1/234 .

(3) النظام 4/14 .

(4) المآخذ على شراح ديوان أبي الطيب 2/46 .

(5) معجز أحمد 3/359 .

(6) الفسر 1/260 .

(7) الفتح الوهبي: ص 36 .

ظرف لما يُستقبل من الزمان⁽¹⁾.

و قد أجاب ابن جني عن هذا الإشكال بأنّ المتنبّي قد استعمل "لم" في موضع "ليس" و ذلك لمضارعتها إيّاها في النفي، و نظرّ ابن جني لذلك بقول الأعشى:

أَجِدَّكَ لَمْ تَعْتَمِضْ لَيْلَةً فَتَرَفُّدَهَا مَعَ رُقَادِهَا⁽²⁾

فاستعمل "لم" في موضع "ما"، كما ذكر ابن جني أنّ أبا علي الفارسي قد أنشده:

أَجِدَّكَ لَنْ تَرَى بِتُعَيْلِبَاتٍ وَ لَا بِيَدَانٍ نَاجِيَةً ذَمُولًا⁽³⁾

فاستعمل "لن" في موضع "ما"، فهذا كله من كلام العرب⁽⁴⁾، ثم ذكر أنّ معناه على هذا: "إذا أشكل الداء و أعضل على بقراط فليس يُوجدُ لصاحبه شبيهه فيه"⁽⁵⁾.

و اتفق أبو العلاء المعري و الواحدي مع ابن جني في جواز استعمال "لم" في موضع "ليس" في بيت المتنبّي السابق⁽⁶⁾.

و قد ردّ ابن فورجة - فيما نقله عنه أبو المرشد - هذا الذي قاله ابن جني، و رماه بالتعسف و الغلط⁽⁷⁾.

و قد نقل ابن المستوفي عن ردّاً على ابن جني، و ذكر أنّ حمل لفظ "لم" على أنّ المراد بها "ليس" غير واجب؛ لأنّ ذلك إنّما يُفَعَّلُ لضرورة تدعو إليه، و إذا لم يكن ضرورة فالتمسك

(1) شرح المفصل 120/3، 121، و شرح الكافية 184/3، 185، و مغني اللبيب 71/2، و النحو الوافي 278/2، 280، و النحو المصفي / محمد عيد، ص: 310، عالم الكتب، القاهرة - مصر، الطبعة الأولى، 1426 هـ - 2005 م.

(2) من المتقارب، في ديوانه: ص 69، شرح و تعليق: د. محمد حسين، مكتبة الآداب بالجماميز، القاهرة - مصر، و انظر أيضاً: الفسر 260/1، و الفتح الوهبي: ص 36، و الخزانة 79/2.

(3) من الوافر، لمرار الفقعسي، و هو من شواهد: الفسر 260/1، و الفتح الوهبي: ص 36، و النظام 12/4، 13، و الخزانة 79/2.

(4) الفسر 260/1.

(5) الفتح الوهبي: ص: 36.

(6) معجز أحمد 359/3، و شرح الواحدي 425/2.

(7) تفسير أبيات المعاني: ص 37، و انظر أيضاً: التنجني على ابن جني / لابن فورجه، ضمن مجلة المورد: المجلد السادس، العدد الثالث، وزارة الإعلام - العراق، 1397 هـ، 1977 م، ص: 218، و هذا الكتاب من الكتب المفقودة كما أشير في المجلة: ص 213.

بالظاهر أولى من العدول عنه، و لو صرَّح هاهنا بالماضي فقال: " إذا هفا بقراط و ضلَّ عنه
فما وجد في السنين الخوالي له شبيهه و لا ضريب " لجاز ذلك و حَسُن، فكيف ينتقل عن
ظاهر الكلام، و معناه صحيح من التصريح.

ثم قال: " فإن قيل: إنَّما وجب تقدير المستقبل فيه؛ لأنَّه جزاء الشرط، و الجزاء لا يكون إلَّا
مستقبلاً، ألا ترى أنَّ القائل إذا قال: " إنَّ زُرْتَنِي زُرْتُكَ "، فإنَّما يحمله على المراد: " إنَّ تَزُرُّنِي
أَزُرُّكَ "، قلنا: فقد كان ينبغي أن تقدِّر أيضاً في لفظ الشرط الذي هو بالماضي الاستقبال
و ما رأيناك فعلت ذلك، و إنَّما وجب في الشرط و الجزاء الصحيحين تقدير الاستقبال فيما
هو بلفظ الماضي، لأنَّه مستحيل تقدير الماضي في شرط و جزاء لا بد من لحظ الاستقبال
فيه، و إلَّا فسد المعنى، و " إذا " ليست خالصة في كل موضع للشرط، و في هذا الموضع لو
قدَّرتنا فيما هو في مكان الشرط و في مكان الجزاء جميعاً الماضي لكان حسناً، فكيف يحمل
على خلافه؟

و أمَّا إسناده ذلك إلى المتنبي نفسه، فإنَّه أجابه به لما سأل عنه، فإن كان صحيحاً فقد أراد
المتنبي من المعنى ما كان يجب ألا يريد، و هو بإرادة خلافه أولى؛ لأنَّه استعمل لفظاً و أراد
غيره من غير ضرورة تُلجئ إليه، و هو قبيح و أمَّا قول الأعشى: " أجدك لم تغتمض ليلة "
فإنَّما حسن حمل لفظة " لم " على أنَّ المراد بهما " ما " أو " ليس "؛ لأنَّ قوله: " فترقدها " لفظ
استقبال، يوجب أن يثني اللفظ الأول عليه، و لو حملنا " فترقدها " على المراد بها الماضي لتركنا
اللفظ الأول على حاله في الماضي، ألا ترى إنَّه قد يُصرَّح فيقول: ما غمضت فيما مضى
فرقدها عيني، فيصرح بالماضي في الأمرين⁽¹⁾.

الإشكال الثاني: و يتمثل في وقوع الاسم بعد " إذا " الشرطية، و هي مما يجب الفعل بعدها
قال ابن هشام⁽²⁾: و يكون الفعل بعدها ماضياً كثيراً، و مضارعا دون ذلك، و قد اجتمعا في
قول أبي ذؤيب: وَ النَّفْسُ رَاغِبَةٌ إِذَا رَعَبَتْهَا وَ إِذَا تُرِدُّ إِلَى قَلِيلٍ تَقْنَعُ⁽³⁾

(1) النظام 13/4، و قد نقله عن المرتضى رضي الله عنه.

(2) مغني اللبيب 71/2، 72 .

(3) من الكامل، لأبي ذؤيب الهذلي، في ديوانه: ص145، و هو من شواهد: مغني اللبيب 72/2،
و الخزانة 420/1 .

و قال السيوطي: « و هي ظرف للمستقبل مضمنة معنى الشروط غالبًا، و من ثمَّ وجب إيلاؤها الجملة الفعلية»⁽¹⁾.

و جواب هذا الإشكال يتضح من كلام العلماء، في أنَّ الاسم الواقع بعد "إذا" إنما هو فاعل لفعل مقدر بعدها، يفسره الفعل بعد الاسم لاستلزامها الفعل⁽²⁾، و هو مذهب الجمهور من النحويين⁽³⁾.

و هذا المذهب السابق هو مذهب بصري، أمَّا الكوفيون فيعربونه فاعلاً للفعل المذكور⁽⁴⁾. و أجاز الأخفش أن يكون مبتدأ⁽⁵⁾، و تبعه ابن مالك⁽⁶⁾، الذي علل سبب اختياره لمذهب الأخفش، و قال: « و بقوله أقول؛ لأنَّ طلب "إذا" للفعل ليس كطلب "إن"، بل طلبها له كطلب ما هو بالفعل أولى مما لا عمل له فيه كهمزة الاستفهام، فكما لا يلزم فاعلية الاسم بعد الهمزة لا يلزم بعد إذا، و منه قول الشاعر:

إِذَا بَاهِلِي تَحْتَهُ حَنْظَلِيَّةٌ لَهُ وَلَدٌ مِنْهَا فَذَاكَ الْمُدْرَعُ⁽⁷⁾...»⁽⁸⁾.

و أوَّل بعضهم البيت على أنَّ التقدير: استقرت تحته حنظلية، فحنظلية: فاعل، و باهلي: مرفوع بفعل يفسره العامل في تحته⁽⁹⁾، و قيل: على إضمار: "كان" و "باهلي" مرفوع بها، و الجملة بعده خبرها، و التقدير: إذا كان باهلي تحته حنظلية⁽¹⁰⁾.

(1) همع الهوامع 131/2 .

(2) شرح المفصل 121/3، 122، و المساعد 507/1، و التصريح 701/1، و همع الهوامع 133/2، و النحو الوافي 280 / 2 .

(3) شرح ابن عقيل 86/2 .

(4) شرح ابن عقيل 86/2 (انظر كلام محمد محي الدين عبدالحميد في الحاشية) .

(5) شرح التسهيل 213/2، و انظر أيضًا: الجنى الداني: ص368، و المساعد 507/1، و همع الهوامع 133/2، و حاشية الصبان 390/2 .

(6) شرح التسهيل 213/2 .

(7) من الطويل، للفرزدق، في ديوانه: ص359، و هو من شواهد: شرح التسهيل 213/2، و الجنى الداني: ص368، و أوضح المسالك / 127/3 .

(8) شرح التسهيل 213/2 .

(9) الجنى الداني: ص369 .

(10) التصريح 701/1، 702، و انظر أيضًا: حاشية الصبان 390/2 .

و قال المرادي: « و مذهب سيويه أنّ "إذا" لا يليها إلا فعلٌ ظاهر أو مُقدَّر، فالظاهر نحو: ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ﴾⁽¹⁾، و المقدَّر نحو: ﴿إِذَا السَّمَاءُ أَنْشَقَّتْ﴾⁽²⁾، و لا يجوز غير ذلك، هذا هو المشهور في النقل عن سيويه»⁽³⁾.

و ذكر المرادي و غيره أنّ السهيلي قد نقل أنّ سيويه يجيز الابتداء بعد إذا الشرطية و أدوات الشرط، إذا كان الخبر فعلاً⁽⁴⁾.

و بالرجوع إلى بيت المتنبي فإنّ ابن جني قد ذكر أنّ الاسم بعد "إذا" في بيت المتنبي منصوب أو مرفوع، و قد ذكر التقدير و الإعراب على كلا الوجهين، فقال: « و كان الوجه أن ينصب "دأء" بفعل مضمّر؛ لأنّ "إذا" تطلب الفعل و شبه منصوب، و هو كقولك: "عنه" فيجري مجرى قولك: "إذا زيداً مررت به فأكرمه"، قال ذو الرمة:

إِذَا ابْنَ أَبِي مُوسَى بِأَلَا بَلَعْتَهُ فَقَامَ بِفَأْسٍ بَيْنَ وَصْلَيْكَ جَارِزٌ⁽⁵⁾

فكأنّه قال: إذا بلغت ابن أبي موسى، فكذلك كأنّه قال: إذا أهمل أو أغفل بقرط دأء، ثمّ فسّره: "هفا عنه"، و إذا رفعه فبفعلٍ مضمّر أيضاً، كأنّه قال: إذا أعضل دأء و عظّم، ثمّ فسّره بقوله: هفا بقرط عنه، كما زويّ الرفع في قوله:

إِذَا ابْنَ أَبِي مُوسَى بِأَلَا بَلَعْتَهُ⁽⁶⁾

جاز له سلوك ذلك»⁽⁷⁾.

و أجاز سيويه الرفع و النصب للاسم الواقع بعد "إذا" في بيت ذي الرمة الذي استشهد به

(1) سورة النصر: (1) .

(2) سورة الانشقاق (1) .

(3) الجني الداني: ص 368، و انظر أيضاً: شرح التسهيل 2/213 و المساعد 1/507، و حاشية الصبان 2/390، و لم أجد ما نُقل عن سيويه في كتابه.

(4) الجني الداني: ص 368، و المساعد 1/507، 508، و لم أجد أيضاً ما نُقل عن سيويه في كتابه.

(5) من الطويل، في ديوانه: ص 119، برواية الرفع: "إذا ابئ"، و هو من شواهد: الكتاب 1/82، و المقتضب 2/74، و الخصائص 2/380 .

(6) نفس السابق.

(7) الفسر 1/260، 261 .

ابن جني، و قال: « فالنصب عربي كثير، و الرفع أجود»⁽¹⁾، و هذا ينقض كلام ابن جني السابق الذي رجح وجه النصب.

أمّا عن توجيه ابن جني السابق فقد أشار إليه ابن فورجة، و نسبه لابن جني و لم يعقب عليه⁽²⁾، و تبعه ابن المستوفي⁽³⁾، أمّا العكبري فقد نسبه لجماعة من الشراح، و لم يذكر سوى وجه الرفع، قال: « و قال: جماعة من شراح هذا الديوان: ...أو رفع "داء" بفعل مضمّر تقديره: إذا أعضل داءً، ثم فسّره بقوله: هفا»⁽⁴⁾.

و اكتفى البرقوقي بذكر شيء منه دون نسبته إلى أحدٍ بعينه، قال: « و يُروى: إذا داءً، على أنّ "إذا" أداة شرط، و "داءً" فاعل لفعل محذوف، يؤخذ من لازم ما بعده، أي: إذا خفي داءً أو إذا عَضُلَ داءً، و نحو ذلك»⁽⁵⁾.

الإشكال الثالث: في معنى البيت:

فسّر ابن جني معنى البيت مصرّحاً بأنّ المتنبي كأنّه قال: « إذا أهمل أو أغفل بقرّاط داءً، ثمّ فسّره: " هفا عنه"، أو كأنّه قال: إذا أعضل داءً و عَظُمَ، ثمّ فسّره بقوله: هفا بقرّاط عنه»⁽⁶⁾.

و قال أيضاً نقلاً عن المتنبي نفسه: « معناه: إذا أشكل الداء و أعضل على بقرّاط فليس يُوجدُ لصاحبه شبيه فيه... بهذا أجابني و قد سألته عن معنى هذا البيت»⁽⁷⁾.

و قد ساق أبو العلاء المعري ثلاثة وجوه في معنى البيت:

« أحدها: أنّ بقرّاط قد ذكر جميع الأدوية، و لم يذكر فيها حب الحروب، و لم يعلم بقرّاط أحداً، يكون فقدُ الحرب مرضاً له، فمن أصابه هذا الداء الذي هفا عنه بقرّاط، لم يكن له في

(1) الكتاب 82/1 .

(2) تفسير أبيات المعاني: ص 37، و انظر أيضاً: التجني على ابن جني، ضمن مجلة المورد: المجلد السادس، العدد الثالث، وزارة الإعلام- العراق، 1397 هـ- 1977 م، ص: 218 .

(3) النظام 12/4 .

(4) التبيان في شرح الديوان 74/1 .

(5) شرح البرقوقي 203/1 .

(6) الفسر 261/1 .

(7) الفتح الوهبي: ص 36 .

الناس نظير، فكأنه يقول: ليس لك نظيرٌ في هذه الهمة، فإنَّ ما سمعنا مِن مُرْضِهِ حُبُّ الحرب، و تُؤلمه الراحة و الدَّعة، و جواب " إذا " قوله: " لم يعرف".

و الثاني: أنَّه جعله بمنزلة بقراط، فيقول: أنت مع علمك و كونك في مثل علمِ بقراط عجزت عن دفع هذا الداء عنك، و كل داء هفا بقراط عنه، فإنَّ صاحب ذلك الداء ليس له نظير إذ هو خارج عن الطبائع البشرية؛ لأنَّ بقراط لا يُشكِّلُ عليه طبائع البشر، فلما كُنْتَ بقراط فعجزتَ عن مداواة هذا الداء، علمنا أنَّك تفارق جميع الناس، و لا يشبهك أحدٌ منهم و جواب " إذا " أيضاً " فلم يعرف".

و الثالث: أنَّ المراد بالداء: الحروب و نيوب الدهر، و هو متعلق بقوله: فإنَّ بعيد ما طلبت قريبٌ إذا داءٌ هفا بقراط عنه، فلم يُوجد عليلٌ به تلك العلة، ففي تلك الحال بعيد ما تطلبه قريب الغرض به، يعني: أنَّه إذا اختل أمر الثغور كان عودُ خيلك إليها قريباً، فتكون أنت مداوياً لها، و الفاء على هذا تكون عاطفة لجملة على جملة، و هذا كقول ليلي الأخيلية:

إِذَا هَبَطَ الْحُجَّاجُ أَرْضًا مَرِيضَةً تَتَّبَعُ أَفْصَى دَائِهَا فَشَفَاهَا

شَفَاهَا مِنَ الدَّاءِ العُضَالِ الَّذِي بِهَا غُلَامٌ إِذَا هَزَّ القَنَاةَ سَفَاهَا (1) ...» (2)

و لم ينقل أبو المرشد من هذا الكلام شيئاً، و لكنَّه نقل عن ابن فورجه أنَّ ابن جني قد غلط في تفسير هذا البيت، و زعم أنَّه سمعه من أبي الطيب ثم ذكر كلامه عن الإشكالين السابقين من وقوع " ليس " موقع " لم"، و الاسم بعد " إذا " على الرفع أو النصب، و عقَّب ابن فورجه بأنَّ ابن جني قد أفنى في هذا الكلام عدة صفحات من كتابه (3).

و هذا الَّذي نقله أبو المرشد عن ابن جني، و ابن فورجه في معنى البيت قد اعترض عليه الواحدي، و لم يقبله، قال: « و لم يعرف ابن جني معنى هذا البيت و لا ابن فورجه أيضاً فإنَّه تخبط في تفسير هذا البيت في كتابيه جميعاً؛ لأنَّه لم يعلم أيش الداء الذي غفل عنه بقراط، فلم يذكره في طبه، و ذلك الداء قد ذكره أبو الطيب، و هو أنَّه يملُّ أن يُقيم يوماً من

(1) من الطويل، البيتان في ديوانها: ص 88، 89، تحقيق: د. واضح الصمد، دار صادر، بيروت - لبنان، الطبعة

الثانية، 1424 هـ - 2003 م، و هو من شواهد: معجز أحمد 3/360 .

(2) معجز أحمد 3/359، 360 .

(3) تفسير أبيات المعاني: ص 37 .

غير طعان و لا صب دم, و أنّ الحشايا تمرضه و أنّ شفاءه الحروب, و قد ذكر أنّه ليس به علة غير حب الحرب, و هذا لم يذكره بقراط؛ لأنّه ليس في طبه أنّ مَنْ مَرِضَ من ترك الحرب بأيّش يداوى, فقال أبو الطيب: صاحب هذا الداء ليس له ضريب؛ لأنّه لا يعرف أحد يمرض لترك الحرب»⁽¹⁾.

و واضح أنّ تفسير الواحدي لهذا البيت مبني على أنّ روايته " إذا داءٌ هفا بقراط... " على أنّها " إذا " الظرفية.

و قد نقل أبو البقاء العكبري كلامَ الواحدي السابق⁽²⁾.

وأشار ابن المستوفي⁽³⁾ إلى إشكال معنى البيت على " إذا " الشرطية، و أنّه يؤدي معنى انفراد سيف الدولة بهذا الداء إذا جعلت الفاء جواباً لـ " إذا "، و نقل في ذلك تعقيب الواحدي على ابن جني و ابن فورجة، ثم نقل ردّ المرتضى على ابن جني، و ذكر أنّه كان يمكن أن يُفسّر ابن جني معنى البيت بقول المتنبي في نظيره:

وَ مَا فِي طِبِّهِ أَيُّ جَوَادٍ أَضْرَّ بِجِسْمِهِ طُولَ الْجِمَامِ⁽⁴⁾

و على أي حال، فإنّي أرى أنّ معنى البيت فيه إشكال لو حُملت روايته على " إذا " الشرطية، و هذا ما حمل أكثرهم على أنّ رواية البيت الصحيحة بفتح الهمزة لا بكسرها.

الرواية الثالثة: بفتح الهمزة و الكلام على النداء:

أشار أبو المرشد إلى هذه الرواية، فذكر أنّ الذين رووا: " أَدَا دَاءٌ " أقرب إلى الإصابة لأنّه يُحمّل على أنّه أراد: هذا إذا داءٍ، و يجوز أن يقول أصحاب هذه الرواية: إنّ الهمزة للنداء، و المعنى: يا ذا داءٍ، أي: أنت يا سيف الدولة صاحب هذا الداء، و قد نقلها أبو المرشد عن أبي العلاء⁽⁵⁾، و تبعه التبريزي⁽⁶⁾.

(1) شرح الواحدي 425/2 .

(2) التبيان في شرح الديوان 74/1 .

(3) النظام 14/4، 15 .

(4) من الوافر، في ديوانه: ص 485، من شواهد النظام 15/4 .

(5) تفسير أبيات المعاني: ص 37 .

(6) الموضح 234/1 .

و كلامهما يعني أنّ رواية البيت رويت مرةً "أذى داءٍ" بألف مقصورة و جرّ "داء" و رويت مرةً "أذا داءٍ"، بألف ممدودة و جرّ "داء"، و لكل منهما توجيه: = أمّا رواية "أذى داءٍ" بألف مقصورة و جرّ "داء"، فعلى أنّ "أذى" خبر لمبتدأ محذوف، تقديره هذا، و "داء" مضاف إليه مجرور، و التقدير: "هذا أذى داءٍ"، و هذا ما يُفهم من كلام أبي المرشد، و التبريزي.

= و أما رواية "أذا داءٍ"، بألف ممدودة و جرّ "داء"، فهذا ما اعتمد عليه أكثرهم على أن تكون الهمزة للنداء، و "ذا": بمعنى صاحب، و المعنى: يا ذا داءٍ، بمعنى: يا صاحب الداء الذي هذه صفته، أي: أنت يا سيف الدولة صاحب داءٍ عَقَلَ عَنْهُ و أعضل بقراط و هذا ما ذكره أبو العلاء - فيما نقل أبو المرشد - و تبعه كثير من الشراح⁽¹⁾.

الترجيح

واضح من خلال ما سبق أنّ الرواية الأولى هي الأقرب لدى أكثر الشراح، بل إنّ بعضهم قد اعتبرها هي الرواية دون غيرها، و هي الأقرب من جهة المعنى، و الأصح من جهة الرواية، بناءً على ما ذكره أبو العلاء المعري، و تواطأ الشراح على نقله و التسليم به. أمّا رواية الكسر فتزد عليها تلك الإشكالات التي نوهتُ إليها سابقاً، و على الرغم من أنّ ابنَ المستوفي قد ألمح إلى ما يرجح رواية "إذا" بكسر الهمزة، فقال: « و وجدت في بعض النسخ بعد قوله: "إذا داءٌ هفا بقراطٌ عنه... " بيتاً آخر و هو قوله:

فَأَنْتَ شِفَاؤُهُ وَ شِفَاءُ مَا لَا يَطْبِقُ دَوَاءَهُ إِلَّا سِي الطَّيِّبِ⁽²⁾

فهذه الرواية ما لا يحتاج معها إلى هذه التفاسير التي تقدمت، و هي بيّنة واضحة⁽³⁾. إلا أنّ هذا الذي قاله قد انفرد به وحده، و لم يشر إليه غيره من الشراح. و أمّا ما يتعلق بالرواية الثالثة فقد رُوِيَتْ تارةً بألف مقصورة "أذى"، و تارةً بألف ممدودة

(1) تفسير أبيات المعاني: ص 37، و الموضح 234/1، و المآخذ على شرح ديوان أبي الطيب 46/2، و التبيان في شرح الديوان 74/1، و النظام 14/4، و شرح البرقوقي 203/1.

(2) من الوافر، و لم أعتز على البيت في ديوان المتنبي، انظر القصيدة كاملة بديوانه: ص 362، 363، و غير موجود في النسخة الأخرى بتحقيق عبد الوهاب عزام: ص 353-355، و هو من شواهد: النظام 14/4.

(3) النظام 14/4.

"أذا" فهي رواية مضطربة؛ لذا ظهر ضعفها، كما أنّ حمل الكلام على النداء يؤدي انفراد سيف الدولة بهذا الداء، هذا والله تعالى أعلم.

إعراب " الماء "

قال أبو المرشد سليمان المعري في بيت المتنبي:

الطَّيْبُ أَنْتَ إِذَا أَصَابَكَ طَيْبُهُ وَ الْمَاءُ أَنْتَ إِذَا اغْتَسَلْتَ الْغَاسِلُ⁽¹⁾

قال ابن جني: « نَصَبَ " الماء " لأنه معناه: و أنت إذا اغتسلت الغاسل الماء، إلا أن انتصابه الآن ليس على الغاسل، لأن الصلة لا تعمل فيما قبل الموصول، ألا ترى أنه لا يجوز: " زيداً أنت الضارب"، و لكنّه منصوب بفعل مضمر يدل عليه " الغاسل"، فكأنه قال: و تغسل الماء إذا اغتسلت»⁽²⁾.

و قال الشيخ أبو العلاء- رحمه الله-: « " الطيب" مبتدأ، و " أنت" مبتدأ و " الغاسل" خبر " أنت"، و هو على تقدير الهاء، كأنه قال: " و الماء أنت الغاسل إذا اغتسلت»⁽³⁾.

الدراسة

أجمع النحاة على أن الصلة لا تعمل فيما قبل الموصول، و قد عرض شراح ديوان المتنبي لمثل هذا في أثناء توجيهاتهم الإعرابية لكلمة " و الماء" في بيت المتنبي السابق، و لهم في إعرابه توجيهان:

التوجيه الأول: أنه منصوب بفعل مضمر يدل عليه " الغاسل":

هذا أول التوجيهين اللذين ذكرهما أبو المرشد في كلامه السابق⁽⁴⁾، و نقله عن ابن جني كذلك نقله أبو العلاء المعري و الواحدي⁽⁵⁾ عن ابن جني من قبل أبي المرشد، و تبعهم في هذا التبريزي، و العكبري، و البرقوقي⁽⁶⁾.
و قد صرح به ابن جني في شرحه، على أن نصب " الماء" إحدى الروايتين في البيت، لأن

(1) من الكامل، في ديوانه: ص 180، برواية الرفع: و الماء، و هو من شواهد: الفسر 207/3، و الموضح 389/4، 390، و التبيان في شرح الديوان 261/3 .

(2) تفسير أبيات المعاني: ص 217 .

(3) نفسه.

(4) نفسه.

(5) معجز أحمد 288/2، و شرح الواحدي 19/2 .

(6) الموضح 389/4، 390، و التبيان في شرح الديوان 261/3، و شرح البرقوقي 377/3، 378 .

معناه: فأنت إذا اغتسلت الغاسلُ الماءَ، إلَّا أنَّ انتصابه الآن ليس على " الغاسل " لأنَّ الصلة لا تعمل فيما قبل الموصول، ألا ترى أنَّه لا يجوز " زيدًا أنت الضاربُ "؟ و لكنَّه منصوب بفعل مضمِرٍ يدل عليه " الغاسل "، فكأنَّه قال: و تغسل الماء إذا اغتسلت، ثم صار قوله: " أنت إذا اغتسلت الغاسل " بدلًا منه و دالًّا عليه، و مثله قول الله عز وجل: ﴿ إِنَّهُ عَلَى رَجْعَةٍ لَقَادِرٌ * يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ ﴾ (1)

و المعنى: إنَّه على رجعه يوم تُبلى السرائر لقادر، فهذا معناه، إلَّا أنَّ تقدير إعرابه مخالف لهذا، لأنَّه نصبه بـ " الرجوع " فهو في صلته، و محال أن يُفصل بين الصلة و الموصول و الخبر الَّذي هو " لقادر "، فإذا لم يمكن حمله في الإعراب عليه، فكأنَّه - و الله أعلم - يُرجعه يوم تُبلى السرائر، و لهذا نظائر في كلام العرب (2).

و هذا القول و إن كان ابن جني قد أورد له من القرآن شاهدًا إلَّا أنَّه يضعف الأخذ به، و ذلك لثلاثة أسباب:

أولًا: أنَّ هذا التأويل قد أحوج إلى تقدير فعل " يغسل " يُفسِّره " الغاسل "، و إذا أمكن حمل الكلام على غير تقدير فلا حاجة إليه، لأنَّ ما لا يحتاج إلى تقدير أولى.

ثانيًا: أنَّ الكلام على رواية ابن جني يكون تقيده: فأنت إذا اغتسلت الماءَ، و هو معنى أقل عمقًا من المعنى على رواية الرفع، إذ الماء لا يُغسل، و ليس مدحًا أن يُقال للممدوح أنك تغسل الماء.

ثالثًا: أنَّ هذا التأويل يجعل قول المتنبي: " و الماء أنت إذا اغتسلت الغاسل " جملة فعلية معطوفًا بالواو على ما قبله: " الطيب أنت إذا أصابك طيبه "، و هي جملة اسمية، لأنَّ ابن جني قدَّر فعلاً مضارعًا في الكلام بقوله: " و تغسل الماء إذا اغتسلت "، و بهذا يكون عطف جملة فعلية على جملة اسمية، و هذا خلاف الأصل، إذ الأنسب و الأصل أن يتناسب المتعاطفان، فتُعطف الاسم على الاسم، و الفعلية على الفعلية، و هذا هو الأقرب للمعنى في بيت المتنبي، أن يكون أراد عطف الاسم على الاسم، و هذا هو التقدير الَّذي اكتفى به الثعالبي في البيت، حين ذكر أنَّ تقدير الكلام: الطيب أنت طيبه إذا أصابك، و الماء أنت

(1) سورة الطارق: (8، 9) .

(2) الفسر 207/3 .

غاسلُهُ إذا اغتسلت به⁽¹⁾.

التوجيه الثاني: أنه مرفوع على أنه مبتدأ:

نقل هذا التوجيه عن أبي العلاء أبو المرشد في كلامه السابق⁽²⁾، و تبعه التبريزي⁽³⁾.
و ذكره أبو العلاء المعري في شرحه لديوان المتنبي بعد أن أشار إلى أنَّ البيت رُوي: إذا
اغْتَسَلْتُ الغاسلُ، تقديره: إذا أصابك الطيبُ، فأنت طيبه، و الماءُ الغاسلُ أنت: إذا
اغتسلت، ثم نقل توجيه ابن جني السابق، و قال بعده: « و يجوز رفعه؛ فيكون " الماء " مبتدأ
و " الغاسل " صفته، و " أنت " خبره، يقول: إنَّ الطيبَ إذا أصابك يطيبُ بك! و الماء إذا
اغتسلت به، اكتسب منك الطهارة»⁽⁴⁾.

و هذا الإعراب الذي ذكره في " معجز أحمد " فيه نظر؛ لأنَّه فصل بين الصفة و الموصوف
بالفاصل الأجنبي.

و قد بدأ الواحدي إعرابه للبيت بالتصريح بهذا الوجه، لكنَّه لم يُفصِّل الإعراب فيه، و اكتفى
بالإشارة إلى أنَّ تقدير البيت: الطيبُ أنت طيبه إذا أصابك، و الماءُ أنت الغاسلُ له إذا
اغتسلت، و المعنى: أنت أطيب من الطيب و أظهُر من الماء⁽⁵⁾.

أمَّا العكبري فقد ذهب إلى أنَّ " الماء " مرفوع بعطفه على المبتدأ " الطيب "، أمَّا " الغاسل " فهو خبر " أنت " في الجملة الثانية، و التقدير: و الغاسله، بإرادة الهاء⁽⁶⁾.

الترجيح

مما سبق اتَّضح أنَّ شراح بيت المتنبي ذكروا التوجيهين السابقين دون ترجيح واحد على
الآخر، و أرى أنَّ التوجيه الأول فيه ضعف - و الله أعلم - لما قدَّمته تعقيباً عليه.
أمَّا التوجيه الثاني و هو تأويل أبي العلاء المعري الذي نقله أبو المرشد فهو الأرجح للأسباب
التالية:

(1) أبو الطيب المتنبي، ما له و ما عليه/ لأبي منصور الثعالبي: ص72، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد. مكتبة الحسين التجارية، القاهرة - مصر.

(2) تفسير أبيات المعاني: ص217 .

(3) الموضح 389/4 .

(4) معجز أحمد 288/2 .

(5) شرح الواحدي 19/2 .

(6) التبيان في شرح الديوان 261/3 .

أولاً: لسلامته من التقدير الذي في التوجيه الأول.
ثانياً: لأنَّ رواية رفع " الماء " تبقي الجملة الثانية على اسميتها, و هذا يؤدي إلى تناسب عطف جملة اسمية على اسمية في الشطر الأول من البيت.
ثالثاً: أنَّ بقاء الجملة الثانية جملة اسمية يجعل المدح أقوى و أبلغ و أقرب لمراد الشاعر.
و أخيراً أرى أنَّ الإعراب في الجملة الثانية يجب أن يكون هكذا: " الواو " عاطفة للجملة على ما قبلها، و " الماء " مبتدأ، و " أنت " مبتدأ ثانٍ، و " الغاسل " خبر المبتدأ الثاني، و الجملة من المبتدأ الثاني و خبره هي خبر المبتدأ الأول، و " إذا " ظرف، و " اغتسلت " فعل و فاعل و أصل الكلام: و الماء أنت الغاسل إذا اغتسلت, و الله أعلم بالصواب.

إعراب "بأبي الشموس"

قال أبو المرشد المعري في بيت المتنبي:

بِأَبِي الشُّمُوسِ الجَانِحَاتُ عَوَارِبًا اللَّابِسَاتُ مِنَ الحَرِيرِ جَلَابِيبًا⁽¹⁾

قال: الشيخ أبو العلاء المعري: «رَفَعُ» الشموس " و ما جرى مجراها يحتمل وجهين: أحدهما: أن تكون مبتدأ، كأنه قال: الشموس بأبي مفديات, و الآخر: أن يكون الخبر قوله: " الشموس", و يجوز وجه ثالث: و هو أن تكون " الشموس" مرفوعة, لأنها اسم ما لم يُسَم فاعله، كأنه قال: تُفدى الشموس، و يجوز أن تُنصب على معنى قوله: " أفدي بأبي الشموس", و مثل هذا قولهم: " بنفسي فلان", إذا أرادوا معنى الفداء»⁽²⁾.

الدراسة

اختلف العلماء في إعراب "بأبي الشموس" في بيت المتنبي على النحو الذي ذكره أبو المرشد، و قد ساق لهم في طريقة إعرابه أربعة توجيهات محتملة، الثلاثة الأولى منها محمولة على رفع " الشموس", و الأخير منها محمول على أنه منصوب، و بيأنها و تفصيلها فيما يأتي:

التوجيه الأول: "بأبي" خبر مقدم , و " الشموس" مبتدأ مؤخر

و نسبه أبو المرشد إلى أبي العلاء المعري، و تقدير الكلام: الشموسُ بأبي مفديات⁽³⁾، و تبعه التبريزي و ابن المستوفي⁽⁴⁾، و قد صرَّح بهذا أبو العلاء، و اكتفى به دون غيره من الأوجه الأخرى التي نسبها أبو المرشد له كما سبق، و قدَّره بقوله: الشموسُ مفديَّةٌ بأبي⁽⁵⁾.

التوجيه الثاني: " الشموس" خبر

و نسبه أبو المرشد المعري لأبي العلاء المعري دون أن يوضح أين المبتدأ، و تبعه أيضًا التبريزي و ابن المستوفي⁽⁶⁾، و حمله أبو العلاء على كون المبتدأ محذوفًا، كأنه

(1) من الكامل، في ديوانه: ص109، و هو من شواهد الفسر 407/1، و معجز أحمد 26/2، و الموضح 309/1 .

(2) تفسير أبيات المعاني: ص43 .

(3) نفسه.

(4) الموضح 309/1، و النظام 141/4 .

(5) معجز أحمد 26/2، و الموضح 309/1، و التبيان في شرح الديوان 122/1 .

(6) الموضح 309/1، و النظام 141/4.

يريد: المفديات بأبي الشموس⁽¹⁾، و تبعه العكبري⁽²⁾.

و أرى أن هذا التوجيه ترد عليه الاعتراضات الآتية:

= أن هذا التأويل محمول على حذف المبتدأ، و لم يتقدم في الكلام دليل واضح على هذا المحذوف، فمن المتعارف عليه عند النحاة أن المبتدأ لا يحذف إلا للدليل⁽³⁾، نحو: " دَنِفٌ " في جواب كيف زيد؟ أي: هو دَنِفٌ: أي مريض، فحذف المبتدأ للعلم به، و مثله قوله تعالى: ﴿ مَّنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ ۖ وَ مِّنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا ۗ ﴾⁽⁴⁾ أي: من عمل صالحًا فعمله لنفسه، و من أساء فإساءته عليها.

= أن هذا التوجيه يجعل الكلام في حاجة إلى تقدير، و مالا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج إليه.

= إذا كان تقديرهم المفديات بأبي الشموس، فإنه يجوز أيضًا أن يُقال: الشموس مفديةٌ بأبي و تُفدى الشموس بأبي، و نحو ذلك مما يدخل في دائرة تفسير المعنى، و لا يقوم فيه الإعراب على دليل قوي يؤيده، لهذا كان هذا التقدير لا يصح، و الله أعلم.

التوجيه الثالث: " الشموس " مرفوعة لأنها اسم ما لم يُسم فاعله:

ذكره أبو المرشد ناسبًا إياه أيضًا لأبي العلاء، و تبعه التبريزي و ابن المستوفي⁽⁵⁾، و تكون " الشموس " مرفوعة؛ لأنها اسم ما لم يُسم فاعله، كأنه قال: تُفدى الشموس⁽⁶⁾، و قيل: مُفدى بأبي الشموس، كما ذكر التبريزي⁽⁷⁾، أمّا العكبري فذكر أن التقدير: تُفدى بأبي الشموس، فهي حينئذٍ نائب فاعل لما لم يُسم فاعله محذوفًا⁽⁸⁾.

(1) نفس المرجعين السابقين.

(2) التبيان في شرح الديوان 122/1 .

(3) توضيح المقاصد 485/1، و أوضح المسالك 216/1-217، و شرح ابن عقيل 244/1، 246، و همع الهوامع 334/1 .

(4) سورة فصلت: (46)، و الجاثية: (15) .

(5) الموضح 309/1، و النظام 141/4، 142 .

(6) تفسير أبيات المعاني: ص 43 .

(7) الموضح 309/1 .

(8) التبيان في شرح الديوان 122/1 .

و هذا التوجيه فيه نظر من عدة أوجه، أبرزها:

= أن حذف الفعل و بقاء مرفوعه لا يكون إلا بدليل قوي، و ضرورة تدعو إليه، ويزداد بُعدًا لو كان المحذوف فعلاً مبنياً للمجهول بقي نائب فاعله، كما أن حذف الفعل و بقاء مرفوعه له مواضع قد نصَّ عليها النحويون، حيث ذكر ابن هشام⁽¹⁾ أنه يجوز حذف فعلِ الفاعلِ إن أُجيبَ به نفي، كقولك: " بلى زيدٌ " لمن قال: ما قام أحدٌ، أي: بلى قام زيدٌ، و منه قول الشاعر:

بَجَلَّدْتُ حَتَّى قِيلَ لَمْ يَعْرِ قَلْبُهُ مِنْ الْوَجْدِ شَيْءٌ قُلْتُ بَلْ أَعْظَمُ الْوَجْدِ⁽²⁾

أراد: بل عراه أعظم الوجد.

أو أُجيب به استفهام محقق، نحو: " نَعَمْ زيدٌ " جواباً لمن قال: هل جاءك أحدٌ؟ و منه: ﴿وَلَيْنِ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾⁽³⁾، أو مقدر كقول ضرار بن نمشيل يرثي أخاه يزيد:

لَيْبِكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لِحُصُومَةٍ وَ مُحْتَبِطٌ مِمَّا تُطِيحُ الطَّوَائِحُ⁽⁴⁾

أراد: يبكيه ضارعٌ، و التقدير: مَنْ يبكيه؟.

و يجب حذف فعله إذا فسّر بالفعل⁽⁵⁾ نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ﴾⁽⁶⁾، و التقدير: و إن استجارك أحدٌ. و منه قوله تعالى: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾⁽⁷⁾، و التقدير: إذا انشقت السماء.

(1) أوضح المسالك 91/2 - 95 بتصريف، و انظر أيضاً: تخلص الشواهد: ص 477-481، و التصريح 399/1 - 401.

(2) من الطويل، غير منسوب في مراجعه، و هو من شواهد: شرح التسهيل 120/2، و أوضح المسالك 92/2، و التصريح 399/1.

(3) سورة الزخرف: (87).

(4) من الطويل، نُسب للحارث بن ضرار، و لغيره، و هو من شواهد الكتاب 288/1، و المقتضب 282/3، و شرح المفصل 213/1، و شرح التسهيل 119/2، و تخلص الشواهد: ص 478.

(5) أوضح المسالك 97/2، 98، و التصريح 399/1 - 403.

(6) سورة التوبة: (6).

(7) سبق تخريج الآية: ص 117.

وما ذكروه في تأويل بيت المتنبي ليس من هذه المواضع، لهذا كان هذا التوجيه ضعيفاً مردوداً
و الله أعلم.

= أن هذا الوجه محمول على تقدير محذوف.

= أن كثيراً من الشراح لم يذكر هذا الوجه، فاكتفى بعضهم بغيره كأبي العلاء المعري، و لو
كانوا مؤيدين لهذا التقدير لذكروه، و الله أعلم.

التوجيه الرابع: " الشموس" منصوب بفعل محذوف:

و نسبه أبو المرشد أيضاً إلى أبي العلاء، و تبعه أيضاً التبريزي ابن المستوفي⁽¹⁾، و تقدير الكلام:
" أفدي بأبي الشموس"، و مثل هذا قولهم: " بنفسي فلان"، إذا أرادوا معنى الفداء⁽²⁾، و اتفق
معه العكبري، و البرقوقي⁽³⁾.

في هذا الوجه بعض الاعتراضات تجعل الأخذ به ضعيفاً- و الله أعلم-، منها:

= أن قولهم: و مثل هذا قولهم: " بنفسي فلان" كلام محل اعتراض، فلو كان الأمر على
تقديرهم لكان ينبغي أن تكون الرواية في قولهم هذا: " بنفسي فلاناً" بالنصب؛ ليصح لهم
تأويلهم و تقديرهم الذي ذكروه.

= أنه يرد عليه ما ورد على القولين قبله، من أنه يستلزمه التقدير، بالإضافة إلى أن التقدير
فيه تكلف، لأن فيه حذفاً لكلمتين، هما: الفعل و الفاعل معاً، و ما قبله كان حذفاً لكلمة
واحدة، هي: الفعل فقط، أو المبتدأ فقط.

= كما يرد عليه أيضاً ما قلناه فيما قبله من أن أكثر الشراح لم يشر إلى هذا الوجه.

= أن هذا الوجه قد اعتمد في التأويل و التقدير المذكور على رواية النصب لكلمة
" الشموس"، و هذه الرواية لم يشر إليها الرواة، و لم يتكلم عنها أكثرهم، كابن جني و أبي
العلاء، و غيرهما⁽⁴⁾، الأمر الذي يجعل القول بهذا التوجيه بعيداً و مرفوضاً.

(1) الموضح 1/ 309، و النظام 4/ 142 .

(2) تفسير أبيات المعاني: ص 43 .

(3) التبيان في شرح الديوان 1/ 122، و شرح البرقوقي 1/ 250 .

(4) الفسر 1/ 407-409، و معجز أحمد 2/ 26، و شرح الواحدي 1/ 298 .

الترجيح

ظهر من خلال ما سبق أن جميع التوجيهات غير الأول محل نقد و اعتراض كما ذكرت و يضعف الأخذ بها، لذلك كان أولى التوجيهات هنا و أقواها هو التوجيه الأول لأبي العلاء المعري؛ للأسباب التالية:

= سلامة هذا التوجيه من الاعتراضات و النقد التي وردت على باقي التوجيهات.
= أن هذا الإعراب يُقي في الكلام معنى أدق و أرقى، حيث أفاد الاختصاص لما فيه من تقدم الخبر على المبتدأ.
= أن هذا الإعراب هو الأقرب لمفهوم الكلام و لفظه، و ذلك لأنه لا يفتقر إلى تقدير بعيد و لاتساقه مع ما يطرد في العربية، لذا فهو أولى من غيره.
= أن هذا الإعراب قد اكتفى به أبو العلاء، و لم يقل غيره في شرحه، بل إن أكثر الشراح لم يعرض لتلك الأوجه التي أوردها أبو المرشد المعري، كابن جني، و الواحدي⁽¹⁾.
و سبب ذلك فيما أرى وضح الإعراب على هذا النحو، و الله أعلم.

(1) الفسر 1/ 407-409، و شرح الواحدي 1/ 298 .

إعراب "سلطانه"

قال أبو المرشد المعري في بيت المتنبي:

وَ كَلَامُ الْوُشَاةِ لَيْسَ عَلَيَّ
الْأَحْبَابِ سُلْطَانُهُ عَلَيَّ الْأَضْدَادِ⁽¹⁾

قال الشيخ أبو العلاء: « هذا البيت يحتمل وجهين: أقواهما: أن يكون "سلطانه" مرفوعاً بـ "ليس"، و قوله: " على " متعلق بـ "سلطانه"، أي: ليس سلطانُ كلام الوشاة الذي يتسلط على الأضداد واقعاً على الأحباب، و الآخر: أن يكون الكلام قد تمّ عند قوله: " على الأحباب " ثم ابتداءً مخبراً فقال: سلطانه، أي: سلطان الكلام على الأضداد، كما تقول: لَيْسَ شَرُّكَ عَلَيَّ صَدِيقِكَ إِنَّمَا هُوَ عَلَيَّ عَدُوٌّكَ⁽²⁾.

الدراسة

بالنظر إلى بيت المتنبي السابق نجد أنّ الشرح قد اختلفوا في إعراب كلمة "سلطانه" المسبوقه بـ "ليس"، و لهم فيها أربعة أوجه إعرابية، اثنان منها أشار إليهما أبو المرشد المعري في كلامه السابق، و آخران لم يشر إليهما، و هذه الأوجه، هي:

الوجه الأول: أن "سلطانه" مرفوع على أنه اسم "ليس":

نقله أبو المرشد عن أبي العلاء المعري، و تبعه ابن المستوفي⁽³⁾، و الحقُّ أنّ هذا القول لم يصرح به أبو العلاء المعري، فراه الذي ذكره في كتابه "معجز أحمد" يخالف هذا الرأي⁽⁴⁾، و سوف أوضحه في التوجيهات الإعرابية القادمة في هذه المسألة. أمّا ابن جني فقد أشار إلى أنّ "على" الأولى خبر "ليس"، و "على" الثانية منصوبة بـ "السلطان" فكأنّه قال: ليس على الأحباب تسلطه على الأضداد⁽⁵⁾.

و لم يذكر الواحدي إعراباً مفصلاً للبيت، و لم يشر إلى الأوجه الإعرابية المحتملة فيه

(1) من الخفيف، في ديوانه: ص463، و هو من شواهد: الفسر 1080/1، و معجز أحمد 91/4، و شرح الواحدي 148/3 .

(2) تفسير أبيات المعاني: ص99 .

(3) النظام 277/7 .

(4) معجز أحمد 91/4 .

(5) الفسر 1080/1 .

و اكتفى ببيان المعنى، حيث قال في تفسير معنى البيت: « يقول: كلام الوشاة إنما يؤثر إذا كان بين الأضداد، فإذا كان بين الأحاب سقط و لم يؤثر؛ لأنه إنما يتسلط على الأضداد»⁽¹⁾.

أمَّا التبريزي فقد ذكر مثل ما ذكر أبو المرشد من غير أن يصرح بأنه كلام أبي العلاء المعري ثم ختم كلامه بنقل كلام ابن جني في البيت⁽²⁾.

و اكتفى العكبري بذكر هذا التوجيه، وبيان الإعراب فيه، دون أن يشير إلى توجيه آخر في البيت، و ذكر أنَّ "على الأحاب": في موضع نصب خبر لـ "ليس"، و "على الأضداد": في موضع مفعول سلطانه، تقديره: تسلطه على الأضداد، المعنى: كلام الوشاة لا يؤثر في الأعبة، إنما يؤثر في الأعداء⁽³⁾.

و أورد البرقوقي هذا التوجيه، دون أن ينسبه لأحد، و من غير تعليق عليه، و جعله ثاني الوجهين الجائزين في البيت، فقال: « و لك أن تجعل "سلطانه" اسم "ليس"، و "على الأضداد" صلة "سلطان" و تقدير الكلام: و كلام الوشاة ليس له على الأحاب السلطان الذي له على الأضداد، و معنى البيت: إنَّ كلام الوشاة لا يؤثر في الأعبة، إنما يؤثر في الأعداء»⁽⁴⁾.

و قد أورد ابن المستوفي استدراكاً على هذا التوجيه، قال: « إذا جعل "سلطانه" اسم ليس و "على الأحاب" خبرها، فلا بد من تقدير، و هو قوله: "سلطانه على الأضداد"، ل يتم المعنى و يحسن النظم»⁽⁵⁾.

الوجه الثاني: أنه مرفوع على أنه مبتدأ على الاستئناف:

أورده أبو المرشد و نسبه لأبي العلاء المعري، و تبعه في هذا الأمر التبريزي و ابن المستوفي

(1) شرح الواحدي 148/3 .

(2) الموضح 298/2 .

(3) التبيان في شرح الديوان 31/2 .

(4) شرح البرقوقي 131/2 .

(5) النظام 278/7 .

و البرقوقي⁽¹⁾، و هذا يعني أنّ الكلام محمول على الاستئناف، و على أنّ الكلام جملتان، الأولى: " ليس هو على الأحباب"، و يكون " هو" ضمير يعود على "كلام الوشاة"، و تقديره: ليس هو على الأحباب، و الجملة الثانية: من مبتدأ و خبر، و هي: " سلطانه على الأضداد".

و هذا الوجه هو أول وجهين ذكرهما أبو العلاء المعري في كتابه، فقال: " سلطانه": يُروى بالرفع فيكون مبتدأ، و " على الأضداد" خبره، و اسم " ليس": ضمير الكلام، و " على الأحباب" خبره، يقول: إنّ كلام الوشاة إنّما يُوقع الفساد إذا كان بين الأضداد، فأما بين الأحباب المتصافين فلا يُوقع الفساد⁽²⁾.

و لم يرجح أبو العلاء هذا الوجه و لا غيره.

الوجه الثالث: لأبي البقاء: أنه مرفوع اسمًا لـ " ليس"، و خبرها " على الأضداد":

و هذا القول لم يشر إليه أبو المرشد، و هو ثاني قولين نقلهما ابن المستوفي عن أبي البقاء، قال: « و الثاني: " سلطانه" اسم " ليس" و خبرها " على الأضداد"، أي: المستضّر به الأحباب، لا أذى الأضداد»⁽³⁾.

هذا الوجه يتفق مع الوجه الأول في أنّ " سلطانه" اسم " ليس"، و لكنه يختلف معه في الخبر إذ الخبر هناك قوله: " على الأحباب"، و الخبر هنا قوله: " على الأضداد".

و قد راجعت شرح أبي البقاء العكبري فلم أجد هذا الوجه عندما تتطرق لبيت المتنبي السابق⁽⁴⁾.

و ربما قصد ابن المستوفي أبا البقاء غير شارح ديوان المتنبي، و ربما يكون لأبي البقاء شرحًا آخر لم يصلنا، و ربما أنّ ما أورده ابن المستوفي قد قاله أبو البقاء في نسخة أخرى، و الله أعلم.

و استضعف ابن المستوفي هذا الوجه، و أشار إلى أنّه قد فصل بين المبتدأ و خبره بـ " ليس"، و هي من الجملة الثانية، فقال: « و في هذا الكلام الذي ذكره نظر، لأنّه فصل

(1) الموضح 2/ 298، و النظام 277/7، 278.

(2) معجز أحمد 91/4.

(3) النظام 278/7.

(4) التبيان في شرح الديوان 31/2.

بين المبتدأ الذي هو " و كلام الوشاة"، و خبره الذي هو " و على الأحباب " بـ " ليس " و اسمها، و هو أجنبي غير قائم بنفسه»⁽¹⁾.

الوجه الرابع: لأبي العلاء المعري: أن "سلطانه" منصوب على أنه خبر ليس أو مفعول

و هذا التوجيه لم ينقله إلينا أبو المرشد المعري، بل صرح به أبو العلاء المعري و هو يشير إلى رواية النصب في البيت، فقال: « وروي: " سلطانه" بالنصب يعني: ليس يتسلط على الأحباب سلطانه على الأضداد»⁽²⁾.

و من خلال تقدير أبي العلاء يحتل أن " سلطانه" خبر " ليس"، و يحتل أن يكون مفعولاً به، و التقدير: أعني سلطانه، و الله أعلم.

و هذا الوجه لم يشر إليه أحد من الشراح، و لم ينقله بعضهم عن أبي العلاء المعري.

الترجيح

من خلال الآراء السابقة حول بيت المتنبي يتضح لنا ما يلي:

أولاً: أن التوجيه الثاني الذي يجعل الكلام محمولاً على الاستئناف، و أن الكلام جملتان الأولى: " ليس هو على الأحباب"، و يكون " هو" ضمير مستتر يعود على "كلام الوشاة"، و تقديره: ليس هو على الأحباب، و الجملة الثانية: من مبتدأ و خبر، و هي: " سلطانه على الأضداد"، و هذا التوجيه محل نظر؛ لأنه قد جعل الكلام جملتين، مع إمكان جعله جملة واحدة كما في التوجيه الأول، كما أن فيه تقديرًا محذوف، بالإضافة إلى أن هذا القول يبعد المعنى عن مراده، فلو كان معنى الكلام: و كلام الوشاة ليس هو على الأحباب سلطانه على الأضداد، لخلا الكلام من البلاغة و الفصاحة، لأن المراد الذي فسّر به البيت: أن كلام الوشاة لا سلطان له على الأحباب، إنما سلطانه على غيرهم.

ثانياً: أمّا التوجيه الثالث فضعفه ظاهر- و الله أعلم- بحسب تعقيب ابن المستوفي؛ لأن فيه فصلاً بين المبتدأ و الخبر بالفاصل الأجنبي، بالإضافة إلى أن جعل " على الأضداد" خبراً لـ " ليس" يخل بالمعنى العام في البيت؛ لأن الكلام سيكون: " ليس سلطانه على الأضداد" و هذا يناقض مراد الشاعر الذي قصد نفي تسلط كلام الوشاة على الأحباب، و ليس نفي

(1) النظام 278/7 .

(2) معجز أحمد 91/4 .

تسلطه على الأضداد.

ثالثًا: و أمّا التوجيه الرابع فهو قائم على رواية انفرد بذكرها أبو العلاء المعري، و هذا التوجيه لم يُبيّن أبو العلاء فيه اسم " ليس"، كما أنّه يحتاج إلى تقدير فعل و فاعل لهذا المفعول، و ما لا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج له، لذلك بات هذا الوجه ضعيفًا، و الله أعلم.

رابعًا: أنّ التوجيه الأول الذي نسبه أبو المرشد لأبي العلاء، و رجحه على الوجه الثاني كما سلف، هو الأرجح؛ لخلوه من التقدير، و كذلك يُبقي الكلام جملة واحدة خلافًا للتوجيه الثاني، مع ملاحظة أنّ هذا التوجيه يظهر من خلاله تقدم خبر ليس " على الأحياب" على اسمها " سلطانه"، و هذا جائز و بإجماع البصريين و الكوفيين⁽¹⁾، و إنّما جاز ذلك؛ لأنّ الأفعال الناسخة لما كانت أخبارها مشبهة بالمفعول، و أسماءها مشبهة بالفاعل، و المفعول يجوز تقديمه على الفاعل؛ فكذلك ما كان مشبهًا به⁽²⁾، هذا و الله أعلم بالصواب.

(1) اللباب 168/1 .

(2) أسرار العربية: ص 88 .

إعراب " ضرُوبًا "

قال أبو المرشد سليمان المعري في بيت المتنبي:

ضُرُوبُ النَّاسِ عُشَّاقٌ ضُرُوبًا فَأَعَدَّ لَهُمْ أَشْفُهُمْ حَبِيبًا⁽¹⁾

قال الشيخ أبو العلاء: « " ضرُوبًا " منصوب بوقوع الفعل عليها، و هو العشق، فهذا الوجه الذي لا ينبغي أن يعدل عنه، و قد يمكن أن يُقالَ هي منصوبة على الحال، كأنه قال: الناس عشاق مختلفين في عشقهم»⁽²⁾.

الدراسة

تتعدد المنصوبات في اللغة العربية، و منها: المفعول به، و الحال، و قد عرّفهما العلماء بعدة تعريفات، و قالوا في تعريف المفعول به: " هو كل اسم تعدّى إليه فعل الفاعل"⁽³⁾، أو: " هو ما كان محلاً لفعل الفاعل"⁽⁴⁾.

و قيل في تعريف الحال: " وصف فضلة مسوق لبيان هيئة صاحبه أو تأكيده، أو تأكيد عامله، أو مضمون الجملة قبله"⁽⁵⁾، أو " الوصف الفضلة المنتصب للدلالة على هيئة"⁽⁶⁾. و في بيت المتنبي السابق نقل أبو المرشد المعري أنّ الشراح قد اختلفوا في توجيه الإعراب في كلمة " ضرُوبًا"، و ذكر أنّها تحمل وجهين: المفعول به، و الحال، و ثمة وجه آخر لم يشر إليه أبو المرشد، و بيّناها و تفصيلها فيما يأتي:

الوجه الأول: أنّ " ضرُوبًا " مفعول به منصوب باسم الفاعل:

نقله أبو المرشد عن الشيخ أبي العلاء المعري، و نقله عنه أيضًا ابن المستوفي⁽⁷⁾، و ذكره

(1) من الوافر، في ديوانه: ص193، و هو من شواهد: الفسر 459/1، و شرح الواحدي 49/2، و شرح البرقوقي 264/1.

(2) تفسير أبيات المعاني: ص44.

(3) أسرار العربية: ص64.

(4) ارتشاف الضرب 1466/3.

(5) شذور الذهب/ لابن هشام: ص269، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد. دار الطلائع، القاهرة- مصر، 2004 م.

(6) شرح ابن عقيل 242/2.

(7) النظام 175/4.

التبريزي دون أن ينسبه لأحد⁽¹⁾.

وتجدر الإشارة إلى أن كتاب أبي العلاء "معجز أحمد" الذي شرح فيه ديوان المتنبي لم يرد فيه هذا الكلام المنقول بنصه، وربما ورد في كتابه "اللامع العزيزي"، غير أن توضيحه و بيانه لمعنى البيت يشير إلى أنه يقول بهذا الوجه في الإعراب دون أن يرجحه فقد قال أبو العلاء: «الضروب: هي الأنواع، و "أشفهم": أي أفضلهم و "ضروبًا": نُصِبَ بعشاق، و "حبيباً": نُصِبَ على التمييز، يقول: أنواع الناس على اختلافهم يعشقون أنواعًا من المعشوقات، و لكن أحقهم بالعدر من بينهم، من يكون حبيبه أفضل و أعدل و أنبل»⁽²⁾.

و "ضروبًا" هنا منصوبة باسم الفاعل "عشاق" جمع "عاشق"، و ليست منصوبة بالفعل كما نقل أبو المرشد.

و هذا الإعراب لَمَّح به ابن جني، قال: «أنواع الناس على اختلافهم يعشقون أنواع المعشوقات على اختلافها»⁽³⁾، و تبعه الواحدي في هذا دون تصريح بالوجه الإعرابي⁽⁴⁾. أمَّا العكبري، و البرقوقي فقد رجَّح هذا الوجه مشيرين إلى أنه الأجود في معنى البيت و فهمه⁽⁵⁾.

الوجه الثاني: أنه منصوب على الحال:

نقله أبو المرشد عن أبي العلاء المعري، و تبعه أيضًا ابن المستوفي⁽⁶⁾، و هذا الوجه الإعرابي، لم أجده في شرح أبي العلاء المعري "معجز أحمد"، و قد ذكره التبريزي، و العكبري و البرقوقي من غير أن ينسبوه إلى أحد، غير أنهم أشاروا إلى أنه قول محتمل، و الأجود منه الوجه السابق⁽⁷⁾.

(1) الموضح 333/1 .

(2) معجز أحمد 334/2 .

(3) الفسر 459/1 .

(4) شرح الواحدي 49/2 .

(5) التبيان في شرح الديوان 137/1، و شرح البرقوقي 264/1 .

(6) النظام 175/4 .

(7) الموضح 333/1، و التبيان في شرح الديوان 137/1، و شرح البرقوقي 264/1 .

الوجه الثالث: أنه منصوب على التمييز:

لم يشر أبو المرشد إلى هذا الوجه في شرحه، و قد انفرد بذكره ابن المستوفي دون غيره من الشراح، فقال: « في نسختي: " ضروباً نُصِبَ على التمييز»⁽¹⁾.

الترجيح

يتضح من خلال ما سبق أن أرجح الأقوال، و أقواها عند كثير من الشراح هو الوجه الأول بنصب " ضروباً " بـ " عُشَّاق " ، و يبدو لي أنه الأرجح لسببين، هما:
أولاً: أن " عُشَّاق " اسم فاعل و هو يعمل عمل الفعل بنصب ما بعده على المفعولية، و لا يعمل في الحال أو التمييز.

ثانياً: أن القول بالتمييز الذي انفرد بذكره ابن المستوفي، يُبعد المعنى؛ لأنَّ التمييز ينتصب عن تمام الجملة، و هذا يعني أن يكون المعنى: ضروب الناس يعشقون، و يكون الكلام قد تم، ثم يأتي التمييز لبيان نسبة هذا العشق بكلمة " ضروباً"، و هذا غير مراد في الكلام أبداً، كما أن كلمة " ضروباً" لما كانت جمعاً للمشتق بُعدت عن التمييز الذي الأصل فيه أن يكون جامداً فضلاً عن أن هذا القول لم يقل به أحد من الشراح قبل ابن المستوفي.

(1) النظام 175/4 .

إعراب: خَاضِيِيَه

قال أبو المرشد المعري في بيت المتنبي:

أَحْسَنُ مَا يُخْضَبُ الْحَدِيدُ بِهِ وَ خَاضِيِيَه النَّجِيعُ وَ الْعَضْبُ⁽¹⁾

قال ابن جني: « " خاضيبه " في موضع جر، معطوف على " ما"، و جمعه التصحيح؛ لأنه أراد من يعقل و ما لا يعقل، و هذا كقوله تعالى: ﴿ وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِّن مَّاءٍ فَمِنْهُمْ مَّن يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ وَ مِنْهُمْ مَّن يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ وَ مِنْهُمْ مَّن يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ ﴾⁽²⁾، لما خلط الجميع بقوله: " كل دابة " استعمل " من يمشي على بطنه " و " على أربع "، و المعنى: أحسن ما يخضب الحديد به الدم، و أحسن خاضيبه الغضب، فجمع اللفظ و هو ينوي التفضيل، و ذَكَرَ الغضب هاهنا مجازاً، و إنما يريد صاحب الغضب»⁽³⁾.

و قال الشيخ أبو العلاء: « إِنْ جَعَلَ " خاضيبه " منصوباً على أنه مفعول معه فلا يمتنع»⁽⁴⁾.
و قال ابن فورجة: « الَّذِي ذكره الشيخ أبو الفتح غير ممتنع، إِلَّا أَنَّ فِيهِ مِنَ التَّعْسُفِ مَا تَرَى وَ الَّذِي عِنْدِي أَنَّ قَوْلَهُ: " وَ خَاضِيِيَه " قَسَمٌ قَدْ حَصَلَ الْمَعْنَى الَّذِي أَرَادَ وَ زَالَ ذَاكَ التَّكْلِيفُ... وَ قَدْ رُوِيَ عَنْ جَمَاعَةٍ مِّنْ أَثَقَ بِهِمْ، رَوَاهُ عَنِ الْمُتَنَبِّيِّ " وَ خَاضِيِيَه " الْبَاءُ بِالْفَتْحِ كَأَنَّهُ يَرِيدُ: " أَحْسَنُ خَاضِيِيَه " تَثْنِيَةٌ خَاضِبٌ، كَأَنَّ النَّجِيعَ خَاضِبٌ، وَ الذَّهَبُ خَاضِبٌ فَقَالَ: أَحْسَنُهُمَا الدَّمُ، وَ يَكُونُ الْغَضَبُ حِينَئِذٍ تَأْكِيدًا لِلنَّجِيعِ أَتَى بِهِ لِلْقَافِيَةِ وَ لِأَنَّ النَّجِيعَ يَخْضَبُ عِنْدَ الْغَضَبِ، فَكَأَنَّهُ جَعَلَ النَّجِيعَ وَ الْغَضَبَ شَيْئًا وَاحِدًا»⁽⁵⁾.

الدراسة

أشار أبو المرشد إلى أن " و خاضيبه " روي بكسر الباء على أنه جمع مذكر سالم، كما روي

(1) من المنسرح، في ديوانه: ص342، وروي فيه: " وَ خَاضِيِيَه "، و هو من شواهد: الفسر 249/1، و شرح الواحدي

394/2، و التبيان في شرح الديوان 71/1 .

(2) سورة النور: (45) .

(3) تفسير أبيات المعاني: ص36 .

(4) نفسه.

(5) نفسه: ص36، 37 .

بفتح الباء على أنه مثنى، و قد صحَّح الواحدي⁽¹⁾ رواية التثنية نقلاً عن المتنبي، و كذلك العكبري⁽²⁾، و ابن المستوفي الذي ذكر أنَّ هذه الرواية جيدة و معنى صائب، قال: «و هو عندي خير الروایتين»⁽³⁾، و تبعهم البرقوقي في شرحه⁽⁴⁾، و أجرى أبو المرشد و غيره من الشراح كلامهم و توجيهاتهم الإعرابية على أنه جمع مذكر سالم. و بالنظر إلى بيت المتنبي السابق فقد اختلف الشراح و المعربون في إعراب كلمة " و خاضيه " برواية الجمع، و لهم في إعرابه ثلاثة آراء:

التوجيه الأول: لابن جني

أنه في موضع جر عطفاً على " ما "، و يكون الإعراب: " أحسن " مبتدأ، و " ما " بمعنى " الذي "، و هو في موضع الجر بإضافة " أحسن " إليه، و " النجيع " خبر الابتداء، و " الغضب " عطف عليه، و " خاضيه " جُرَّ عطفاً على " ما "، أي: و أحسن خاضيه، و الهاء في " به " لـ " ما "، و في " خاضيه " للحديد⁽⁵⁾.

و اكتفى ابن جني بالقول بأنَّ " خاضيه " في موضع جر، معطوف على " ما "، و جمعه التصحيح لأنه أراد من يعقل و ما لا يعقل، و هذا كقوله تعالى: ﴿ وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِّن مَّاءٍ فَمِنْهُمْ مَّن يَمْشِي عَلَىٰ بَطْنِهِ وَ مِنْهُمْ مَّن يَمْشِي عَلَىٰ رِجْلَيْنِ وَ مِنْهُمْ مَّن يَمْشِي عَلَىٰ أَرْبَعٍ ﴾⁽⁶⁾، لما خلط الجميع بقوله: " كل دابة "، فاستعمل " من يمشي على بطنه " و " على أربع "، و مثله كثير، و المعنى: أحسن ما يُخَضَّبُ الحديدُ به الدَّمُّ، و أحسن خاضيه الغضبُ، فجمع اللفظ و هو ينوي التفصيل، و ذَكَرَ الغضبُ هاهنا مجازاً، و إنما يريد صاحب

(1) شرح الواحدي 394/2 .

(2) التبيان في شرح الديوان 71/1 .

(3) النظام 330/3 .

(4) شرح البرقوقي 200/1 .

(5) معجز أحمد 310/3 .

(6) سبق تخريج الآية: ص 140 .

الغضب⁽¹⁾.

و قد لاقى إعراب ابن جني هذا نقدًا و اعتراضًا، فقد نقل أبو المرشد المعري في كلامه السابق عن ابن فورجه اعتراضه عليه بأنَّ الَّذي ذكره الشيخ أبو الفتح غير ممتنع، إلاَّ أنَّ فيه من التعسف ما ترى⁽²⁾، و لم يوضِّح ابن فورجه و لا أبو المرشد هذا التعسف، و اكتفى بالإشارة إليه.

و علَّق عليه ابن المستوفي بمثل ذلك القول المبهم، و ذكر أنَّ الَّذي قاله أبو الفتح أجلُّ نسبتًا لمكانه، و أبعَد من الإحسان في صناعة الشعر⁽³⁾.

و ارتضى بعضهم توجيه ابن جني، فقد صرَّح بذلك ابن معقل، و ردَّ على ابن فورجة ما ألمح به و أشار إلى أنَّ الوجه ما قاله ابن جني؛ لأنَّه أَعْرَبُ و أَعْرَبُ و أَصْنَعُ، كأنَّه قال: أحسنُّ خضاب الحديد و أحسنُّ خاضبيِّه النجيعُ و الغضبُ، فالنَّجِيعُ أحسنُّ ما حُضِبَ به، و الغضبُ أحسنُّ مَنْ حَضِبَهُ، على الوجه الذي ذكره، و هذا مما أشرت إليه من أقوال ابن فورجه التي تُترك سدى لميله فيها عن طريق الهدى⁽⁴⁾.

و بالرجوع إلى كلام ابن جني نجد أنَّه أشار إلى عطف جمع المذكر الذي للعقلاء "خاضبيِّه" على "ما" الموصولة التي تستعمل في الأصل فيما لا يعقل، نحو قوله تعالى: ﴿مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ﴾⁽⁵⁾، و كلامه السابق يدل على جواز استخدام "ما" للعاقل، و قد تستعمل "ما" للعاقل في ثلاثة مواضع كما ذكر النحاة⁽⁶⁾:

(1) الفسر 249/1، 250، و انظر أيضًا: معجز أحمد 310/3، و شرح الواحدي 394/2، و الموضح 230/1،

و المآخذ على شرح ديوان المتنبي 229/5، و التبيان في شرح الديوان 71/1، و شرح البرقوقي 200/1 .

(2) تفسير أبيات المعاني: ص36، و لم أجد كلام ابن فورجه في شرحه المطبوع "الفتح على أبي الفتح"، أو في شرحه المفقود "التجني على ابن جني"، الذي نُشر منه بعض النصوص في مجلة المورد في المجلد السادس، العدد الثالث، 1397 هـ - 1977 م، ص 217-235 .

(3) النظام 329/3 .

(4) المآخذ على شرح ديوان المتنبي 229/5 .

(5) سورة النحل: (96) .

(6) شرح الكافية الشافية 276/1، 277، و أوضح المسالك 150/1، و توضيح المقاصد 429/1، و شرح ابن عقيل 147/1، و التصريح 157/1، و حاشية الصبان 247/1، 248 .

الموضع الأول: أن يختلط العاقل بغير العاقل، نحو قوله سبحانه تعالى: ﴿سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِي السَّمٰوٰتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾⁽¹⁾، وقوله تعالى: ﴿يُسَبِّحُ لِلَّهِ مَا فِي السَّمٰوٰتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ﴾⁽²⁾، فإنَّ (ما) تشمل ما في السموات و الأرض من إنس، و ملك، و جن، و حيوان، و جماد، بدليل قوله: ﴿وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ وَلَكِنْ لَا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ﴾⁽³⁾.

والموضع الثاني: تكون لأنواع من يعقل، أو يكون المراد صفات من يعقل، نحو قوله تعالى: ﴿فَأَنكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾⁽⁴⁾.

والموضع الثالث: كون الأمر مبهما على المتكلم، فتكون للمبهم أمره، كقولك حين ترى شبحاً من بعد: " انظر إلى ما ظهر لي"، و ليس منه قوله تعالى: ﴿رَبِّ إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا فَتَقَبَّلْ مِنِّي﴾⁽⁵⁾؛ لأنَّ إبهامَ ذكوره و أنوثته لا يخرجُه عن العقل، بل استعمال "ما" هنا في ما لا يعقل لأنَّ الحمل ملحق بالجماد⁽⁶⁾.

التوجيه الثاني: لأبي العلاء المعري

أنَّ "خاضبيه" منصوب على أنَّه مفعول معه، و قد نقله أبو المرشد المعري عن الشيخ أبي العلاء، و ذكر أنَّه إنَّ جَعَلَ "خاضبيه" منصوباً على أنَّه مفعول معه فلا يمتنع⁽⁷⁾، و هكذا ساق رأيه من غير بيان لحجته فيه، و لم أجد في شرح أبي العلاء "معجز أحمد" هذا التوجيه الذي نُسب له⁽⁸⁾.

التوجيه الثالث: لابن فورجة

-
- (1) سورة الصف: (1)، و الحشر: (1) .
 - (2) سورة التغابن: (1) .
 - (3) سورة الإسراء: (44) .
 - (4) سورة النساء: (3) .
 - (5) سورة آل عمران (35) .
 - (6) شرح ابن عقيل 147/1، انظر حاشيته .
 - (7) تفسير أبيات المعاني: ص36، و الموضح 230/1 .
 - (8) معجز أحمد 310/3 .

أنَّ "خاضبيه" في موضع جر بواو القسم، وقد ذكر هذا الوجه أبو العلاء المعري، من غير أن ينسبه لأحد⁽¹⁾، و نقله الواحدي عن ابن فورجة⁽²⁾، كما نقله عنه أبو المرشد في كلامه السابق، و صرَّح بأنَّ صاحبه يرى أنَّه أبعد عن التكلف⁽³⁾، و نقله عنه أيضًا العكبري، و ابن معقل المهلي⁽⁴⁾، كما نقله أيضًا ابن المستوفي، و ذكر أنَّ هذا التفسير عندي أقرب و أولى⁽⁵⁾.

و على هذا الوجه تكون "خاضبيه" بالجر على القسم بعد واو القسم، أراد: و حقَّ خاضبيه و جعلَ الغضبَ خضابًا للحديد؛ لأنَّه يَحْضِبُهُ بالدم على سبيل التوسع، و حسن ذلك؛ لأنَّ الغضب يَحْمُرُّ منه الإنسان، و هذا كقوله: أَحْسَنُ مَا يَحْضِبُ الخُدُودَ الحُمْرُ و الخجلُ يصبغ الخد أحمر، فلمَّا كانت الحمرة تابعة للخجل جمعها تأكيدًا؛ كذلك لما كان النجيع تابعًا للغضب جمعهما، و هو يريد الدم وحده، و يكون "الغضب" تأكيدًا للنجيع أتى به للقافية⁽⁶⁾.

الترجيح

هذه هي الآراء و التوجيهات التي قيلت في إعراب كلمة " و خاضبيه" في بيت المتنبي، و هناك بعض الملحوظات على كل قول منها، يمكن أن أوضحها فيما يأتي:

أولًا: أمَّا نصبه على أنَّه مفعول معه و الواو للمعية كما نُقل عن أبي العلاء المعري، فهذا التوجيه ضعيف لما يأتي:

(1) أنَّ هذا التوجيه إمَّا هو قول أجازه المعري فيما نُقل عنه، بأنَّه لو حُمِلَ الكلام على جعل " خاضبيه" منصوبًا على أنَّه مفعول معه فلا يمتنع، من غير توضيح لتلك المعية في الكلام، و إمَّا هو مما يُفترض جوازًا في الإعراب.

(1) معجز أحمد 310/3 .

(2) شرح الواحدي 394/2 .

(3) تفسير أبيات المعاني: ص 36 .

(4) التبيان في شرح الديوان 71/1، و المآخذ على شرح ديوان المتنبي 229/5 .

(5) النظام 329/3 .

(6) شرح الواحدي 394/2، (نقله عن ابن فورجة)، و لم أطلع عليه في شُرْحِي ابن فورجة ، و انظر أيضًا: التبيان في

شرح الديوان 71/1، و المآخذ على شرح ديوان المتنبي 229/5، و شرح البرقوق 200/1 .

(2) أنَّ الحمل على المعية يعني: أنَّ النجيع و الغضب يكونان أفضل الخضاب للحديد مع خاضبيه، و لا يُتصور أن يكون هذا هو المعنى، إذ لا ثمرة في المعنى من جمع الحديد مع خاضبيه في الخضاب بالدم و الغضب، كما أنَّ الغضب لا يَخْضِبُ الحديدَ، و الدَّمُ لا يَخْضِبُ خاضبيه، بل يَخْضِبُ السيوف فقط، فالمعية لا توضح المعنى المراد و لا تظهره، بل تبتعد به عن قصد الشاعر.

(3) لا يظهر في كلام الشاعر أنَّه يريد الجمع في الخضاب بين الحديد و خاضبيه، بل الحمل على التفصيل فيهما و التفريق بجعل كل خضاب لما يناسبه هو الأولى و الأوضح.

لهذا بات هذا القول بالمعية بعيداً عن مراد المتنبي، و الله أعلم.

ثانياً: أمّا حمل " خاضبيه " على الجر بواو القسم كما ذكر ابن فورجة، فهو ضعيف أيضاً لأمرين، هما:

(1) أنَّ المراد الإخبار بأنَّ أفضل الخضاب للحديد الدماء، و أفضل خضاب المحاربين الغضب، فليس في الكلام ما يستدعي الفصل بالقسم على النحو الذي أراده ابن فورجة.

(2) أنَّ القسم يُؤْتَى به لأجل التأكيد، و ليست الصورة التي أرادها المتنبي هنا مشكوك فيها حتى يحتاج تأكيدها بالقسم، و إنما هي مجرد تصوير للسيوف و حاملها. لأجل هذا أرى ضعفَ هذا التوجيه، و بعده عن المراد و الغرض الذي يهدف إليه المتنبي و الله أعلم.

ثالثاً: أمّا حمل " خاضبيه " على أنَّه في موضع جر عطفاً على " ما " كما ذكر ابن جني في التوجيه الأول فيبدو أنَّه الرأي الأرجح لسببين:

(1) لجواز استخدام " ما " للعاقل كما نصَّ النحاة، أي لا يمتنع عطف جمع العقلاء عليها كما في بيت المتنبي السابق.

(2) أنَّه أقرب الأقوال إلى ظاهر الكلام، و يتفق مع المعنى الذي يرمي إليه المتنبي.

غير أنَّ هذا الذي ذكره ابن جني في توجيهه فيه نظر؛ لأنَّه ذكر أنَّ " خاضبيه " جمع مذكر سالم للعقلاء، و عَطَفَ على " ما " التي لما لا يعقل، لأنَّه أراد من يعقل و ما لا يعقل، ثم أورد شاهداً على هذا و هو قوله تعالى: ﴿ وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِّن مَّاءٍ فَمِنْهُمْ مَّن يَمْشِي

عَلَى بَطْنِيَّةٍ وَ مِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى رَجْلَيْنِ وَ مِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ ﴿١﴾ .
فالشاهد لا يتناسب مع ما أراده؛ لأنَّ الآية الكريمة شاهد على استعمال " مَنْ " الموصولة لغير
العقلاء لَمَّا اجتمعوا مع العقالين، أمَّا بيت المتنبي فهو في استعمال " ما " الموصولة
للعقلاء، لأنَّ أصل استعمالها أن تكون فيما لا يعقل، و كان الأنسب أن يستشهد
بالشواهد التي وردت فيها " ما " الموصولة للعاقلين لما اجتمعوا و اختلطوا بغير العقلاء
مثل قوله تعالى: ﴿ سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِي السَّمٰوٰتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ ﴾ (٢)، و قوله تعالى:
﴿ يُسَبِّحُ لِلَّهِ مَا فِي السَّمٰوٰتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ ﴾ (٣)، هذا و الله
أعلم بالصواب.

(1) سبق تخريج الآية: ص 140 .

(2) سبق تخريج الآية: ص 143 .

(3) سبق تخريج الآية: ص 143 .

إعراب " و الهوى "

قال أبو المرشد المعري في بيت المتنبي:

أُحِبُّهُ وَ الْهُوىَ وَ أَدُورُهُ وَ كُلُّ حُبِّ صَبَابَةٌ وَ وَلَهُ⁽¹⁾

قال ابن جني: « يجوز أن يكون " الهوى " في موضع نصب، أي: أحب هواه أيضاً، فيكون قريباً من قوله:

وَ إِنِّي لِأَعْشَقُ مِنْ عِشْقِكُمْ نُحُوبِي وَ كُلِّ امْرِئٍ نَاحِلٍ⁽²⁾

و يجوز أن يكون " الهوى " مجروراً، لأنه أقسم به، فكأنه قال: و الهوى إني لأحبه، كما قال البحري:

أَمَّا وَ هَوَاكِ حَلْفَةٌ ذِي اجْتِهَادٍ يَعُدُّ الْعَيَّ فِيكَ مِنَ الرَّشَادِ⁽³⁾...»⁽⁴⁾.

الدراسة

للواو معانٍ متعددة منها: العطف، فيأخذ المعطوف بعدها حكم المعطوف عليه رفعاً و نصباً، و جرّاً، نحو: ذهب عمرو و زيد، و قابلتُ عمراً و زيداً، و مررت بعمرو و زيد و منها: القسم، فتجر ما بعدها، كقوله تعالى: ﴿ وَاللَّيْنِ وَالزَّيْتُونِ ﴾⁽⁵⁾. و في بيت المتنبي السابق نقل أبو المرشد المعري أنّ كلمة " الهوى " بعد حرف الواو، تتردد بين وجهين، النصب على المفعولية، أو الجر:

(1) من المنسرح، في ديوانه: ص248، و هو من شواهد: الفسر 213/3، و الموضح 396/4، و التبيان في شرح الديوان 265/3 .

(2) من المتقارب، في ديوانه: ص269، وروي فيه: " أَجْلِكُمْ " مكان " عِشْقِكُمْ "، و هو من شواهد الفسر 213/3، و شرح الواحدي 167/2، و شرح البرقوقي 382/3 .

(3) من الوافر، للبحري، في ديوانه 724/2، تحقيق: حسن كامل الصيرفي، دار المعارف، القاهرة - مصر، الطبعة الثالثة، و هو من شواهد: الفسر 213/3، و لم يرو عجزه فيه، و شرح الواحدي 167/2، و روي فيه: " حَلْفَةٌ " مكان " حَلْفَةٌ "، و لم يرو فيه أيضاً عجزه، و التبيان في شرح الديوان 265/3، و روي فيه صدره: أَمَّا وَ الْهُوىَ النَّجْدِيُّ أَعْظَمَ حَلْفَةٍ .

(4) تفسير أبيات المعاني: ص217 .

(5) التين: (1) .

الوجه الأول: أنه مفعول به و الواو للعطف:

و نقله أبو المرشد عن ابن جني، حيث جَوَّز أن تكون الواو عاطفةً ما بعدها على ما قبلها، و "الهوى" في موضع نصب، بالعطف على الضمير المتصل في "أحبُّهُ"، أي: أحبُّهُ و أحب هواه أيضًا، ثم مثَّل له ابن جني بما هو قريب منه في قول المتنبي:

وَإِنِّي لِأَعَشَقُ مِنْ عَشَقِكُمْ تُحُولِي وَ كُلِّ إِمْرِي نَاحِلٌ⁽¹⁾

و هذا القول قد صرَّح به ابن جني في شرحه⁽²⁾، و اتفق معه الواحدي، الأدي و ضَّح الإعراب بشكل مفصل، قال: «يجوز أن يكون و الهوى عطفاً على الضمير المنصوب في قوله: أحبه»⁽³⁾.

و اتفق معه الشَّراح، كالتبريزي، و العكبري، و البرقوقي⁽⁴⁾.

الوجه الثاني: أنه مجرور و الواو للقسم:

و نقله أبو المرشد أيضًا عن ابن جني، فقد جَوَّز أيضًا أن يكون "الهوى" مجرورًا بواو القسم و ذلك أنه أقسم بالهوى، فكأنه قال: " و الهوى إني لأحبُّهُ"، و استشهد ابن جني على هذا بقول البحترى:

أَمَا وَ هَوَاكِ حَلْفَةٌ ذِي اجْتِهَادٍ يَعُدُّ الْعَيَّ فِيكَ مِنَ الرَّشَادِ⁽⁵⁾

و هذا الوجه أيضًا هو صريح كلام ابن جني في شرحه⁽⁶⁾، و اتفق معه الشَّراح، كأبي العلاء المعري، و الواحدي، و التبريزي، و العكبري، و البرقوقي⁽⁷⁾.

(1) سبق تخريجه: ص 147 .

(2) الفسر 213/3 .

(3) شرح الواحدي 166/2، 167 .

(4) الموضح 396/4، و التبيان في شرح الديوان 265/3، و شرح البرقوقي 382/3 .

(5) سبق تخريجه: ص 147 .

(6) الفسر 213/3 .

(7) معجز أحمد 520/2، و شرح الواحدي 167/2، و الموضح 396/4، و التبيان في شرح الديوان

265/3، و شرح البرقوقي 382/3 .

الترجيح

لم يشير أحدٌ من الشراح إلى ترجيح أحد الوجهين السابقين، و ليس في كلام ابن جني ما يشير إلى اختيار أحدهما، و أرى أنّ النصب على العطف هو الوجه الأرجح للأسباب التالية: أولاً: القول بالقسم يترتب عليه الفصل بالقسم بين المعطوف عليه "الضمير المتصل" في "أحبه" و العاطف و المعطوف "و أدوره"، و الفصل بين المتعاطفين هو خلاف الأصل. ثانياً: و أمّا القول بأنّ الواو عاطفة له ما يسهل قبوله و يرجحه، و هو أنّ الواو بعده في "و أدوره" عاطفة أيضاً، فيتناسب الكلام، أمّا القول بأنّ الواو في "و الهوى" واو القسم فليس في الكلام ما يؤكد حمل الكلام عليه، بخلاف بيت البحري الذي استشهد به ابن جني، فدلالة القسم في البيت واضحة، يؤكدها قوله: "أما" التي يقع القسم بعدها كثيراً⁽¹⁾، و قوله: "حلفة" التي تدل على القسم، كما أنّ العطف في بيت البحري غير وارد، فكان القسم واضحاً و له أدلته، أمّا بيت المتنبي فالقول فيه بالقسم به تكلف و ابتعاد عن ظاهر الكلام، و الله أعلم بالصواب.

(1) مغني اللبيب 343/1 .

" أكبر " بين الابتداء و الفاعلية

قال أبوالمرشد المعري في بيت المتنبي:

فَأَكْبَرُوا فِعْلَهُ وَ أَصْغَرَهُ أَكْبَرُ مِنْ فِعْلِهِ الَّذِي فَعَلَهُ⁽¹⁾

قال ابن جني: أي: «استكبروا فعله و أصغره هو، فتمّ الكلام هاهنا، ثم استأنف فقال: أكبر من فعله الإنسان الذي فعله، إنّما هو أكبر من فعله، و يقال أكبر الشيء إذا استكبرته»⁽²⁾.

و قال الشيخ (أبو العلاء): «النصف الأول يحتمل وجهين:

الأول: أن يكون في " أصغر " ضمير عائد إلى الممدوح، فيكون الكلام قد تم، و يكون " أكبر " خبر مبتدأ مقدم، كأنّه لما تمّ الكلام في النصف الأول الذي فعله أكبر من فعله.

و الوجه الآخر: أن يكون " أكبر " فاعلاً، و تقديره: احتقر الفعل رجلٌ أكبر من فعله، و يكون قوله: " الذي فعله " نعتاً لفعله»⁽³⁾.

الدراسة

ظاهرٌ من خلال ما نقل أبو المرشد المعري أنّ الشراح قد اختلفوا في بيت المتنبي السابق، في توجيه الإعراب في كلمة " أكبر "، حيث ذكر أنّها تتردد بين ثلاثة أوجه: الابتداء، أو الخبر أو الفاعل، و ثمة وجهان آخران لم يذكرهما أبو المرشد، و قد ذكرهما غيره، و فيما يأتي بيان ذلك:

الوجه الأول: أنّه مبتدأ:

نقله أبو المرشد عن ابن جني، و تبعه الواحدي، و العكبري، و البرقوقي⁽⁴⁾.

و على كلامه يكون " أكبر " مبتدأ، و خبره الاسم الموصول و صلته " الذي فعله ".

و قد ذكر أبو العلاء المعري هذا الوجه ضمن ما يجوز في البيت، غير أنّه لم ينسبه إلى ابن جني، و لم يعقب عليه إلاّ ببيان المعنى، قال: « و قيل: إنّّه مبتدأ و " الذي " خبره ، و المعنى:

(1) من المنسرح، في ديوانه: ص250، و هو من شواهد: الفسر 225/3، و معجز أحمد 528/2، و شرح الواحدي 171/2 .

(2) تفسير أبيات المعاني: ص219 .

(3) نفسه.

(4) شرح الواحدي 172/2، و التبيان في شرح الديوان 272/3، و شرح البرقوقي 389/3 .

أَنَّهُمْ اسْتَعْظَمُوا فَعْلَهُ وَ اسْتَصْغَرُوهُ هُوَ، ثُمَّ قَالَ: هُوَ أَكْبَرُ مِنْ فَعْلِهِ، أَيُّهُ هُوَ أَعْظَمُ مِنْ فَعْلِهِ
وَأِنْ كَانَ عَظِيمًا، وَ كُلُّ فَعْلٍ عَظِيمٌ فَفَاعِلُهُ أَعْظَمُ مِنْهُ، كَمَا قَالَ أَبُو تَمَامٍ:
أَعَادِلْتِي مَا أَحْسَنَ اللَّيْلُ مَرْكَبًا وَ أَحْسَنُ مِنْهُ فِي الْمُلَمَّاتِ رَاكِبُهُ⁽¹⁾...»⁽²⁾.
وَ هَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ أَبُو الْمُرْشِدِ نَقْلًا عَنْ ابْنِ جَنِيٍّ هُوَ صَرِيحٌ كَلَامُهُ فِي شَرْحِهِ⁽³⁾.
وَ لَمْ يَذْكُرْ ابْنَ سَيِّدِهِ فِي الْبَيْتِ وَجْهًا إِعْرَابِيًّا، غَيْرَ أَنَّ بَيَانَهُ لِلْمَعْنَى يَشِيرُ إِلَى أَنَّهُ يَخْتَارُ هَذَا
الْوَجْهَ، وَ ذَلِكَ أَنَّهُ قَالَ: « أَيُّهُ: أَعْظَمُوا فَعَلَ أَبِي الْعِشَائِرِ، وَ أَصْغَرَهُ هُوَ، أَيُّهُ اسْتَصْغَرَهُ؛ لِأَنَّهُ
صَغِيرٌ بِالْإِضَافَةِ إِلَيْهِ، كَمَا هُوَ عَظِيمٌ بِالْإِضَافَةِ إِلَيْهِمْ، ثُمَّ قَطَعَ فَقَالَ: " أَكْبَرُ مِنْ فَعْلِهِ الَّذِي
فَعَلَهُ"، أَيُّهُ: الْفَاعِلُ أَكْبَرُ مِنَ الْفَعْلِ الْمُنْفَصِلِ عَنْهُ»⁽⁴⁾.

وَ اسْتَحْسَنَ ابْنَ مَعْقَلٍ الْمَهْلَبِيُّ هَذَا الْوَجْهَ، قَالَ: « هَذَا وَجْهٌ حَسَنٌ»⁽⁵⁾.
وَ قَدْ لَاقَى هَذَا الْوَجْهَ رَدًّا وَ اعْتِرَاضًا مِنْ قِبَلِ أَبِي الْفَضْلِ أَحْمَدَ بْنَ مُحَمَّدٍ الْعُرُوْضِيِّ، حَيْثُ
عَقَّبَ عَلَى كَلَامِ ابْنِ جَنِيٍّ بِأَنَّ هَذَا التَّفْسِيرَ لَا يَكُونُ مَدْحًا؛ لِأَنَّ مِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ كُلَّ فَاعِلٍ
أَكْبَرُ مِنْ فَعْلِهِ، وَ أَنَّ الْخَالِقَ تَعَالَى ذَكَرَهُ فَوْقَ الْمَخْلُوقِينَ، وَ قَالُوا: إِنَّ خَيْرًا مِنَ الْخَيْرِ فَاعِلُهُ
وَ إِنَّ شَرًّا مِنَ الشَّرِّ فَاعِلُهُ، وَ مَعْنَى الْبَيْتِ: أَنَّ النَّاسَ اسْتَكْبَرُوا فَعْلَهُ وَ اسْتَصْغَرُوهُ هُوَ، فَكَانَ
اسْتَصْغَارُهُ لِمَا فَعَلَ أَحْسَنَ مِنْ فَعْلِهِ، كَمَا يُقَالُ: أَعْطَانِي فَلَانٌ كَذَا وَ كَذَا وَ اسْتَقَلَّهُ، فَكَانَ
اسْتِقْلَالُهُ ذَلِكَ أَحْسَنَ مِنْ عَطَائِهِ، وَ قَالَ بَعْدَ ذَلِكَ: « ثُمَّ الْعَجَبُ إِنَّهُ غَلَطَ فِي صِنَاعَةِ هُوَ
إِمَامُهَا الْمَقْدَمُ فِيهَا، وَ ذَلِكَ أَنَّ " الَّذِي " يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى " مِنْ " وَ بِمَعْنَى " مَا " كَمَا تَقُولُ:
رَأَيْتَ الَّذِي دَخَلَ وَ رَأَيْتَ الَّذِي فَعَلْتَ، وَ كَانَ يَجِبُ أَنْ يَذْهَبَ فِي هَذَا إِلَى " مَا " فَذَهَبَ

(1) من الطويل، في ديوان أبي تمام، بشرح الخطيب التبريزي 218/1، تحقيق د. محمد عبده عزام. دار المعارف، القاهرة-
مصر، الطبعة الثالثة، 1982 م، و روي فيه: " أَحْسَنَ " مكان " أَحْسَنَ " في الصدر و العجز
و نصب " اللَّيْلُ "، و هو من شواهد: معجز أحمد 528/2.

(2) معجز أحمد 528/2.

(3) الفسر 226/3، و الفتح الوهبي: ص 132.

(4) شرح المشكل من شعر المتنبي: ص 149.

(5) المآخذ على شرح أبي الطيب 13/1.

إلى " من " ففسد المعنى»⁽¹⁾.

و قد نقل الواحدي, و العكبري, و البرقوقي هذا الاعتراض منسوباً للعروضي⁽²⁾.
و قد أجاب ابن معقل المهلي عن بعض ما ذكره العروضي، فقال: « فهذا الذي ذكره ابن
جني في النصف الأول بعينه، و إنما المؤاخذة في النصف الآخر، و قوله: " لا يكون مدحاً "
فيقال: لم لا يكون إذا قال: فعله عظيم، و هو أعظم منه، مدحاً له؟ و هذا معنى قوله:
" أكبرٌ مِنْ فِعْلِهِ الذي فَعَلَهُ "، و هو من قول أعرابي دخل على يزيد بن المهلب، فقال له:
كَبُرَتْ أَنْ يُسْتَعَانَ بكِ أو يُسْتَعَانَ عليك، و ليس من شيء و إنْ كَبُرَ إِلَّا و هو صغيرٌ
عندك، و أنت أكبرٌ منه، و لا أرى العجب في أنْ تفعل، و إنما العجب في أنْ لا تفعل
فقال: حَاجْتُكَ؟ فقال: عَشْرُ دِيَّاتٍ، قال: هي لك و مثْلُهَا! »⁽³⁾.

الوجه الثاني: أن " أكبر " خبر مقدم:

هذا الوجه هو أحد الوجهين اللذين ذكرهما أبو المرشد نقلاً عن أبي العلاء, و ذكره التبريزي
دون نسبة⁽⁴⁾.

و هذا الوجه لم أجده في " معجز أحمد"⁽⁵⁾ لأبي العلاء المعري، بل ذكر أنه خبر لمبتدأ
محذوف, و قال: « روي: " أصغر " بفتح الراء على الماضي، و فاعله أبو العشائر
و " أكبر " على هذا خبر ابتداء محذوف, أي: هو أكبر»⁽⁶⁾.
و لم أطلع على هذا الوجه عند كثير من الشراح، كالواحدي، و ابن معقل المهلي، و أبي
البقاء العكبري، و البرقوقي⁽⁷⁾.

(1) المستدرك على ابن جني، لأبي الفضل أحمد بن محمد العروضي، ضمن مجلة المورد: المجلد الرابع، العدد الرابع، 1395
هـ- 1975 م، ص: 152، 153.

(2) شرح الواحدي 172/2، و التبيان في شرح الديوان 272/3، 273، و شرح البرقوقي 389/3.

(3) المآخذ على شرح ديوان أبي الطيب 166/5.

(4) الموضح 406/4.

(5) معجز أحمد 528/2.

(6) نفسه.

(7) شرح الواحدي 172/2، و المآخذ على شرح ديوان أبي الطيب 165/5، 166، و التبيان في شرح الديوان
272/3، 273، و شرح البرقوقي 389/3.

و يتفق هذا الوجه مع سابقه في أنَّه يفصل الشطر الأول في الإعراب عن الشطر الثاني و لا يربطهما، و يفترقان في أنَّ السابق يجعل "أكبر" مبتدأ، خبره ما بعده، و هذا يجعله خبراً مقدماً، و الاسم الموصول "الذي فعله" مبتدأ مؤخر.

الوجه الثالث: أنه فاعل لفعل محذوف:

هذا هو ثاني الوجهين اللذين نقلهما أبو المرشد عن أبي العلاء المعري، و ذكره التبريزي كسابقه دون نسبة⁽¹⁾.

و هو أن يكون الكلام قد تم أيضاً في الشطر الأول كما هو الحال في سابقه، و يكون "أكبر" فاعلاً لفعل محذوف تقديره: "احتقر".

و هذا القول كسابقه من حيث أنني لم أطلع عليه في "معجز أحمد"⁽²⁾ لأبي العلاء المعري و ربما ذكره في شرحه "اللامع العزيزي"، و الله أعلم.

كما أنه لم يذكره أيضاً بقية الشُّراح، كالواحدي، و ابن معقل المهلي، و أبي البقاء العكبري و البرقوقي⁽³⁾.

الوجه الرابع: أنه فاعل "أصغره":

لم يذكر أبو المرشد هذا الوجه، و قد ذكره ابن معقل المهلي بعد أن استحسّن الوجه الأول لابن جني، قال: «و ثمَّ وجهٌ آخر قد ذكره غيره، و هو أن يكون "أكبر من فعله" فاعلاً، العامل فيه "أصغره"، كأنه قال: و أصغره رجلٌ أو فارسٌ أكبر من فعله»⁽⁴⁾.

و هذا الوجه قريب من سابقه، غير أنَّ عامل الفاعل هنا مذكور، و هو الفعل "أصغره"، كما فسّره المهلي، و من خلال ما دُكر في هذا الوجه يكون الفاعل محذوف، و هو "رجل، أو فارس"، و يكون قوله: "أكبر من فعله" صفة لهذا المحذوف، فأقيمت الصفة فيه مقام الموصوف.

(1) الموضح 406/4 .

(2) معجز أحمد 528/2 .

(3) شرح الواحدي 172/2، و المآخذ على شرح ديوان أبي الطيب 165/5، 166، و التبيان في شرح الديوان 272/3، 273، و شرح البرقوقي 389/3 .

(4) المآخذ على شرح ديوان أبي الطيب 13/1 .

الوجه الخامس: أن " أكبر " خبر المبتدأ " أصغره ":

هذا وجه آخر لم يشر إليه أبو المرشد في كلامه، و قد ذكره غيره، و هو يعتمد على رواية أخرى في البيت، و هي: " أصغره " بضم الراء، فالأوجه الأربعة السابقة تعتمد على أن رواية البيت " أصغره " بفتح الراء، على أنه فعل، أمّا هذه الرواية الخامسة فـ " أصغره " فيه اسم و ليس فعلاً. و قد ألمح إلى هذا الوجه و روايته أبو العلاء المعري، فقال: « أي: " أصغره " على المبالغة فيكون " أصغره " مبتدأ و ما بعده خبر له، و معناه أنهم استكبروا فعله، و أصغره ما يفعله هو أكبر من فعله الذي فعله عندهم فاستكبروه»⁽¹⁾.

و هذه الرواية قد أشار إليها الخوارزمي، و نقلها عنه بعض الشراح، قال أبو الفضل العروضي: « و روى الخوارزمي " و أصغره " بضم الراء، أي: و أصغر فعله أكبر مما استعظموه»⁽²⁾.

و نقل هذا عنه أيضاً الواحدي، و أبو البقاء العكبري، و البرقوقي⁽³⁾. و على هذه الرواية يكون قول المتنبي: " فأكْبَرُوا فِعْلَهُ " قد تمّ الكلام عنده، ثم استأنف بعد هذه الجملة الفعلية بجملة أخرى اسمية، مكونة من مبتدأ هو " أصغره " و خبره " أكبر من فعله الذي فعله ".

الترجيح

مما سبق ذكره يمكن استظهار الوجه الأرجح بعدة أمور، منها:
= أن الوجه الأول فيه ضعف بحسب ما أورده العروضي، و ذلك أن المعنى لو أدى إلى القول بأن الممدوح أكبر من فعله فهذا ليس فيه إثراء للمعنى، و لا يؤدي إلى معنى بديع كما هو الحال المعهود عن المتنبي و مبالغاته في شعره، و الله تعالى أعلم.
= أمّا الوجه الثاني فهو محمول على تقديم الخبر و تأخير المبتدأ، من غير داعٍ إلى هذا التقديم.

(1) معجز أحمد 528/2 .

(2) المستدرک علی ابن جنی، لأبي الفضل أحمد بن محمد العروضي، ضمن مجلة المورد: المجلد الرابع، العدد الرابع، 1397 هـ - 1975 م، ص: 152، 153 .

(3) شرح الواحدي 172/2، و التبيان في شرح الديوان 273/3، و شرح البرقوقي 389/3 .

= و أمّا الوجه الثالث فهو ضعيف؛ لأنّه يعتمد على تقدير فعل من غير حاجة إليه و ليس ثمة دليل قوي على هذا المحذوف، كما أنّه لا يحمل من عمق المعنى و قوة الكلام ما يليق بشعر المتنبي، إذ فيه من المعنى ما في الوجه الأول، و أيضًا فإنّ هذا الوجه إنّما قام على تقدير فعل و بقاء فاعله، لهذا كان هذا الوجه أبعد و أضعف من غيره، و الله تعالى أعلم.

= و أمّا الوجه الرابع لم أطلع عليه إلاّ عند ابن معقل المهلي، و لم يذكره غيره من السابقين أو اللاحقين من الشراح، و أيّاً كان الأمر فهذا الوجه الرابع أيضًا فيه ضعف؛ من حيث إنّهُ لا يرتقي بالمعنى، و يجعل الحال فيه كما قيل في الوجه الأول من أنّهُ لا يضيف جديدًا يدفع إلى الأخذ به.

= و أمّا الوجه الخامس الذي لم يذكره أبو المرشد، و لم يشر إلى روايته هو أرجح هذه الأوجه؛ و ذلك لأنّه يرتقي بالمعنى من حيث إنّهُ أراد أنّ ما استعظموه من فعله هو أصغر أفعاله، و لو فعل كبيرها، أو أكبرها لكان استعظامهم أكبر و أعلى، و في هذا المعنى من المدح و الثناء على ممدوحه ما فيه، فضلًا عن أنّهُ مدح بالجملة الاسمية التي تدل على الثبوت و الدوام، و هي أقوى و أبلغ من الجملة الفعلية، كما أنّ هذا الوجه لا يحتاج الكلام معه إلى تقدير، و لا حذف فيه، و ليس فيه تقديم و تأخير، لهذا كان الأرجح، و الله تعالى أعلم بالصواب.

" أهل " بين الوصفية و الخبرية

قال أبو المرشد المعري في بيت المتنبي:

كَفَى ثَعْلًا فَخْرًا بِأَنَّكَ مِنْهُمْ وَ دَهْرٌ لِأَنَّ أُمْسِيَّتَ مِنْ أَهْلِهِ أَهْلٌ⁽¹⁾

قال ابن جني: « و رواه " دهرٌ " بالرفع: أي: و هو أهل لأن أصبحت من أهله أهل للفخر فارتفع " أهل "؛ لأنه وصف لدهر، و ارتفع " دهر " بفعل مضمرٍ دلّ عليه أول الكلام، فكأنه قال: و ليفخر دهرٌ أهلٌ لأن أمسيت من أهله، لا يتجه رفعه إلا على هذا؛ لأنه ليس قبله مرفوع يجوز عطفه عليه، و لا وجه لرفعه بالابتداء إلا على حذف الخبر، و ليس في قوة إضمار الفعل هاهنا»⁽²⁾.

و قال الشيخ أبو العلاء - رحمه الله - « و رواه " دهرًا " بالنصب. قوله: " بأنك منهم " الباء زائدة و قوله: أنك منهم و كفى دهرًا فخرًا أنه أهل لأنك من أهله، و كان رفع " أهلاً " في آخر البيت على تقدير " و دهرًا " هو لأن أمسيت من أهله أهل»⁽³⁾.

و قال ابن فورجة: « و رواه " دهرًا " بالنصب: هكذا رويت بنصب دهر، و هو معطوف على قوله: " ثعلًا " أي: و كفى دهرًا، و رفع " أهل " بـخبر مبتدأ محذوف، كأنه قال: و كفى دهرًا لأن أمسيت من أهله أهل فخرًا، و هو كقوله أيضًا:

كَيْتَ لِي مِثْلَ جَدِّ ذَا الدَّهْرِ فِي الأَدْهْرِ أَوْ رِزْقِهِ مِنَ الأَرْزَاقِ
أَنْتَ فِيهِ وَ كَانَ كُلُّ زَمَانٍ يَشْتَهِي بَعْضَ ذَا عَلَى الخَلْقِ⁽⁴⁾...»⁽⁵⁾.

الدراسة

في بيت المتنبي السابق نقل أبو المرشد المعري أن الشراح قد اختلفوا في توجيه الإعراب في كلمة " أهل " في آخر البيت، و ذكر أنها تتردد بين وجهين: الوصفية و الخبرية، و فيما يأتي

(1) من الطويل، في ديوانه: ص46، و هو من شواهد: الفسر 95/3، و معجز أحمد 173/1، و التبيان في شرح الديوان 190/3 .

(2) تفسير أبيات المعاني: ص207 .

(3) نفسه: ص208 .

(4) من الخفيف، و البيتان في ديوانه: ص239، و هما من شواهد: الفتح على أبي الفتح: ص250 .

(5) تفسير أبيات المعاني: ص208 .

تفصيل ذلك:

الوجه الأول: أن "أهل" مرفوع صفةً لـ "دهر":

و هذا الوجه مبني على رواية ابن جني برفع " دَهْرٌ " على أنه فاعل لفعل مقدر، تقديره: " ليفخر "، و يرتفع " أهلٌ " على أنه صفة له.

و قد نسب هذه الرواية إليه أبو المرشد المعري، و كذلك ابن فورجة، و الواحدي، و التبريزي و العكبري⁽¹⁾.

و ذكر هذا الوجه ابن سيده دون نسبة لأحد⁽²⁾، و تبعه أبو العلاء المعري⁽³⁾، و البرقوقي⁽⁴⁾. و نسب ابن الشجري هذه الرواية إلى ابن جني و الرّعي، مشيراً إلى أنّها أجود الروايات عند الرّعي⁽⁵⁾.

و هذا الذي نقله أبو المرشد المعري عن ابن جني هو الثابت في شرحه لشعر المتنبي⁽⁶⁾. و قد ذكره أيضاً في موضع آخر موضعاً و مفسراً فيه بأوسع مما ذكره أبو المرشد و غيره قال: «و دهر أهل لأن أمسيت من أهله، أي مستحق لأن كنت من أهله، و رفع " دهر " بفعل مضمر دل عليه المظهر، فكأنه قال: و ليفخر دهر مستحق لأن كنت بعض أهله، و جاز إضمار هذا الفعل؛ لأنّ قوله: " كفى ثعلاً فخرًا بأنك منهم "، ليفخر ثعلٌ بكونك منهم، و ليفخر أيضاً هذا الدهر المخصوص بأنك من أهله، و هذا كقول الفرزدق:

عَدَاةَ أَحَلَّتْ لِابْنِ أَصْرَمٍ طَعْنَةً حُصَيْنٌ عَيْبَاتِ السَّدَائِفِ وَ الْحُمُرِ⁽⁷⁾

(1) الفتح على أبي الفتح: ص251، و شرح الواحدي 1/133، و الموضح 4/292، و التبيان في شرح الديوان 3/190 .

(2) شرح المشكل من شعر المتنبي: ص56 .

(3) معجز أحمد 1/173 .

(4) شرح البرقوقي 3/307، 308 .

(5) أمالي ابن الشجري 1/311 .

(6) الفسر 3/95، 96 .

(7) من الطويل، في ديوان الفرزدق: ص225، و هو من شواهد: الفتح الوهبي: ص126، و الفسر الصغير/ لابن جني: ص139، تحقيق د. عبد العزيز بن ناصر المانع. مركز الملك فيصل للبحوث و الدراسات الإسلامية، الرياض - المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 1428 هـ - 2007 م.

أي: و حلت له أيضاً الخمر لأنها إذا أحلت له فقد حلت هي في نفسها, و كقوله أيضاً:
 وَ عَضُّ زَمَانٍ يَا بَنَ مَرْوَانَ لَمْ يَدَعِ مِنْ الْمَالِ إِلَّا مُسْحَتًا أَوْ مُجَلَّفًا⁽¹⁾
 فكأنه قال: أو بقي مجلفاً أنه إذا لم يدع إلا مسحتاً فقد بقي ذلك المسحت, و إنما أحتاج إلى
 رفع "دهر"؛ لأنَّ "أهل" صفة له و القافية مرفوعة فأوجب الحال رفع "دهر" ليرتفع صفته⁽²⁾.
 و أيّد ابن سيده هذا الوجه الإعرابي, و قال: « و رفعه بفعل مضمر أي و ليفخر دهر, و حسن
 هذا الإضمار, لأنَّ قوله: "كفى فخراً بأنك منهم" في قوة قوله: "لتفتخر ثعل", فحمل الثاني
 على المعنى, فكأنه قال: لتفخر ثعل و ليفخر دهر, و الحمل على المعنى كثير, فأهل: صفة لدهر
 و أراد كفى الفخر ثعلماً فخراً بكونك منهم⁽³⁾.

أمّا الواحدي فقد ذكر ما يردُّ كلام ابن جني, و ذكر وجهاً للرفع غير هذا, ناقلاً له عن
 ابن فورجة, حيث صرّح بأنَّ للرفع في " و دهر" وجهاً آخر, و هو العطف على فاعل
 "كفى", كأنه قال: و كفى دهرٌ أهلٌ لأنَّ أمسيت من أهله ثعلماً فخراً, أي: كفاهم
 دهرٌ فخراً لهم⁽⁴⁾.

و هذا الوجه الذي أورده الواحدي لا يتعارض مع إعراب "أهل" صفة لـ "دهر", كما هو
 واضح في صريح كلامه, كما أنّ هذا الذي ذكره الواحدي لم يشر إليه أبو المرشد أو ابن
 فورجة.

و أورد ابن الشجري هذا الوجه الذي ذكره الواحدي, غير أنّه زاد فيه الكلام, و فسّر المعنى
 عليه بأوضح مما قال الواحدي, فقال: « و أمّا قول أبي الفتح إنّه ليس قبله مرفوع يجوز عطفه
 عليه, فقول من لم ينعم النَّظر, و قنع بأوّل لحظة فقد يجوز عطف "دهر" على فاعل "كفى" و

(1) من الطويل, في ديوانه: ص386, و فيه: "أو مُجَرَّفًا", و هو من شواهد: الفتح الوهبي: ص126, و الفسر
 الصغير: ص139.

(2) الفتح الوهبي: ص126.

(3) شرح المشكل من شعر المتنبي: ص56.

(4) شرح الواحدي 1/133, لم أجد ذلك في شرحي ابن فورجه.

هو المصدر المقدر، لأنَّ " أنَّ " مع خبرها بمعنى الكون، لتعلق " منهم " باسم الفاعل المقدر الذي هو كائن، فالتقدير: كفى ثعلاً فخرًا كونك منهم، و دهرٌ مستحق لأنَّ أمسيت من أهله، أي و كفاهم فخرًا دهرٌ أنت فيه، فأراد أنهم فخرُوا بكونك منهم، و فخرُوا بزمانك لنضارة أيامه، كما قال أبو تمام:

كَأَنَّ أَيَّامَهُمْ مِنْ حُسْنِهَا جُمِعَ⁽¹⁾

و العادة جارية في الكلام والشعر بمدح زمان الممدوح، وذمّ زمان المذموم. و عُطِفَ " دهرٌ "، و هو اسم حَدَثَ على الكون المقدر، و هو اسم حدث، و دهر موصوف بصفة فيها ضمير عائد على اسم " أنَّ "، و هو التاء من " أمسيت "، فهذا وجه في الرفع صحيح المعنى، ليس فيه تقدير محذوف، و الأوجه المذكورة عَمَّنْ عَزُوَّتْهَا إِلَيْهِمْ ليس فيها وجه خالٍ من حذف⁽²⁾، و تبعه العكبري⁽³⁾.

و رجح ابن الشجري رواية ابن جني و الربعي، قال: « و الرفع، و إن كان فيه تكلف إضمار فعل، أقرب متناولًا وأصح معنًى، و أكثر فائدة⁽⁴⁾ ».

ثم ذكر ابن الشجري لرفعه وجهًا ثالثًا، فقال: « و إن رفعته بالابتداء أضمرت له خبرًا مدلولًا عليه بأوّل الكلام، فليس بضعيف و إن كان نكرة، لأنّه متخصص بالصفة و التقدير: و دهرٌ أهلٌ لأنَّ أمسيت من أهله فاحرٌّ بك⁽⁵⁾ ».

و هذا الذي ذكره كأنّه يردُّ به ما قاله ابن جني سابقًا، و نقله عنه أبو المرشد من أنّه لا وجه لرفعه بالابتداء إلّا على حذف الخبر، و ليس في قوة إضمار الفعل هاهنا.

(1) من البسيط، لأبي تمام، في ديوانه، بشرح الخطيب التبريزي 91/4، و صدره: وَ يَضْحَكُ الدَّهْرُ مِنْهُمْ عَنْ عَطَارِفَةٍ، و روي عجزه: كَأَنَّ أَيَّامَهُمْ مِنْ أَنْسَهَا جُمِعُ، و هو من شواهد: الموضح 293/4، و أمالي ابن الشجري 312/1

و التبيان في شرح الديوان 190/3، و شرح البرقوقي 308/3 .

(2) أمالي ابن الشجري 312/1 .

(3) التبيان في شرح الديوان 190/3 .

(4) أمالي ابن الشجري 311/1 .

(5) نفسه.

و تجدر الإشارة إلى أنّ ما ذكره ابن الشجري قد نسبه العكبري للربيعي⁽¹⁾.

و هذا يعني أنّ الرفع في " دهر " له ثلاثة أوجه:

أولها: أنّه فاعل لفعل محذوف، و هو ما أورده ابن جني و نقله عنه أبو المرشد و غيره.
و ثانيها: أنّه معطوف على فاعل " كفى "، و هو ما قاله الواحدي نقلًا عن ابن فورجة و ذكره ابن الشجري و العكبري دون نسبة.

و ثالثها: أنّه مبتدأ لخبر محذوف، و هو ما ذكره ابن الشجري، و نقله أبو البقاء العكبري عن الربيعي.

و هذه الأوجه الثلاثة قد ذكرها ابن الشجري، و العكبري، و كذلك البرقوقي⁽²⁾.

و واضح أنّ أبا المرشد المعري لم يذكر الأخيرين منها، كما أنّ إعراب " أهل " صفة لـ " دهر " باقٍ على هذه الأوجه الثلاثة، و يبدو لي ترجيح الوجه الثاني منها؛ لبعده عن التقدير الذي هو خلاف الأصل.

الوجه الثاني: أنّ " أهل " مرفوع خيرًا لمبتدأ محذوف:

هذا الوجه نقله أبو المرشد عن أبي العلاء المعري، و هو وجه لازم على رواية نصب " دهرًا " و لا يتأتى وجه الوصفية السابق هنا⁽³⁾.

و هذا يعني أنّ الكلام صار جملتين بعدما كان في الوجه السابق جملة واحدة، غير أنّ الجملة الثانية هي جملة صغرى مكونة من المبتدأ المحذوف و خبره " أهل ".

و هذا الذي نقله أبو المرشد عن أبي العلاء المعري قد قاله من بعده ابن فورجة، و نقل كلامه أيضًا أبو المرشد، و هذا الكلام هو ما أشار إليه ابن فورجة في شرحه⁽⁴⁾.

و قد نسب الواحدي و البرقوقي هذا الوجه لابن فورجة⁽⁵⁾، و نسب ابن الشجري رواية

(1) التبيان في شرح الديوان 190/3 .

(2) أمالي ابن الشجري 1/ 311, 312، و التبيان في شرح الديوان 190/3، و شرح البرقوقي 307/3، 308 .

(3) تفسير أبيات المعاني: ص 207، 208 .

(4) الفتح على أبي الفتح: ص 250 .

(5) شرح الواحدي 1/133، و شرح البرقوقي 308/3 .

النصب إلى الشاميين مشيراً إلى أنّ أبا العلاء قد اعتمد عليها⁽¹⁾، و نسبها العكبري لأبي العلاء المعري⁽²⁾.

و هذا الوجه قد قاله أبو العلاء في شرحه "معجز أحمد" بشكل مفصل أوضح مما نقله إلينا أبو المرشد المعري، حيث قال: « الرواية الصحيحة نصب "دهراً" عطفاً على "ثعل" و قوله: "بأنك منهم" رفع: لأنه فاعل "كفى" و "أهل" رفع: بخبر ابتداء محذوف، كأنه قال: هو أهل لأن أمسيت من أهله»⁽³⁾.

و ضَعَّف ابن الشجري هذا الوجه، قال: « و المعري أسقط حكم الرفع، و ذلك أنه قال: و بعض الناس يرفع "دهراً" و لا ينبغي أن يلتفت إليه، و عطف "دهراً" على "ثعللاً" و رفع "أهل" بتقدير: هو أهل، و حكاية اللفظ الذي قدّره للنصب: كفى ثعللاً فخراً أنك منهم و كفى دهراً هو أهل لأن أمسيت من أهله أنه أهل، لكونك من أهله. و هذا قول فيه إسهاب كما ترى، و تكلف شاق»⁽⁴⁾

و على رواية النصب " و دهراً" هنا يكون في البيت وجهين إعرابين على ما ذكره الشُّرَّاح هما:

(1) أن يكون "دهراً" منصوباً بالعطف على "ثعللاً"، و "أهل" مرفوع خبراً لمبتدأ محذوف و هذا هو الظاهر من قول أبي العلاء، و ابن فورجه اللذين ذكرهما أبو المرشد.

(2) أن يكون نصب (دهراً) على أنه اسم "أن"، و يكون (أهل) مرفوعاً لأنه خبر "أن" و المعنى: كفى ثعللاً فخراً بأنك، و أنّ دهراً لأن أمسيت من أهله أهلٌ و قد نقله ابن الشجري و أبو البقاء العكبري عن الربيعي⁽⁵⁾.

و هذا الذي ذكره الربيعي قد رده ابن الشجري مشيراً إلى أنّ هذا القول بعيد من

(1) أمالي ابن الشجري 1/ 311 .

(2) التبيان في شرح الديوان 190/3 .

(3) معجز أحمد 1/ 173 .

(4) أمالي ابن الشجري 1/ 311 .

(5) التبيان في شرح الديوان 190/3 .

الترجيح

يظهر لي مما سبق أنّ الوجه الثاني في الإعراب أرجح، و هو كون " أهل " مرفوعة خبراً لمبتدأ محذوف لأمرين، هما:

الأول: أنّ ابن فورجه قد أورد ما يرجح هذا الرأي، و ذلك في أثناء تعقيبه على ما أورده ابن جني، فقال بعدما نقل كلامه: « هذا كلامه و اختياره، و شتان إضمار مبتدأ يدلُّ عليه الكلام، و يشهد به الضمير، و حذف فعل لا انسياق للفظ معه، و لتحاكم مع الشيخ أبي الفتح إلى إظهار الفعل الذي زعم أنّه مضمّر، ثم نظر كيف انسياق الكلام في حكم الشعر، فما أراك تستحسن أن تقول: كفى ثعللاً فخرًا بأنك منهم، و ليفخر دهر أهل لأنّ أمسيت من أهله، بل كفى ثعللاً فخرًا بأنك منهم، و دهرًا هو لأنّ أمسيت من أهله أهل، و لو حُيِّرَ في هذين اللفظين الشيخ أبو الفتح لاختار هذا لاشك، و قد قال أبو الطيب:

مِنْ كُلِّ رِجْوٍ وَكَاءِ الْبَطْنِ مُنْفَتِقٍ لَا فِي الرِّجَالِ وَ لَا النَّسْوَانِ مَعْدُودٌ⁽²⁾

فرفع معدودًا لأنّه خبر مبتدأ محذوف، كأنّه قال: هو معدود، و لولا ذلك لوجب جره، و القصيدة مرفوعة، و هذا في شعره و شعر غيره كثير، و ما ادّعاها أبو الفتح من الضرورة⁽³⁾.

الثاني: ثمّة وجه آخر في هذا البيت لم يشر إليه أبو المرشد، قاله ابن الشجري، فقال: « تَرَفُّعُ " الفخر " بإسناد كفى إليه، و تخرُّجُ الباء عن كونها زائدة فتجعلها معدّية متعلقة بالفخر، و تجرُّ " الدهر " بالعطف على مجرور الباء، و ترفعُ " الأهل " بتقدير المبتدأ الذي تقدم ذكره، فيصير اللفظ: كفى ثعللاً فخر بكونك منهم، و بدهرٍ هو أهلٌ لأنّ أمسيت من أهله، و المعنى أنّهم اكتفوا

(1) أمالي ابن الشجري 1 / 311 .

(2) من البسيط، غير موجود في ديوانه الذي نشرته دار بيروت، 1403 هـ - 1983 م، انظر ديوانه: ص 506-508، و موجود في ديوانه الآخر: ص 486، بتحقيق عبدالوهاب عزام، و نشرته لجنة التأليف و الترجمة و النشر.

(3) الفتح على أبي الفتح: ص 251 .

بفخرهم به، و بزمانه عن الفخر بغيرهما»⁽¹⁾.

و هذا القول يشير إلى رواية أخرى في البيت، و هي بجرّ " و دهر"، و عليه أيضًا يكون إعراب " أهل" على الوجه الثاني من أنّه خبر لمبتدأ محذوف، و هذا أيضًا يعتبر من مرجحات هذا الوجه الذي اخترته فيما سبق، هذا و الله تعالى أعلم بالصواب.

(1) أمالي ابن الشجري 77/1، و انظر أيضًا: التبيان في شرح الديوان 190/3 .

" بني أسد" بين المنادى و البدل و المفعولية

قال أبو المرشد المعري في بيت المتنبي:

سِنَانٌ فِي قَنَاةِ بَنِي مَعَدٍّ بَنِي أَسَدٍ إِذَا دَعَوْا النَّزَالَا⁽¹⁾

قال ابن جني: « " بني أسد" منصوب؛ لأنه منادى مضاف، و معناه أن قول بني معد إذا نزلوا الأعداء: يا بني أسد، ليقوم في الغناء و الدفع عنهم مقام سنان مركب في قناتهم؛ لأنهم إذا دعواهم أربوا الأعداء، و أغنوا عنهم و منعوا منهم، و يجوز أن يكون " بني أسد" بدلاً من " قناة بني معد" كأنه قال: سنان في بني أسد الذين هم قناة في بني معد، يريد بضرهم إياهم، و هذا أقوى من القول الأول»⁽²⁾.

و قال الشيخ أبو العلاء المعري - رحمه الله - : « يقول بدر سنان في قناة بني معد نسبة إلى معد بن عدنان، و قوله " بني أسد" يجوز أن يكون بدلاً من "بني معد"، و هو بدل تبويض؛ لأن " بني أسد" يرجعون في النسب إلى معد، و هذا كما يقول: فلان من بني العباس بن علي بن عبد الله و يجوز أن يكون نصب " بني أسد" بإضمار فعل، كأنك قلت: " أعني " أو " أريد " أو نحو ذلك»⁽³⁾.

الدراسة

لقد اختلف شراح ديوان المتنبي في أثناء توجيهاتهم الإعرابية لكلمة " بني أسد" في بيت المتنبي السابق، و لهم فيها أربعة توجيهات، اثنان منهما على أنها منصوبة، و اثنان على أنها مجرورة و قد ذكرها أبو المرشد، و فيما يأتي بيان ذلك:

(1) من الوافر، في ديوانه: ص141، و هو من شواهد: الفسر 158/3، و شرح الواحدي 372/1، و الموضح 342/4 .

(2) تفسير أبيات المعاني: ص211 .

(3) نفسه.

التوجيه الأول: أنه منصوب على النداء

نقله أبو المرشد عن ابن جني⁽¹⁾، و تبعه الواحدي، و التبريزي، و المهلي، و العكبري و البرقوقي⁽²⁾.

و هذا الذي نقله أبو المرشد عن ابن جني هو صريح كلامه في شرح ديوان المتنبي، مع اختلاف يسير في الألفاظ⁽³⁾.

كما ذكره أبو العلاء المعري، من غير أن ينسبه إلى ابن جني⁽⁴⁾.

و قد لاقى هذا الوجه اعتراضاً من الواحدي، فعقب عليه بقوله: " و هذا كله تكلف و تمحل و كلام من لم يعرف وجه المعنى"⁽⁵⁾، و قد نقل المهلي و العكبري كلام الواحدي⁽⁶⁾.

التوجيه الثاني: أنه مفعول به منصوب بفعل مضمر

و هو الوجه الثاني الذي نقله أبو المرشد عن أبي العلاء المعري⁽⁷⁾، و تبعه التبريزي⁽⁸⁾.

و لم أجد هذا الوجه في شرح أبي العلاء المعري لديوان المتنبي "معجز أحمد"⁽⁹⁾.

كما أن الواحدي لم ينقل عن أبي العلاء هذا الوجه، غير أن كلام الواحدي في تعليقه على البيت يشير إلى مثل هذا و الله أعلم، من غير نسبة إلى قائل بعينه، حيث قال: « " بنو معد": هم العرب؛ لأنَّ نسبهم يعود إلى معد بن عدنان، و اختلفوا في " بني أسد" ههنا، و روى قوم: " بني أسد"، على أنَّها جمع " أسد"، و قالوا: يعني أنَّ " بني معد" هم " بنو أسد"، يصفهم

(1) السابق نفسه.

(2) شرح الواحدي 372/1، و الموضح 342/4، و المأخذ على شرح ابن جني 239/1، و التبيان في شرح الديوان 226/3، و شرح البرقوقي 343/3.

(3) الفسر 159/3.

(4) معجز أحمد 148/2.

(5) شرح الواحدي 372/1.

(6) المأخذ على شرح أبي الطيب 239/1، و التبيان في شرح الديوان 226/3.

(7) تفسير أبيات المعاني: ص 211.

(8) الموضح 343/4.

(9) معجز أحمد 148/2، 149.

بالشجاعة»⁽¹⁾.

فكلام الواحدي هذا يُلمح إلى أنّه يحمل الكلام في الإعراب على تقدير: " أعني، أو أريد"، و يدل على هذا أنّه أتبع ذلك بإشارته إلى أنّ وجهي ابن جني في الإعراب هما وجهان آخران، فقال: " و ذكر ابن جني وجهين آخرين..."⁽²⁾، هذا و الله أعلم.

التوجيه الثالث: أنّه مجرور على أنّه بدل من " قناة بني معد"

و هذا الوجه نقله أبو المرشد عن ابن جني⁽³⁾، و كذلك ذكره كلٌّ من: الواحدي، و التبريزي و العكبري، ناسبين الكلام إلى ابن جني⁽⁴⁾.

و كما هو الحال، فإنّ هذا التوجيه الذي نقله أبو المرشد عن ابن جني هو صريح كلامه في شرح ديوان المتنبي، مع اختلاف يسير في الألفاظ⁽⁵⁾، و أيضًا ذكره أبو العلاء المعري من غير أن ينسبه إلى ابن جني⁽⁶⁾، و نسبه البرقوقي إلى بعض الشراح⁽⁷⁾.

و ورد عليه اعتراض الواحدي السابق، بأنّ هذا كله تكلفٌ و تمحلٌ و كلام من لم يعرف وجه المعنى، ثم أشار الواحدي بعد ذلك إلى أنّ ابن فورجه قد اختار هذا الوجه⁽⁸⁾، و ذكر هذا أيضًا أبو البقاء العكبري⁽⁹⁾، و قد نقل العكبري أيضًا تعقيب الواحدي على هذا الوجه⁽¹⁰⁾.

(1) شرح الواحدي 372/1 .

(2) نفسه.

(3) تفسير أبيات المعاني: ص 211 .

(4) شرح الواحدي 372/1، و الموضح 342/4، و التبيان في شرح الديوان 226/3 .

(5) الفسر 159/3 .

(6) معجز أحمد 148/2، 149 .

(7) شرح البرقوقي 343/3 .

(8) شرح الواحدي 373/1 .

(9) التبيان في شرح الديوان 226/3 .

(10) نفسه.

التوجيه الرابع: أنه مجرور على أنه بدل من " بني معد "

هذا الوجه نقله أبو المرشد عن أبي العلاء المعري⁽¹⁾، و تبعه التبريزي و نسبه أيضاً إلى أبي العلاء المعري⁽²⁾.

و قد ذكر أبو العلاء المعري هذا القول في شرحه، فقال: « و يجوز أن يكون بدلاً من " معد " و التقدير: سنان في قناة بني أسد، يقول: هو يقوم في الدفع عنهم مقام السنان في القناة يوم الحرب و المنازلة»⁽³⁾.

فأبو العلاء المعري يعتبر أن " بني أسد " بدل بعض من " بني معد ".

أمّا الواحدي فقد ذكر هذا الوجه، دون أن ينسبه إلى أبي العلاء المعري، و لم يحمله على أنه بدل بعض من كل، بل حمّله على أنه بدل اشتمال، قال: « و المتنبّي يقول: الممدوح سنان في قناة العرب الذين هم بنو معد، ثم خصص بعض التخصيص، و أبدل من " بني معد " " بني أسد"، فكأنه قال: هو سنان قناة بني أسد عند الحرب، و " بنو أسد" أيضاً هم من " بني معد"، و لهذا جاز إبدالهم من " بني معد"؛ لاشتغالهم عليهم، كما تقول: هذا من قريش بني هاشم، و هذا من بني هاشم بني أبي طالب، و الممدوح كان أسدياً، لذلك خص بني أسد، و النزال: منازلة الأقران بعضهم إلى بعض من الخيل عند شدة القتال، يقول: هو رئيسهم و صدرهم الذي به يقاتلون»⁽⁴⁾.

و نقل المهلي، و العكبري، و البرقوقي عن الواحدي ما ذكره في هذا الوجه و نسبوه إليه⁽⁵⁾. و قد ظهر من خلال كلام الشراح في هذا الوجه أنه محمول على بدل البعض، أو بدل الاشتمال، و الذي يظهر لي أنّ البدل في كليهما جائز، فكلاهما يكون البدل فيه جزءاً من المبدل منه، غير أنه لا بد من الإشارة إلى أنّ بدل البعض، أو بدل الاشتمال لا بد فيهما من ضمير، و الضمير في الكلام مقدّر، و التقدير: بني أسد منهم، و الله أعلم.

(1) تفسير أبيات المعاني: ص 211 .

(2) الموضح 343/4 .

(3) معجز أحمد 149/2 .

(4) شرح الواحدي 373/1 .

(5) المآخذ على شراح ديوان أبي الطيب 239/1، و التبيان في شرح الديوان 226/3، و شرح البرقوقي 342/3 .

الترجيح

اتضح مما سبق أنّ بعض العلماء أشار إلى ترجيح بعض الوجوه، و بعضهم لم يرجح واحداً منها، و اكتفى بعرض الأوجه الجائزة، و لي عدة تعليقات على هذه الوجوه ، هي:
أولاً: أمّا القول الأول لابن جني: و هو أنّ " بني أسد" منصوب على هذه الوجوه ، هي:
فيبدو لي ضعفه و الله أعلم؛ لأنّ ابن جني قد استضعفه مقابل القول بالبدل، و صرّح في كلامه بأنّ القول بالبدلية أقوى⁽¹⁾، و ورد عليه اعتراض الواحدي السابق ذكره، بالإضافة إلى حاجة الكلام لتقدير أداة النداء " يا".

ثانياً: أمّا عن الوجه الثاني المنسوب لأبي العلاء المعري: و هو أنّ منصوب بفعل مضمر ، فيرد عليه أمران، هما:

= أنّه يلزم عليه تقدير " أعني" و هو فعل و فاعل، و ما لا يحتاج إلى تقدير أولى.
= أنّ المتأخرين من شراح ديوان أبي الطيب المتنبي لم يشيروا إلى هذا الوجه، كالمهلي، و العكبري و البرقوقي⁽²⁾، و يبدو لي أنّ هذا راجع لشعورهم أنّ وجه بعيد عن المعنى المراد، و الله أعلم.
ثالثاً: أمّا الوجه الثالث لابن جني أيضاً: و هو أنّ " بني أسد" بدل تبعيض من " قناة بني معد" فيبدو لي أيضاً ضعفه ، و الله أعلم؛ لاعتراض الواحدي عليه، و أيضاً ليس فيه إبدال مقبول؛ لأنه أبدله من غير العاقل "قناة".

رابعاً: أمّا الوجه الرابع لأبي العلاء المعري: و هو أنّ " بني أسد" بدل تبعيض من " بني معد"، فالذي يظهر لي أنّه أرجح الأوجه في البيت، لسببين:
= و ذلك لما ذكره الواحدي فيه، بعدما صرح بأنّ الوجهين السابقين فيهما من التكلف و التمحل ما فيهما.

= إنّ إبدال العاقل " بني أسد" من العاقل " بني معد" أقرب لمفهوم السامع من أن يبدله من غير العاقل " قناة " كما في الوجه السابق ، و الله أعلم.

لأجل هذا كله رجّحت الوجه الثالث، و هو حمل الكلام على أنّ " بني أسد" بدل من " بني

(1) الفسر 159/3 .

(2) المآخذ على شرح ديوان أبي الطيب 239/1، و التبيان في شرح الديوان 226/3، و شرح البرقوقي 342/3، 343

معد"، و الله تعالى أعلم بالصواب.

"كلُّ" بين الابتداء و التوكيد

قال أبوالمرشد سليمان المعري في بيت المتنبي:

مَا لَنَا كُلُّنَا جَوَّى يَا رَسُولُ أَنَا أَهْوَى وَ قَلْبُكَ الْمَثْبُولُ⁽¹⁾

قال ابن جني: « معنى البيت أنه أتهم رسوله بمشاركته إيَّاه في حبيبه»⁽²⁾.

وقال الشيخ (أبو العلاء المعري) - رحمه الله - : « الأجود أن يرفع "كلُّنا" على الابتداء، و يكون "جَوَّى" خبره، و كان بعض الناس يخفض "كلنا"، و يجعله توكيداً للضمير في "لنا"، و هذا رديء لأنه يوجب نصب "جَوَّى" على الحال، فيقال: ما لنا كلِّنا جَوِّياً، و إن لم يفعل ذلك فهو ضرورة»⁽³⁾.

الدراسة:

من الألفاظ التي تستخدم في التوكيد المعنوي لفظة "كلُّ"، و لفظها مفرد و معناها جمع و تنفيذ العموم و الإحاطة، و قد وردت في بيت المتنبي السابق مضافة لضمير الجمع "كلُّنا" و اختلف شراح بيت المتنبي السابق في إعرابها، و نقل أبو المرشد المعري عن أبي العلاء توجهين: إمَّا أن تكون مبتدأ، أو توكيداً، و فيما يأتي تفصيل ذلك و بيانه:

الوجه الأول: أن "كلُّنا": مرفوع بالابتداء، و "جَوَّى" خبره:

لم ينقل أبو المرشد عن ابن جني إعراباً في البيت، و ما نقله عنه هو مجرد معنى البيت فقط⁽⁴⁾.

و هذا الوجه هو أحد وجهي الإعراب اللذين قد نقلهما أبو المرشد المعري عن أبي العلاء المعري، و نقله عنه أيضاً ابن معقل المهلبي، و قد صرَّح فيه بأنَّه الوجه الأجود عند أبي العلاء⁽⁵⁾.

(1) من الخفيف، في ديوانه: ص429، و هو من شواهد: الفسر 38/3، و الموضح 236/4، و شرح البرقوقي 267/3.

(2) تفسير أبيات المعاني: ص197.

(3) نفسه: ص198.

(4) الفسر 38/3، 39.

(5) تفسير أبيات المعاني: ص198، و المآخذ على شراح ديوان أبي الطيب 132/2.

كما ذكر هذا الوجه التبريزي، و أبو البقاء العكبري، دون أن ينسبها إلى أحد⁽¹⁾ و تبعهما البرقوقي، و زاد فيه قوله: " و الجملة حالية"⁽²⁾. و لم أجد هذا الوجه عند أبي العلاء في " معجز أحمد" فكلامه لم يتجاوز توضيح معاني الكلمات و المعنى العام، و لم يذكر فيه شيئاً عن الإعراب، و قال: « جَوَى: أي حزين و الجوى: الحزن، و المتبول: المستهام في الهوى، كأنه أصيب بنبل، اتهم رسوله إيّاه في حبه. يقول: يا رسول ما لكل واحد منّا حزين بحب هذه الجارية؟ و لم أنا العاشق و قلبك المستهام المحزون!«⁽³⁾.

الوجه الثاني: أن "كلنا": مجرورٌ توكيداً للضمير و "جَوَى" حال:

هذا هو الثاني من الوجهين اللذين نقلهما أبو المرشد عن أبي العلاء المعري، و نقله عنه أيضاً ابن معقل المهلي⁽⁴⁾، و ذكر فيه أنّ بعض الرواة كان يروي البيت بخفض "كلنا"، و يجعله توكيداً للضمير في "لنا"، و استضعفه أبو العلاء و أشار إلى أنه وجه رديء؛ لأنه يوجب نصب "جَوَى" على الحال، فيقال: ما لنا كلنا جَوياً، و إن لم يفعل ذلك فهو ضرورة"⁽⁵⁾. و ذكره التبريزي و العكبري دون نسبه⁽⁶⁾، و لم يذكره البرقوقي في شرحه، بل اكتفى بالوجه الأول⁽⁷⁾.

و هذا الوجه المنقول عن أبي العلاء المعري لم أجده في شرحه "معجز أحمد"⁽⁸⁾، و ربما ذكره في شرحه الآخر "اللامع العزيزي". و قد نقل العكبري عن أبي الفتح نفس القول الذي أورده أبو المرشد عن أبي العلاء، و قال: « قال أبو الفتح: و لا يجوز، لأنه يُوجب نصب "جَوَى" على الحال، فيقول: جَوياً، و إن لم

(1) الموضح 236/4، و التبيان في شرح الديوان 148/3 .

(2) شرح البرقوقي 267/3 .

(3) معجز أحمد 579/3، 580 .

(4) المآخذ على شراح ديوان أبي الطيب 132/2 .

(5) تفسير أبيات المعاني: ص 198 .

(6) الموضح 236/4، و التبيان في شرح الديوان 148/3 .

(7) شرح البرقوقي 267/3 .

(8) معجز أحمد 579/3، 580 .

يفعل فهو ضرورة»⁽¹⁾.

و لم أجد هذا القول المنقول عن ابن جني في شرحه لديوان المتنبي: "الفسر" و "الفتح الوهبي"⁽²⁾, و ربما ذكره في نسخة أخرى, و ربما قصد العكبري عالمًا آخر غير أبي الفتح ابن جني, و الله أعلم.

أمَّا ابن معقل المهلبي فقد عثَّب على كلام أبي العلاء المعري بما يزيد تأكيدًا و توضيحًا, و ذكر أنّ تأكيد "لنا" بـ "كلنا" يُوجب أن يكون الحال جمعًا فيقال: " ما لنا كلِّنا جَوِين", لأنَّك إمَّا أفردت "جَوَى" خيرًا لَمَّا جعلت "كلِّنا" مبتدأ فحملت الخبر على لفظها لأنَّه مفرد, فأما إذا أكدت به ضمير الجمع, تمخَّص في الجمع, لأنَّه صار من تمامه و أشبه "أجمعين" فكأنك قلت: " و ما لنا أجمعين جوين", فلا يجوز "جويًا" كما لا يجوز: ما للزَّيْدَيْنِ قائمًا, و مثل هذا مسألة "الإيضاح": أنتم كلُّكم بينكم درهمٌ. قال: إذا جعلت "كلًّا" تأكيدًا أنتم "كأنَّك قلت: أنتم بينكم درهمٌ, و أنتم كلُّكم بينهم درهم, إذا جعلت "كلًّا" مبتدأ, لأنَّه اسم موضوع للغيبة, كأنَّك قلت: أنتم غلمانُكم بينهم درهمٌ"⁽³⁾.

و هذا يعني أنّ كلمة "كل" لما كانت مبتدأً على الوجه الأول رُوِيَ في لفظها المفرد لأَنَّها مضافة إلى معرفة, و أكَّد ذلك ابن جني عندما تحدث عن مسألة الإيضاح التي تطرق لها المهلبي "أنتم كلُّكم بينكم درهمٌ", فقد قال ابن جني: « و تقول: " أنتم كلُّكم بينكم درهمٌ" فظاهر هذا أن يكون "كلُّكم" توكيدًا لأنتم و الجملة بعده خير عنه, و يجوز أن يكون كلُّكم مبتدأً ثانيًا و الجملة بعده خبر عن كلِّكم, و كان أجود من ذلك أن يُقال: بينه درهم لأنَّه لفظ "كل" مفرد ليكون كقولك: أنتم غلامُكم له مالٌ, و يجوز أيضًا: أنتم كلُّكم بينهم درهمٌ, فيكون عود الضمير بلفظ الغائب حملاً على اللفظ و جمعه حملاً على المعنى كل ذلك مساغ عندهم و مجاز بينهم»⁽⁴⁾.

(1) التبيان في شرح الديوان 148/3 .

(2) الفسر 39/3, و الفتح الوهبي: ص 119 .

(3) المآخذ على شرح ديوان أبي الطيب 132/2, 133 .

(4) الخصائص 315/3 .

و يتضح من كلام ابن جني جواز إفراد و الجمع لما بعد " كل " المضافة لمعرفة، و ذلك مراعاة للفظها و معناها، و الأجود لإفراد للخبر مراعاة للفظها المفرد. و تجدر الإشارة إلى أنّ أبا العلاء المعري لم يكن يرفض هذا القول لهذه العلة التي أوردها ابن معقل المهلي، و الذي نقله عنه أبو المرشد لا يفهم منه هذا، فالداعي لردّ القول عند أبي العلاء المعري هو الضرورة الشعرية التي ينكسر معها البيت، و هو أنّ النصب لكلمة " جَوَى " سيكون ضرورة في البيت، و لم ينوّه أبو العلاء المعري فيما نقله أبو المرشد إلى حكم " كل " إذا تغيرت من كونها مبتدأ إلى التوكيد، و ما يترتب عليه من خروجها عن الإسناد و ذهاب ارتباطها بكلمة " جَوَى " مما يستدعي رجوع " جَوَى " إلى مراعاة ضمير الجمع في " لنا " التي هي حال له، و الله تعالى أعلم.

الترجيح:

مما نقله أبو المرشد عن أبي العلاء المعري يظهر أنّ الوجه الأول هو أرجح الوجهين عند أبي العلاء المعري، و هذا ما أكّده الشراح الذين نقلوا هذا عنه، و يبدو لي أنّه الوجه الأرجح و ذلك لعدة أسباب تؤيد أنّ " كلُّنا " في بيت المتنبي مبتدأ و خبرها " جَوَى " ، هي: أولاً: أنّ " كل " المضافة للضمير الملفوظ يكثر وقوعها مبتدأ، و يكون خبرها مفردًا، بحسب قول السبكي⁽¹⁾، و الشواهد المسموعة كثيرة، و قد أكّد ذلك النحاة و ذكروا أنّ من وجوه " كل " باعتبار ما بعدها، أن تضاف إلى ضمير ملفوظ به و حينئذ يكون حكمها في هذه الحالة، أن لا يعمل فيها غالبًا إلاّ الابتداء⁽²⁾.

ثانيًا: اتّفاق الشراح مع أبي العلاء على صحة هذا الوجه، كالعكبري و البرقوقي و المهلي. ثالثًا: أنّ القول بأنّ " كلُّنا " توكيد كما في الوجه الثاني يوجب نصب " جَوَى " على الحال و هذا يلزم منه أن تكون جمعًا؛ لأنّ صاحبها جمع، و هو الضمير " نا " في " لنا "، و إنّ صحّ هذا الوجه فهو باب ضرورة، و الحمل على غير الضرورة أولى، هذا و الله أعلم.

(1) أحكام كل و ما عليه تدل: ص 51، تحقيق: حاتم صالح الضامن، دار البشائر، دمشق - سوريا، الطبعة الأولى 1424 هـ - 2003 م، و حاشية الصبان 123/3، 124 .

(2) مغني اللبيب 3/ 92، 93، و شرح المغني 2/ 117، و حاشية الصبان 123/3، 124 .

نصب و رفع "عذيري"

قال أبو المرشد المعري في بيت المتنبي:

عَذِيرِي مِنْ عَذَارَى مِنْ أُمُورٍ سَكَنَ جَوَانِحِي بَدَلَ الْخُدُورِ⁽¹⁾

قال ابن جني: «معنى "عذيري" أي: يعذرني في طلبي لهذه الأمور الصعبة، قال ذو الإصبع:

عَذِيرَ الْحَيِّ مِنْ عَدْوَا نَ كَانُوا حَيَّةَ الْوَادِي⁽²⁾

و"عذيري" في موضع نصب على المصدر، كأنه قال: لأُعَدِّرَ عُذْرًا، و"العذير" في غير هذا: الحال، قال حاتم:

وَ حَيْلٍ تَعَادَى قَدْ شَهَدْتُ مُغِيرَةً وَ لَوْ لَمْ أَكُنْ فِيهَا لَسَاءَ عَذِيرُهَا⁽³⁾

أي لساءت حالها، و العذارى جمع عذراء، و هي البكر من النساء، فأراد هاهنا أمورًا عظامًا لم تسم إليها نفس أحد قبله، و لما ذكر العذارى ذكر الخدور للصنعة⁽⁴⁾.

و قال الشيخ (أبو العلاء) - رحمه الله-: « "عذيري" في معنى عاذري، أي أريد عذيري أو طلبه، و نحو ذلك من الأفعال المضمرة، و أكثر ما يستعملون "عذيري، و عذيرك" في موضع نصب و على ذلك ينشدون قول الشاعر:

أُرِيدُ حَيَاتَهُ وَ يُرِيدُ قَتْلِي عَذِيرَكَ مِنْ حَلِيلِكَ مِنْ مُرَادٍ⁽⁵⁾

(1) من الوافر، في ديوانه: ص168، و هو من شواهد: الفسر 2/139، و معجز أحمد 2/235، و الموضح 3/56

(2) من مجزوء الكامل، لذي الإصبع العدواني، وروي: "حَيَّةُ الْأَرْضِ" في ديوانه: ص46، تحقيق محمد العدواني و محمد الدليمي. مطبعة الجمهور، الموصل - العراق، 1973 م، و هو من شواهد: الكتاب 1/246، 277، و شرح الكتاب 2/174، و الزاهر/ لابن الأنباري 1/487، د. حاتم صالح الضامن. دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد - العراق، الطبعة الثانية، 1987 م.

(3) من الطويل، لحاتم الطائي، وروي صدره: "وَ حَيْلٍ تَعَادَى لِلطَّعَانِ شَهْدُهَا"، في ديوانه: ص63، دار صادر، بيروت - لبنان، 1401 هـ - 1981 م، و هو من شواهد: الفسر 2/140، برواية: "وَ حَيْلٍ تَعَادَى" قَدْ شَهَدْتُ مُغِيرَةً"، و أمالي المرزوقي: ص283، تحقيق يحيى وهيب الجبوري. دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، 1995 م، برواية: "وَ حَيْلٍ تَعَادَى (بِالطَّعَانِ) شَهْدُهَا".

(4) تفسير أبيات المعاني: ص115، 116.

(5) من الوافر، لعمر بن معد يكرب، في ديوانه: ص107، المحقق: مطاع الطرايشي. مجمع اللغة العربية بدمشق، الطبعة الثانية، 1405 هـ - 1985 م، و روي فيه: "أُرِيدُ جِبَاءَهُ..."، و بنفس رواية ديوانه في: الكتاب

و رفع عذير لا يمتنع، على أن يضم له مبتدأ، و يجعل خبراً أو يضم الخبر، و يجعل مبتدأ»⁽¹⁾.

و قال الأحسائي: «معنى قوله: "عذيري" أي اعذرتي، و هو مصدر منصوب على معنى الأمر، و يجوز أن يكون فعلاً بمعنى فاعل كعليم، و يكون مرفوعاً على تقدير أنت عذيري أو يكون منصوباً على النداء، يريد يا عذيري»⁽²⁾.

الدراسة:

نقل أبو المرشد هنا في توجيه إعراب كلمة "عذيري" في بيت المتنبي خمسة توجيهات إعرابية بعضها نقلها عن ابن جني، و بعضها عن أبي العلاء، و بعضها عن الأحسائي، و الثلاثة الأولى منها أنه منصوب، و القولان الأخيران على أنه مرفوع، على الابتداء، أو الخبر، و فيما يأتي بيان ذلك و تفصيله:

القول الأول: أن يكون منصوباً على المصدرية:

نقل أبو المرشد هذا القول عن ابن جني، و تبعه ابن المستوفي⁽³⁾، و ذكره التبريزي دون أن ينسبه إلى ابن جني⁽⁴⁾.

و يكون "عذيري" هنا في موضع نصب على المصدر، كأنه قال: لأُعذِرَ عُدْرًا.

ثم ذكر ابن جني فيما نقله أبو المرشد أن "العذير" يأتي في غير هذا الاستعمال و يكون معناه: الحال، و استدل على هذا بقول حاتم الطائي:

وَ حَيْلٍ تَعَادَى قَدْ شَهِدْتُ مُغِيرَةً وَ لَوْ لَمْ أَكُنْ فِيهَا لَسَاءَ عَذِيرُهَا⁽⁵⁾

276/1، و شرح الكتاب 173/2، و الخزانة 210/10 .

(1) تفسير أبيات المعاني: ص 116 .

(2) نفسه.

(3) النظام 431/8 .

(4) الموضح 56/3 .

(5) سبق تخريجه: ص 174 .

و فسرها بقوله: " أي: لساءت حالها".

و هذا الكلام هو ما قاله ابن جني في كتابه "الفسر"⁽¹⁾.

ثم نقل أبو المرشد مثل ذلك عن الأحسائي أنه قال: « معنى قوله: " عذيري " أي اعذرنني, و هو مصدر منصوب على معنى الأمر»⁽²⁾.

القول الثاني: أن يكون منصوبًا بفعل مقدر على المفعولية:

هو واحد من الأقوال التي ذكرها أبو المرشد و نقلها عن أبي العلاء المعري، و تبعه التبريزي و ابن المستوفي⁽³⁾، و هو هنا بمعنى: عاذري، و منصوب بفعل مقدر على أن يكون " عذيري " في محل نصب مفعولًا به، و تقدير الكلام: أريدُ عذيري، أو أطلبه أو نحو ذلك من الأفعال المضمرّة، مشيرًا إلى كثرتّه في الكلام كما تقدم.

و لم أجد هذا القول المنسوب إليه في شرحه "معجز أحمد"⁽⁴⁾.

و هذا القول قد أشار إليه بعض النحويين، كأبي سعيد السيرافي، و الأعلام الشنتمري و الرضي، و أبي حيان⁽⁵⁾، دون أن يرجحوه على القول السابق.

و " عذيري " هنا منصوب بفعل مقدر، مثل القول الأول، و لكنّه يخالفه في أنّه غير منصوب على المصدرية، و تقدير الفعل فيه ليس واجبًا كما في المصدر النائب عن فعله في باب المفعول المطلق، كما يخالفه في أنّه يجعل " عذيري " بمعنى اسم الفاعل، لا بمعنى المصدر.

القول الثالث: أن يكون منصوبًا على النداء:

نقل أبو المرشد عن الأحسائي أنّه يميز في " عذيري " أن يكون منصوبًا على النداء، يريد يا عذيري⁽⁶⁾.

(1) الفسر 2/139، 140 .

(2) تفسير أبيات المعاني: ص 116 .

(3) الموضح 3/56، و النظام 8/432 .

(4) معجز أحمد 2/235 .

(5) شرح الكتاب 2/174، و النكت/ للأعلام الشنتمري 1/469، تحقيق رشيد بلحبيب. وزارة الأوقاف و الشؤون

الإسلامية المغربية، مطبعة فضالة، 1420 هـ - 1999 م، و شرح الكافية 1/342، و ارتشاف الضرب

. 1477/3

(6) تفسير أبيات المعاني: ص 116 .

و هذا الكلام لم أطلع عليه عند أحد من العلماء، و أرى أنّ حمل الكلام على النداء لا يستقيم إذ ليس المعنى عليه، و لا هو مراد الشاعر، كما أنّ العلماء قد أجمعوا على أنّه منصوب بفعل مضمر، و لم يذكروا أنّ هذا من باب النداء، و لهذا كان القول به ضعيفاً و بعيداً.

القول الرابع: أن يكون مرفوعاً على الابتداء:

من جملة ما نقله أبو المرشد عن أبي العلاء جواز رفعه على الابتداء على أن يضم له الخبر و نقله عنه أيضاً التبريزي و ابن المستوفي⁽¹⁾، و لم أجد أيضاً ذلك في شرحه الذي بين أيدينا⁽²⁾.

القول الخامس: أن يكون مرفوعاً على الخبرية:

ذكر أبو المرشد فيما نقله عن أبي العلاء المعري أنّ رفع "عذير" لا يمتنع، على أن يضم له مبتدأ، و يُجْعَلُ خبراً، و تبعه أيضاً التبريزي، و ابن المستوفي⁽³⁾.
و هذا القول أيضاً لم يشر إليه أبو العلاء في شرحه لديوان المتنبي⁽⁴⁾.
و نقل أبو المرشد أيضاً مثل هذا عن الأحسائي، بأنّه يجوز أن يكون فعياً بمعنى فاعل كعليم و يكون مرفوعاً على تقدير: أنت عذيري.

الترجيح

يبدو من خلال ما سبق أنّ الأقرب من هذه الأقوال هو القول الأول، و ذلك أنّ الصحيح أن يكون "عذير" في مثل هذه الاستعمالات في محل نصب على المصدر، و يؤيد ذلك إجماع النحويين على ذلك بأنّ المصادر في غير باب الأصوات قد جاءت على "فعل" كثيراً و ذلك: كالنكير، و اللهيب، و الوجيب، و غيرها.

أمّا بقية الأقوال فيرد عليها ما يلي:

= أمّا القول بنصبه على المفعولية فلم أجد من أجمع عليه أو رجحه على القول السابق.

= و أمّا نصبه على النداء فهو قول منفرد.

= و أمّا القولان الأخيران فيضعف الأخذ بهما؛ لعدم إجماع الشراح عليهما، و لأنّ الأكثر

(1) الموضح 56/3، و النظام 432/8 .

(2) معجز أحمد 235/2 .

(3) الموضح 56/3، و النظام 432/8 .

(4) معجز أحمد 235/2 .

في " عذيري " النصب كما نصّوا على ذلك, و أرى أيضاً أنّ المعنى يرفض هذين القولين في بيت المتنبي و هما أقرب إلى تفسيرات المعنى لا تفسيرات الإعراب.
كل هذا يجعل من القول الأول هو الأصح في إعراب " عذيري " و الأقوى في الأخذ به و الله تعالى أعلم بالصواب.

نصب و رفع " حقه "

قال أبوالمرشد سليمان المعري في بيت المتنبي:

فَعَلَّتْ بِنَا فِعْلَ السَّمَاءِ بِأَرْضِهِ خَلَعَ الْأَمِيرِ وَ حَقَّهُ لَمْ نَقْضِهِ⁽¹⁾

قال الشيخ أبو العلاء المعري - رحمه الله - : « و حقه " يجوز فيه النصب، فالنصب على إضمار فعل، كأنه " و لم نقض حقه " أو نحو ذلك، ثم جاء الفعل الثاني مفسِّراً للأول المضمراً، و الرفع على أن يكون " حقه " مبتدأ، و الواو عاطفةً جملة على جملة، و أول الجملة الأولى فعل، و أول الثانية اسم، و يجوز أن يكون الشاعر لم يرد عطف جملة على جملة، و إنما أخبر أن الممدوح فعل جميلاً، و " حقه لم نقضه "، أي: نحن مقصرون فيما يجب له، كما تقول: جَاءَنِي فَلَانَ يَطْلُبُ دَيْنَهُ وَ دَرَاهِمُهُ لَمْ أُعِدْهَا»⁽²⁾.

الدراسة

تختلف هذه المسألة التي عرض لها أبو المرشد هنا عن المسائل السابقة في هذه الدراسة في أن وجهي الإعراب فيها يجمعهما باب واحد من أبواب النحو، و هو باب الاشتغال، كما أن وجهي الإعراب فيها هما وجهان جائزان لا يمكن رد أحدهما، و البحث هنا فقط عن الراجح منهما.

و قد نقل أبو المرشد المعري عن أبي العلاء المعري وجهين محتملين لكلمة " حَقِّهِ " في بيت المتنبي، و ذكر ما يشير إلى أن هذه المسألة من باب الاشتغال، حيث أشار إلى أن " حَقِّهِ " يتردد بين وجهين:

أولهما: النصب على أنه مفعول به لفعل مضمّر يفسره فعل بعده " نقضه ":

و قد نقله أبو المرشد عن أبي العلاء المعري⁽³⁾، و ذكره التبريزي و العكبري دون نسبة

(1) من الطويل، في ديوانه: ص283، و هو من شواهد: الفسر 309/2، و معجز أحمد 99/3، و التبيان في شرح الديوان 217/2 .

(2) تفسير أبيات المعاني: ص139 .

(3) نفسه.

لأحد⁽¹⁾، و تبعهما البرقوقي⁽²⁾، و نسبه ابن المستوفي لابن جني⁽³⁾.

و هذا الذي نقله أبو المرشد عن أبي العلاء المعري لم أعثر عليه في كتابه "معجز أحمد" و ربما قال به أبو العلاء في "اللامع العزيزي"، فقد اكتفى في شرحه "معجز أحمد" ببيان المعنى، الذي فيه إشارة إلى أنه يذهب إلى هذا الوجه، قال: « يقول: إِنَّ خَلَعَ الأمير قد زينتنا و كستنا بأنواع الوشي، كما يكسو المطر الأرض، و يزينها بأنواع الأنوار، و ألوان الأزهار و نحن لم نقض حقَّ الأمير من الخدمة، و لم أقدر على أن أمدحه بما يليق بأوصافه، لقصور المدائح عن أوصافه»⁽⁴⁾.

و الجدير بالذكر أنَّ هذا الوجه قد ذكره ابن جني قبل أبي العلاء المعري، قال: « نصَّب "حقه" بفعل مضمر، كأنه قال: و لم نقض حقه، فلما أضمره فسره بقوله: "لم نقضه" و هذا كثير في القرآن و الشِّعر»⁽⁵⁾.

و كان يجدر بأبي المرشد أن ينسب هذا الإعراب في بيت المتنبي إلى ابن جني لا لأبي العلاء المعري، و لعله لم يطلع على ما كتب ابن جني في ذلك، و الله أعلم.

و ثانيهما: الرفع على أنه مبتدأ:

حيث نقل أبو المرشد أيضًا هذا عن أبي العلاء المعري، و ذكره أيضًا التبريزي دون نسبه⁽⁶⁾، و نسبه ابن المستوفي لابن جني⁽⁷⁾، و يكون الإعراب في هذا الوجه كالاتي: الواو حرف عطف، و "حقه" مبتدأ، و خبره "لم نقضه"، و الجملة الاسمية من المبتدأ و خبره معطوفة على الجملة الفعلية "فعلت بنا فعل...".

و هذا الوجه كسابقه، حيث لم أطلع عليه عند أبي العلاء المعري في شرحه "معجز أحمد"، و ربما قاله في شرحه الآخر "اللامع العزيزي"، و الله أعلم.

(1) الموضح 227/3، و التبيان في شرح الديوان 217/2 .

(2) شرح البرقوقي 326/2 .

(3) النظام 143/10 .

(4) معجز أحمد 99/3 .

(5) الفسر 310/2 .

(6) الموضح 227/3 .

(7) النظام 143/10 .

و هذا الوجه أيضًا ذكره ابن جني قبل أبي العلاء، إلا أنه ضعّفه، و رجّح عليه الوجه السابق، قال: « و لو رفع " حَقَّةٌ " بالابتداء، و جعل " لم نقضه " خبرًا عنه لم يكن " حقه " في قوة النصب، ألا تراك تقول: " قام زيدٌ و عمرًا ضربته "؟ فيجب أن نصب " عمروٌ " بالفعل المضمر لتجانس الجملتان بالتركيب، فيكون كلُّ واحد من فعل و فاعل، فكذلك هذا؛ لأنَّ قوله: " فعلت بنا فعل السماء بأرضه خلع الأمير " مركبة من فعل و فاعل، فينبغي أن تكون المعطوفة مثلها، هذا مع أنَّ الكلام غير موجب، و هذا مما يقوي إضمار الفعل»⁽¹⁾.

أمَّا العكبري و البرقوقي فلم يذكر هذا الوجه، بل اكتفيا بالوجه الأول⁽²⁾، فقولهما يحتمل أمرين، هما: الأول: إخراج المسألة من باب الاشتغال إلى باب آخر.

الثاني: إغفال وجه الرفع و إن كان جائزًا؛ نظرًا لترجح وجه النصب عليه، و الله أعلم. و هنالك أمور مهمة جدية بالوقوف عندها، و لابد من الإشارة إليها قبل الترجيح هي:

= أنَّ جميع الشَّرَاح الذين عرضوا لإعراب قول المتنبي: " وَ حَقَّةٌ لَمْ نَقْضِهِ " لم يذكروا مصطلح الاشتغال المعروف في أبواب النحو، حتى ابن جني و أبو العلاء المعري، فكلامهما و إن كان محمولاً على باب الاشتغال، غير أنَّهما لم يذكر هذا المصطلح.

= في قول ابن جني: " و هذا كثير في القرآن و الشِّعْر " تلميح إلى باب الاشتغال، و إن لم يُصرِّح بالمصطلح.

= في قول أبي المرشد المنقول عن أبي العلاء: " و يجوز أن يكون الشاعر لم يرد عطف جملة على جملة، و إمَّا أخبر أنَّ الممدوح فعل جميلًا... " تصريح بأنَّ الواو قد تكون غير عاطفة، و يُفهم من هذا أنه يريد أن تكون الواو استثنائية، و هذا يخرج بالكلام من باب الاشتغال، و يجعل الرفع وجهًا مختلفًا.

الترجيح

مما سبق يبدو لي ترجح وجه النصب على الرفع لعدة أسباب، هي:

أولاً: أنَّ " حَقَّةٌ " وقع بعد عاطف مسبق بجملة فعلية، و هو غير موصول بـ " أمَّا "، أو " إذا " و في

(1) الفسر 310/2، 311 .

(2) التبيان في شرح الديوان 217/2، و شرح البرقوقي 326/2 .

مثل هذه الصورة اتفق الجمهور على جواز الوجهين , و النصب أرجح بفعل مضمر؛ لكي تتناسب الجملتين المتعاطفتين⁽¹⁾.

و هذا يؤيد ترجيح وجه النصب الذي اختاره ابن جني في بيت المتنبي.
ثانياً: أنّ القول بأنّ "حقه" مرفوع بالابتداء بعد الواو العاطفة، يجعل الجملة الاسمية " و حقه لم نقضه" معطوفة على الجملة الفعلية قبله " فعلت بنا فعل..."، و ذلك خلاف الأصل لعدم تناسب الجملتين، بخلاف النصب بإضمار الفعل فإنه يحقق التناسب، و يجعل الكلام مترابطاً في بيت المتنبي، و يقرب المعنى لدى السامع.

ثالثاً: أنّ القول بأنّ "حقه" مرفوع بالابتداء بعد واو الإستئناف، يجعل الكلام جملتين منفصلتين في بيت المتنبي، و يقطع الكلام عن الجملة الفعلية في بداية البيت بخلاف الوجه الأول، و هذا يزيد المعنى بعداً، بالإضافة إلى أنّ هذا الوجه لم يذكره جميع الشراح؛ لذا بات بعيداً و مرفوضاً و الله أعلم.

و أخيراً يجب التنويه إلى أنّ عامل النصب عند البصريين في الاسم المشغول عنه، هو الفعل المضمر الذي يفسره الفعل المذكور، أمّا الكوفيون فعامل النصب عندهم هو الفعل المذكور، و هذه مسألة خلافية قد ذكرها ابن الأنباري و غيره، و رجّح مذهب البصريين و تبعه كثير من العلماء⁽²⁾.
و هذه المسألة الخلافية لم أتطرق لها هنا، بل اقتصر على دراسة وجهي النصب و الرفع في بيت المتنبي، و محاولة ترجيح أحدهما على الآخر، و الله أعلم بالصواب.

(1) انظر: الكتاب 88/1-90، و شرح المفصل 404/1، 405، و شرح التسهيل 141/2، و شرح الكافية 457/1،
و شرح ابن عقيل 138/2، و همع الهوامع 106/3 .

(2) الإنصاف 82/1، 83، و همع الهوامع 107/3، و شرح ابن عقيل 130/2، 131 .

المبحث الثاني: إعراب اسم الفعل

● إعراب: " بَلَّهَ " في قوله:

أَقَلُّ فَعَالِي بَلَّهَ أَكْثَرَهُ مَجْدُ وَ ذَا الْجِدِّ فِيهِ نِلْتُ أُمَّ لَمْ أُنَلْ جَدُّ

إعراب " بَلَّة "

قال أبو المرشد المعري في بيت المتنبي:

أَقْلُ فَعَالِي بَلَّةَ أَكْثَرُهُ مَجْدُ وَ ذَا الْجِدِّ فِيهِ نِلْتُ أُمَّ لَمْ أَنْلِ جَدُّ⁽¹⁾

قال ابن جني: « " أكثره " بالنصب و الجر، و النصب أجود، لأنه بله اسم مسمى به الفعل مثل: " رُوِيَ وَ حَيْهَلْ "، و " بله " في معنى " دَعُ أَكْثَرُهُ "، و هي اسم دع، كما أن " صه " اسم أسكت، و الجر في أكثره على أنه جعل " بله " مصدرًا و أضافه إلى أكثره، كقوله تعالى: ﴿ فَضَرَبَ الرِّقَابَ ﴾⁽²⁾، و النصب بعد " بله " أقوى، لأنه لو كان بله مصدرًا لَوُجِدَ فعله، و لا نعرف له تصرفًا، فينبغي أن يكون غير مشتق منه بمتلة " صِهْ "، و " مَهْ "، و إنما جَوَزْنَا الجر على أن يكون بله مصدرًا، لأنه قد وجدنا مصادر لأفعال لها، نحو " وَيَلِّ " و " وَيَحِّ " و " وَيَسِّ "، و قالوا: " الأئین: الإغیاء " و لا فعل له، و " الإلْدُ " للعجب⁽³⁾.

الدراسة

كلمة " بَلَّة " لها في العربية أكثر من وجه في الاستعمال، و قد ذكر ابن جني هنا فيما نقله عنه أبو المرشد في " بَلَّة " و في إعراب ما بعدها وجهين، و اقتصر عليهما، مرجحًا الوجه الأول منهما، و قد ذكر العلماء في " بَلَّة " أوجهًا أخرى لم يشر إليها ابن جني في كلامه و فيما يأتي بيان تلك الأوجه جميعها، و رأي العلماء في ذلك:

الوجه الأول: إنه اسم فعل أمر، بمعنى: " دَعُ " أو " اترك "

و هذا الوجه نقله أبو المرشد عن ابن جني، و تبعه ابن المستوفي⁽⁴⁾.

كما ذكره أبو العلاء، و ابن فورجة، و الواحدي، و العكبري، و البرقوقي، دون نسبة إلى أحد⁽⁵⁾.

(1) من الطويل، في ديوانه: ص198، و هو من شواهد: الفسر 978/1، و الفتح على أبي الفتح: ص118، و شرح الواحدي 58/2 .

(2) سورة محمد(4) .

(3) تفسير أبيات المعاني: ص89 .

(4) النظام 142/7 .

(5) معجز أحمد 349 /2، و الفتح على أبي الفتح: ص118، و شرح الواحدي 58/2، و التبيان في شرح الديوان = 373/1، و شرح البرقوقي 91/2 .

و نقله التبريزي عن أبي العلاء المعري⁽¹⁾.

و هذا الوجه هو أول الوجهين اللذين حمل ابن جني عليهما بيت المتنبي السابق في شرحه "الفسر"، و جعله الأَوَّلَى لقوته و سلامته من النقد⁽²⁾، و اتفق معه الواحدي و العكبري⁽³⁾. و هذا القول في إعراب "بَلَّه" هو القول الذي قال به سيبويه، حيث ذهب إلى أنَّ "بَلَّه" اسم فعل أمر بمعنى "دع"، فتنصب ما بعدها على أنَّه مفعول به، قال: «و أمَّا "بَلَّه" زَيْدًا" فيقول: دَعَّ زَيْدًا»⁽⁴⁾.

و تبعه الفراء⁽⁵⁾، و ابن السراج⁽⁶⁾، و الزجاجي⁽⁷⁾، و أبو سعيد السيرافي⁽⁸⁾، و أبو علي الفارسي⁽⁹⁾ و ابن سيده⁽¹⁰⁾، و الزمخشري⁽¹¹⁾، و غيرهم⁽¹²⁾. و استدلوا على كونه اسم الفعل بقوله ابن هرمة:

-
- (1) الموضح 225/2 .
 - (2) الفسر 978/1 - 980 .
 - (3) شرح الواحدي 58/2، و التبيان في شرح الديوان 373/1 .
 - (4) الكتاب 232/4 .
 - (5) الزاهر 361/1 .
 - (6) الأصول 177/3 .
 - (7) حروف المعاني / للزجاجي، القسم الثاني: ص10، تحقيق د. علي توفيق الحمد. مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، و دار الأمل، إربد - الأردن، الطبعة الثانية، 1406 هـ - 1986 م.
 - (8) شرح الكتاب 107/5 .
 - (9) إيضاح الشعر: ص33 .
 - (10) المحكم و المحيط الأعظم في اللغة / لابن سيده 234/4، تحقيق عبد الستار أحمد فراج. الطبعة الأولى، 1388 هـ - 1968 م.
 - (11) المفصل: ص196 .
 - (12) شرح المفصل 42/3 - 44، و شرح الجمل 262/2، و شرح الكافية الشافية 1385/3، و شواهد التوضيح: ص205، و شرح الكافية 93/3، و ارتشاف الضرب 1555/3، و الجني الداني: ص424، و توضيح المقاصد 1167/4، و مغني اللبيب 204/2، و النحو الوافي 150/4، 151 .

يَمْشِي الْقَطُوفُ إِذَا غَتَّى الْحُدَاةُ بِهَا مَشْيَ الْجَوَادِ بَلَهَ الْجِلَّةُ التُّجْبَا⁽¹⁾

فهذا لا يكون إلا اسم فعل؛ لنصبه ما بعده⁽²⁾.

و من ذلك أيضًا قول جرير:

وَ هَلْ كُنْتُ يَا ابْنَ الْقَيْنِ فِي الدَّهْرِ مَالِكًا لِعَيْرٍ بَعِيرٍ بَلَهَ مَهْرِيَّةً نُجْبَا⁽³⁾

و حركة الفتح في آخره هي حركة بناء⁽⁴⁾، قال ابن يعيش: « فإذا كانت اسمًا للفعل كانت

بمعنى "دع"، و كانت مبنية لوقوعها موقع الفعل، و هو "دع"، و حركت لالتقاء الساكنين

و هما اللّام و الهاء، و فتح إبتاعًا لفتحة الباء، و لم يعتد باللام حاجزًا لسكونها⁽⁵⁾.

قال ابن مالك: « المعروف استعمال "بله" اسم فعل بمعنى: اترك، ناصبًا لما يليها بمقتضى

المفعولية⁽⁶⁾».

و ذكر الأزهري أنّ فاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا، لأنّه نائب عن فعل أمر، و الدليل على

أنّه اسم فعل كونه مبنياً، و الدليل على بنائه كونه غير منون⁽⁷⁾.

(1) من البسيط، و ليس في ديوان ابن هرمه، بتحقيق محمد نفاع و حسين عطوان، و هو من شواهد: إيضاح الشعر: ص35، و الفسر 979/1، و روي فيه: "تمشي" مكان "يمشي"، و شرح المفصل 43/3، و الخزانة 214/6، 215، 231.

(2) شرح المفصل 44/3.

(3) من الطويل، في ملحق ديوان جرير، بشرح محمد بن حبيب: 1022/3، تحقيق د. نعمان محمد أمين طه. دار المعارف، القاهرة- مصر، الطبعة الثالثة، و غير موجود في ديوانه الذي نشرته دار بيروت، و هو من شواهد: همع الهوامع 220/2، و روي فيه: "بعير" مكان "يعير" و ضم ميم "مهريّة"، و الخزانة 231/6.

(4) إيضاح الشعر: ص36، و شرح المفصل 42/3، و الجنى الداني: ص424، و توضيح المقاصد 1167/4، و مغني اللبيب 205/2.

(5) شرح المفصل 42/3، و انظر أيضًا: همع الهوامع 221/2.

(6) شواهد التوضيح: ص205.

(7) التصريح 288/2.

الوجه الثاني: أن يكون "بله" مصدراً مضافاً إلى ما بعده

نقله أيضاً أبو المرشد المعري عن ابن جني، و تبعه أيضاً ابن المستوفي⁽¹⁾.
كما ذكره أيضاً أبو العلاء المعري دون نسبة⁽²⁾، و تبعه الواحدي، و العكبري⁽³⁾.
و كسابقه أيضاً نسبه التبريزي إلى أبي العلاء المعري⁽⁴⁾.
و هذا الوجه هو ثاني الوجهين اللذين ذكرهما ابن جني في شرحه، غير أن ابن جني اعتبره
أضعف من سابقه، و علل لهذا كما أورد أبو المرشد المعري، من غير أن يمنع جوازه⁽⁵⁾.
و هو أيضاً قول سيويه، قال: « و "بله" ههنا بمنزلة المصدر كما تقول ضَرَبَ زَيْدٌ»⁽⁶⁾
و تبعه الزجاجي⁽⁷⁾، و الفارسي⁽⁸⁾، و ابن سيده⁽⁹⁾، و الزمخشري⁽¹⁰⁾، و ابن
يعيش⁽¹¹⁾ و الرضي⁽¹²⁾، و غيرهم⁽¹³⁾.

-
- (1) النظام 142/7 .
 - (2) معجز أحمد 2 / 349 .
 - (3) شرح الواحدي 58/2، و التبيان في شرح الديوان 373/1 .
 - (4) الموضح 225/2 .
 - (5) الفسر 979/1، 980 .
 - (6) الكتاب 232/4 .
 - (7) حروف المعاني، القسم الثاني: ص10، 11 .
 - (8) إيضاح الشعر: ص33- 35 .
 - (9) المحكم 234/4 .
 - (10) المفصل: ص196 .
 - (11) شرح المفصل 42/3، 43 .
 - (12) شرح الكافية 93/3 .
 - (13) الجني الداني: ص424، و توضيح المقاصد 1167/4، و مغني اللبيب 204/2، و أوضح المسالك 86/4،
و التصريح 288/2، و همع الهوامع 220/2، و الخزانة 213/6، و النحو الوافي 151/4، 152 .

و هو هنا مصدر مضاف إلى المفعول به بمعنى الترك, كترك زيد⁽¹⁾, كقوله تعالى: ﴿

فَضْرَبَ الرَّقَابِ﴾⁽²⁾.

و حينئذ يكون "بله" معرب⁽³⁾, و هو مفعول مطلق لفعل محذوف منصوب بالفتحة الظاهرة على آخره.

و من الشواهد التي استدلو بها , قول كثير:

بَسَطْتَ لِبَاغِي الْعُرْفِ كَفًّا خَضِيبَةً يَنَالُ الْعِدَى بَلَهَ الصَّدِيقِ فُضُوهُهَا⁽⁴⁾

و منه أيضًا قول أبي زبيد الطائي:

حَمَّالٌ أَثْقَالِ أَهْلِ الْوُدِّ آوَنَةً أُعْطِيَهُمُ الْجُهْدَ مِثِّي بَلَهَ مَا أَسَعُ⁽⁵⁾

و ذكر ابن جني أن "ما" في البيت السابق تحمل أمرين: إمَّا النصب على المفعولية, و "بله"

اسم فعل, أو الجر بإضافة "بله" إليها, و يكون "بله" مصدر⁽⁶⁾.

و منه أيضًا قول أبي دؤاد:

(1) المفصل: ص 196، و شرح المفصل 42/3، 43، و شواهد التوضيح: ص 205، و شرح الكافية 93/3، و ارتشاف الضرب 1554/3، و الجنى الداني: ص 424، و توضيح المقاصد 1167/4، و مغني اللبيب 204/2، و أوضح المسالك 86/4، و التصريح 288/2 .

(2) سبق تخريج الآية: ص 184 .

(3) إيضاح الشعر: ص 36، و شرح المفصل 43/3، و مغني اللبيب 205/2، و الخزانة 213/6 .

(4) من الطويل، في ديوان كثير عزة: ص 262، برواية: كَفًّا بَسِيطَةً، و نصب الصَّدِيقِ، و "تَنَالُ" بالتاء، و هو من شواهد الفسر 980/1 .

(5) من البسيط، في ديوان أبي زبيد الطائي: ص 109، تحقيق نوري حمودي القيسي. مطبعة المعارف، بغداد- العراق، 1967 م، و هو من شواهد: إيضاح الشعر: ص 32، 35، و الفسر 980/1، و روي فيه عجزه: يَكْفِيهِمُ الْعَقُوءُ...، و الخزانة 228/6، 229، 236 .

(6) الفسر 980/1 بتصرف، و انظر أيضًا: إيضاح الشعر: ص 35، و شرح المفصل 44/3 .

فَدَتِ نَفْسِي وَ رَاحِلَتِي وَ رَحْلِي نَجَادَكَ بَلَهَ مَا تَحْتِ النَّجَادِ(1)

و ذهب الفارسي إلى أنه مصدر لم ينطق له بفعل(2), و اتفق معه ابن جني(3) و الواحدي(4), و العكبري(5).

و ذكر الفارسي أنه لا يجوز أن تضيف "بله", و يكون مع الإضافة اسم الفعل؛ لأن هذه الأسماء التي تُسمى بها الأفعال لا تضاف, فهي بمنزلة "النَّجَاءُكَ", حيث لم يضيفوها إلى المفعول به, كما أضافوا أسماء الفاعلين و المصادر إليه(6).

و أشار الفارسي إلى أن مما يقوي كونه مصدرًا أربعة أمور(7):

الأول: ما حكاه أبو زيد من دخول "من" عليه: إِنَّ فَلَانًا لَا يُطِيقُ أَنْ يَحْمَلَ الْفَهْرَ، فَمِنْ بَلَهٍ أَنْ يَأْتِيَ بِالصَّخْرَةِ، يقول: لا يطيق أن يحمل الفهر، فكيف يطيق أن يحمل الصخرة؟. الثاني: ما رواه أبو زيد عن بعض العرب بقلب هذه الكلمة, فقال: " مِنْ بَهْلٍ أَنْ يَحْمَلَ الصَّخْرَةَ".

الثالث: إضافته إلى ما بعده يدل على أنه مصدر, وليس باسم فعل؛ لأن أسماء الأفعال لا تضاف, و لا يدخل عليها عوامل الأسماء.

الرابع: ما حكاه أبو عمرو الشيباني: " مَا بَلَهُكَ لَا تَفْعَلُ كَذَا؟", أي: مالك؟.

(1) من الوافر، في ديوان أبي دؤاد الإيادي، ضمن كتاب دراسات في الأدب العربي، نشر غوستاف فون غرنباوم: ص310، ترجمه و تحقيق د. إحسان عباس و أنيس فريجة و غيرها. مكتبة الحياة، بيروت- لبنان، 1384 هـ-

1965 م، و هو من شواهد إيضاح الشعر: ص35، و الموضح 226/2 .

(2) ارتشاف الضرب 1554/3، و همع الهوامع 221/2 .

(3) الفسر 980/1، و انظر أيضًا: الموضح 227/2 .

(4) شرح الواحدي 58/2 .

(5) التبيان في شرح الديوان 373/1 .

(6) إيضاح الشعر: ص33، 34 .

(7) نفسه: ص34، 35 .

و ذكر ابن مالك أنه مصدر مهمل الفعل ممنوع التصرف بمعنى: الترك⁽¹⁾.
و أكد ذلك الأزهري بشكل أوضح, قال: «فإنه في الأصل مصدر فعل مهمل، و ذلك
الفعل المهمل مرادف ل: "دع"، و "دع" لا مصدر له من لفظه و إنما له مصدر من
معناه, و هو الترك, يقال: بَلَّهَ زَيْدٌ، بالإضافة إلى المفعول كما يقال: "تَرَكَ زَيْدٌ" بالإضافة
إلى المفعول»⁽²⁾.

الوجه الثالث: أن "بله" اسم استفهام بمعنى "كيف"

و هذا الوجه و ما بعده من الوجوه المتبقية لم ينقله إلينا أبو المرشد المعري, و قد أشار إليه ابن
جني أيضًا في شرحه السابق, غير أنه لم يحمل بيت المتنبي عليه, و نسبه و غيره من العلماء
إلى قطرب⁽³⁾, و نُسِبَ أيضًا إلى الأخفش⁽⁴⁾, و تبعهما ابن سيده⁽⁵⁾, و الرضي⁽⁶⁾ و ابن
هشام⁽⁷⁾ و عباس حسن⁽⁸⁾, و "بله" هنا خير مقدم, و يرتفع ما بعده على أنه مبتدأ
مؤخر⁽⁹⁾, و هو مبني على الفتح⁽¹⁰⁾.

و استدل قطرب و الأخفش بقول كعب بن مالك - رضي الله عنه - :

-
- (1) شواهد التوضيح: ص 205 .
 - (2) التصريح 288/2، و انظر أيضًا: النحو الوافي 150/4 .
 - (3) الفسر 981/1، و معجز أحمد 350/2، و النظام 143/7، و ارتشاف الضرب 1555/3، و الجني الداني:
ص 424، و توضيح المقاصد 1167/4، و همع الهوامع 220/2 .
 - (4) شرح الكافية 93/3، و الجني الداني: ص 424، و توضيح المقاصد 1167/4 .
 - (5) المحكم 234/4 .
 - (6) شرح الكافية 94/3 .
 - (7) مغني اللبيب 204/2 .
 - (8) النحو الوافي 151/4 .
 - (9) ارتشاف الضرب 1555/3، و التصريح 289/2، و النحو الوافي 151/4 .
 - (10) مغني اللبيب 205/2، و همع الهوامع 220/2، 221، و النحو الوافي 151/4 .

تَدْرُ الْجَمَاجِمَ ضَاحِيًا هَامَاتُهَا بَلَّةُ الْأَكْفُ كَأَنَّهَا مُتَخَلِّقٌ⁽¹⁾

رفع "الأكف" على أنها مبتدأ مرفوع ، و " بله " خبر مقدم مبني على الفتح , بمعنى :
" كيف " .

و رُوِيَ هذا البيت أيضًا بنصب و جر " الأكف " , فنصب " الأكف " على أن " بله " اسم
الفعل , و جر " الأكف " على أن " بله " مصدر مضاف إليه , فهو مروى بالأوجه الثلاثة
السابقة⁽²⁾ , و رواه ابن جني بالنصب فقط⁽³⁾ .

و يرى أبو العلاء المعري- فيما نُقِلَ عنه- إن صحَّت رواية رفع " الأكف " في البيت السابق
وجب أن يكون " بَلَّةُ " بمعنى " بَلَّةُ " من قولهم: بَلَّةُ الرَّجُلِ يَبْلُهُ , و سَكِنَتِ اللَّامُ عَلَى اللُّغَةِ
الرَّبِيعِيَّةِ , لِأَنَّ رِبْعِيَّةَ تَسْكُنُ الْحَرْفَ الثَّانِيَّ مِنَ الثَّلَاثِيَّ إِذَا كَانَ مَكْسُورًا أَوْ مَضْمُومًا , و يَجْرُونَ
الاسم و الفعل مجرئًا واحدًا , فيكون الأكف مرفوعة بفعلها , و يكون المعنى: بَلَّةُ الْقَوْمِ عَنْ
الْأَكْفِ , و ينقل البَلَّةُ إليها , كما قيل: لَيْلٌ نَائِمٌ , أَي: يُنَامُ فِيهِ و قد نَامَ اللَّيْلُ⁽⁴⁾ .

و على كلامه تكون " بله " فعلاً ماضياً سَكِنَتِ عَيْنُهُ عَلَى لُغَةِ رَبِيعِيَّةِ , و أصله (بَلَّةُ) , و ما
بعده مرفوع على الفاعلية .

و أرى أن قوله مردود لأمرين:

1- أنه قول منفرد .

2- أن لغة ربيعية من اللغات المذمومة عند بعضهم⁽⁵⁾ , لبعدها عن قريش و قريشها

(1) من الكامل، في ديوان كعب بن مالك: ص245، و روي فيه مطلع صدره: فَتَرَى الْجَمَاجِمَ...، و هو من
شواهد: إيضاح الشعر: ص34، و الفسر 979/1، و شرح المفصل 43/3 .

(2) شرح الكافية 94/3، و الجنى الداني: ص425، و توضيح المقاصد 1167/4، و همع الهوامع 2/220،
221، و الخزانة 211/6، 213 .

(3) الفسر 979/1 .

(4) الموضح 226/2، 227، و النظام 144/7، 145 .

(5) الخصائص 11/2، و الصاحبي في اللغة/ لابن فارس: ص29، علق عليه و وضع حواشيه أحمد حسن بسج. دار
الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، 1418 هـ- 1997 م .

من الأعاجم, كما نصَّ على ذلك ابن خلدون⁽¹⁾.

و استدل ابن سيده على دلالة "بله" على معنى "كيف" بالحديث القدسي, قال ابن سيده: « و قوله ρ: يقول الله تعالى: "أَعَدَدْتُ لِعِبَادِي الصَّالِحِينَ مَا لَا عَيْنٌ رَأَتْ، وَ لَا أُذُنٌ سَمِعَتْ وَ لَا حَظَرَ عَلَى قَلْبٍ بَشَرٍ، بَلَهُ مَا أَطَّلَعْتُهُمْ عَلَيْهِ"⁽²⁾, قال أبو عبيد: قال الأحمر و غيره: بَلَهُ معناها: كيف، و قيل معناها: دع ما أطلعتهم عليه⁽³⁾.

و صرَّح الرضي بأنَّ "بله" إذا كان بمعنى "كيف" جاز أن يدخله "من"، مستدلاً على ذلك بما حكاه أبو زيد: إِنَّ فُلَانًا لَا يُطِيقُ أَنْ يَحْمَلَ الْفَهْرَ، فَمِنْ بَلَهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالصَّخْرَةِ، أي: كيف و من أين؟⁽⁴⁾.

و تجدر الإشارة إلى أنَّ الحديث القدسي الذي أورده ابن سيده قد رُوِيَ بجر "بله" بـ "من" على أن يكون بمعنى "غير" بحسب قول ابن هشام كما سيأتي في الوجه السادس⁽⁵⁾.

و ذكر الدماميني أنَّ نصَّ ابن التين⁽⁶⁾ في "شرح البخاري" على أنَّ "بله" ضبط بالفتح و الجر، و كلاهما مع وجود "من"، فأما الجر فقد وجهه ابن هشام بأنَّ "بله" بمعنى: "غير"، و أمَّا توجيه الفتح فإنه إذا كان بمعنى: "كيف" جاز دخول "من" عليه كما ذكر

(1) مقدمة ابن خلدون/ لابن خلدون 378/2، تحقيق عبد الله محمد الدرويش. دار يعرب، دمشق- سوريا، الطبعة الأولى، 1425 هـ - 2004 م.

(2) رواه البخاري: "أَعَدَدْتُ... دُخْرًا بَلَهُ، مَا أَطَّلَعْتُمْ عَلَيْهِ"، في صحيحه 116/6، في: 65- كتاب تفسير القرآن، سورة السجدة، باب قوله: ﴿فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّا أُخْفِيَ لَهُمْ مِنْ قُرَّةِ أَعْيُنٍ﴾ [السجدة: 17]، رقم الحديث: (4780)، و رواه مسلم: "أَعَدَدْتُ... دُخْرًا بَلَهُ مَا أَطَّلَعْتُمْ اللَّهُ عَلَيْهِ"، في صحيحه 2175/4، كتاب الجنة و صفة نعيمها، باب: (1)، رقم الحديث: (2824)، و انظر أيضًا: عمدة القاري، شرح صحيح البخاري/ للبعيني 163/19، ضبطه و صححه: عبد الله محمود محمد عمر. دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، 1421 هـ - 2001 م.

(3) المحكم 234/4 .

(4) شرح الكافية 94/3، و انظر أيضًا: النحو الواقي 152/4 .

(5) مغني اللبيب 207/2 .

(6) العلامة الفقيه المحدث عبد الواحد بن عمر بن عبد الواحد بن ثابت (ت611) ، انظر ترجمته في: كتاب العمر في المصنفات و المؤلفين التونسيين/ لحسن حسني عبد الوهاب 1/ 300، تحقيق محمد العروسي و بشير البكوش، دار الغرب الإسلامي، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، 1990 م .

الرضي سابقاً⁽¹⁾.

و خرَّج الدماميني رواية الحديث القدسي بأن تكون "بله" بمعنى "كيف" التي يقصد بها الاستبعاد، و "ما" مصدرية، و هي مع صلتها في محل رفع على الابتداء، و الخبر "من بله" و الضمير من "عليه" عائد على الذخر، أي: كيف، و من أين اطلاعكم على الذخر الذي أعدته لعبادي الصالحين⁽²⁾.

و قد لاقى قول قطرب و الأخفش اعتراضاً من أبي علي الفارسي، حيث نقل ابن جني و غيره عن أبي علي الفارسي أنه أنكر أن يرتفع ما بعدها، قال ابن جني: « و أجاز قطرب فيما بعد "بله": الرفع على معنى: فكيف زيد؟، و دفعه أبو علي، و قال: لأنه لا رافع له هاهنا، و إنما معناه: كيف، و ليس إعرابه كذلك، ألا ترى أنه إذا جُرَّ فإِثْمًا معناه أيضًا: كيف، فقد علمت أنه ليس إعرابه على معناه»⁽³⁾.

و أشار ابن هشام إلى أن إنكار أبي علي أن يرتفع ما بعدها مردود بحكاية أبي الحسن و قطرب له⁽⁴⁾.

و أمَّا عن تخريج رواية الحديث القدسي بأن تكون "بله" بمعنى "كيف" التي يقصد بها الاستبعاد فقد ضعّفه الصبان، قال: « و لا يخفى ما في جعلها على هذه الرواية بمعنى "كيف" من الرّكّابة، و لو جعلت فيها من أول الأمر بمعنى: "أين" لكان أحسن»⁽⁵⁾.

(1) شرح المغني 427/1، بتصرف.

(2) شرح المغني 427/1، و انظر أيضًا: الخزانة 234/6، 235.

(3) الفسر 981/1، و انظر أيضًا: الموضح 227/2، و ارتشاف الضرب 1555/3، و توضيح المقاصد 1167/4، و الجنى الداني: ص 425، و مغني اللبيب 206/2.

(4) مغني اللبيب 206/2، و انظر أيضًا: الخزانة 215/6.

(5) حاشية الصبان 302/3، و انظر أيضًا: النحو الوافي 152/4.

الوجه الرابع: أنَّ "بله" حرف جر

و هذا الوجه و ما يليه من الأوجه لم يشر إليه ابن جنبي, و نسبه النحاة للفراء⁽¹⁾ و الأخفش⁽²⁾, فهي عند الفراء بمنزلة "على"⁽³⁾, و عند الأخفش بمنزلة "حاشى و عد⁽⁴⁾

و خلا⁽⁵⁾ "بمعنى: "سوى"⁽⁶⁾, أو حرف جر بمعنى "من"⁽⁷⁾, و قد ذكرها الأخفش في باب الاستثناء على أنّها حرف جر كما ذكر الفارسي⁽⁸⁾, و استشهد على ذلك بقول أبي زيد الطائي:

حَمَلُ أَثْقَالِ أَهْلِ الْوُدِّ آوَنَةٌ أُعْطِيَهُمُ الْجُهْدَ مِنِّي بَلَةٌ مَا أَسْعُ⁽⁹⁾

بله: حرف جر مبني على الفتح, و "ما" في محل جر ببله.

و قال الرضي: « قيل: و منه قوله عليه الصلاة و السلام: " بَلَةٌ، مَا أُطِغْتُمْ عَلَيْهِ"⁽¹⁰⁾»⁽¹¹⁾.

الوجه الخامس: أنَّ "بله" من أدوات الاستثناء, و نصب ما بعده على الاستثناء

ذهب الكوفيون و البغداديون إلى أنّ "بله" من أدوات الإستثناء , فأجازوا نصب ما بعدها على الاستثناء , نحو: " أَكْرَمْتُ الْعَبِيدَ بَلَةٌ الْأَحْرَارَ" أو ما بعدها خارجًا مما قبلها في الوصف

(1) الزاهر 192/1، 361 .

(2) إيضاح الشعر: ص32، و شرح المفصل 44/3، و شرح الكافية 94/3، و ارتشاف الضرب 1554/3، و الجني الداني: ص426، و توضيح المقاصد 740/2، 1167/4، و همع الهوامع 221/2 .

(3) الزاهر 192/1 .

(4) شرح المفصل 44/3 .

(5) شرح الكافية 94/3 .

(6) نفسه.

(7) توضيح المقاصد 740/2 .

(8) إيضاح الشعر: ص32، و انظر أيضًا: شرح المفصل 44/3 .

(9) سبق تخريجه: ص188 .

(10) سبق تخريج الحديث القدسي: ص192 .

(11) شرح الكافية 94/3 .

من حيث كان مرتباً عليه، فجعلوه استثناء؛ إذ المعنى إنَّ إكرامك الأحرار يزيد على إكرامك العبيد⁽¹⁾.

و ردَّ ابن عصفور قولهم، قال: « و أمَّا "بله" فإدخالها في باب الاستثناء فاسد، لأنَّك إذا قلت: قام القوم بله زَيْدًا، فإمَّا معناه عندنا: دَعُ زَيْدًا، و لا يتعرض للإخبار عنه، و ليس المعنى إِلَّا زَيْدًا، قال الشاعر:

تَذُرُ الْجَمَاجِمَ ضَاحِيًا هَامَاتُهَا بَلَهَ الْأَكْفَ كَأَنَّهَا مُخْلَقٌ⁽²⁾

ألا ترى أنَّ المعنى: دَعُ الْأَكْفَ فهذه صفتها، و لم يرد استثناء الْأَكْفِ من الجماجم⁽³⁾.

و قال أبو حيان: « و ذهب جمهور البصريين إلى أنَّها لا يستثنى بها⁽⁴⁾.

و ذكر السيوطي أنَّ البصريين أنكروا أن يكون "بله" من أدوات الإستثناء؛ لأنَّ "إلَّا" لا تقع مكانها، و لأنَّ ما بعدها لا يكون إلَّا من جنس ما قبلها، و لأنَّ حرف العطف يجوز دخوله عليها⁽⁵⁾.

و قال ابن الصائغ- فيما نقل السيوطي- : « و لو صح دخول... "بله" في أدوات

الاستثناء لدخلت فيها "حتى" لأنَّ ما بعدها يختص بصفة لم تثبت لما قبلها⁽⁶⁾.

الوجه السادس: أنه بمعنى "غير" و ما بعده مجرور بالإضافة

(1) ارتشاف الضرب 1554/3، و انظر أيضًا: الجنى الداني: ص425، و توضيح المقاصد 1167/4، و همع الهوامع 220/2، و الخزانة 231/6 .

(2) سبق تخريجه: ص191 .

(3) شرح الجمل 262/2، و انظر أيضًا: الخزانة 230/6 .

(4) ارتشاف الضرب 1554/3، و انظر أيضًا: الجنى الداني: ص426، و همع الهوامع 20/2، و الخزانة 230/6 .

(5) همع الهوامع 220/2، و انظر أيضًا: الخزانة 231/6 .

(6) نفس المرجعين السابقين .

ذهب بعض الكوفيين⁽¹⁾ إلى أنه بمعنى "غير"، و ما بعده مخفوض بالإضافة، فيكون قوله:

تَدْرُ الْجَمَاجِمَ ضَاحِيًا هَامَاتِهَا بَلَّةَ الْأَكْفِ كَأَنَّهَا مُنْخَلِقٌ⁽²⁾

بمعنى غير الأكف، فيكون استثناءً منقطعاً⁽³⁾، و تبعهم ابن هشام⁽⁴⁾، و عباس حسن⁽⁵⁾. قال ابن هشام: « و من الغريب أن في البخاري... يقول الله تعالى: "أَعَدَدْتُ لِعِبَادِي الصَّالِحِينَ، مَا لَا عَيْنٌ رَأَتْ، وَ لَا أُذُنٌ سَمِعَتْ، وَ لَا حَظَرَ عَلَى قَلْبٍ بَشَرٍ دُخْرًا مِنْ بَلَّةٍ، مَا أُطْلِعْتُمْ عَلَيْهِ"⁽⁶⁾، و استعملت معربة مجرورة بمن... و فسرها بعضهم بـ "غير"، و هو ظاهر و بهذا يتقوى من يعدها في ألفاظ الاستثناء⁽⁷⁾.

و قال ابن مالك: « و ندر دخول "مِنْ" عليه زائدة في قوله: "مِنْ بَلَّةٍ، مَا أُطْلِعْتُمْ عَلَيْهِ"⁽⁸⁾»⁽⁹⁾.

و نقل العيني عن الصنعاني أنه اتفق جميع نسخ الصحيح على: "مِنْ بَلَّةٍ"، و الصواب إسقاط كلمة: "مِنْ" منه، و اعترض عليه بأنه لا يتعين إسقاط "مِنْ" إلا إذا فسرت بمعنى: دع، و أمّا إذا فسرت بمعنى: من أجل، أو: من غير، أو: سوى، فلا⁽¹⁰⁾.

الوجه السابع: أنه مصدر موضوع موضع الفعل، فينصب ما بعده على المفعولية

نسبه أبو حيان لأصحابه المغاربة، قال: « و وَجَّهَ أصحابنا النصب بعد "بله" على أنه

(1) ارتشاف الضرب 1554/3، و الجني الداين: ص 426، و توضيح المقاصد 1167/4، و همع الهوامع 220/2، 221 .

(2) سبق تخريجه: ص 191 .

(3) همع الهوامع 220/2، 221 .

(4) مغني اللبيب 207/2 .

(5) النحو الوائي 152/4 .

(6) سبق تخريجه: ص 192، و روي بدون زيادة "من" كما تقدم.

(7) مغني اللبيب 207/4، و انظر أيضاً: شرح المغني 427/1، 428، و خزانة الأدب 234/6، و النحو الوائي 152/4 .

(8) سبق تخريجه: ص 192 .

(9) شواهد التوضيح: ص 205 .

(10) عمدة القاري، شرح صحيح البخاري 163/19 .

مصدر موضوع موضع الفعل كأنك قلت: تَرَكًا زيدًا»⁽¹⁾، و تبعهم السيوطي⁽²⁾، و عباس حسن⁽³⁾.

قال عباس حسن: « و من الجائز أن يكون الأصل: بِلِهَا مُسِيئًا... باستعمال كلمة: " بلِهَا" مصدرًا ناصبًا معموله؛ قياسًا على: تَرَكًا مسيئًا، بمعنى تَرَكًا المسيء، و من هذا المصدر الناصب لمفعوله انتقل لفظ " بله" - و لكن بغير تنوينه - إلى اسم فعل بمعناه»⁽⁴⁾. و هذا الوجه يتفق مع الوجه الثاني في أنَّ " بله" مصدر، و يختلف هنا أنَّ " بله" هنا مصدر عامل يعمل عمل الفعل فينصب المفعول به، و هناك هو مصدر غير عامل و لا فعل له، أو مهمل الفعل و ما بعده مجرور بالإضافة.

و خلاصة الأقوال السابقة، كالآتي:

1- يجوز نصب ما بعد " بله" إذا كان " بله" اسمًا للفعل، أو أداة استثناء، أو مصدرًا موضوعًا موضع الفعل.

2- يجوز جر ما بعده، إذا كان مصدرًا لا فعل له، أو حرف جر بمعنى: على أو من أو حاشى و عدا و خلا، أو كان اسمًا معرفيًا بمعنى: غير.

3- يجوز رفع ما بعده، إذا كان اسمًا للاستفهام بمعنى: كيف، أو كان فعلًا ماضيًا على اللغة الربعية.

و بعد العودة لبیت المتنبي، فإنَّ ابن جني ذكر في مصنفه "الفسر" ثلاثة أوجه لاستعمال " بله"⁽⁵⁾:

الأول: كونه اسم الفعل مثل: " رويد"، و " حيهل"، و بله في معنى: دع أكثره، و هو اسم " دع" كما أنَّ " صه" اسم " اسكت".

(1) ارتشاف الضرب 1555/3 .

(2) همع الهوامع 221/2 .

(3) النحو الوافي 150/4 .

(4) نفسه.

(5) الفسر 978/1 - 981، و انظر أيضًا: معجز أحمد 349/2، 350، و شرح الواحدي 58/2، و الموضح

225/2، 226، و التبيان في شرح الديوان 373/1 .

الثاني: كونه مصدرًا لا فعل له مضافًا إلى ما بعده, كـ " ويل " و " ويح " و " ويس " .

الثالث: كونه بمعنى: كيف, و نسبه لقطرب, و ردّه الفارسي كما تقدم.

و رجّح ابن جني النصب بعد " بله " في بيت المتنبي, قال: « و إنّما كان النصب أقوى, لأنّه لو كان " بله " مصدرًا لوجد فعله, و لسنا نعرف له تصرفًا فينبغي أن يكون غير مصدر بمنزلة " صه " و " مه " و " إيه " و " عاء " و " جاء " »⁽¹⁾, و اتفق معه الواحدي و العكبري⁽²⁾.

الترجيح

مما سبق يظهر لي أنّ الأرجح هو ما أجمع العلماء على القول به في " بله ", و هو أنّها تأتي على ثلاثة أوجه:

أولها: اسم فعل بمعنى " دع ", و ما بعده منصوب على أنّه مفعول به.

و ثانيها: مصدر بمعنى " الترك ", و ما بعده مخفوض على الإضافة.

و ثالثها: اسم مرادف لـ " كيف ", و ما بعده مرفوع على أنّه مبتدأ مؤخر.

و إنّما ترجّح هذا؛ لثبوته في كلام العرب شعراً و نثراً, و لأنّه الأقرب في فهم ما ورد فيها من نصوص, و ما قيل فيها من غير هذه الثلاثة فما هو إلّا تفسير لمعنى الكلام, و ليس إعراباً و ما دام يمكن حمل ما وردت فيه من نصوص و شواهد على واحد من هذه الأوجه الثلاثة فهو أولى وأدق, و الله أعلم.

و لهذا كان ما قاله ابن جني في بيانه لبيت المتنبي أبعد عن كثرة التفاصيل, غير أنّه لم يذكر دلالتها على " كيف " و رفع ما بعدها في بيت المتنبي, كما أنّه رجح جعلها اسم فعل و نصب ما بعدها, و أرى أنّ الكل محتمل فيها, لأن معنى البيت يحتملها, قال ابن جني: « بله: معناه دع و كيف, و هي تنصب و تجر, أي أقل فعلي مجد فدع أكثره فكيف أكثره الجد الذي أنا عليه فيه لي جد, أي حظ نلت مطلوبي أو لم أي فلو لم أحظ بشيء غير هذا الجد لكان فيه حظ »⁽³⁾, و الله تعالى أعلم.

(1) الفسر 980/1 .

(2) شرح الواحدي 58/2, و التبيان في شرح الديوان 373/1 .

(3) الفتح الوهبي: ص 56 .

المبحث الثالث: إعراب الجمل

- إعراب جملة "كِلْتَاهُمَا نَجْلَاءُ" في قوله:
مَثَلَتْ عَيْنَكَ فِي حَشَايَ جِرَاحَةً فَتَشَابَهَا كِلْتَاهُمَا نَجْلَاءُ
- إعراب جملة "لَأُيَمِّنَنَّ أَجَلَ بَحْرِ جَوْهَرًا" في قوله:
أُمِّي أَبَا الْفَضْلِ الْمُبِرِّ إِلَيَّي لَأُيَمِّنَنَّ أَجَلَ بَحْرِ جَوْهَرًا

إعراب جملة: "كَلْتَاهُمَا نَجْلَاءُ"

قال أبو المرشد المعري في بيت المتنبي:

مَثَلْتِ عَيْنَكَ فِي حَشَايَ جِرَاحَةً فَتَشَابَهَا كَلْتَاهُمَا نَجْلَاءُ⁽¹⁾

قال ابن جني: « و قوله: "كلتاها نجلاء" في موضع نصب على الحال، كأنه قال: فتشابهها نجلاوين، و إن شئت لم يكن لها موضع من الإعراب، كقوله تعالى: ﴿سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾⁽²⁾، و "رابعهم كلبهم" جملة لا موضع لها من الإعراب»⁽³⁾.

الدراسة:

نقل أبو المرشد المعري عن ابن جني هنا وجهين في إعراب جملة "كلتاها نجلاء"، و لم ينقل كلامًا لغيره في هذا، كما أنه لم يُعقَّب على ما نقله عن ابن جني فيها، و فيما يأتي تفصيل هذا و بيانه:

التوجيه الأول: أن الجملة في محل نصب على الحالية:

أمَّا هذا التوجيه فقد نقله أبو المرشد المعري عن ابن جني، و تبعه ابن المستوفي⁽⁴⁾، و ذكره التبريزي دون أن ينسبه إلى ابن جني⁽⁵⁾.

و قد قال به ابن جني في تفسيره لبيت المتنبي في كتابه "الفسر"⁽⁶⁾، و اتفق معه العكبري⁽⁷⁾.

التوجيه الثاني: أن الجملة لا محل لها من الإعراب:

و أمَّا هذا التوجيه فكذلك نقله أبو المرشد المعري عن ابن جني، و تبعه أيضًا ابن المستوفي⁽⁸⁾.

(1) من الكامل، في ديوانه: ص125، و هو من شواهد: الفسر 73/1، و الموضح 142/1، و التبيان في شرح الديوان 14/1 .

(2) سورة الكهف: (22) .

(3) تفسير أبيات المعاني: ص22 .

(4) النظام 382/1 .

(5) الموضح 142/1 .

(6) الفسر 75/1 .

(7) التبيان في شرح الديوان 14/1 .

(8) النظام 382/1 .

و ذكره التبريزي أيضاً دون أن ينسبه إلى ابن جني⁽¹⁾.

و صرّح به ابن جني في كتابه على أنه إعراب محتمل في الجملة حملاً على الآية الكريمة⁽²⁾ و اتفق معه أيضاً العكبري⁽³⁾.

و قد عرض ابن جني لإعراب جملة "رَابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ" في قوله سبحانه و تعالى: ﴿سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ وَيَقُولُونَ خَمْسَةٌ سَادِسُهُمْ كَلْبُهُمْ رَجْمًا بِالْغَيْبِ وَ يَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَ ثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾⁽⁴⁾، و قد أفاض ابن جني في توجيه الآية في كتابه "سر صناعة الإعراب"، و وافق ما قاله به هنا في شرحه لبيت المتنبي، متتبعاً أعارب أخرى محتملة في الآية و راداً القول بما فذكر ابن جني أنه لا يجوز أن يكون "رابعهم" وصفاً لـ "ثلاثة" على أن يكون "كلبهم" مرفوعاً برابع؛ لأن "رابع" اسم فاعل يراد به الماضي، كما لم يُجْزَ أن يرتفع "رابعهم" بالابتداء، و يجعل "كلبهم" خبراً عنه، على أن تكون الجملة حالاً لـ "ثلاثة" لعدم وجود عامل ينصب الحال، و لأن "ثلاثة" نكرة و الحال لا تأتي إلا بعد المعرفة، كما اعترض ابن جني على القول بأن الجملة في محل رفع صفة للعدد قبلها، و لم يقبل القول به لأن الجملة في آخر الكلام فيها واو العطف، فظهورها في آخر الكلام يدل على أنها مرادة في أوله؛ كي تتجانس الجمل في أحوالها⁽⁵⁾.

فابن جني يؤكد هنا على اختياره أن تكون جملة "رابعهم كلبهم" لا محل لها من الإعراب.

الترجيح

مما سبق ذكره أرى أن الأولى في إعراب جملة "كلتاها نجلاء" في بيت المتنبي أن تكون جملة مستأنفة لا محل لها من الإعراب، و ذلك لأمرين:
أولهما: أن حملها على قوله تعالى: ﴿رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾⁽⁶⁾ لا يصح؛ لأن الضمير في هذه

(1) الموضح 142/1 .

(2) الفسر 75/1 .

(3) التبيان في شرح الديوان 14/1 .

(4) سبق تخريج الآية: ص 200 .

(5) سر صناعة الإعراب لابن جني 643/2، 644 بتصرف، تحقيق د. حسن هندراوي. دار القلم، دمشق - سوريا، الطبعة الثانية، 1413 هـ - 1993 م.

(6) سبق تخريج الآية: ص 200 .

الجملة يعود على نكرة، و هو العدد، أمّا الضمير في جملة "كلتاها نجلاء" في البيت فيعود على معرفة، فلا يصح حمل هذه على تلك، و من هنا جاز في هذه الأخيرة الحالية، و لم يجز في الآية، الأمر الذي بيّنه ابن جني فيما سبق.

ثانيهما: أنّ الحالية في البيت فيها نظر، من جهة أنّ جملة "كلتاها نجلاء" لم تكن في المعنى جواباً عن: كيف تشابها؟ و لم تتضح فيها الحالية، و لكن الأولى فيها أن تكون جواباً عن سؤال: في أيّ شيء تشابها؟ فكان الاستئناف أقرب إليها؛ لأنّها كاشفة لما قبلها، أي: مبينة لوجه الشبه بين العين و الجرح فكلاهما واسع، و لأنّ معنى البيت عليه، و يؤيد ذلك تفسيرات الشراح للبيت، فابن جني فسر البيت بقوله: «أي: لما نظرتُ إليك جرحتِ قلبي جراحة أشبهت لِسَعَتِهَا عَيْنَكَ»⁽¹⁾.

و قال أبو العلاء أيضاً في تفسيره: «جَعَلتِ بعينيك مثلاً في قلبي. أي: جرحتِ قلبي جراحة واسعة مثل عَيْنِكَ الواسعة، فكل واحد من العين و الجراحة واسع»⁽²⁾.

و صرح الواحدي أيضاً بالمعنى قائلاً: «يقول: لما نظرتِ إليّ صوّرتِ في قلبي مثال عينك جراحة تشبه عينيك في السعة»⁽³⁾.

و كذلك العكبري، قال: «لما نظرتِ إليّ صورتِ في قلبي مثال عينيك جراحة تشبه عينيك في السعة»⁽⁴⁾.

و أخيراً البرقوقي، قال: «لما نظرتِ إليّ صورتِ في قلبي مثال عينك جرحاً واسعاً فتشابهت عينك و ذلك الجرح في الاتساع»⁽⁵⁾.

و كل تلك التفسيرات لمعنى البيت تؤكد أن الجملة أقرب إلى الاستئناف، و الله أعلم.

إعراب جملة: "لَأَيُّمَنَّ أَجَلَ بَحْرِ جَوْهَرًا"

قال أبو المرشد المعري في بيت المتنبي:

- (1) الفسر 75/1 .
- (2) معجز أحمد 83 / 2 .
- (3) شرح الواحدي 329 / 1 .
- (4) التبيان في شرح الديوان 15/1 .
- (5) شرح البرقوقي 143 / 1 .

أُمِّي أَبَا الْفَضْلِ الْمُبَرِّ أَلَيْتِي لِأَيْمَنَ أَجَلَ بَحْرِ جَوْهَرًا⁽¹⁾

قال الشيخ أبو العلاء: « قوله: " لِأَيْمَنَ أَجَلَ بَحْرِ جَوْهَرًا " يحتمل وجهين: أحدهما: أن يكون قال النصف الأول، فتم الكلام، ثم ابتدأ اليمين، فلا يكون للنصف الثاني تعلق بالنصف الأول قبل موعد الإعراب، و الآخر: قوله: " لِأَيْمَنَ " و ما بعده مفسرًا لِلْأَلْيَةِ، فيكون موضعه نصبًا على البدل منها»⁽²⁾.

الدراسة

نقل أبو المرشد عن أبي العلاء المعري وجهين في إعراب جملة " لِأَيْمَنَ أَجَلَ بَحْرِ جَوْهَرًا " و تفصيل الكلام عليهما فيما يأتي:

الوجه الأول: أن الجملة استئنافية لا محل لها من الإعراب:

نسبه أبو المرشد المعري إلى أبي العلاء المعري، و ذكره التبريزي على نحو ما ذكره أبو المرشد دون نسبه⁽³⁾، و نسبه ابن المستوفي لابن جني⁽⁴⁾.

و قد راجعت شرح أبي العلاء المعري لديوان المتنبي فلم أجد فيه إلا تفسيرًا للمعنى دون الإعراب، فقد قال فيه: « أُمِّي: أي اقصدي، و المبر: المصدق، و الألية: اليمين، يعني: اقصدي أبا الفضل؛ فإنه الذي يبر يميني فيكون المبر خيرًا لأمي، يقول: اقصدي أبا الفضل فإنه الذي يبر يميني حيث حلفت أني أقصد بحرًا جوهره أجل من جوهر كل بحر، و ليس أحدٌ بهذه الصفة غيره، فهو الذي يبر يميني»⁽⁵⁾.

فليس في كلامه تنوية إلى الإعراب المحتمل الذي نقله أبو المرشد، و لعله ذكره في " اللامع العزيزي"، و الله تعالى أعلم.

(1) من الكامل، في ديوانه: ص523، و هو من شواهد الفسر: 186/2، و معجز أحمد 282/4، و الموضح

101/3، أليتي: أي قسمي و يميني.

(2) تفسير أبيات المعاني: ص126.

(3) الموضح 101/3.

(4) النظام 97/9.

(5) معجز أحمد 282/4.

و راجعت أيضاً شرحي ابن جني "الفسر" , و "الفتح الوهبي" , و لم أجد ما نسبه ابن المستوفي إليه في هذا الوجه⁽¹⁾.

الوجه الثاني: أئها في محل نصب على البدل:

نسبه أيضاً أبو المرشد المعري إلى أبي العلاء المعري, و كذلك ذكره التبريزي دون أن ينسبه إلى أحد⁽²⁾, و كسابقه نسبه أيضاً ابن المستوفي إلى ابن جني⁽³⁾.
و قد حمل أبو العلاء المعري فيه جملة القسم على أئها في محل نصب على البدلية من كلمة "ألبي", باعتبارها منصوبة باسم الفاعل قبلها, هو "المُبرِّ".

و كما قيل في سابقه لم أجد هذا الوجه في شرح أبي العلاء, أو في شرحي ابن جني⁽⁴⁾.
و اتفق ابن سيده مع أبي العلاء في جواز هذا الوجه, فقد ألمح إلى ذلك عند تفسيره لمعنى البيت, قال: «أي: اقصدى أئئها الخيل أبا الفضل؛ اللذي لما حلفت فقلت: "لأئمن أجل بحر جوهرا", و الله أو غير ذلك من أنواع المقسم به, ثم قصدته؛ فألقيته أجل البحور جوهراً, أبرّ بذلك يميني, و قوله: "لأئمن أجل بحر" تفسير الألية»⁽⁵⁾.
و كثير من الشراح لم يعرضوا للإعراب في هذا البيت, و لا لبيان محل هذه الجملة من الإعراب, و اكتفوا فقط ببيان المعنى, و تفسير المفردات⁽⁶⁾.

الترجيح

يظهر لي مما سبق أن الوجه الثاني هو الأرجح, و هو: أن تكون الجملة في محل نصب على البدلية, لا أن تكون جملة استئنافية لا محل لها من الإعراب, و إنما ترجح عندي هذا الوجه لأمرين:

أولهما: أن جعل جملة القسم "لأئمن أجل بحر جوهراً" لا محل لها من الإعراب على

(1) الفسر 186/2، 187، و الفتح الوهبي: ص80، و الفسر الصغير: ص79 .

(2) الموضح 101/3 .

(3) النظام 97/9 .

(4) معجز أحمد 282/4، و الفسر 186/2، 187، و الفتح الوهبي: ص80، و الفسر الصغير: ص79 .

(5) شرح المشكل من شعر المتنبي: ص318 .

(6) الفسر 186/2، 187، و الفتح الوهبي: ص80، و شرح الواحدي 268/3، و التبيان في شرح الديوان

164/2، و شرح البرقوقي 270/2 .

الاستئناف يُخرجها من حيز الجملة الأولى، و يجعلها مستقلة عن سابقها، و الذي يظهر لي أنّ المتنبّي أراد أن يوضح نوع قسمه و هيئته الذي أشار إليه بقوله: " المبرّ أليّتي"، و هذا لا يتحقق إلّا لو كانت جملة القسم هي بدل من قوله: " أليّتي"، فكان حمل الجملة على البدلية أقرب و أفضل في بيان القسم.

ثانيهما: أنّ القول بأنّ جملة القسم في محل نصب على البدلية يجعل الكلام جميعه جملة واحدة، و هذا أولى من فصلها و جعلها مستأنفة لا محل لها من الإعراب، منفصلة عن الكلام، لأنّ الاستئناف و إن كان محتملاً في الكلام إلّا أنّ الأقرب للمراد أن يكون الكلام جملة واحدة، و يكون الشرط الثاني من البيت متممًا و موضّحًا و مفسّرًا لما في الشرط الأول من إجمال، و الله تعالى أعلم.

الفصل الثالث: ضرورات الشعر

- المبحث الأول: الضرورة بالزيادة
- المبحث الثاني: الضرورة بالنقص
- المبحث الثالث: الضرورة بالتغيير

المبحث الأول: الضرورة بالزيادة

- إثبات ألف "أنا" في الوصل في قوله:
أَنَا لَأَيْمِي إِنْ كُنْتُ وَقَتَ اللَّوَائِمِ عَلِمْتُ بِمَا بِي بَيْنَ تِلْكَ الْمَعَالِمِ
- فك التضعيف من اسم الفاعل في قوله:
وَلَا يُبْرِمُ الْأَمْرُ الَّذِي هُوَ حَالِلٌ وَلَا يُحَلِّلُ الْأَمْرُ الَّذِي هُوَ مُبْرِمٌ

إثبات ألف "أنا" في الوصل

قال أبو المرشد المعري في بيت المتنبي:

أَنَا لَائِمِّي إِنْ كُنْتُ وَقَتَ اللَّوَائِمِ عَلِمْتُ بِمَا بِي بَيْنَ تِلْكَ الْمَعَالِمِ⁽¹⁾

و قال الشيخ أبو العلاء المعري: « و إثبات الألف في أنا عند بعض النحويين ضرورة و على ذلك يحملون قول حميد بن بحدل الكلابي:

أَنَا زَيْنُ الْعَشِيرَةِ فَأَعْرِفُونِي حُمَيْدٌ قَدْ تَدَرَّبْتُ السَّنَامَا⁽²⁾

و لو حمل قوله: " أَنَّى " على أَنَّهُ فعل ماضٍ من أَنَّى الشيء يَأْنِي إذا حَانَ و بلغ ميقاته، من قوله الله تعالى: ﴿ أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا ﴾⁽³⁾ لكان ذلك وجهًا حسنًا، و سَلِمَ من إثبات الألف في غير موضع الإثبات، و يكون المعنى بلغ لائمي ما يريد إن كان ما ذكرت»⁽⁴⁾.

الدراسة

أورد أبو المرشد المعري توجيه أبي العلاء المعري السابق ذكره، و لم أجد ما نُقِلَ عن أبي العلاء في شرحه " معجز أحمد"⁽⁵⁾، و لعله ذكره في مصنفه الآخر " اللامع العزيزي".
أمَّا بقية الشراح، كابن جني، و الواحدي، و التبريزي، و العكبري، فلم يتطرقوا لهذه المسألة عند شرحهم لبيت المتنبي، و اكتفوا ببيان المعنى، و تفسير المفردات⁽⁶⁾.
و كلمة "أنا" من ضمائر الرفع المنفصلة، و تأتي للمتكلم المفرد مذكرًا كان أو مؤنثًا، و قد اختلف العلماء في إثبات ألفها في حال الوصل، و انقسموا طائفتين: الأولى منعت، و الثانية

(1) من الطويل، في ديوانه: ص209، و هو من شواهد: الفسر 3/552، و معجز أحمد 2/394، و شرح البرقوقي 236/4 .

(2) من البحر الوافر، منسوب إلى حميد بن ثور الهلالي في ديوانه: ص310، تحقيق: محمد شفيق البيطار، السلسلة التراثية، الكويت، الطبعة الأولى، 1423 هـ 2002 م، و روي فيه: "سَيْفٌ" مكان "زَيْنٌ"، و "حُمَيْدًا" مكان "حُمَيْدٌ"، و غير منسوب في: معاني القرآن و إعرابه 3/287، و شرح الكافية 2/417، و منسوب إلى حميد بن بحدل في: المآخذ على شرح ديوان أبي الطيب المتنبي 2/9 .

(3) الحديد: (16) .

(4) تفسير أبيات المعاني: ص248 .

(5) معجز أحمد 2/394، 395 .

(6) الفسر 3/552، 553، و الفتح الوهي: ص155، 156، و شرح الواحدي 2/87، و الموضح 5/185، و التبيان في شرح الديوان 4/110 .

أجازت.

أولاً: المانعون و هم على مذهبين:

الأول: عدم جواز إثبات هذه الألف مطلقاً

ذهب المبرد إلى عدم جواز إثبات هذه الألف في سعة الكلام، أو في الشعر، حيث أنكر رواية إثبات الألف وصلاً في بيت الأعشى:

فَكَيْفَ أَنَا وَ انْتِحَالِي الْقَوَائِي بَعْدَ الْمَشِيْبِ كَفَى ذَاكَ عَارًا⁽¹⁾

قال: « و الرواية الجيدة: فكيف يكون انتحالي القوافي بعد المشيب»⁽²⁾.

ورد أبو العلاء المعري قول المبرد- فيما نقله عنه ابن معقل - مشيراً إلى كثرة مجيئه في الشعر و من ذلك قول الأعشى السابق، و قول حميد بن بحدل الذي أورده أبو المرشد⁽³⁾. و قول المعري السابق لم أجده في مصنفه "معجز أحمد"⁽⁴⁾.

و لاقى مذهب المبرد أيضاً اعتراضاً من ابن معقل المهلي، قال: « فكيف لا يجيز المبرد إثباتها في الشعر، و هو موضع ضرورة، و قد جاءت فيما لا ضرورة فيه؟»⁽⁵⁾.

الثاني: عدم جواز إثباتها في السعة:

ذهب البصريون⁽⁶⁾، كالأخفش⁽⁷⁾، و الزجاج⁽⁸⁾، و ابن السراج⁽⁹⁾، و أبو سعيد السيرافي⁽¹⁰⁾

(1) من المتقارب، للأعشى في ديوانه: ص53، و روي صدره فيه: فَمَا أَنَا أَمْ مَا انْتِحَالِي الْقَوَائِي، و هو من شواهد: الكامل 552/2، و الأصول 454/3، و شرح الكتاب 205/1.

(2) الكامل 552/2.

(3) المآخذ على شرح ديوان أبي الطيب المتنبي 9/2.

(4) معجز أحمد 394/2، 395.

(5) المآخذ على شرح ديوان أبي الطيب المتنبي 9/2.

(6) شرح الكافية 416/2، و توضيح المقاصد 365/1، و همع الهوامع 201/1، و شرح الأشموني 52/1.

(7) الكامل 551/2.

(8) معاني القرآن و إعرابه/ للزجاج 286/3، 287، تحقيق عبد الجليل عبده شليبي. عالم الكتب، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، 1408 هـ - 1988 م.

(9) الأصول 450/3-454.

(10) شرح الكتاب 205/1.

إلى عدم جواز إثبات هذه الألف في سعة الكلام، و أنّ باجها الشعر، و تبعهم ابن جني⁽¹⁾ و ابن عصفور⁽²⁾، و كثير من النحويين⁽³⁾.

و احتج البصريون بكثرة حذفها و صلاً في كلام العرب، و خاصة في لغة أهل الحجاز مشيرين إلى أنّها اللغة الأوضح⁽⁴⁾، و هذه اللغة قد ألمح لها سيبويه، قال: « و من ذلك قولهم: أنا، فإذا وصل قال: أنّ أقول ذاك، و لا يكون في الوقف في "أنا" إلا الألف»⁽⁵⁾.

و ذكر الأخفش أنّ ألف ضمير المتكلم تثبت في الوقف؛ لبيان حركة الفتح على النون، فإذا وصلت بانث الحركة فلم يحتج إلى الألف⁽⁶⁾.

و من حججهم أيضاً، أنّ هاء السكت تعاقب هذه الألف، كقول حاتم: " هَذَا فَرْدِي أَنَّهُ"⁽⁷⁾.

و قد أيّد ابن يعيش مذهب البصريين؛ لأنّ هناك من العرب من يقف على ضمير المتكلم و يقول: " أَنَّهُ" بالهاء، و منهم من يسكن النون في حالتي الوصل و الوقف، قال: « و قد قالوا: " أَنَّهُ" فوقفوا بالهاء... و منهم من يسكن النون في الوصل و الوقف، فيقول: " أنّ فعلتُ"، و هذا مما يؤيد مذهب البصريين و أنّ الألف زائدة لبيان الحركة»⁽⁸⁾، و ذكر أيضاً أنّ هناك رواية أخرى حكاهما الفراء تدل على قوة مذهب البصريين، قال: « حكى الفراء " أنّ فَعَلْتُ" بقلب الألف إلى موضع العين فإن صحت هذه الرواية كان فيها تقوية

(1) المنصف لكتاب التصريف/ لابن جني 10/1، تحقيق إبراهيم مصطفى و عبد الله أمين. دار إحياء التراث القديم، الطبعة الأولى، 1373 هـ - 1954 م .

(2) ضرائر الشعر: ص 49 .

(3) المآخذ على شرح ديوان أبي الطيب المتنبي 9/2، و شرح المفصل 305/2، و ارتشاف الضرب 2381/5 .

(4) المنصف 10/1، و همع الهوامع 200/1، 201 .

(5) الكتاب 164/4 .

(6) الكامل 551/2 .

(7) شرح التسهيل 140/1، 141، و روي: هذا فصدي أنه، في: شرح المفصل 305/2، قال ابن يعيش: « حُكي عن بعض العرب، و قد عَزَقَبَ نَاقَتَهُ لَصَيْفٍ، فَقِيلَ لَهُ: "هَلَّا فَصَدْتُهَا وَأَطْعَمْتَهُ دَمَهَا مَشْوِيًّا". فقال: " هذا فَصْدِي

أَنَّهُ"». و روي: هكذا فردي أنه، في: شرح الكافية 416/2، و الدر المصون 554/2 .

(8) شرح المفصل 305/2، 306 .

لمذهبهم»⁽¹⁾.

و ردّ ابن مالك بعض حجج المانعين، و ذكر أنّ تسكين النون في " أنا فعلتُ": " أنّ فعلتُ" محمول على الشذوذ⁽²⁾.

ثانيًا: المجيزون

ذهب الكوفيون إلى جواز إثبات هذه الألف مطلقًا⁽³⁾، و تبعهم ابن مالك⁽⁴⁾، و احتجوا بقراءة نافع و ابن عامر، و بثبوتها وصلًا في لغة بني تميم، قال ابن مالك: « و الصحيح " أنا" بثبوت الألف وقفًا، و وصلًا هو الأصل، و هي لغة بني تميم، و بذلك قرأ نافع قبل همزة قطع ﴿ قَالَ أَنَا أَحْيِي ﴾⁽⁵⁾ و ﴿ إِن تَرِنَ أَنَا أَقْلٌ ﴾⁽⁶⁾، و قرأ بها أيضًا ابن عامر في قوله تعالى: ﴿ لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي ﴾⁽⁷⁾، و الأصل: لكن أنا»⁽⁸⁾.

و هذه اللغة قد ألمح إليها سيبويه - فيما نقله عنه أبو سعيد السيرافي - قال: « و ذكر سيبويه أنّ من العرب من يصل " أنا" بالألف فيقول: أنا فعلتُ هذا»⁽⁹⁾. و هذا القول المنقول عن سيبويه لم أجده في مصنفه " الكتاب"⁽¹⁰⁾.

و استشهدوا بيبي الأعرشي، و حميد بن بحدل السابقين، و منه رجز أبي النجم:

(1) السابق نفسه 306/2 .

(2) شرح التسهيل 141/1 .

(3) شرح المفصل 304/2، و شرح الكافية 417/2، و توضيح المقاصد 365/1، و التصريح 103/1، و همع الهوامع 201/1، و شرح الأشموني 51/1 .

(4) شرح التسهيل 140/1، 141، و توضيح المقاصد 365/1، و همع الهوامع 201/1، و التصريح 103/1، و شرح الأشموني 51/1 .

(5) سورة البقرة: (258) ، قراءة نافع في: السبعة في القراءات: ص88، و إعراب القرآن/ للنحاس: ص107، و المحرر الوجيز 2/ 36، 37 .

(6) سورة الكهف: (39) ، قراءة نافع و ابن أبي أويس في كل القرآن إذا لقيتها همزة في: الجامع 287/3 .

(7) السورة نفسها: (38) ، قراءة ابن عامر في: السبعة في القراءات: ص391، و قراءة ابن عامر و نافع في: المحرر الوجيز 5/ 609 .

(8) شرح التسهيل 141/1 .

(9) شرح الكتاب 34/5 .

(10) الكتاب 164/4 .

أَنَا أَبُو النَّجْمِ وَ شِعْرِي شِعْرِي لِلَّهِ دَرِّي مَا أَجَنُّ صَدْرِي⁽¹⁾

و ردَّ المانعون حجج الكوفيين و من تبعهم، فالزجاج اعتبر إثباتها وصلًا من باب الشذوذ في قراءة القرءاء ﴿لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي﴾⁽²⁾، و حملها على حد الوقف، قال: « و ألف أنا في كل هذا إثباتها شاذ في الوصل؛ و لكن من أثبت فعلى الوقف كما أثبت الهاء في قوله تعالى: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا هِيَ﴾⁽³⁾، و ﴿كِتَابِي﴾⁽⁴⁾...»⁽⁵⁾.

و لم يَعتدَّ النحاس بقراءة نافع، قال: « أَنْ نَافِعًا أَثْبَتَ الْأَلْفَ فَقَرَأَ ﴿قَالَ أَنَا أَحْيَىٰ وَأُمِيتُ﴾⁽⁶⁾، و لا وجه له»⁽⁷⁾.

و ذكر السيرافي بأنَّه يجوز أن يكون القارئ وصل على نية الوقف، كما قرأ بعضهم: ﴿فَبِهَدْيِهِمْ أَقْتَدِهِ قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ﴾⁽⁸⁾، ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا هِيَ نَارٌ حَامِيَةٌ﴾⁽⁹⁾، فأثبتوا هاءات الوقف في الوصل على نية الوقف، و إن كان الفصل بين النطقين قصير الزمان⁽¹⁰⁾، و اتفق معه ابن عصفور⁽¹¹⁾.

أمَّا ابن عطية فقد ذكر أنَّ جمهور القرءاء طرحوا هذه الألف في الوصل، إلَّا نافعًا يثبتها إذا

(1) من الرجز، ديوان أبي النجم العجلي: ص 198، تحقيق: محمد أديب عبدالواحد جمران، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، 1427 هـ - 2006 م، و هو من شواهد: الخصائص 337/3، و مغني اللبيب 208/4 و الخزانة 439/1 .

(2) سبق تخريج الآية: ص 211 .

(3) سورة القارعة: (10) .

(4) سورة الحاقة: (19) .

(5) معاني القرآن و إعرابه 287/3 .

(6) سبق تخريج الآية: ص 211 .

(7) إعراب القرآن/ للنحاس: ص 107 .

(8) سورة الأنعام: (90) .

(9) سورة القارعة: (10، 11) .

(10) شرح الكتاب 205/1 .

(11) ضرائر الشعر: ص 50 .

لقيتها همزة، مثله مثل بعض القراء كورش و ابن أبي أويس و قالون، أمّا إذا لم يأت بعدها همزة فإنّه يسقطها في الوصل كبقية القراء، قال: « و قرأ جمهور القراء: " أنّ أحيي " بطرح الألف التي بعد النون من " أنا" إذا وصلوا في كل القرآن غير نافع، فإنّ ورشًا و ابن أبي أويس و قالون رأوا إثباتها في الوصل إذا لقيتها همزة في كل القرآن مثل: " أنا أحيي " , " أنا أخوك"... و تابع أصحابه في حذفها عند غير همزة »⁽¹⁾، و اتفق معه القرطبي⁽²⁾.

أمّا الشواهد الشعرية فقد حملوها على الضرورة⁽³⁾، و الشذوذ⁽⁴⁾، و هي من باب إجراء الوصل مجرى الوقف⁽⁵⁾.

و أشار ابن يعيش إلى أنّه لا حجة في ذلك لقلته؛ و لأنّ الأعم الأغلب سقوطها⁽⁶⁾. أمّا الدكتور عباس حسن فقد ذكر أنّ كثيرًا من قبائل العرب تثبت ألف " أنا" في الوقف و تحذفه في الوصل و قليلًا منهم يثبت الألف وصلًا و وقفًا، قال: « و أكثر القبائل العربية يثبت هذه الألف أيضًا عند الوقف، و يحذفها عند وصل الكلام و في درجه، و منهم من يحذفها في الوقف أيضًا، و يأتي بهاء السكت الساكنة بدلًا منها فيقول عند الوقف: أنّه و قليل منهم يثبت الألف وصلًا و وقفًا »⁽⁷⁾.

و بعد الرجوع إلى بيت المتنبي فإنّ قول أبي العلاء يتفق مع مذهب البصريين و من تبعهم بأنّ المسألة من باب الضرورة الشعرية، و أنّ المتنبي قد اضطر لإثبات هذه الألف وصلًا - فيما نقله أبو المرشد عنه - ، و قد اتفق معه البرقوقي⁽⁸⁾.

(1) المحرر الوجيز 36/2، 37 .

(2) الجامع 287/3 .

(3) الكامل 551/2، و شرح الكتاب 205/1، و المنصف 10/1، و شرح المفصل 305/2، و ضرائر الشعر: ص 49، و المآخذ على شرح ديوان أبي الطيب المتنبي 9/2، و ارتشاف الضرب 2381/5 .

(4) معاني القرآن و إعرابه 287/3، و الأصول 454-450/3، و إعراب القرآن/ لأبي جعفر النحاس: ص 107 .

(5) الكامل 552/2، و المنصف/ لابن جني 10/1، و شرح المفصل 305/2، و ضرائر الشعر: ص 49 .

(6) شرح المفصل 304/2، 305 .

(7) النحو الوافي 217/1 .

(8) شرح البرقوقي 236/4 .

الترجيح

يبدو لي مما سبق أنّ مذهب الكوفيين، و ابن مالك هو الأرجح و ذلك لأمرين اثنين:
الأول: أنّ إثبات هذه الألف وصلّاً قد أقرّه العلماء في قراءة نافع، و ابن عامر، و جميع
القراءات المتواترة أو الشاذة حجة، و القرآن لا يدخله الضرورة بأي حال من الأحوال؛ لذا
بات مذهب الكوفيين أقرب للصواب لاحتجاجهم بالقراءات القرآنية السابقة.
الثاني: أنّ إثبات الألف في حال الوصل قد ورد في لغة تميم مثلما ورد سقوطها في لغة
الحجاز، و كلتا اللغتين حجة عند النحاة، و لا يجوز رد إحداهما بالأخرى؛ لذا فإنّه من
الأولى حمل بيت المتنبي على لغة بني تميم التي احتج بها الكوفيون، و ابن مالك، بُعْدًا عن
الضرورة، فالحمل على غير الضرورة أولى، هذا و الله أعلم.

فك التضعيف من اسم الفاعل

قال أبو المرشد المعري في بيت المتنبي

وَ لَا يُبْرِمُ الْأَمْرُ الَّذِي هُوَ حَالٍ
وَ لَا يُجْلَلُ الْأَمْرُ الَّذِي هُوَ مُبْرِمٌ⁽¹⁾

قال الشيخ (أبو العلاء المعري): « يُقال أبرمت الشيء إذا أحكمته، و أصل ذلك من فتل الحبل و بعض الناس من يعيب عليه " حالل"؛ لأنَّه أظهر التضعيف، و تلك ضرورة، و لو وضع مكانها " ناقضًا" لسلم من الضرورة، و يجوز أن يكون الشاعر فعل ذلك؛ ليعلم أنَّه عالم بالضرورات، فأما قول ابن أم صاحب:

مَهَلًا أَعَاذِلَ قَدْ جَرَّيْتِ مِنْ حُلْقِي
أَبِي أَجُودٌ لِأَقْوَامٍ وَ إِنْ ضَنِينُوا⁽²⁾

فإنَّه احتاج إلى إظهار التضعيف، لأنَّه أراد أن يقابل الجود بالضن، و منها قول زهير:

لَمْ يَلْقَهَا إِلَّا بِشِكَّةٍ بَاسِلٍ
يَخْشَى الْحَوَادِثَ حَازِمٍ مُسْتَعْدِدٍ⁽³⁾...»⁽⁴⁾

الدراسة

ما أورده أبو المرشد هنا عن أبي العلاء لم أجده في " معجز أحمد" على النحو الذي نقله أبو المرشد، و لم يشر في كلامه إلى تلك التفصيلات التي نُقلت عنه هنا، حيث قال: « أظهر التضعيف في " حالل" و " يحلل": للضرورة، و الأصل في القياس الإدغام: يعني أنَّه إذا أحكم أمرًا، لا يقدر أحد على حله، و إذا حل أمرًا، لا يحكمه أحد»⁽⁵⁾.

و يبدو واضحًا أنَّ أبا العلاء يرى فك التضعيف من اسم الفاعل هو من باب الضرورة حاله كحال النحاة المتقدمين و المتأخرين، و في مقدمتهم سيبويه الَّذي ذهب إلى منع فكَّ التضعيف الواجب من اسم الفاعل و غيره إلا في الضرورة الشعرية؛ إجراء له على الأصل

-
- (1) من الطويل، في ديوانه: ص114، من شواهد: الفسر 520/3، و معجز أحمد 46/2، و الموضح 152/5 .
 - (2) من البسيط، لقعنبن بن أم صاحب، من شواهد: الكتاب 29/1، 535/3، و المقتضب 280/1، 388، 354/3، و الأصول 441/3، و ما يحتمل الشعر من الضرورة: ص63، و الخصائص 160/1، و ضرائر الشعر: ص20، و الخزانة 245/1 .
 - (3) من الكامل، لزهير بن أبي سلمى، في ديوانه: ص48، و روي بديوانه "حازم" مكان "باسل"، و "عازم" مكان "حازم"، و هو من شواهد: الموضح 153/5، و التبيان في شرح الديوان 85/4 .
 - (4) تفسير أبيات المعاني: ص262 .
 - (5) معجز أحمد 46/2 .

مشيراً إلى كثرتة في الشعر⁽¹⁾.

و تبعه الكثير من العلماء، كالمبرد⁽²⁾، و ابن السراج⁽³⁾، و النحاس⁽⁴⁾، و السيرافي⁽⁵⁾، و ابن جني⁽⁶⁾، و الحريري⁽⁷⁾، و غيرهم⁽⁸⁾.

قال سيبويه: « و اعلم أنّ الشعراء إذا اضطروا إلى ما يجتمع أهل الحجاز و غيرهم على إدغامه أجروه على الأصل... و هذا النحو في الشعر كثير»⁽⁹⁾.

و علل منعه في سعة الكلام؛ لأنّ التضعيف يراد به الخفة، و فكه في غير موضعه يستثقل في الكلام؛ لما فيه تكرير للحرف من غير فاصل⁽¹⁰⁾.

و صرح سيبويه أنّ فك التضعيف يثقل على ألسنتهم، و أنّ اختلاف الحروف أخف عليهم من أن يكون من موضع واحد ألا ترى أنهم لم يجيئوا بشيء من الثلاثة على مثال الخمسة نحو: "ضَرَبْتُ"، و لم يجيء "فَعَلَّلْتُ" و "لَا" "فَعَلَّلْتُ" إلا قليلاً، و لم يبنوهن على "فَعَالِل" كراهية التضعيف، و ذلك لأنّه يثقل عليهم أن يستعملوا ألسنتهم من موضع واحد ثم يعودوا له فلما صار ذلك تعباً عليهم أن يداركوا في موضع واحد و لا تكون مهلة، كرهوه و أدغموا

(1) الكتاب 29/1، 535/3، 417/4، 437.

(2) المقتضب 279/1، 280، 387، 388، 354/3.

(3) الأصول 441/3.

(4) شرح أبيات سيبويه: ص 33، 34.

(5) ما يحتمل الشعر من الضرورة: ص 63، 64.

(6) الخصائص 160/1، 161، و المنصف 69/2، و الفسر 520/3، 521.

(7) درة الغوّاص في أوهام الخواص / للحريري: ص 101-103، تحقيق عرفات مطرجي. مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، 1418 هـ - 1998 م.

(8) المفصل: ص 545، و شرح المفصل 512/5، 513، و ضرائر الشعر: ص 20، 21، و أوضح المسالك 412/4، و التصريح 766/2، و همع الهوامع 244/3، و الخزانة 150/1، 245، 390/2، 392.

(9) الكتاب 3/ 535.

(10) الكتاب 417/4، و انظر أيضاً: ما يحتمل الشعر من الضرورة: ص 63، و درة الغوّاص في أوهام الخواص: ص 101، و المفصل: ص 545، و شرح المفصل 512/5، 513، و الممتع الكبير في التصريف / لابن عصفور: ص 403، تحقيق د. فخر الدين قباوة. مكتبة لبنان، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، 1996 م.

لتكون رفعةً واحدة، و كان أخف على ألسنتهم مما ذكرت لك⁽¹⁾.

و علل ابن يعيش لذلك بأوضح مما ذكره سيبويه، وذكر أن الغرض بذلك طلب التخفيف لأنه ثقل عليهم تكرير الحرف بعد النطق به، و صار ذلك ضيقاً في الكلام بمنزلة الضيق في الخطو على المقيّد، فلمّا كان تكرير الحرف كذلك في الثقل حاولوا تخفيفه بأن يُدغموا أحدهما في الآخر، فإذا أسكنوا الأول منهما ادغموا، فيتّصل بالثاني، و إذا حركوه، لم يتصل به لأنّ الحركة تحول بينهما، لأنّ محل الحركة من الحرف بعده، و لذلك يمتنع ادغام المتحرك⁽²⁾.

و استدلوا ببعض الشواهد الشعرية، منها بيتي ابن أم صاحب و زهير اللّذين أوردهما أبو المرشد في هذه المسألة، و منه أيضاً قول العجاج:

تَشْكُو الْوَجَى مِنْ أَظْلَلٍ وَ أَظْلَلٍ⁽³⁾

يريد: من أظللّ و أظللّ، فأظهر التضعيف على أصله للضرورة الشعرية.
و منه كذلك:

الْحَمْدُ لِلَّهِ الْعَلِيِّ الْأَجَلِّ الْوَاهِبِ الْفَضْلِ الْوَهُوبِ الْمُجَزَلِ⁽⁴⁾

يريد: الأجلّ، فأظهر التضعيف أيضاً على الأصل للضرورة.
و منه أيضاً:

وَ إِنْ رَأَيْتَ الْحِجَجَ الرَّوَادِدَا قَوَاصِرًا بِالْعُمَرِ أَوْ مَوَادِدَا⁽⁵⁾

يريد: الروادّ، و الموادّ، فأظهر التضعيف على أصله للضرورة.

و في ضوء ما سبق سار شراح و معربو ديوان المتنبي على فهمهم، و خرّجوا بيت المتنبي على

(1) الكتاب 417/4 .

(2) شرح المفصل 513/5 .

(3) من الرجز، للعجاج، بديوانه: 236/1، و صدره: لَا تَحْفَلُ الرَّجْرَ وَ لَا قِيلَ حَلِي، و هو من شواهد: الكتاب 535/3، و المقتضب 280/1، 354/3، و الفسر 521/3 .

(4) من الرجز، لأبي النجم العجلي، في ديوانه: ص 337، 338، و هو من شواهد: المقتضب 279/1، 388، و = الأصول 442/3، و شرح أبيات سيبويه: ص 34، و روي فيه:

الْحَمْدُ لِلَّهِ الْجَلِيلِ الْأَجَلِّ أَنْتَ مَلِيكُ النَّاسِ رَبًّا فَاقْبَلِ .

(5) من الرجز، غير منسوب، من شواهد: نوادر أبي زيد: ص 457 و روي فيه: "مراددا" مكان "مواددا"، و الخصائص 160/1، 87/3 "استشهد به ابن جني على إجراء اللازم مجرى غير اللازم"، و ضرائر الشعر: ص 20 .

الضرورة الشعرية، و منهم: ابن جني، و أبو العلاء المعري، و الواحدي، و التبريزي و العكبري، و البرقوقي⁽¹⁾.

و بقيت هناك أمور لا بد من التنويه إليها، و الوقوف عندها فيما قاله أبو العلاء المعري في تعليقه على بيت المتنبي المتقدم، و يمكن بيانها على النحو الآتي:
الأمر الأول: في قوله: " و بعض الناس من يعيب عليه "حائل"؛ لأنَّه أظهر التضعيف و تلك ضرورة":

حيث أنَّ قوله: " و بعض الناس " يُشعر أنَّ فكَّ التضعيف الذي جاء به المتنبي ليس من الضرورة عند باقي الناس، و الذي رأيتُه من خلال البحث أنَّ فكَّ التضعيف على النحو الذي ورد في بيت المتنبي إنما هو من قبيل الضرورة عند عامة العلماء كما نصَّ عليه النحاة فيما تقدم.
فهذا كله يؤكد أنَّ هذه الضرورة لم يقل بها بعض الناس كما صرَّح أبو العلاء، بل هي مذهب عامة العلماء.

الأمر الثاني: في قوله: " و لو وضع مكانها ناقضًا لسلم من الضرورة":

و هذا الأمر منه مبني على رأي ابن مالك في الضرورة، حيث يرى أنَّ الضرورة ما لا مندوحة للشاعر عنه بحيث لا يمكن الإتيان بعبارة أخرى⁽²⁾.

و تبع أبا العلاء في قوله السابق ابن الأثير، و العكبري، و ابن معقل المهلي⁽³⁾، و عتَّب ابن الأثير على بيت المتنبي، بقوله: « فلفظة " حائل " نافرة عن موضعها، و كانت مندوحة عنها لأنَّه لو استعمل عوضًا عنها لفظة " ناقض "، فقال:

فَلَا يُبْرِمُ الْأَمْرُ الَّذِي هُوَ نَاقِضٌ وَ لَا يُنْقِضُ الْأَمْرُ الَّذِي هُوَ يُبْرِمُ⁽⁴⁾

(1) الفسر 520/3، 521، و معجز أحمد 46/2، و شرح الواحدي 308/1، و الموضح 153/5، و التبيان في شرح الديوان 85/4، و شرح البرقوقي 206/4، 207.

(2) شرح التسهيل 202/1، 367، و شرح الكافية الشافية 300/1.

(3) المثل السائر/ لابن الأثير 316/1، قدمه و علق عليه د. أحمد الحوفي و د. بدوي طبانة. دار نخضة مصر للطبع و النشر، الفجالة- مصر، الطبعة الثانية، و التبيان في شرح الديوان 85/4، و المآخذ على شرح ديوان أبي الطيب المتنبي 274/1.

(4) سبق تخريجه: ص 215.

لجاءت اللفظة قارّةً في مكانها، غير قلقة و لا نافرة»⁽¹⁾.

و قال ابن معقل: « ليس في هذا ضرورة؛ لأنه كان يمكنه أن يقول:

وَ لَنْ يُبْرَمَ الْأَمْرُ الَّذِي هُوَ نَاقِضٌ وَ لَنْ يُنْقَضَ الْأَمْرُ الَّذِي هُوَ مُبْرَمٌ⁽²⁾

فيخرج من الضرورة و يأتي بالطباق الصحيح، و ذلك أنّ النّقْضَ يُضَادُّ الإِبْرَامَ، و الحلُّ إمّا يُضَادُّ العَقْدَ، و لكنّه يجب أن يأتي بما يقع فيه الكلام، للإيهام بمعرفة جواز ذلك و الإعلام و ركوب الضرورة لذلك مقصد فاسد، و سننّ عن الصواب حائد، و ابن جني يعجبه ذلك غاية الإعجاب، ليجول في ميدان الإغراب!»⁽³⁾.

الأمر الثالث: قوله: " و يجوز أن يكون الشاعر فعل ذلك ليعلم أنّه عالم بالضرورات":

و اتفق معه في ذلك العكبري و البرقوقي⁽⁴⁾.

و هذا الكلام من أبي العلاء محل نظر؛ إذ لا يمكن أن يتصور أنّ الشاعر يُورد الضرورة في شعره إظهاراً لمعرفته بالضرورة، و ليس لمثل هذه الضرورة من عذر إلاّ الوزن الذي يلتزمه الشاعر في القصيدة فرمما اضطره إلى هذه المخالفة، والوقوع في الضرورة، و الله أعلم.

الأمر الرابع: تعليقه على بيت ابن أم صاحب بقوله: " فإنّه احتاج إلى إظهار التضعيف لأنّه أراد أن يقابل الجود بالضم":

و هذا الكلام من أبي العلاء أيضاً محل نظر؛ إذ احتياج الشاعر إلى إظهار التضعيف لا يمكن أن يكون سببه أنّه يريد المقابلة بين " الجود، و الضن"، و لم ينص النحاة متقدمين كانوا أو متأخرين على ذلك عند تعقيبهم على هذا البيت، و لو عبر بالضمّ مدغمًا من غير إظهار التضعيف لما كانت هناك مخالفة في القاعدة، فالحق أنّ الشاعر لما حكّمته العبارة بالوزن الشعري اضطر إلى هذه المخالفة و أجراه على أصله.

و يمكن أن يُقال: إنّ وقوع مثل هذه الضرورة في كلام الشعراء القدماء من قبل المتنبي، قد

(1) المثل السائر 316/1 .

(2) سبق تخريجه: ص 215 .

(3) المآخذ على شرح ديوان أبي الطيب المتنبي 274/1 .

(4) التبيان في شرح الديوان 85/4، و شرح البرقوقي 206/4 .

سهّل له الأخذ بها و ارتكابها، من غير أن يكون هناك تعليل آخر غير الوزن الشعري، و الله تعالى أعلم.

الترجيح

مما سبق يبدو واضحًا إجماع النحاة على أنّ فك التضعيف الواجب في اسم الفاعل و غيره هو من باب الضرورة الشعرية، و الشواهد الشعرية كثيرة، و يقاس عليها بيت المتنبي السابق هذا و الله أعلم.

المبحث الثاني: الضرورة بالنقص

● ترخيم المضاف إليه في غير النداء في قوله:

مَهَلًا أَلَا لِلَّهِ مَا صَنَعَ الْقَنَاءُ فِي عَمْرٍو حَابٍ وَ ضَبَّةَ الْأَعْتَامِ

● حذف نون " يكن " إذا استقبلها ساكن في قوله:

جَلَلًا كَمَا بِي فَلْيَكُ التَّزْرِيحُ أَغْدَاءُ ذَا الرَّشَاءِ الْأَعْنِ الشَّيْخِ

ترخيم المضاف إليه في غير النداء

قال أبو المرشد المعري في بيت المتنبي:

مَهْلًا أَلَا لِلَّهِ مَا صَنَعَ الْقَنَّا فِي عَمْرٍو حَابٍ وَ ضَبَّةَ الْأَعْتَامِ⁽¹⁾

قال ابن جني: «أراد عمرو حابس، فرخّم المضاف إليه، وهذا لا يجوز عندنا، لأنّ الترخيم هو حذف يلحق أواخر الأسماء المضمومة في النداء تخفيفًا، و المضاف إليه معرب في النداء مجرور بإضافة الأول إليه، فلا يجوز حذفه، فأما ما رواه الكوفيون من قول الشاعر:

أَبَا عُرْوٍ لَا تَبْعَدُ فَكُلُُّ ابْنِ حُرَّةٍ سَيَدْعُوهُ دَاعِي مَوْتِهِ فَيُجِيبُ⁽²⁾

فلا يعرفه أصحابنا على هذه الرواية و إنما، روايتنا "أيا عرو" كما تقول يا طلح»⁽³⁾.

الدراسة

بالنظر إلى بيت المتنبي السابق نجد أنّه رخم المضاف إليه "حابس"، و هو غير منادى و قد اختلف العلماء في جواز ترخيمه، و انقسموا فريقين:

1- فريق لم يجز ذلك في سعة الكلام. 2- و فريق أجازه.

أولاً: فريق لم يجز ذلك في سعة الكلام

ذهب سيبويه إلى أنّه لا يجوز ترخيم المضاف إليه في سعة الكلام⁽⁴⁾، و تبعه ابن السراج و الزجاجي، و أبو جعفر النحاس، و أبو علي الفارسي، و ابن جني، و غيرهم⁽⁵⁾، و نسبه

(1) من الوافر، في ديوانه: ص 427، و هو من شواهد: الفسر 423/3، و شرح الواحدي 52/3، و التبيان في شرح الديوان 11/4 .

(2) من الطويل، مجهول قائله، و هو من شواهد معاني القرآن/ للفراء 187/1، و أمالي ابن الشجري 195/1، 316/3، و ضرائر الشعر: ص 139، و روي عجزه: (سَيَدْعُوهُ دَاعِي مَيْتَةٍ فَيُجِيبُ)، في: الإنصاف 348/1، و شرح المفصل 375/1، و شرح الكافية الشافية 1361/3، و التصريح 252/2 .

(3) تفسير أبيات المعاني: ص 244 .

(4) الكتاب 240/2، 269-272 .

(5) الأصول 359/1، 366، 457/3، 458، و الجمل: ص 168، 174، 175، و شرح أبيات سيبويه: ص 139، 142، و الإيضاح العضدي: ص 237، و اللمع: ص 85، و الفسر 423/3، 424، و الفتح الوهبي: ص 144، و شرح الواحدي 53/3، و أمالي ابن الشجري 315/2، و ضرائر الشعر: ص 136-138، و أوضح المسالك 55/4، و شرح المفصل 375/1، 376 .

كثير من النحاة إلى البصريين⁽¹⁾.

و حجة المانعين أن من شروط الترخيم أن يكون الاسم منادى، و مفردًا معرفًا غير مختص بالإضافة، و المضاف إليه يفتقد لهذين الشرطين؛ لذلك لم يميزوا ترخيمه في سعة الكلام⁽²⁾. قال سيبويه: « و اعلم أن الترخيم لا يكون في مضاف إليه و لا في وصف؛ لأنهما غير مناديين، و لا يُرْحَم مضاف، و لا اسم منون في النداء؛ من قبل أنه جرى على الأصل و سلم من الحذف، حيث أُجْرِي مجراه في غير النداء إذا حملته على ما ينصب، يقول: إنَّ المحذوف في الترخيم إنما يقع على النداء لا على الإعراب... لأنَّ المضاف إليه من الاسم الأول بمنزلة الوصل من الذي إذا قلت الذي قال، و بمنزلة التنوين في الاسم»⁽³⁾.

و علل سيبويه لأهمية شرط النداء في ترخيم الأسماء المفردة غير المركبة، و ذكر أن ذلك بسبب كثرته في كلام العرب، فحذفوا أواخر الأسماء المفردة في الترخيم تخفيفًا كما حذفوا التنوين و كما حذفوا الياء من "قومي" في النداء⁽⁴⁾.

و وضَّح الزجاجي أن سبب جواز ترخيم المفرد، هو النداء لأنه يغيره من حالة الإعراب إلى حالة البناء، بخلاف المضاف إليه؛ لأنه ثابت على أصله في النداء دون تغيير⁽⁵⁾. و أشار ابن الأنباري إلى أن العلاقة التي تربط بين النداء و الترخيم، هي علاقة التغيير في بناء الكلمة المفردة، فكلاهما تغيير، و التغيير يؤنس بالتغيير⁽⁶⁾. وأكد ابن يعيش أن الذي ورد من الترخيم عن العرب، إنما هو في المفرد و ليس في المركب كالمضاف و المضاف إليه⁽⁷⁾.

(1) معجز أحمد 523/3، و أمالي ابن الشجري 316/2، و الإنصاف 347/1، و شرح الكافية الشافية

1361/3، 1362، و شرح الكافية 396/1، و همع الهوامع 59/2، و الخزانة 329/2 .

(2) الكتاب 239/2، 240، و الإنصاف 349/1، 3450، و همع الهوامع 59/2 .

(3) الكتاب 240/2 .

(4) نفسه 239/2 .

(5) الجمل: ص 168، و انظر أيضًا: الإنصاف 350/1، و اللباب 346/1 .

(6) الإنصاف 350/1 .

(7) شرح المفصل 375/1 .

و ردَّ الكوفيون على المانعين، بأنَّ شرط النداء غير معتبر؛ لوروده مُرَّحًا بدون نداء في شعر العرب كما سيأتي في آرائهم⁽¹⁾.

و أمَّا عن شرط الأفراد في هذا الترخيم، فأشار الكوفيون إلى توفره في الإضافة، فالمضاف و المضاف إليه بمنزلة الشيء الواحد فهما كالمفرد على حد قولهم⁽²⁾.

ثانيًا: المجيزون

ذهب الكسائي، و الفراء⁽³⁾ إلى جواز ترخيم المضاف إليه في سعة الكلام، و تبعهما ابن مالك⁽⁴⁾، و نسبة النحاة إلى الكوفيين⁽⁵⁾. فمنهج الكوفيين في ترخيم المضاف أن يوقعوا الترخيم في المضاف إليه⁽⁶⁾.

و احتجوا بالسمع، و القياس، مشيرين إلى كثرته في كلام العرب⁽⁷⁾، فمن شواهدهم على جواز ترخيمه مع النداء، قول زهير بن أبي سلمى:

حُدُّوا حَظَّكُمْ يَا آلَ عِكْرَمٍ وَ اذْكُرُوا
أَوَاصِرَنَا وَ الرَّحْمُ بِالْعَيْبِ تُذَكِّرُ⁽⁸⁾

(1) شرح الواحدي 53/3، و أمالي ابن الشجري 316/2، و الإنصاف 348/1، 349، و مسائل خلافية في النحو/ للعسكري: ص127، تحقيق د. عبدالفتاح سليم. مكتبة الآداب، القاهرة- مصر، الطبعة الثالثة، 1428 هـ - 2007 م، و التصريح 252/2.

(2) الإنصاف 356/1، و اللباب 347/1، و الخزانة 329/2.

(3) الإنصاف 347/1، و مسائل خلافية في النحو: ص127، و شرح المفصل 375/1، و التصريح 252/2، و الخزانة 329/2.

(4) شرح التسهيل 432/3، و همع الهوامع 59/2.

(5) معجز أحمد 523/3، و شرح الواحدي 53/3، و أمالي ابن الشجري 315/2-316، و الإنصاف 347/1، و مسائل خلافية في النحو: ص127، و اللباب 346/1، و شرح الكافية الشافية 1361/3، و توضيح المقاصد 1136/4، و أوضح المسالك 56/4، و التصريح 252/2، و همع الهوامع 59/2، و الخزانة 329/2.

(6) شرح المفصل 375/1.

(7) الإنصاف 347/1، و مسائل خلافية في النحو: ص127، و اللباب 346/1، و شرح التسهيل 432/3، و همع الهوامع 59/2، 60، و الخزانة 329/2.

(8) من الطويل، في ديوان زهير بن أبي سلمى: ص57، و هو من شواهد الكتاب 271/2، و الأصول 457/3،

أراد: يا آل عكرمة، فرخم المضاف إليه على لغة من ينتظر.

و من شواهد ترخيمه في غير النداء، الشاهد الذي أورده أبو المرشد:

أَبَا عُرْوَةَ لَا تَبْعَدُ فَكُلُّ ابْنِ حُرَّةٍ سَيَدْعُوهُ دَاعِي مَوْتِهِ فَيُجِيبُ⁽¹⁾

أراد: "أبا عروة"، فرخّم المضاف إليه على لغة من ينتظر.

و منه أيضًا قول رؤبة:

إِمَّا تَرِنِي الْيَوْمَ أُمَّ حَمْرٍ قَارَبْتُ بَيْنَ عَنَقِي وَ جَمْرِي⁽²⁾

أراد: أم حمزة، فرخّم المضاف إليه على لغة من لا ينتظر.

و أمّا القياس فذهبوا إلى أنّ المضاف إليه كزيادة في المضاف، و حذف الزيادة من المفرد جائز، فكذلك هنا، ألا ترى أنّ قولك في ترخيم زيدون: يا زيد أقبل، فتحذف الزيادتين و كذلك: يا طائفي و أنت تريد: طائفية، يدل عليه أنّ المضاف إليه بمنزلة التنوين، و كما يحذف التنوين في النداء، كذلك المضاف إليه⁽³⁾.

و ردّ المانعون حجج المجيزين، و جعلوا أكثر شواهدهم الشعرية من باب الترخيم في غير النداء للضرورة⁽⁴⁾.

و أكّد ابن الأنباري أنّ جواز الترخيم في غير النداء في ضرورة الشعر لا يدل على جوازه في الاختيار، فكذلك جميع ما استشهدوا به من الأبيات، و ترخيمه في غير النداء للضرورة إنّما

= و شرح أبيات سيبويه: ص 142 .

(1) سبق تخريجه: ص 222 .

(2) من الرجز، لرؤبة بن العجاج، في مجموع أشعار العرب، و هو مشتمل على ديوانه: ص 64، اعتنى بتصحيحه و ترتيبه وليم بن الورد البروسي. دار ابن قتيبة، الكويت، 1996 م، و هو من شواهد الكتاب 247/2، و الإنصاف 349/1، و التبيان في شرح الديوان 12/4 .

(3) التبيين عن مذاهب النحويين البصريين و الكوفيين/ للعكبري: ص 454، 455، تحقيق: د. عبد الرحمن العثيمين الناشر، دار الغرب الإسلامي، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، 1406 هـ - 1986 م .

(4) الكتاب 271/2، 272، و الجمل: ص 168، 174، 175، و الأصول 359/1، 366، 457/3، 458، و شرح أبيات سيبويه: ص 142، و الإنصاف 352/1، 356، و التبيين: ص 454، 455، و اللباب 347/1، و شرح المفصل 375/1، 376، و ضرائر الشعر: ص 136-139، و الخزانة 329/2، و النحو الوافي 116/4 .

هو قياس على الترخيم في النداء للضرورة⁽¹⁾.
أمّا عن البيت الذي أورده أبو المرشد، فهو محمول على الضرورة عند البصريين و من تبعهم⁽²⁾.

و ذكر العكبري أنّ البصريين أنكروا رواية "أبا عرو" و قالوا: أيا عرو، على النداء⁽³⁾.
و أُجيب بأنه نادر، بحسب قول الأزهري⁽⁴⁾.
و أشار ابن الأنباري إلى فساد رأي الكوفين الذي سبق ذكره في أنّ المضاف و المضاف إليه بمنزلة الشيء الواحد و جواز ترخيمه كالمفرد، قال: « لو كان ذلك معتبراً لوجب أن يؤثر النداء في المضاف كما يؤثر في المفرد، فلمّا لم يؤثر النداء فيه البناء دلّ على فساد ما ذهبتم إليه⁽⁵⁾، و اتفق معه ابن يعيش، و الرضي⁽⁶⁾.

و بعد الرجوع إلى رأي ابن جني الذي نقله عنه أبو المرشد، و صرّح به ابن جني في مصنفه "الفسر"، نجد أنّه متفق مع البصريين في إنكار رواية "أبا عروة"، و كذلك متفق مع العلماء في أنّ المضاف إليه لا يؤثر فيه النداء لأنّه معرب في النداء، و لذلك لم يجز ترخيمه، واصفاً إيّاه بالقبيح الفاحش في بيت المتنبي السابق في شرحه الآخر⁽⁷⁾، و اتفق معه الواحدي في عدم جواز ترخيمه في بيت المتنبي⁽⁸⁾.

و قال في موضع آخر: « و اعلم أنّك لا ترخم مضافاً و لا مشابهاً للمضاف؛ من أجل طوله و لا جميع ما كان معرباً في النداء؛ لأنّه لم يكن مبنياً على الضم فيتسلط عليه الحذف⁽⁹⁾».

(1) الإنصاف 356/1 بتصرف.

(2) أمالي ابن الشجري 316/3، و الإنصاف 348/1، 352، و التبيين: ص 454، 455، و شرح المفصل 375/1، 376، و ضرائر الشعر: ص 139، و شرح الكافية الشافية 1361/3، 1362.

(3) مسائل خلافة في النحو: ص 127، و التبيان في شرح الديوان 12/4.

(4) التصريح 252/2.

(5) الإنصاف: 356/1.

(6) شرح المفصل 375/1، و شرح الكافية 396/1.

(7) الفتح الوهي: ص 144.

(8) شرح الواحدي 53/3، و انظر أيضاً: التبيان في شرح الديوان 11/4، 12، و شرح البرقوقي 125/4.

(9) للمع: ص 85.

الترجيح

مما سبق ذكره يبدو لي جواز ترخيم المضاف إليه في الشعر فقط, فالوقوف به عند حد
الضرورة الشعرية أولى؛ لأنَّ غالب ما ورد من هذا إنما جاء في الشواهد الشعرية, و يقاس
عليها بيت المتنبي, فضلاً عن أنَّه رأي الكثير من النحاة, كسيبويه, و ابن السراج
و الزجاجي, و ابن السيرافي, و ابن الأنباري, و غيرهم, و الله تعالى أعلم بالصواب.

حذف نون " يكن " إذا استقبلها ساكن

قال أبو المرشد المعري في بيت المتنبي:

جَلَلًا كَمَا بِي فَلْيَكُ التَّبْرِيحُ أَغْدَاءُ ذَا الرَّشِيَا الْأَعْنِ الشَّيْخِ⁽¹⁾

قال ابن جني: « و أراد فليكن و لكنّه حذف النون لسكونها و سكون التاء الأولى من التبريح, و كان الوجه أن يكسرها لالتقائهما لأتّما حرف صحيح»⁽²⁾.

قال أبو العلاء المعري: « و قد جاءت أشياء من حذفها في موضع التحريك أنشد أبو زيد:

لَمْ يَكُ الْحَقُّ عَلَى أَنْ هَاجَهُ رَسْمٌ دَارٍ قَدْ تَعَفَّتْ بِالسِّرْرِ⁽³⁾

فلو ظهرت النون هاهنا لقليل لم يكن الحق، و في بعض الرجز القديم:

" وَ مَنْ يَكُ الدَّهْرُ لَهُ بِمَرَصِدٍ"⁽⁴⁾

و هذه النون إذا حذفوها شبهوها بالتنوين، و هي أشد قوة منه لأتّما من نفس الكلمة و التنوين زائد، و قد أنشد سيبويه بيتًا حُذِفَتْ منه النون لكن في الموضع الذي يجب فيه حركتها و هو قول النجاشي:

فَلَسْتُ بِأَتِيهِ وَ لَا أَسْتَطِيعُهُ وَ لَأَكِ اسْتَقْنِي إِنْ كَانَ مَأْوُكَ ذَا فَضْلِ⁽⁵⁾...»⁽⁶⁾.

قال ابن فورجه: « كثير من العلماء قد تكلموا في هذا البيت و وفوه حقه من قرائحهم

(1) من الكامل، في ديوانه: ص 66، و هو من شواهد: الفسر 722/1، و معجز أحمد 238/1، و الفتح على أبي الفتح: ص 96.

(2) تفسير أبيات المعاني: ص 69.

(3) من الرمل / لحسيل بن عرفطة، في: نوادر أبي زيد: ص 296، و روي فيه: "تَعَفَّتِي" مكان "تَعَفَّتْ"، و أيضًا في: شرح الكتاب 57/5، و سر صناعة الإعراب 540/2، و شرح التسهيل 367 / 1، و شرح الكافية 210/4، و تخلص الشواهد: ص 268، و بنفس رواية أبي المرشد "تَعَفَّتْ" في: همع الهوامع 388/1، و قد روي في بعض المصادر السابقة: "سوى" مكان "على".

(4) لم أعثر على قائله، و هو من شواهد: الموضح 28/2، و نضرة الإغريض في نصرة القريض / للمظفر العلوي: ص 270، تحقيق: د. نهي عارف الحسن. مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق - سوريا و روي فيهما: بِالْمَرَصِدِ.

(5) من الطويل، للنجاشي الحارثي، في ديوانه: ص 56، تحقيق: صالح البكاري، و الطيب العشاش، و سعد غراب، مؤسسة المواهب للطباعة والنشر، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، 1419 هـ - 1999 م، و هو من شواهد:

الكتاب 27/1، و روي فيه بالكسر "مَأْوُكَ"، و الفسر 725/1، و تخلص الشواهد: ص 269.

(6) تفسير أبيات المعاني: ص 69، 70.

و مضى أكثر الكلام في تجويز حذف النون في قوله فليك، و تحلوا له معاذير»⁽¹⁾.

الدراسة

تحذف نون مضارع كان المجزومة بالسكون إذا وليها متحرك، و هذا الحذف جائز لا لازم عند النحاة، أمّا إذا وليها حرف ساكن، فالمسألة فيها خلاف ما بين النحاة، و لهم فيها قولان:

الأول عدم الجواز، و الآخر جواز ذلك مطلقاً.

أولاً: المانعون

ذهب سيبويه إلى منع حذف هذه النون⁽²⁾، و تبعه المبرد⁽³⁾، و الزجاج⁽⁴⁾، و ابن السراج⁽⁵⁾ و السيرافي⁽⁶⁾، و غيرهم⁽⁷⁾.

و نسبه أبو جعفر النحاس للخليل، و سيبويه، و الكسائي، و الفراء⁽⁸⁾.

و حجة المانعين إنّ هذه النون الساكنة إذا أتى بعدها متحرك تحذف لمشابتها حروف المد و اللين، و لكثرة استعمالها و للاستخفاف، أمّا إذا أتى بعدها ساكن فإنّها تتحرك بالكسر لالتقاء الساكنين، فيضعف شبهها بحروف المد، و تتقوى بالكسر، فتتعاصى عن الحذف و هذا ما سوف يتضح من كلام النحاة، كما سيأتي.

قال سيبويه: « و أمّا الأفعال فلا يحذف منها شيء؛ لأنّها لا تذهب في الوصل في حال

(1) السابق نفسه: ص 70 .

(2) الكتاب 1/294، 2/196، 4/256، 4/184، و إعراب القرآن/ للنحاس: ص 1394، و شرح الكتاب 57/5، و شرح التسهيل 1/366، و شرح الكافية 4/210 .

(3) المقتضب 3/166، 167 .

(4) إعراب القرآن/ للزجاج 3/834، و معاني القرآن و إعرابه 2/52، 53 .

(5) الأصول 3/343 .

(6) شرح الكتاب 57/5 .

(7) شرح الكافية 4/210 .

(8) إعراب القرآن/ لأبي جعفر النحاس: ص 1349 .

و ذلك: لا أقضي، و هو يقضي، و يغزو و يرمي، إِلَّا أَنَّهُمْ قَالُوا: لا أدري، في الوقف، لَأَنَّهُ
كثُرَ فِي كَلَامِهِمْ، فَهُوَ شَاذٌ، كَمَا قَالُوا: "لم يك"، شَبَّهتِ النون بالياء حيث سكنت، و لا
يقولون: لم يكُ الرَّجُلُ؛ لَأَنَّهَا فِي مَوْضِعِ تَحْرِيكِ»⁽¹⁾.

و سلك المبرد نهج سيبويه في هذه المسألة، و ذكر أَنَّ من المحذوف ما يحذف استخفافاً من
الشيء؛ لَأَنَّهُ لا يكون أصلاً في بابه، فَإِنَّ تَحْرِيكَ النون لم يجر حذفها تقول: لم يكُ زيدٌ
منطلقاً، و لا تقول: لم يكُ الرَّجُلُ؛ لَأَنَّهَا تَتَحَرَّكُ هَاهُنَا لِاتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ إِذَا قَلَّتْ: لم يكن
الرَّجُلُ⁽²⁾.

و استشهد المانعون بعدم جواز حذفها في مثل هذا الموضع بقوله تعالى: ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ
كَفَرُوا﴾⁽³⁾.

حيث علل الزجاج تحريك هذه النون بالكسر في الآية السابقة؛ و بيّن أَنَّهُ بسبب الاعتداد
بتحريك التقاء الساكنين، و ليس بسبب الاعتداد بهذه النون لَأَنَّهَا فِي تَقْدِيرِ السَّكُونِ، و لو
كان الاعتداد بها لأعاد ما حذف من أجله، و هو الواو⁽⁴⁾.

أمّا أبو سعيد السيرافي فقد ذكر أَنَّ هذه النون إذا لقيها ألف و لام أو ألف وصل تحركت
فخرجت عن شبه حروف المد و اللين، كما في الآية السابقة، و هذا هو المعروف على حد
قوله⁽⁵⁾.

و علّق الرضي على الآية السابقة بقوله: « قال سيبويه: إذا لاقى نون " يكن " المجزوم، ساكناً
بعدها لم يجر حذفها، قال تعالى: ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾⁽⁶⁾، لتقويها بالحركة و
خروجها بها عن شبه حرف المد⁽⁷⁾.

و أكد ابن هشام عدم جواز حذف النون في الآية؛ لأجل اتصال الساكن بها، فهي مكسورة

(1) الكتاب 4/184 .

(2) المقتضب 3/166، 167 .

(3) البيئنة: (1) .

(4) إعراب القرآن/ للزجاج 3/834 .

(5) شرح الكتاب 5/57 .

(6) سبق تخريج الآية بنفس الصفحة، رقم: (3) .

(7) شرح الكافية 4/210 .

لأجله فهي متعاضية على الحذف لقوتها بالحركة⁽¹⁾.

ثانياً: المميزون

ذهب يونس إلى جواز حذف هذه النون مطلقاً⁽²⁾، و تبعه ابن مالك⁽³⁾، و الدكتور عباس حسن⁽⁴⁾، و نسبه ابن هشام إلى الكوفيين⁽⁵⁾.

و علّة حذف هذه النون عند ابن مالك هي التخفيف، و ثقل ثبوتها قبل ساكن، فهي لذلك تستحق الحذف، قال: « فإن ولي ساكن امتنع الحذف عند سيويه، و لم يمتنع عند يونس و بقوله أقول؛ لأنّ هذه النون إنّما حذف للتخفيف، و ثقل اللفظ بثبوتها قبل ساكن أشد من ثقله بثبوتها دون ذلك، فالحذف حينئذ أولى»⁽⁶⁾.

و احتجوا على جواز حذف هذه النون ببعض الشواهد، منها:
قول حسيل بن عرفطة:

لَمْ يَكُ الْحَقُّ عَلَى أَنْ هَاجَهُ رَسْمُ دَارٍ قَدْ تَعَفَّتْ بِالسِّرِّزِ⁽⁷⁾

و منه قول الآخر:

فَإِنْ لَمْ تَكُ الْمِرْأَةُ أَبْدَتْ وَسَامَةً فَقَدْ أَبْدَتْ الْمِرْأَةُ جَبْهَةً ضَيِّعَمَ⁽⁸⁾

(1) قطر الندى و بل الصدى / لابن هشام 160/1، شرح و تعليق طه محمد الزيني و محمد عبد المنعم خفاجي. مطبعة الشعب، القاهرة- مصر.

(2) شرح التسهيل 366/1، و شرح الكافية 210/4، و ارتشاف الضرب 1194/3، و تخلص الشواهد: ص268، و المساعد 276/1، و التصريح 260/1، و الخزانة 304/9 .

(3) شرح التسهيل 366/1 .

(4) النحو الوافي 588/1 .

(5) تخلص الشواهد: ص268 .

(6) شرح التسهيل 366/1 .

(7) سبق تخريجه: ص228.

(8) من الطويل، لأبي صخر الأسدي، أو الخنجر بن صخر، من شواهد: سر صناعة الإعراب 542/2، و روي فيه صدره: "فَالْأَتَاكَ..." و شرح التسهيل 367 /1، و شواهد التوضيح: ص176، و تخلص الشواهد: ص268، = و التصريح 260/1، و همع الهوامع 388/1 .

و منه أيضاً قول الآخر:

إِذَا لَمْ تَكُ الْحَاجَاتُ مِنْ هِمَّةِ الْفَتَى فَلَيْسَ بِمُعْنٍ عَنْهُ عَقْدُ الرَّتَائِمِ (1)

و أكد ابن مالك أنّ العرب تحذف هذه النون كثيراً في أشعارها قبل الحرف الساكن، و نظّر له بالشواهد السابقة (2).

أمّا الدكتور عباس حسن فقد أشار إلى أنّ حذف النون من مضارع كان المجزومة جائز للتخفيف سواء أتى بعدها حرف ساكن أو متحرك، قال: « و يجوز بعد ذلك حذف النون: تخفيفاً... و هذا الحذف جائز كما قلنا؛ سواء أوقع بعدها حرف هجائي ساكن؛ نحو: لم أكُ الذي ينكر المعروف، و لم تكُ الصاحب الجاحد، أم وقع بعدها حرف هجائي متحرك نحو: لم أكُ ذا منّ، و لم تكُ مصاباً به» (3).

و قد رُذِّتْ شواهد المجيزين و حُمِلت على الشذوذ (4) أو الضرورة الشعرية (5)، و هو رأي الجمهور كما ذكر السيوطي (6)، و أُجِيبَ (7): بأنّ حذف النون الساكنة للضرورة ثابت بدليل قوله:

فَلَسْتُ بِأَتِيهِ وَ لَا أَسْتَطِيعُهُ وَ لَاكِ اسْقِنِي إِنْ كَانَ مَاؤُكَ ذَا فَضْلٍ (8)

و قد تبعهم ابن مالك في مصنفه " شواهد التوضيح و التصحيح " و أشار إلى أنّ حذف هذه

(1) من الطويل، مجهول قائله، من شواهد: شرح التسهيل 1/ 367، و تخلص الشواهد: ص 268، و المساعد

276/1، و روي فيه: " التَّمَائِمِ " مكان " الرَّتَائِمِ "، و همع الهوامع 388/1 .

(2) شرح التسهيل 1/ 366، 367، و تخلص الشواهد: ص 269 .

(3) النحو الوافي 588/1 .

(4) شرح الكتاب 57/5، و شرح الكافية 4/ 210، و الخزانة 9/ 304 .

(5) المنصف 2/ 228، و ضرائر الشعر: ص 114، و ارتشاف الضرب 5/ 2412، و همع الهوامع 388/1، 239/3، و الخزانة 9/ 304، 305 .

(6) همع الهوامع 388/1 .

(7) تخلص الشواهد: ص 269 .

(8) سبق تخريجه: ص 228 .

النون قبل الحرف الساكن هو من ضرورات الشعر, قال: « و لا يستصحب الحذف قبل ساكن إلا في ضرورة , كقول الشاعر: " فإن لم تكُ المرأة أبدت وسامة"»⁽¹⁾.

غير أنه ردّ قولهم في مصنفه " شرح التسهيل", قال: « و لا ضرورة في هذه الأبيات, لإمكان أن يُقال في الأول: لم يكن حق سوى أن هاجه, و في الثاني: فإن تكن المرأة أخفت وسامة و في الثالث: إذا لم يكن من همة المرء ما نوى»⁽²⁾, و يبدو واضحًا تطور رأي ابن مالك في هذه المسألة.

و ردّ أبو حيان قول ابن مالك السابق, قال: « فما من ضرورة في شعر العرب إلا و يمكن تبديلها و نظم شيء مكانها, فعلى ما ذكر لا يكون في كلام العرب ضرورة, و قد بحثنا معه في " كتاب التكميل", و بيّنا أنه ليس كما زعم»⁽³⁾.

و قد ردّ أيضًا أبو حيان قول ابن مالك بأنّ هذه النون إنما حُذِفَتْ للتخفيف, و ثقل اللفظ بثبوتها قبل ساكن, بأنّ التخفيف ليس هو العلة إنّما العلة كثرة الاستعمال مع شبهها بحروف العلة⁽⁴⁾.

و بالرجوع إلى آراء العلماء التي نقلها أبو المرشد في بيت المتنبي, فإنّ ابن جني قد اختار المذهب الأول, و هذا يتضح من خلال شرحه لبيت المتنبي الذي أورده أبو المرشد هنا, غير أنّ أبا المرشد لم ينقل كلام ابن جني كاملاً, فقد قال ابن جني في شرح البيت: و قوله: « " فليك التبريح" يريد: " فليكن", و لكنّه حذف " النون" لسكونها, و سكون " التاء" الأولى من " التبريح" و كان الوجه أن يكسرهما لالتقاءهما, لأنّها حرف صحيح, و لو لم يحذفه لكان متحرّكًا, و ليس حذف النون هنا كحذفها من قوله:

لَمْ يَكُنْ شَيْءٌ يَا إلهِي قَبْلَكَ⁽⁵⁾

(1) شواهد التوضيح: ص 176 .

(2) شرح التسهيل 1/ 367 .

(3) التذييل و التكميل/ لأبي حيان الأندلسي 238/4, تحقيق حسن هندراوي. دار القلم، دمشق- سوريا، الطبعة الأولى، 1419 هـ- 1998 م.

(4) التذييل و التكميل 238/4، و همع الهوامع 388/1 .

(5) من الرجز المشطور، لعبدالله بن عبد الأعلى القرشي، و صدر البيت: وَ كُنْتُ إِذْ كُنْتُ إلهِي وَ حُدَّكَ، و هو من

لأنَّه حذف النون من " يكن " و هي ساكنة فصارعت بالمخرج و الزيادة و العُنة و السكون حروف المد و اللين، فحُذفت كما حُذفن، و هي في " فليكن التبريح " قوية بالحركة، فكان ينبغي ألاَّ يحذفها، و لكنَّه لم يعتد بالحركة في النون لَمَّا كانت غير لازمة ضرورة، و قد جاء مثل هذا، قال الشاعر:

لَمْ يَكُ الْحَقُّ سِوَى أَنْ هَاجَهُ رَسْمُ دَارٍ قَدْ تَعَقَّتْ بِالسِّرِّزِ (1)

يريد: لم يكن الحق، و من أبيات الكتاب:

فَلَسْتُ بِأَتِيهِ وَ لَا أَسْتَطِيعُهُ وَ لَاكِ إِسْقِينِي إِنْ كَانَ مَاؤُكَ ذَا فَضْلِ (2)

يريد: " و لكن اسقني " فحذف النون، و إن كانت لو لم تحذف لكانت متحركة ضرورة لما ذكرت لك، و إذا جاز أن تحذف النون من " و لكن " بعد أن حُذفت منه نون أخرى؛ لأنَّ أصله " لكن " فخفف، فَحَذَفُ النون من " فليكن التبريح " أيضًا سائغ... و في البيت قبح من جهة أخرى، و هو أنَّه حذف النون مع الإدغام، و هذا لا يُعرف؛ لأنَّ من قال: في بني الحارث " بلحارث " لم يقل: في بني النَّجَّار " بَنَجَّار "، و هو قد قال: " فليك التبريح " فحذف مع الإدغام إلاَّ أن يكون حذف النون من قبل، ثم جاء بالإدغام بعد» (3).

و قال في موضع آخر معلقًا على بيت حسيل ابن عرفطة السابق ذكره: « إذا وقعت النون موقعًا تحرك فيه فتقوى بالحركة أن لا يحذفها؛ لأنَّها بحركتها قد فارقت شبه حروف اللين إذ كن لا يكن إلاَّ سواكن، و حذف النون من يكن أقبح من حذف التنوين و نون التثنية و الجمع لأنَّ النون في يكن أصل، و هي لام الفعل و التنوين و النون زائدتان، فالحذف فيهما أسهل منه في لام الفعل» (4).

و هذا الحذف عنده من باب الضرورة الشعرية (5).

= شواهد: الكتاب 210/2، و الفسر 724/1، و سر صناعة الإعراب 541/2، و شرح الواحدي

196/1، و التبيان في شرح الديوان 243/1، و همع الهوامع 422/2 .

(1) سبق تخريجه: ص 228 .

(2) سبق تخريجه أيضًا: ص 228 .

(3) الفسر 722/1 - 726 .

(4) سر صناعة الإعراب 539/2 .

(5) المنصف 228/2 .

و اعتبر ابن جني حذف نون " لكن " نظيراً لحذف " لم يك الحق " في كتابه " المنصف " , قال :
« و " لكن " نظير " لم يك الحق " ... و " لكن اسقني " فحذف النون لالتقاء الساكنين »⁽¹⁾.
أمّا عن رأي أبي العلاء الذي نقله أبو المرشد و غيره⁽²⁾, فأرى أنّ كلامه موافق لكلام ابن
جني السابق في هذه المسألة, و لم يخرج عن مذهبه, وما نُقِلَ عنه لم أجده في شرحه " معجز
أحمد " , و لعله ذكره في " اللامع العريزي " , ففي مصنفه " معجز أحمد " علّق على البيت
بقوله: « " فليك " أصله " فليكن " حذف النون لسكونها و سكون التاء الأولى من التبريح
تشبيهاً للنون بحروف اللين؛ لما فيه من الغنة »⁽³⁾.
أمّا عن رأي ابن فورجه الذي نقله أبو المرشد, و قوله إنّ كثيراً من العلماء قد أجازوا قول
المتنبي في حذف هذه النون و تمحلوا له المعاذير, فما نقل عنه ثابت في مصنفه " الفتح على
أبي الفتح " ⁽⁴⁾, و هذا الجواز كان في ضرورة الشعر⁽⁵⁾.
أمّا عن قوله: " و تمحلوا له المعاذير " فرمّا قصّد ابن جني , فهو دائماً ما يتعقب آراءه
و يرميها بالتمحل و التعسف, لأنّ كلام ابن جني السابق لا يخلو من التمثل عندما أشار
بأنّ في البيت قبح من جهة أخرى, و هو أنّه حذف النون مع الإدغام... إلّا أن يكون
حذف النون من قبل, ثم جاء بالإدغام بعد, فقد نقد كلامه أحد الباحثين, و قال:
« و لعل تبرير ابن جني بأنّ الشاعر حذف النون أولاً, ثم جاء بالكلمة التي تبدأ بالإدغام
ثانياً, هو من الافتراض الذهني الذي ينتمي إلى مسائل التمرين الصرفية, و هي مسألة لا
تكون في ذهن الشاعر لحظة نظمه لقصيدته »⁽⁶⁾.

(1) السابق نفسه 229/2 .

(2) تفسير أبيات المعاني: ص 69, و الموضح 27/2, 28 .

(3) معجز أحمد 239/1 .

(4) الفتح على أبي الفتح: ص 96 .

(5) ما يجوز للشاعر في الضرورة: ص 208, و الفسر 722/1 - 726, و أمالي ابن الحاجب 621/2, و شرح
الواحدي 196/1, و التبيان في شرح الديوان 243/1, و الموضح 27/2, 28 .

(6) الظواهر النحوية و الصرفية في شعر المتنبي / لعبد الجليل يوسف بدا, تصحيح: محمد بربر, المكتبة العصرية, صيدا -
بيروت - لبنان, الطبعة الأولى, 1427 هـ - 2006 م.

الترجيح

يبدو مما سبق عرضه من آراء العلماء حول هذه المسألة أنّ القول الأول هو الأرجح و ذلك لما يأتي:

= الوارد في القرآن الكريم , هو ثبوت هذه النون إذا وليها ساكن, كقوله تعالى: ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾⁽¹⁾ , و﴿لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ سَبِيلًا﴾⁽²⁾, و هذا من مرجحات ثبوتها في سعة الكلام, بخلاف إذا وليها متحرك فقد ورد الوجهين الحذف و الإثبات, كقوله تعالى: : ﴿وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا﴾⁽³⁾, و ﴿لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَذْكُورًا﴾⁽⁴⁾.

= أنّ جواز حذف هذه النون في هذا الموضع , هو قول منسوب ليونس, و قد تناقله النحاة, و لم ينقله سيبويه عنه, و هو أقرب تلاميذه إليه, و كثيراً ما ينقل عن شيخه و إن خالفه, و كذلك هو قول منسوب للكوفيين كما ذكر ابن هشام, و لم يذكره أشهر علمائهم, كالكسائي و الفراء , بل إنّ أبا جعفر النحاس نسب إليهما عدم جواز الحذف كما ذكر في القول الأول, لأجل ذلك كله فجواز الحذف في سعة الكلام مردود, و الله أعلم.

= أنّ مذهب الجمهور هو جواز حذفها لضرورة الشعر, كما ذكر السيوطي سابقاً؛ لذا فإنّ جميع الشواهد الشعرية في هذه المسألة محمولة على الضرورة بما فيها بيت المتنبي, و مما يؤيد ذلك أنّ المتنبي أثبت هذه النون إذا وليها ساكن في كثير من أبياته, و لم يحذفها- و الله أعلم- إلا مرة واحدة في البيت الذي أورده أبو المرشد, و من ذلك قوله:

وَإِنْ تَكُنِ الْأَيَّامُ أَبْصَرْنَ صَوْلَهُ فَقَدْ عَلِمَ الْأَيَّامُ كَيْفَ تَصُولُ⁽⁵⁾

و قوله أيضاً:

(1) سبق تخريج الآية: ص 230 .

(2) النساء: (137) .

(3) سورة مريم: (20) .

(4) الإنسان: (1) .

(5) من الطويل، في ديوانه: ص 359 .

لِمَنْ وَرَدَ الْمَوْتَ الزُّوَامَ تَدُولُ⁽¹⁾

فَإِنْ تَكُنِ الدَّوْلَاتُ قِسْمًا فَإِنَّهَا
هَذَا وَ اللَّهُ أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ.

(1) من الطويل، في ديوانه: ص 360 .

المبحث الثالث: الضرورة بالتغيير

● اتصال الضمير بـ "إِلَّا" في قوله:

لَمْ تَرَ مَنْ نَادَمْتُ إِلَّا كَا لَا لِسَوَىٰ وَدَّكَ لِي ذَاكَ

● التعجب و التفضيل من الألوان و العيوب في قوله:

ابْعَدْ بَعْدَتْ بَيَاضًا لَا بَيَاضَ لَهُ لَأَنْتَ أَسْوَدُ فِي عَيْنِي مِنَ الظُّلْمِ

● العطف على الضمير المرفوع (من غير فاصل) في قوله:

يُبَاعِدُنَّ حُبًّا يَجْتَمِعُنَّ وَ وَصَلُهُ فَكَيْفَ يَحِبُّ يَجْتَمِعُنَّ وَ صَدُّهُ

اتصال الضمير بـ "إلا"

قال أبو المرشد المعري في بيت المتنبي:

لَمْ تَرَ مَنْ نَادَمْتُ إِلَّا كَا لَا لِسَوَىٰ وَدَّكَ لِي ذَاكَ⁽¹⁾

قال ابن جني: « و قوله: "إلا كَا" قبيح لا يجوز إلا في ضرورة الشعر، و الوجه إلا إِيَّاكَ؛ لأنَّ "إلا" ليس لها قوة الفعل، و لا هي عاملة عمل كان و نحوها، و قد أنشدوا بيتًا وصلت فيه "إلا" بالكاف و هو:

فَمَا نُبَالِي إِذَا مَا كُنْتُ جَارَتَنَا أَلَّا يُجَاوِرَنَا إِلَّا كِ دِيَارِ⁽²⁾

و هذا شاذ لا يقاس عليه»⁽³⁾.

الدراسة

نقل أبو المرشد المعري قول ابن جني السابق و تبعه التبريزي⁽⁴⁾، وما نُقِلَ عن ابن جني هو صريح كلامه في مصنفه "الفسر"⁽⁵⁾.

و بالنظر إلى بيت المتنبي السابق نجد أنه قد وصل الضمير بـ "إلا"، و حقه أن ينفصل، كقوله تعالى: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾⁽⁶⁾.

و قد اختلف النحويون في مجيء الضمير المتصل بعد إلا، و لهم في المسألة أربعة أقوال:

(1) من السريع، في ديوانه: ص154، و هو من شواهد: الفسر 2/628، و معجز أحمد 2/198، و التبيان في شرح الديوان 2/383.

(2) من البسيط، مجهول قائله، و هو من شواهد: الفسر 2/630، و ما يجوز للشاعر في الضرورة: ص338، و روي فيه صدره: "فَمَا أُبَالِي..."، و التذليل و التكميل 2/233، و روي فيه صدره: "وَ مَا عَلَيْنَا إِذَا...". و ارتشاف الضرب 2/933، و توضيح المقاصد 1/359، و أوضح المسالك 1/83، بنفس رواية التذليل و التكميل، و شرح ابن عقيل 1/90، و التصريح 1/98، و الخزانة 5/278.

(3) تفسير أبيات المعاني: ص162.

(4) الموضح 4/26، 27.

(5) الفسر 2/628-630.

(6) الإسراء: (23).

القول الأول: منع ذلك مطلقاً

و نسبه النحاه للمبرد⁽¹⁾، و زعم - فيما نُقِل عنه - بأنَّ الرواية الصحيحة في البيت الذي أورده أبو المرشد في هذه المسألة هي: " أَلَّا يُجَاوِرْنَا سُوَاكِ دِيَارُ " ⁽²⁾.
و لم أجد ما نُسِب للمبرد في مصنفه " الكامل "، و " المقتضب ".
و هذه الرواية المنسوبة للمبرد قد ذكرها القزاز، و عزاها للمانعين، و لم يحدد شخصاً بعينه⁽³⁾.
و قيل: إنَّ رواية البصريين للبيت السابق: " أَلَّا يُجَاوِرْنَا حَاشَاكِ دِيَارُ " فلا شاهد فيه⁽⁴⁾
و هذه الرواية تدل على منع البصريين لوقوع الضمير متصلاً بـ " إَلَّا " مطلقاً.

القول الثاني: جواز ذلك مطلقاً

و نسبه النحويون إلى ابن الأنباري⁽⁵⁾، و ذكروا أنَّه استشهد لذلك بالبيت السابق ذكره:
فَمَا نُبَالِي إِذَا مَا كُنْتُ جَارَتَنَا
أَلَّا يُجَاوِرْنَا إِلَّاكِ دِيَارُ⁽⁶⁾
و لم أجد ما نسب إليه في مصنفاته التي بين أيدينا.

القول الثالث: عدم الجواز في سعة الكلام، و قصره على ضرورة الشعر

و نسبه أبو حيان للبصريين⁽⁷⁾، و تبعهم، ابن يعيش، و ابن الحاجب، و ابن عصفور، و أبو حيان الأندلسي، و ابن هشام⁽⁸⁾.
و استشهدوا بالبيت السابق، و بقول الآخر:

-
- (1) التذييل و التكميل 233/2، و التصريح 98/1، و توضيح المقاصد 361/1 .
 - (2) توضيح المقاصد 361/1، و شرح ابن عقيل 91/1، انظر حاشية الكتاب، و التصريح 98/1 .
 - (3) ما يجوز للشاعر في الضرورة: ص 339 .
 - (4) الخزانة 279/5، و انظر كلام محمد محي الدين في: شرح ابن عقيل 91/1، و انظر أيضاً كلام المحقق في حاشية: ما يجوز للشاعر في الضرورة: ص 339 .
 - (5) ارتشاف الضرب 933/2، و توضيح المقاصد 361/1، و التصريح 98/1، و همع الهوامع 192/2 .
 - (6) سبق تخريجه: ص 239 .
 - (7) التذييل والتكميل 233/2 .
 - (8) شرح المفصل 319/2، و أمالي ابن الحاجب 385/1، 386، و ضرائر الشعر: ص 262، و ارتشاف الضرب 933/2، و أوضح المسالك 83/1 .

أَعُوذُ بِرَبِّ الْعَرْشِ مِنْ فِتْنَةٍ بَعَثَ عَلَيَّ فَمَا لِي عَوْضُ إِلَّاهُ نَاصِرٌ⁽¹⁾

قال ابن يعيش معللاً اتصال الضمير بإلاً في الشعر: « فرما اضطر الشاعر فوضع المتصل موضع المنفصل... فأتى بالكاف موضع إيّاك، و هو ههنا أسهل... لأنّ فيه عدولاً إلى الأخرى الأوجز، و "إلاً" في معنى العامل إذ كانت مقوية له»⁽²⁾.

و وضع ابن هشام⁽³⁾ شرطين لجواز اتصاله بـ "إلاً":

1- كونه بلفظ المنصوب لا المرفوع.

2- و كون ذلك في الشعر، كقوله: "... إلاك ديار" و كان حقه إلاً إيّاك، و إنّما استحقq النصب؛ لأنّه استثناء مقدم على المستثنى منه، و هو ديار.

و ذكر أنّ الذي سهّل اتصاله بالضمير في الضرورة ثلاثة أمور: أحدها: أنّ الأصل في الضمير الاتصال، و الثاني: أنّ الأصل في الحرف الناصب للضمير أن يتصل به، نحو: "إنّك" و "لعلك"، و الثالث: إجراء "إلاً" مجرى أختها "غير"، كما أجريت مجراها في الوصف بها⁽⁴⁾. و آراء هؤلاء العلماء تؤيد ما ذهب إليه ابن جني بأنّ اتصال الضمير بـ "إلاً" في بيت المتنبي ضرورة من ضرورات الشعر، و قد اتفق معه بعض الشراح، كأبي العلاء المعري، و الواحدي و العكبري⁽⁵⁾، كما اتفق معه أيضاً الواحدي، و العكبري على أنّ "إلاً" ليست عاملة و ليس لها قوة الفعل⁽⁶⁾.

و قد ردّ ابن مالك عليهم، و قال: « و ليس هذا ضرورة لتمكن قائل الأول من أن يقول: "ألاً يكون لنا خِلٌّ و لا جَارٌ"، و لتمكن قائل الثاني من أن يقول: "عليّ فما لي غيره عَوْضُ نَاصِرٌ"»⁽⁷⁾.

(1) من الطويل، مجهول قائله، و هو من شواهد: شرح التسهيل 276/2، و توضيح المقاصد 360/1، و شرح ابن

عقيل 89/1، و التصريح 98/1 .

(2) شرح المفصل 319/2 .

(3) تخلص الشواهد: ص 81 .

(4) نفسه: ص 82 .

(5) معجز أحمد 199/2، و شرح الواحدي 401/1، و التبيان في شرح الديوان 383/2 .

(6) شرح الواحدي 401/1، و التبيان في شرح الديوان 383/2 .

(7) شرح التسهيل 276/2 .

و قال أيضاً: « و أمّا وقوع المتصل موقع المنفصل للاضطراب فغير معروف، فلو لم يكن الأصل في الضمير المنصوب على الاستثناء بعد إلا الاتصال لم يسغ لقائلي البيتين المذكورين أن يفعل ما فعلاً»⁽¹⁾.

القول الرابع عدم جواز ذلك في الاختيار أو في الضرورة، و خصه بالشذوذ:

و هو قول ابن مالك⁽²⁾، و تبعه ابن عقيل⁽³⁾، قال ابن مالك: « فإن قيل: لو كانت "إلا" عاملة لم يقع الضمير بعدها إلا متصلاً كما يقع بعد إنَّ و أخواتها، و الأمر خلاف ذلك قال الله تعالى: ﴿ ضَلَّ مَنْ تَدْعُونَ إِلَّا إِيَّاهُ ﴾⁽⁴⁾»⁽⁵⁾.

و أشار إلى أن وقوعها في الشعر شاذ، قال: « و أشرت بقولي: " و شذ إلاك" إلى قول الشاعر: "...إلاك ديار" و الأكثرون على أن الاتصال فيه لم يستبح إلا للضرورة، و من حكم على "إلا" بأنها عاملة لم يعد هذا من الضرورات، بل جعله مراجعة لأصل متروك»⁽⁶⁾. و قد ردَّ ابن هشام قول ابن مالك، و قال: « و إذا فُتِحَ هذا الباب لم يبق في الوجود ضرورة، و إنما الضرورة عبارة عما أتى في الشعر على خلاف ما عليه النثر»⁽⁷⁾.

و بالعودة إلى رأي ابن جني السابق في المسألة، فالباحث يرى أن كلامه مضطرب حول هذه المسألة، فتارة يصرح بقبحه و عدم جوازه إلا في ضرورة الشعر، و تارة يحكم بشذوذه و عدم القياس عليه، و في كتابه الخصائص استشهاد بالبيت الذي أورده أبو المرشد المعري، و جعله شاهداً على وضع المتصل موضع المنفصل في باب غلبة الأصول على الفروع، دون أن يصرح بأنه ضرورة، أو شاذ⁽⁸⁾.

و يبدو أن جواز اتصال الضمير بـ "إلا" عند ابن جني يكون في ضرورة الشعر و قصره على

(1) السابق نفسه.

(2) نفسه 152/1 .

(3) شرح ابن عقيل 89/1 .

(4) سورة الإسراء: (67) .

(5) شرح التسهيل 275/2 .

(6) نفسه 152/1 .

(7) تخليص الشواهد: ص 104 .

(8) الخصائص 307/1 .

السمع، لأنَّه شاذ لا يجوز القياس عليه، و الله أعلم.

الترجيح

مما سبق عرضه من أقوال النحاة حول المسألة، ظهر أنَّ لكل فريق حجته، و يمكن استظهار الوجه الأرجح منها بما يلي:

أولاً: أمَّا القول الأول بمنع ذلك مطلقاً، و المنسوب للمبرد، فيرد عليه أمران:

= أنَّه قول منفرد، و لم أجد أحداً اتفق معه فيما ذهب إليه.

= إنَّ منع ذلك مطلقاً، فيه تضيق على الشاعر، فالشعر يتوسع فيه ما لا يتوسع في غيره.

ثانياً: و أمَّا القول الثاني بجواز ذلك مطلقاً، و المنسوب لابن الأنباري، فيرد عليه ما يلي:

= أنَّه أيضاً قول منفرد كسابقه.

= لا يوجد شاهد نثري من القرآن أو الحديث الشريف، أو كلام العرب المنشور يدل على

صحة وقوع الضمير متصلاً بـ "إلا"، بالإضافة إلى قلة المسموع في الشعر في مثل هذا.

ثالثاً: و أمَّا القول الثالث بعدم جواز اتصاله بإلا في سعة الكلام، و قصره على ضرورة

الشعر، فهو القول الأرجح، و يؤيد ذلك أمور، منها:

= أنَّه قول كثير من النحويين، كابن يعيش، و ابن الحاجب، و ابن عصفور، و غيرهم.

= أنَّ جوازه في ضرورة الشعر، فيه تسهيل للشاعر و فسحة، لأنَّ العرب من عادتهم أن يجيزوا

في الشعر ما لا يجيزونه في غيره، و ذلك من باب التوسع.

رابعاً: أمَّا القول الرابع لابن مالك، بعدم جواز ذلك في الاختيار أو في الضرورة، و خصه

بالشدوذ، فأرى و إن صحَّ عدم جوازه اختياريًا إلا أنَّ الحكم بشدوذه و عدم القياس عليه في

الشعر يغلق باب الضرورة، و يضيق على الشاعر، هذا و الله تعالى أعلم.

التعجب و التفضيل من الألوان و العيوب

قال أبو المرشد المعري في بيت المتنبي:

ابْعَدْ بَعْدَتْ بَيَاضًا لَا بَيَاضَ لَهُ لَأَنْتَ أَسْوَدُ فِي عَيْنِي مِنَ الظُّلْمِ⁽¹⁾

قال الشيخ (أبو العلاء المعري): « "أسود" في هذا البيت لا يُراد به أشد سوادًا، لأنَّ النحويين يزعمون أنَّ الألوان لا تُستعمل في هذا الموضوع، و لا في النفي إلاَّ بأشد و نحوها و يقولون: هذا أشدُّ حمرةً من الشقيق، و لا يقولون هذا أحمرُّ من الشقيق، و كذلك في التعجب ما أشدَّ سوادهُ، لا يقولون ما أسودهُ، و لم يجعله أشدَّ سوادًا من الظلم و إنما أراد أنَّه بعضها كما تقول: فلانُ مسودُّ من الليل، أي كأنَّه منه، و يُحمل البيت المتقدم على أنَّه أراد لأنت أسود من جملتها، و قد أنشدوا بيتًا شاذًّا و هو قول الراجز:

جَارِيَةٌ فِي دِرْعِهَا الْفَضْفَاضِ أَبْيَضُ مِنْ أُخْتِ بَنِي إِبَاضِ⁽²⁾

و قد يتوجه لهذا البيت أن يكون على غير ما ذهبوا إليه، و يكون قوله: " في درعها الفضفاض أبيض " أي: في درعها جسد أبيض من أخت بني إباط، فيكون " أبيض " وصفًا بالبياض، و يكون " من " هاهنا كما تقول للرجل من فلان صديق، و كذلك البيت المنسوب إلى طرفة:

إِذَا الرِّجَالُ شَتَّوْا وَ اشْتَدَّ أَكْلُهُمْ فَأَنْتَ أَبْيَضُهُمْ سِرْبَالِ طَبَاحِ⁽³⁾

(1) من البسيط، في ديوانه: ص36، و هو من شواهد: الفسر 448/3، و معجز أحمد 130/1، و التبيان في شرح الديوان 35/4 .

(2) من مشطور الرجز، لرؤبة بن العجاج، في: مجموع أشعار العرب و هو مشتمل على ديوان رؤبة بن العجاج: ص176، و روي فيه:

لَقَدْ أَتَى فِي رَمَضَانَ الْمَاضِي جَارِيَةٌ فِي دِرْعِهَا الْفَضْفَاضِ

تُقَطِّعُ الْحَدِيثَ بِالْإِبْمَاضِ أَبْيَضُ مِنْ أُخْتِ بَنِي إِبَاضِ

و هو من شواهد: الأصول 104/1، و روي فيه صدره: " يَا لَيْتَنِي مِثْلُكَ فِي الْبَيَاضِ "، و روي بنفس رواية أبي المرشد في: الجمل: ص102، و شرح الجمل 578/1 .

(3) من البسيط، في ديوان طرفة، بشرح الأعلام الشتتمري: ص150، تحقيق: درية الخطيب، و لطف الصقال، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، بيروت- لبنان، و دار الثقافة و الفنون، البحرين، الطبعة الثانية، 2000 م، و روي في ديوانه:

إِنْ قُلْتَ نَصْرًا، فَنَصْرٌ كَانَ شَرًّا فَتَى قَدَمًا وَ أَبْيَضُهُمْ سِرْبَالِ طَبَاحِ

يريد أنت مبيضهم، أي ثوبك أبيض، و لا يريد أن ثوبه أشد بياضًا من ثيابهم و إنما هو كما تقول: هذا كريمٌ من بني فلان، أي أنت كريمٌ و أنت منهم، و نحو هذه الأبيات في أن " أفعل " لا يُراد به التفضيل»⁽¹⁾.

الدراسة

يُصاغ اسم التفضيل بالشروط التي يُصاغ بها أفعل التعجب⁽²⁾.
أمّا بناء " أفعل " التفضيل، و التعجب من الألوان و العيوب، فقد اختلف النحويون في ذلك على مذهبين: 1- المنع. 2- الجواز.

أولاً: المانعون

ذهب سيبويه إلى منع ذلك⁽³⁾، و تبعه كثير من النحويين، كالفراء⁽⁴⁾، و المبرد⁽⁵⁾، و ابن السراج⁽⁶⁾، و الزجاجي⁽⁷⁾، و أبي علي الفارسي⁽⁸⁾، و ابن جني⁽⁹⁾، و أبي العلاء المعري⁽¹⁰⁾ و ابن الحاجب⁽¹¹⁾، و غيرهم⁽¹²⁾، و نسبه أبو البركات الأنباري، و ابن عصفور، و أبو

= و هو من شواهد: الجمل: ص102، و الفسر 3/449، و روي فيه صدره كما في ديوانه، و روي فيه عجزه:
" مِنْهُمْ وَ أَيْبَضَهُمْ... "، و الإنصاف 1/149.

- (1) تفسير أبيات المعاني: ص254.
- (2) الكافية: ص42، 49، و شرح التسهيل 3/44، 50، و شرح الكافية 3/447-449، 4/227، 228، و أوضح المسالك 3/265-269، 286، 287، و شرح ابن عقيل 3/154، 155، 174، 175.
- (3) الكتاب 4/97.
- (4) معاني القرآن/ للفراء 2/127، 128.
- (5) المقتضب 4/181.
- (6) الأصول 1/102، 103.
- (7) الجمل: ص101، 102.
- (8) الإيضاح العضدي 1/93، 94.
- (9) الفسر 3/448.
- (10) معجز أحمد 1/130، 131.
- (11) الكافية: ص42.
- (12) شرح التسهيل 3/44، 45، 52، و شرح الكافية 3/449، 450، و شرح المفصل 4/415، 416، و شرح ابن عقيل 3/154.

حيان إلى البصريين⁽¹⁾.

و ذهبوا إلى أنه لا يبنى " أفعل " التفضيل و التعجب من الألوان, و العيوب الظاهرة كـ " الحول " , و " العور " إلا بفعل مساعد تقديره: ما أشد و نحوه.

و قد أكد سيويه منع ذلك, قال : « هذا باب ما لا يجوز فيه ما أفعله , و ذلك ما كان أفعل , و كان لوناً , أو خلقةً , ألا ترى أنك لا تقول: ما أحمره , و لا ما أبيضه , و لا تقول في الأعرج: ما أعرجه, و لا في الأعشى: ما أعشاه , إنما تقول: ما أشد حمرةً , و ما أشد عشاؤه»⁽²⁾.

و من حججهم على منع ذلك ما نقله سيويه⁽³⁾, و المبرد⁽⁴⁾, و ابن السراج⁽⁵⁾ عن الخليل بعدم جواز التعجب من العيوب الظاهرة؛ لأنها كالخلق الثابتة, كاليد و الرجل, قال سيويه: « و زعم الخليل أنهم إنما منعهم من أن يقولوا في هذه: ما أفعله؛ لأن هذا صار عندهم بمتلة اليد و الرجل , و ما ليس فيه فعل من هذا النحو , ألا ترى أنك لا تقول: ما أيده, و لا ما أرجله , إنما تقول: ما أشد يده , و ما أشد رجله , و نحو ذلك»⁽⁶⁾.

و من حججهم أيضاً على عدم جواز التعجب من الألوان, كالأحمر و غيره أو العيوب الظاهرة كالعور و غيرها؛ كونها على أكثر من ثلاثة أحرف, فلا تعدى بالهمزة, قال المبرد: « و إنما امتنع هذا... أن أصل فعله أن يكون أفعلّ و أفعالّ نحو احمرّ و احمارّ و دخول الهمزة على هذا محال»⁽⁷⁾.

و ذكر ابن السراج أنّ ما جاء من التعجب على ثلاثة أحرف, كحول و عور , غير جائز

(1) الإنصاف 148/1، و شرح الجمل 577/1، و ارتشاف الضرب 2082/4 .

(2) الكتاب 97/4 .

(3) نفسه 98/4 .

(4) المقتضب 182/4 .

(5) الأصول 102/1، 103 .

(6) الكتاب 98/4 .

(7) المقتضب 181/4 .

لأنَّ هذا منقول من " أفعل", و الدليل على ذلك صحة الواو و الياء إذا قلت: عَوْرَتْ عينُه و حَوَلْتُ و لو كان غير منقول لكان: حالت و عارت⁽¹⁾.

و أكَّد ذلك أبو علي الفارسي, و قال: « فأما عَوْرَ و حَوَل... فهو في الحكم زائد على ثلاثة أحرف يدل على ذلك أنَّ الياء و الواو صحَّتا فيه كما صحت في أسود و أبيض و لولا ذلك لاعتلنا كما اعتلنا في هاب و خاف»⁽²⁾.

و أشار العكبري إلى أنَّه معدول به عن أصله و لهذا يصح فيه الواو تنبيهاً على أنَّه في حكم " أحول", و ما جاء منه ثلاثياً لا غير, نحو: " عَمِي" فمحمول على الباقي⁽³⁾.

و ذكر ابن مالك تعليلاً آخر عقب إشارته إلى تعليل النحويين السابق, قال: « و هذا التعليل هو المشهور عند النحويين, و عندي تعليل آخر أسهل منه؛ و هو أن يُقال لما كان بناء الوصف من هذا النوع على أفعل لم يبين منه أفعل التفضيل؛ لئلا يلتبس أحدهما بالآخر فلما امتنع صوغ أفعل التفضيل امتنع صوغ فعل التعجب؛ لتساويهما وزناً و معنى, و جريانهما مجرىً واحداً في أمور كثيرة, و هذا الأمر هيِّن هيِّن, و رجحانه متعين»⁽⁴⁾, و اتفق معه الرضي⁽⁵⁾.

و أشار الرضي إلى عدم اطراده مع غير " أفعل", قال: « فإن الباطنة... مع أنَّ بعضها يجيء منه أفعل لغير التفضيل أيضاً، كأحمق و حمقاء، و أرعن و رعناء... فلا يطرد أيضاً تعليله بأنَّ منهما أفعل لغيره، فالأولى أن يُقال: لا يبنى أفعل التفضيل من الألوان، و العيوب الظاهرة دون الباطنة؛ لأنَّ غالب الألوان أن تأتي أفعالها على: إِفْعَلَّ، و إِفْعَالٌ، كإِبْيَضَ، و إِسْوَدَّ و إِحْمَارَ، و اصْفَارَ»⁽⁶⁾.

(1) الأصول 103/1، و شرح المفصل 415/4 .

(2) الإيضاح العضدي 93/1 .

(3) الباب 201/1 .

(4) شرح التسهيل 45/3 .

(5) شرح الكافية 449/3 .

(6) نفسه 450/3 .

ثانياً: المجيزون

ذهب الكوفيون⁽¹⁾، إلى جواز بناء "أفعل" التفضيل و التعجب من البياض و السواد خاصة من بين سائر الألوان، و تبعهم ابن الحاج⁽²⁾، و نسبه ابن جني، و أبو حيان إلى بعض الكوفيين⁽³⁾.

و نسب أبو حيان إلى الكسائي، و هشام جواز ذلك مطلقاً في السواد والبياض و غيرهما نحو: ما أحمره⁽⁴⁾.

و نسب أيضاً إلى الأخفش، و الكسائي، و هشام جواز التعجب من العيوب و العاهات نحو: ما أعوره⁽⁵⁾.

و استدل المجيزون على جواز بناء "أفعل" التفضيل و التعجب من البياض و السواد خاصة من بين سائر الألوان بالسماع و القياس، أمّا السماع فمنه حديث النبي - صلى الله عليه و سلم - في صفة جهنم:

" عن أبي هريرة أنه قال: أَتَرَوْنَهَا حَمْرَاءَ كَنَارِكُمْ هَذِهِ، لَهَا أَسْوَدٌ مِنَ الْقَارِ"⁽⁶⁾.

و من ذلك أيضاً قول أم الهيثم: " هُوَ أَسْوَدٌ مِنْ حَنَكِ الْغُرَابِ"⁽⁷⁾.

(1) الإنصاف 1/148، و اللباب 1/201، و شرح المفصل 4/417، و شرح الجمل 1/578، و شرح الكافية 3/450، و الضرائر و ما يسوغ للشاعر دون الناثر / للآلوسي: ص 265، شرحه محمد بهجة البغدادي. المكتبة العربية ببغداد، و المطبعة السلفية بمصر، 1341 هـ.

(2) ارتشاف الضرب 4/2083 .

(3) الفسر 3/448، 449، و ارتشاف الضرب 4/2082، 2083 .

(4) ارتشاف الضرب 4/2082 .

(5) نفسه.

(6) الموطأ/ لمالك بن أنس 2/994، في كتاب جهنم، باب: (1) باب ما جاء في صفة جهنم، رقم الحديث: 2، و انظر أيضاً: شرح الجمل 1/578، و ارتشاف الضرب 4/2083 .

(7) شرح الجمل 1/578، و ارتشاف الضرب 4/2083، و معنى المثل في القاموس المحيط: ص416: و حَنَكُ الْغُرَابِ، مُحْرَكَةً: مَنَقَاؤُهُ، أَوْ سَوَادُهُ وَ أَسْوَدُ حَانَكَ: خَالِكٌ.

و من ذلك أيضاً قول الراجز:

جَارِيَةٌ فِي دِرْعِهَا الْفَضْفَاضِ
تُقَطِّعُ الْحَدِيثَ بِالْإِبْمَاضِ
أَبْيَضٌ مِنْ أُحْتِ بَنِي إِبَاضِ⁽¹⁾

فقال: " أبيض"، و هو أفعال من البياض، و إذا جاز ذلك في أفعال من كذا جاز في " ما أفعله، و أفعال به"؛ لأنَّهما بمتزلة واحدة في هذا الباب⁽²⁾.

و منه قول طرفة بن العبد:

إِذَا الرِّجَالُ شَتَّوْا وَ اشْتَدَّ أَكْلُهُمْ فَأَنْتَ أْبَيْضُهُمْ سِرْبَالٌ طَبَّاحٌ⁽³⁾

قال: " أبيضهم"، و إذا جاز ذلك في " أفعالهم" جاز في: " ما أفعله، و أفعال به"⁽⁴⁾.

و أمَّا القياس فقال الكوفيون- فيما نقل ابن الأنباري، و غيره-: « إِمَّا جاز ذلك من السواد و البياض دون سائر الألوان لأنَّهما أصلا الألوان، و منهما يتركب سائرهما من الحمرة و الصفرة و الخضرة... إلى غير ذلك، فإذا كانا هما الأصلين للألوان كلها جاز أن يثبت لهما ما لا يثبت لسائر الألوان»⁽⁵⁾.

و ردَّ المانعون هذه الشواهد و حملوها على الشذوذ⁽⁶⁾، أو الضرورة في الشعر⁽⁷⁾.

و تأوَّل ابن جني، و غيره بيت طرفة على أن يكون قوله: " فأبيضهم" أفعال الذي مؤنثه فعلاء، قال ابن جني: « فإن هذا عندنا " أفعال" الذي مؤنثه، فعلاء، كقولك: أبيض و بيضاء و ليس " أفعال" الذي تصحبه " من" للمفاضلة، نحو: أحسن منك، و أكرم منك

(1) سبق تخريجه: ص 244 .

(2) الإنصاف 1/148، و شرح المفصل 4/417 .

(3) سبق تخريجه: ص 244 .

(4) الإنصاف 1/149 .

(5) الإنصاف 1/150، 151، و التبيين: ص 293، و مسائل خلافية في النحو: ص 117، و شرح الجمل 578/1، و شرح الكافية 3/450 .

(6) الأصول 1/105، و الجمل: ص 102، و الفسر 3/449، و الإنصاف 1/151، و التبيين: ص 293، و شرح المفصل 4/417، و شرح التسهيل 3/52، و شرح الكافية 3/450، 451، و ارتشاف الضرب 4/2083 .

(7) شرح الجمل 1/577 .

و هو عندنا بمنزلة قولك: " هو حَسَنُ الْقَوْمِ وَجْهًا وَ كَرِيمُهُمْ أَبًا", و كأنَّه قال: " و مبيضهم" فلَمَّا أضافه انتصب ما بعده عن تمام الاسم, إلى هذا وجهة أصحابنا, و هو أحسن من حملة على الشذوذ»⁽¹⁾.

و مثله قول رؤبة بن العجاج الذي أورده أبو المرشد , قال ابن الأنباري: « و معناه: في درعها جسد مبيض من أخت بني أباض، و يكون " من أخت" هاهنا في موضع رفع؛ لِأَنَّهَا صفة لأبيض، كأنَّه قال: أبيض كائن من أخت، كقولهم: أنت كريمٌ من بني فلان , و نحوه قول الشاعر:

وَ أْبَيْضُ مِنْ مَاءِ الْحَدِيدِ كَأَنَّهُ شَهَابٌ بَدَا وَ اللَّيْلُ دَاجٍ عَسَاكِرُهُ⁽²⁾

فقوله: " من ماء الحديد" في موضع رفع؛ لِأَنَّهُ صفة " أبيض", و تقديره: و أبيض كائن من ماء الحديد»⁽³⁾.

و أما قولهم: " إِنَّ الْبِياضَ وَ السَّوَادَ أَصْلَانِ لِلْأَلْوَانِ" فأجاب عليه العكبري , قال: « ليس كذلك، بل كل لون أصل بنفسه، و ليس بمركب، ولو قُدِّرَ أنه مركب، و لكن هذا لا يمنع من أن يكون أصلًا؛ لِأَنَّ حَقِيقَتَهُ وَ اسْمَهُ تَغْيِيرًا، فَهُوَ بِمِثَابَةِ الْأَدْوِيَةِ الْمَرْكَبَةِ فَإِنَّ طِبَاعَهَا وَ أَسْمَاءَهَا تَخَالَفَ أَحْكَامَ مَفْرَدَاتِهَا، وَ كَذَلِكَ مَا رُكِّبَ مِنَ الْكَلِمَاتِ، نَحْوُ: " لَوْلَا"، وَ " لَنْ" على قول الخليل, و الجواب الثاني: نقدر أنَّهُمَا أَصْلَانِ وَ لَكِنْ لَمْ يُجَوِّزْ ذَلِكَ بِنَاءَهَا عَلَى هَذِهِ الصِّيغَةِ، وَ بَيَانُهُ مِنْ وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّ الْعِلَّةَ فِي امْتِنَاعِ بِنَاءِ فِعْلِ التَّعْجِبِ مِنْ غَيْرِهِمَا مَوْجُودَةٌ فِيهِمَا، وَ هُوَ كَوْنُهُ عَلَى أَكْثَرِ مِنْ أَرْبَعَةِ أَحْرَفٍ، وَ الْأَصْلُ أَلَّا يَخَالَفَ مَقْتَضَى الْعِلَّةِ وَ الثَّانِي: أَنَّ الْأَصُولَ أَوْلَى بِمِرَاعَاةِ أَحْكَامِهَا، وَ أَبْعَدُ مِنَ التَّغْيِيرِ بِخِلَافِ الْفُرُوعِ، فَإِنَّ الْفَرْعَ مَغْيِرٌ عَنِ الْأَصْلِ وَ التَّغْيِيرُ يُؤَنَسُ بِالتَّغْيِيرِ»⁽⁴⁾.

و قد سلك أبو العلاء المعري في هذه المسألة مسلك سيبويه , و من تبعه بأنَّه لا يبنى " أفعل" التفضيل و التعجب من الألوان، و صرَّح بذلك في " معجز أحمد" عقب بيت المتنبي

(1) الفسر 3/449، و الإنصاف 1/152، و التبيين: ص293، و مسائل خلافية في النحو: ص115 .

(2) من الطويل، و هو بلا نسبة في: الفسر 3/450، و الإنصاف 1/153، و الخزانة 8/239 .

(3) الإنصاف 1/153، 154، و انظر أيضًا: شرح المفصل 4/417، 418 .

(4) التبيين: ص294، و الإنصاف 1/155 .

الذي أورده أبو المرشد المعري، و حمله على تأويلات البصريين و من تبعهم؛ كي يخرج من الشذوذ، قال: « و قوله: "لأنت أسود" إن أراد أنه أنت أشد سوادًا ففيه شذوذ، لأنَّ الألوان لا يبنى منها أفعل التفضيل، بل يُقال: أشدُّ سوادًا، فعلى هذا معناه أنت في عيني أشد سوادًا من الظلمات، و إن لم يرد معنى المبالغة، فيكون تقديره: لا أنت في عيني مع بياضك أسود من جملة الظلم السود، فكأنَّه يقول: أنت في عيني كائن من الظلم»⁽¹⁾.
و تجدر الإشارة إلى أنَّ ما نقله أبو المرشد عن أبي العلاء من تفصيلات حول المسألة، لم أجد منه شيئًا في "معجز أحمد"⁽²⁾.

و كذلك حمل ابن جني بيت المتنبي على غير الشذوذ، قال: « و قد يمكن أن يكون: "لأنت أسود في عيني"، كلاً تامًا، ثم ابتدأ بصفة: "من الظلم"، كما تقول: هو كريم من أحرار و سريٌّ من أشراف، و وضع من لثام»⁽³⁾.

الترجيح

مما سبق ذكره يبدو لي - و الله أعلم - أنَّ ما ذهب إليه الكوفيون بجواز بناء "أفعل" التفضيل و التعجب من الألوان و العيوب هو الصحيح؛ و ذلك لتوافر السماع نثرًا و شعرًا، فحمل بيت المتنبي على مذهبهم أولى من حمله على الضرورة و الشذوذ أو التأويل، فالمتنبي ذو نزعة كوفية، فلعله تبعهم في هذه المسألة، هذا و الله أعلم بالصواب.

(1) معجز أحمد 130/1، 131 .

(2) نفسه.

(3) الفسر 450/3، و مسائل خلافية في النحو: ص 116 .

العطف على الضمير المرفوع (من غير فاصل)

قال أبو المرشد المعري في بيت المتنبي:

يُبَاعِدَنَّ حَبًّا يَجْتَمِعَنَّ وَ وَصَلُهُ فَكَيْفَ بِحَبِّ يَجْتَمِعَنَّ وَ صَدُّهُ⁽¹⁾

قال أبو العلاء: « و عطف " وصله و صده " على الضمير المرفوع في " يجتمعن "، و الأحسن

أن يؤكد الضمير المرفوع إذا عطف عليه، مثل أن يقول: يجتمعن هُنَّ و وصلُهُ⁽²⁾.

الدراسة

يجوز عطف الاسم على الضمير المرفوع إذا كان هناك توكيد أو فصل يقوم مقامه، فقد أجمع

البصريون و الكوفيون و غيرهم على جوازه من غير قبح⁽³⁾.

أما إذا عُطِفَ على الضمير دون فصل بتأكيد، أو ما يقوم مقامه، كما في بيت المتنبي

السابق، فقد انقسم النحاة في مثل ذلك إلى قسمين:

1- فريق ذهب إلى قبحه في الكلام، و جوازه في الضرورة الشعرية.

2- و فريق ذهب إلى جوازه نثرًا وشعرًا.

و فيما يأتي بيان ذلك و تفصيله:

(1) من الطويل، في ديوانه: ص453، و هو من شواهد: الفسر 1/1053، و معجز أحمد 4/58، و شرح الواحدي 125/3 .

(2) تفسير أبيات المعاني: ص96 .

(3) الكتاب 2/378، و الإنصاف 2/475، و شرح التسهيل 3/373، و أوضح المسالك 3/390 .

أولاً: آراء من يرى قبحه في الكلام و جوازه للضرورة:

ذهب سيبويه⁽¹⁾ و تبعه المبرد⁽²⁾، و الزجاج⁽³⁾، و ابن السراج⁽⁴⁾، و غيرهم⁽⁵⁾ إلى أنه لا يحسن العطف على ضمير الرفع متصلًا كان بالفعل أو مستترًا، إلا بتأكيده بضمير الرفع المنفصل، أو ما يقوم مقامه، و نسبه أبو جعفر النحاس، و أبو سعيد السيرافي، و ابن الأنباري، و غيرهم إلى البصريين⁽⁶⁾.

قال سيبويه: «و أما ما يقبح أن يشركه المظهر فهو المضمير في الفعل المرفوع، و ذلك قولك: فعلتُ و عبدُ الله، و أفعل و عبدُ الله»⁽⁷⁾.

و نقل سيبويه تعليلاً لهذا القبح عن أستاذه الخليل، فذكر أن الإضمار يُبنى عليه الفعل فاستقبحوا أن يشرك المظهر مضمراً يغير الفعل عن حاله بتسكين لامه، فاستكره العرب أن يعطفوا المظهر على المضمير المرفوع؛ نظراً لاتصاله بالفعل فهو كالجزء منه، فلجأوا إلى تأكيده بإحدى ضمائر الرفع التي تقوي المضمير وتصير عوضاً من السكون و التغيير، كي يحسن الكلام⁽⁸⁾.

و من حجج البصريين⁽⁹⁾ أن العطف على المضمير المرفوع لم يأت في القرآن الكريم إلا

(1) الكتاب 2/378 .

(2) المقتضب 3/210، و الكامل 1/417 .

(3) معاني القرآن و إعرابه 2/302، 326 .

(4) الأصول 2/78، 79 .

(5) الفسر 1/1053، 1054، و شرح المفصل 2/280، و الكافية: ص 30 .

(6) إعراب القرآن/ للنحاس: ص 229، و شرح الكتاب 3/142، و الإنصاف 2/475، و مسائل خلافية في

النحو: ص 122، و شرح الكافية 2/334، و ارتشاف الضرب 4/2013، و الأشباه و النظائر/ للسيوطي

159/4، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، 1406 هـ - 1985

م، و شرح البرقوقي 2/100 .

(7) الكتاب 2/378 .

(8) نفسه .

(9) الكتاب 2/378، و الأصول 2/78، 79، و المقتضب 3/210، و شرح الكتاب 3/140، 141، و مسائل

خلافية في النحو: ص 124 .

بالتأكيد، كقوله سبحانه و تعالى: ﴿ فَأَذْهَبَ أَنْتَ وَرَبُّكَ فَقَتَلَا ﴾⁽¹⁾، و ﴿ أَسْكُنْ أَنْتَ وَرَوْحُكَ ﴾⁽²⁾، و ﴿ يَرْبِكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُ ﴾⁽³⁾، أو ما يقوم مقام التأكيد، كالفصل بـ "لا" النافية قال تعالى: ﴿ لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا ءَابَاؤُنَا ﴾⁽⁴⁾، أو الفصل بالمفعول به، قال تعالى: ﴿ فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ ﴾⁽⁵⁾، بالرفع في قراءة بعضهم⁽⁶⁾.

و من حجج البصريين أيضاً أنه لا يخلو أن يكون المضمرة المرفوعة مستكنة في الفعل "ذهب" أو في الاسم الذي يجري مجرى الفعل "ذاهب"، أو ملفوظة كالممتصل بالفعل "ضربت"، فعند عطف الظاهر على الضمير المستكن نحو: "قام و زيد"، فكأنه عطف اسماً على فعل، و إذا عطف على الملفوظ المتصل بالفعل، نحو: "قمت و زيد" فالتاء في "قمت" تنزل بمنزلة الجزء من الفعل، فلو جاز العطف عليه لكان أيضاً بمنزلة عطف الاسم على الفعل، و ذلك لا يجوز⁽⁷⁾.

وبعد العودة إلى رأي أبي العلاء السابق في بيت المتنبي نراه مطابقاً لمنهج البصريين في هذه المسألة؛ لأنه أشار سلفاً إلى أن الأحسن أن يؤكد المتنبي هذا الضمير المرفوع عند العطف عليه، مثل أن يقول: يجتمعن هن و وصله.

(1) المائدة: (24) .

(2) البقرة: (35)، و الأعراف: (19) .

(3) الأعراف: (27) .

(4) الأنعام: (148) .

(5) يونس: (71) .

(6) معاني القرآن و إعرابه 164/2، و شرح المفصل 280/2 .

(7) الكامل 417/1 بتصرف، و الإنصاف 477/2 بتصرف، و انظر أيضاً: معاني القرآن و إعرابه 164/2، و

شرح الكتاب 143/3، و ضرائر الشعر: ص181، و شرح الكافية 333/2 .

ثانياً: المجيزون للعطف نثرًا و شعرًا:

و منهم الفراء⁽¹⁾، و نسبه النحاة إلى الكوفيين⁽²⁾ و تبعهم ابن مالك⁽³⁾.
و احتج الفراء⁽⁴⁾ و الكوفيون⁽⁵⁾ بالسمع، و من ذلك قوله تعالى:
﴿ذُو مِرَّةٍ فَاسْتَوَى﴾⁽⁶⁾ ﴿وَ هُوَ بِالْأَفْئِقِ الْأَعْلَى﴾⁽⁷⁾، فذهبوا إلى أنّ الضمير
" هو " يعود على الرسول ع، و معنى الآيتين: أي استوى جبريل، و محمد ع بالأفق الأعلى
فعطف " هو " على الضمير المستتر المرفوع في " استوى " من غير فاصل⁽⁸⁾.
و لم ينكر الفراء أنّ مثل هذا العطف مكروه، و قليل في كلام العرب⁽⁹⁾، فهم لا يكادون
يقولون: " استوى و أبوه " بل أكثر كلامهم بتوكيد الضمير المرفوع عند العطف عليه، كقولهم:
" اسْتَوَى هُوَ وَ أَبُوهُ " ⁽¹⁰⁾.
و من حجج المجيزين من الحديث الشريف، قول عمر - رضي الله عنه -: " كُنْتُ وَ جَارٌ لِي
مِنَ الْأَنْصَارِ " ⁽¹¹⁾.
فعطف " جار " على ضمير الرفع المتصل " التاء " دون تأكيد.

-
- (1) معاني القرآن/ للفراء 304/1 .
 - (2) شرح الكتاب 144/3، و الإنصاف 474/2، و شرح الكافية 334/2، و همع الهوامع 189/3، و شرح البرقوقي 100/2 .
 - (3) شرح التسهيل 373/3، 374، و شواهد التوضيح: ص 144 .
 - (4) معاني القرآن/ للفراء 95/3 .
 - (5) الإنصاف 475/2، و مسائل خلافية في النحو: ص 122، و شرح البرقوقي 100/2 .
 - (6) النجم: (6) .
 - (7) نفس السورة: (7) .
 - (8) معاني القرآن/ للفراء 95/3، و إعراب القرآن/ للزجاج 600/2، و إعراب القرآن/ للنحاس: ص 1050، و الإنصاف 475/2، و التبيان في شرح الديوان 381/1 .
 - (9) معاني القرآن/ للفراء 304/1 .
 - (10) نفسه 95/3 .
 - (11) رواه البخاري في صحيحه 133/3، (46) كتاب المظالم و الغصب، باب الغرفة و العلية المشرفة و غير المشرفة في السطوح، و غيرها، رقم الحديث: 2468، و انظر أيضًا: شرح التسهيل 374/3، و شواهد التوضيح: ص 112.

و قول علي- رضي الله عنه-: كنت أسمع رسول الله- صلى الله عليه و سلم- يقول: " كُنْتُ وَ أَبُو بَكْرٍ وَ عُمَرُ، وَ فَعَلْتُ وَ أَبُو بَكْرٍ وَ عُمَرُ، وَ انْطَلَقْتُ وَ أَبُو بَكْرٍ وَ عُمَرُ" (1).
فعطف أيضاً أبو بكر، و عمر على الضمير المرفوع " التاء".

و من حججهم أيضاً ما حكاه سيبويه عن العرب: " مَرَزْتُ بِرَجُلٍ سَوَاءٍ وَ الْعَدَمُ" (2).
فعطف "العدم" على الضمير المستتر في " سواء" لأنه مؤول بمشتق، و التقدير: " مستو هو
و العدم" دون تأكيد، أو فصل يقوم مقامه.

و من الشواهد الشعرية التي احتجوا بها، هو ما سمعه الفراء من بعض العرب (3):

أَلَمْ تَرَ أَنَّ النَّبَعَ يُخْلَقُ عُوْدُهُ وَ لَا يَسْتَوِي وَ الْخِرْوَعُ الْمُتَقَصِّفُ (4)

فعطف الاسم الظاهر " الخروع" على الضمير المستكن المرفوع في " يستوي" دون تأكيد.
و من الأبيات التي احتج بها الكوفيون أيضاً، قول جرير بن عطية:

وَ رَجَا الْأَخِيْطِلُ مِنْ سَفَاهَةِ رَأْيِهِ مَا لَمْ يَكُنْ وَ أَبُّ لَهُ لَيْنًا لَا (5)

فعطف "أب" على الضمير المستتر المرفوع في " يكن" دون تأكيد لهذا المضمرة.
و قول عمر بن أبي ربيعة:

قُلْتُ إِذْ أَقْبَلْتُ وَ زُهْرٌ تَهَادَى كِنَعَاجِ الْمَلَا تَعَسَّفَنَ رَمَلًا (6)

(1) رواه البخاري في صحيحه 9/5، في: (62) كتاب أصحاب النبي- صلى الله عليه و سلم-، باب قول النبي - صلى الله عليه و سلم- : لو كنت متخذاً خليلاً، رقم الحديث: 3677، و انظر أيضاً: شرح التسهيل 374/3، و شواهد التوضيح: ص112، احتج ابن مالك بهذا الحديث، و كذلك بالحديث السابق.

(2) الكتاب 31/2، و شرح التسهيل 373/3، احتج به ابن مالك.

(3) معاني القرآن/ للفراء 95/3 .

(4) البيت من الطويل، لجرير بن عطية، في ديوانه: ص298، الناشر: دار بيروت للطباعة و النشر، بيروت- لبنان، 1406 هـ - 1986 م، و روي فيه: "يُضَلُّبُ" مكان "يُخْلَقُ"، و هو بلا نسبة في معاني القرآن/ للفراء 95/3،

و روي كما في ديوانه في: ضرائر الشعر: ص180، و الجامع 85/17 .

(5) من الكامل، في ديوانه: ص362، و هو من شواهد الكامل 418/1، و شرح الكتاب 144/3، و ضرائر الشعر: ص180.

(6) البيت من الخفيف، و هو لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه: ص305، و هو من شواهد الكتاب 379/2، و الكامل 418/1، و الإنصاف 475/2 .

فعطف " زهر " على الضمير المستتر في " أقبلت " أيضاً دون تأكيد.
و لا يرى الكوفيون قبْحًا في هذا العطف⁽¹⁾، فهو جائز قياسًا على جواز العطف على
الضمير المنصوب المتصل⁽²⁾، و قياسًا على البدل أيضًا⁽³⁾.

و ردَّ البصريون ما احتج به الفراء و الكوفيون في قوله تعالى: ﴿ذُو مِرَّةٍ فَاسْتَوَى﴾⁽⁴⁾
﴿ وَ هُوَ بِالْأَفْقِ الْأَعْلَى﴾⁽⁵⁾، و ذكروا أنَّ الواو ليست واو العطف، بل هي واو الحال
و المراد جبريل فقط، و المعنى أن جبريل استوى في حال كونه بالأفق، و قيل استوى على
صورته التي خلق عليها في حال كونه بالأفق، أمَّا الضمير " هو " فيعود على جبريل لا على
الرسول ع، فلا عطف في الآية بحسب قولهم⁽⁶⁾، و اتفق معهم القرطبي، و ابن كثير في هذا
التفسير⁽⁷⁾.

و ذكر الأزهري أنَّ الحديث الشريف " كُنْتُ وَ أَبُو بَكْرٍ وَ عُمَرُ ... " ⁽⁸⁾ الذي احتج به ابن
مالك، يَتمل أن يكون البخاري قد رواه بالمعنى⁽⁹⁾.

أمَّا ما استشهد به ابن مالك بما حكاه سيبويه عن العرب: " مَرَزْتُ بِرَجُلٍ سَوَاءٍ وَ الْعَدَمُ "
فقد وصفه سيبويه بالقبح عند التكلم به، و لا يحسن عنده حتى تقول: هو و العدم⁽¹⁰⁾
و ضعَّفه أيضًا ابن هشام⁽¹¹⁾ و الأزهري⁽¹²⁾.

(1) شرح الكتاب 144/3 .

(2) الإنصاف 477/2 .

(3) الأشباه و النظائر 160/4، و حاشية الصبان 169/3 .

(4) سبق تخريج الآية: ص 255 .

(5) سبق تخريج الآية: ص 255 .

(6) إعراب القرآن/ للزجاج 70/5، و إعراب القرآن/ للنحاس: ص 1050، و الإنصاف 477/2 .

(7) انظر الجامع 88/17، و تفسير القرآن العظيم/ لابن كثير 444/7، تحقيق: سامي محمد السلامة، دار طيبة
للنشر و التوزيع، الرياض - المملكة العربية السعودية، الطبعة الثانية، 1420 هـ - 1999 م.

(8) سبق تخريج الحديث: ص 270 .

(9) التصريح 182/2 .

(10) الكتاب 31/2 .

(11) أوضح المسالك 390/3 .

(12) التصريح 182/2 .

وأحال البصريون و من تبعهم حجج الكوفيين الشعرية في هذه المسألة إلى الضرورة الشعرية⁽¹⁾، فهو من الشاذ الذي لا يؤخذ به، و لا يُقاس عليه⁽²⁾.

و ردّ ابن الأنباري ما ذهب إليه الكوفيون في أنّ الضمير المرفوع يشبه الضمير المنصوب المتصل بالفعل، و لم ير له وجهًا من الشبه؛ لأنّ الضمير المتصل المنصوب و إن كان في اللفظ في صورة الاتصال إلّا أنّه في النية في تقدير الانفصال لأنّه فضلة، بخلاف الضمير المرفوع المتصل؛ لأنّه في اللفظ و التقدير متصل بالفعل⁽³⁾، و اتّفق معه ابن يعيش⁽⁴⁾.

و صرّح ابن مالك بعدم وجود الضرورة في بيتي جرير، و عمر بن أبي ربيعة السابقين؛ لتمكن الشعاعين من نصب "أب" و "زهر" على أن يكونا مفعولاً معه، و هذا فعل مختار غير مضطر بحسب قوله⁽⁵⁾.

و أمّا القياس على البدل فأجيب عليه من قبل السيوطي و الصبان، بأنّ الثاني في العطف غير الأول غالبًا فلا بد من تقويته بالتأكيد أو ما يقوم مقامه، بخلاف البدل فإنّ الثاني فيهما هو الأول غالبًا؛ فلذلك جاز من غير شرط التأكيد⁽⁶⁾.

و علّق الألويسي على مسألة العطف على الضمير المرفوع بقوله: «إنّ القياس تأكيده، و ما ورد من الشواهد مخالفًا للقياس»⁽⁷⁾.

و عاب الدكتور عباس حسن العطف في هذه المسألة بغير التوكيد و غيره، وعدّه من العيوب اللفظية؛ لأنّه على حد قوله يشوبه بعض الضعف، و الفرار من الضعف أفضل من الإقبال عليه بغير رادع⁽⁸⁾.

(1) الكتاب 380/2، 379، و الكامل 418/1، و الفسر 1054/1، و الإنصاف 477/2، و شرح المفصل 277/2، 280، و ضرائر الشعر: ص 180، 181، و همع الموامع 188/3 .

(2) الإنصاف 477/2 .

(3) نفسه 477/2، 478 .

(4) شرح المفصل 281/2 .

(5) شرح التسهيل 374/3 .

(6) الأشباه و النظائر 160/4، و حاشية الصبان 169/3 .

(7) الضرائر و ما يسوغ للشاعر دون الناثر: ص 241 .

(8) النحو الوافي 310/2-311 .

و بعد الرجوع إلى بيت المتنبي السابق، نجد أنّ الشراح و المعربين لديوانه، كابن جني و الواحدي⁽¹⁾، قد أشارا إلى وقوعه في الضرورة عندما عطف على المضمّر المرفوع بدون تأكيد، و تبعهم أيضاً أبو العلاء المعري صاحب الرأي في هذه المسألة، فاقنقى مذهب أهل البصرة، و أحال بيت المتنبي للضرورة⁽²⁾.
أمّا العكبري فقد أجاز بيت المتنبي، قال: « و صلُّه و صدُّه " معطوفان على الضمير في " يجتمعن " من غير توكيد و هو جائز عندنا»⁽³⁾.

الترجيح

مما سبق ذكره من الآراء، يبدو لي أنّ رأي الكوفيين، و ابن مالك هو الأرجح في هذه المسألة للأسباب الآتية:

أولاً: كثرة السماع الوارد منه بالعطف على المضمّر المرفوع دون تأكيد أو غيره، سواء في الحديث الشريف أو في أشعار العرب، و لا حجة لمن طعن في مجيئه بالمعنى في الحديث الشريف كالأزهري، و يكفي أنّ من روى الحديثين هو البخاري، و كتابه من أصح الكتب بعد القرآن الكريم عند أهل السنة و الجماعة.
ثانياً: حمل البصريين و من تبعهم العطف في الأبيات السابقة على الضرورة لا يعضده دليل و الحمل على غير الضرورة أولى من الحمل عليها؛ لوجود مندوحة من الشاعر بالنصب على المعية في بعض الأبيات السابقة، كما ذكر ابن مالك.

ثالثاً: أعتقد أنّ شاعرًا مثل المتنبي لا تأسره الضرورة فتجعله يقع في ما لا يجوز، فهو يستطيع تجنب هذه الضرورة بملكته الشعرية الفذة، و هذا لا يشك فيه ناقد أو غيره، و الدليل على ذلك أنّه أورد بيتاً آخر يتضمن نفس المسألة و هو:

مَضَى وَ بَنُوهُ وَ انْفَرَدَتْ بِفَضْلِهِمْ وَ أَلْفٌ إِذَا مَا جُمِعَتْ وَاحِدٌ فَرْدٌ⁽⁴⁾

(1) الفسر 1053/1-1054، و شرح الواحدي 125/3 .

(2) معجز أحمد 58/4 - 59 .

(3) التبيان في شرح الديوان 19/2 .

(4) من الطويل، البيت للمتنبي في ديوانه: ص200، من شواهد معجز أحمد 360/2، و شرح البرقوقى 100/2 .

فعطف " بنوه " على الضمير المرفوع في " مضى " دون تأكيد، و هذا يدل على النزعة الكوفية لدى المتنبي كما قيل عنه⁽¹⁾، و اتباعه لمذهبهم في جواز هذا العطف دون تأكيد و غيره. رابعاً: إنَّ عدم ورود العطف على الضمير المرفوع دون تأكيد أو غيره بالقرآن ليس دليلاً على عدم جواز المسألة، فكم من قاعدة نحوية أجازها العلماء و لم ترد بالقرآن، هذا و الله أعلم.

(1) النحو في شروح ديوان المتنبي / لحسن منديل العكيلي: ص72، دار الضياء، عمّان - الأردن، 1431هـ - 2010 م.

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، و بفضلله و إنعامه تخلص النيات، و تُنال الدرجات و الصلاة و السلام على خير أنبيائه ورسله، نبينا محمد- صلى الله عليه وسلم- ، و على آله و أصحابه أجمعين، و من اهتدى بهديه و سار على سنته إلى يوم الدين، و بعد:

فقد انتهيت بعون من الله و فضلله من إتمام هذا البحث، و الذي قضيتُ جلَّ أوقاته مع الشيخ أبي المرشد سليمان بن علي المعري الذي نقل شرح أبيات المتنبي في كتابه: " تفسير أبيات المعاني من شعر أبي الطيب المتنبي"، و هذه وقفة أخيرة أستجمع فيها أهم النقاط و النتائج التي تمخض عنها هذا البحث، فمن أبرزها:

● أنَّ أبا المرشد المعري هو ناقل لكلام الشراح في تفسيرهم لشعر المتنبي، و كان أكثر نقله عن ابن جني، و عن الشيخ أبي العلاء المعري، و ابن فورجة، و نقل قليلاً عن الأحسائي و هو ينقل كلام هؤلاء من غير أن يتدخل فيه بشيء، و لم تظهر له شخصية علمية في جميع المسائل، بل إنَّه لم يرجح رأياً على الآخر.

● أنَّ ما نقله أبو المرشد عن أبي العلاء المعري من " اللامع العزيري" قد أظهر أنَّ كتاب " معجز أحمد" لأبي العلاء المعري المطبوع الَّذي بين أيدينا ليس لأبي العلاء المعري، و ذلك أنَّ أكثر النصوص التي نقلها من " اللامع العزيري"، و اتفق التبريزي، أو ابن المستوفي، أو ابن معقل المهلي على صحة نسبتها لأبي العلاء، لم أجدها في كتاب " معجز أحمد"، فربما هذه النصوص ساقطة من المطبوع، و قد بيَّنت هذا في شرحي للمسائل⁽¹⁾، الأمر الَّذي يجعلني أقول بأنَّ هذا الكتاب ليس لأبي العلاء المعري، و الله أعلم.

● أنَّ ابن جني من أصحاب المدرسة البصرية في غالب آرائه، مع أنَّه في بعض المسائل كان يستقل بشخصية علمية متميزة، و يأتي برأي خاص له، يدلل عليه، و لا يسير فيه على مذهب البصريين أو الكوفيين، و على سبيل المثال ذهابه إلى استعمال " لم" في موضع " ليس" لمضارعتها إيَّها في النفي⁽²⁾.

● أنَّ كتاب أبي المرشد المعري قد امتلأ بالمسائل النحوية و الصرفية، سواء في الكلمة المفردة

(1) انظر: ص76, 112, 113, 137, 138, 165, 176 .

(2) انظر: ص111, 114 .

أو التراكيب أو الضرورات الشعرية، أو غير ذلك، كما أنه يهتم كثيراً ببيان معاني الكلمات و المعنى العام للبيت، و لذلك كان شرحه متكاملًا في اللُّغة و المعنى و الإعراب و الصرف و غير ذلك، و لكن أغلب مادته العلمية إنما هي نقل لكلام الشراح من غير زيادة، كما ذكرت.

● أنَّ أبا المرشد كان في بعض الأحيان ينقل آراء ابن جني منسوبة إلى أبي العلاء المعري⁽¹⁾ مما يعني أنه لم يحقق الآراء و لم يدقق في المسائل، و اكتفى بنقل كلام الشراح من غير تعقيب و لا تحقيق.

● ظهر لي من خلال البحث و الدراسة أنَّ كثيراً من الآراء التي نقلها أبو المرشد في شرحه لديوان المتنبي قد نقلها التبريزي أيضاً في شرحه، مما يشير إلى أنَّ التبريزي كان ينقل كثيراً من كتاب أبي المرشد، كما كان ينقل كثيراً عن "اللامع العزيمي" كما ذكر محقق الكتاب⁽²⁾.

● كان المتنبي يمتلك ثقافة نحوية برزت من خلال المناقشات النَّحوية مع ابن جني، و انتهج المذهب الكوفي في غالب المسائل، فقد تبعهم في جواز حذف حرف النداء عند نداء اسم الإشارة، و تبعهم أيضاً في جواز إثبات ألف "أنا" في الوصل، و غير ذلك⁽³⁾، و غالباً ما يخرِّج ابن جني كلامه على الضرورة الشعرية⁽⁴⁾.

● أنَّ كثيراً من المسائل التي أبرزها كتاب أبي المرشد هي من مسائل الخلاف بين المدرستين البصرية و الكوفية، من ذلك مسألة تقديم التمييز على عامله، و مسألة ترخيم المضاف إليه في غير النداء، و مسألة التعجب و التفضيل من الألوان و العيوب، و غيرها⁽⁵⁾، و القليل منها لم يرد في كتب الخلاف، منها: مسألة نصب "فاه" في قولهم: "كَلَّمْتُهُ فَاهُ إِلَى فِيٍّ"، التي عنوانها بـ "الحال الجامدة المؤولة بالمشتق"، و كذلك مسألة إثبات ألف "أنا" في الوصل⁽⁶⁾

(1) انظر: ص 113, 180 .

(2) انظر: الموضح 8/1 - 10 .

(3) انظر: ص 71, 208, 252 .

(4) انظر: 69, 75, 80, 239, 259 .

(5) انظر: ص 18, 222, 244, 252 .

(6) انظر: ص 43, 208 .

و لم يقتصر الخلاف بين علماء هاتين المدرستين, بل امتد أيضًا بين علماء المدرسة الواحدة في بعض الأحيان, كمسألتني حذف الهمزة وإرادتها, و رفع جواب الشرط المضارع⁽¹⁾.
• سار أغلب الشراح على منهج ابن جني في تفسيرهم لأبيات المعاني للمتني, و اتبعوا أكثر آرائه و حججه, و نسبوها إليه في الغالب إلا ما ندر, و اعتمدوا كثيرًا على شرحه الكبير لديوان المتني المسمى بـ "الفسر".

تلك كانت أبرز النتائج التي استطعت التوصل إليها من خلال الدراسة, و التي تعكس جميعها ما لاح لي عن أبي المرشد و غيره من خلال البحث و الدراسة, و الذي يمكن لي أن أوصي به في آخرها بأن كتاب أبي المرشد الذي شرح فيه ديوان المتني يحتاج إلى دراسة من الناحية الصرفية, و اللغوية, و العروضية, كما أنني أنصح بدراسة اعتراضات ابن فورجه على ابن جني؛ نظرًا لكثرة اعتراضاته عليه و رميه بالتعسف فيما بدا لي في هذا البحث.
و الله تعالى أسأل أن يجعل ما قدمت نافعًا مفيدًا, و أن أكون قد حققت الغاية و القصد من هذه الدراسة, و أن يكون هذا العمل خالصًا لوجهه سبحانه, سبحانه اللهم و بحمدك, أشهد أن لا إله إلا أنت, أستغفرك و أتوب إليك, و آخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

(1) انظر: ص 59, 80 .

الفهارس الفنية

فهرس الآيات القرآنية

فهرس الحديث و الآثار

فهرس الأشعار

فهرس الأرجاز

فهرس أبيات المتنبي

فهرس المصادر و المراجع

فهرس الموضوعات

فهرس الآيات

الصفحة	رقمها	الآية الكريمة	السورة
65	6	﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾	البقرة
254	35	﴿ أَسْكُنَ أَنْتَ وَزَوْجُكَ ﴾	
74	85	﴿ ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ ﴾	
212 ,211	258	﴿ قَالَ أَنَا أَحْيِي وَأُمِيتُ ﴾	
80	274	﴿ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ ﴾	
143	35	﴿ رَبِّ إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا فَتَقَبَّلْ مِنِّي ﴾	آل عمران
143	3	﴿ فَأَنْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ ﴾	النساء
87 ,86	78	﴿ أَيِنَّمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ ﴾	
236	137	﴿ لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيُغْفِرَ لَهُمْ وَلَا لِيُهْدِيَهُمْ سَبِيلًا ﴾	
254	24	﴿ فَأَذْهَبَ أَنْتَ وَرَبُّكَ فَقَاتِلَا ﴾	

94	42	﴿ سَمْعُونَ لِلْكَذِبِ أَكْلُونَ لِّلَسْحَةِ ﴾	الأَنَام
65	-76 78	﴿ قَالَ هَذَا رَبِّي ﴾	
212	90	﴿ فَبِهَدْيِهِمْ أَفْتَدِهِ ۗ فُلٌ لَّا أَسْأَلُكُمْ ﴾	
106	117	﴿ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ مَن يَضِلُّ عَن سَبِيلِهِ ۗ ﴾	
254	148	﴿ لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا ءَابَاؤُنَا ﴾	
254	19	﴿ أَسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ ﴾	الأَعْرَاف
254	27	﴿ يَرْبُكُمُ هُوَ وَقَبِيلُهُ ﴾	
97 ,94	154	﴿ هُدًى وَرَحْمَةً لِّلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْتَابُونَ ﴾	
129	6	﴿ وَإِن أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ ﴾	التَّوْبَةِ
254	71	﴿ فَاجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ ﴾	يُونُسَ
71	78	﴿ هُوَ لَآءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ ﴾	هُودَ
94	107	﴿ إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴾	
71	29	﴿ يُوسُفُ أَعْرَضَ عَن هَذَا ﴾	يُوسُفَ

93 ,94 ,95 ,97	43	﴿ إِن كُنْتُمْ لِلرُّعْيَا تَعْبُرُونَ ﴾	
39	1	﴿ إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ ﴾	إبراهيم
39	2	﴿ اللَّهُ الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ ﴾	
142	96	﴿ مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ ﴾	النحل
239	23	﴿ وَقَضَى رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا ﴾	الإسراء
143	44	﴿ وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ وَلَكِنْ لَا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ ﴾	
242	67	﴿ ضَلَّ مَنْ تَدْعُونَ إِلَّا إِيَّاهُ ﴾	
200 -202	22	﴿ سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ... ﴾	الكهف
211 ,212	38	﴿ لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي ﴾	
211	39	﴿ إِنْ تَرَنْ أَنَا أَقَلَّ ﴾	
236	20	﴿ وَ لَمْ أَكْ بَغِيًّا ﴾	مريم
140 ,141 ,145 ,146	45	﴿ وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ وَ مِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ وَ مِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ ﴾	النور
64	22	﴿ وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ ﴾	الشعراء

101 ,100 ,97	72	﴿ قُلْ عَسَىٰ أَن يَكُونَ رَدِفَ لَكُمْ بَعْضُ الَّذِي تَسْتَعْجِلُونَ ﴾	النمل
39	27	﴿ وَ غَرَابِيبُ سُودٍ ﴾	فاطر
94	32	﴿ فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِ و مِنْهُمْ مُّقْتَصِدٌ ﴾	
71	46	﴿ قُلِ اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾	الزمر
128	46	﴿ مَن عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ و مَن أَسَاءَ فَعَلَيْهَا ﴾	فصلت
129	87	﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّن خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ ﴾	الزخرف
128	15	﴿ مَن عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ و مَن أَسَاءَ فَعَلَيْهَا ﴾	الجمعة
188 ,184	4	﴿ فَضَرْبَ الرِّقَابِ ﴾	محمد
257 ,255	6	﴿ ذُو مِرَّةٍ فَاسْتَوَى ﴾	النجم
257 ,255	7	﴿ وَ هُوَ بِالْأُفُقِ الْأَعْلَى ﴾	
23	12	﴿ وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا ﴾	القمر
208	16	﴿ أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا ﴾	الحديد
146 ,143	1	﴿ سَبِّحْ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ ﴾	الحشر

146 ,143	1	﴿ سَبِّحْ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ ﴾	الصف
65	6	﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ ﴾	المنافقون
146 ,143	1	﴿ يُسَبِّحُ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ ﴾	التغابن
212	19	﴿ هَاؤُمْ أَقْرَعُوا كِتَابِيَةَ ﴾	الحاقة
236	1	﴿ لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَذْكُورًا ﴾	الإنسان
129 ,117	1	﴿ إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ ﴾	الانشقاق
39 -37	14	﴿ أَوْ إِطْعَامٍ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْعِيَةٍ ﴾	البلد
38	15	﴿ يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ ﴾	
124	8	﴿ إِنَّهُ عَلَى رَجْعَةٍ لَقَادِرٌ ﴾	الطارق
124	9	﴿ يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ ﴾	
147	1	﴿ وَالزَّيُّونَ ﴾	الزَّيُّونَ
236 ,230	1	﴿ لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾	البيئنة
212	10	﴿ وَمَا أَدْرَاكَ مَا هِيَ ﴾	القارعة

212	11	﴿ نَارٌ حَامِيَةٌ ﴾	
117	1	﴿ إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ ﴾	النفا

فهرس الأحاديث و الآثار

الصفحة	الحديث
66 ,65	(أَتَانِي آتٍ مِنْ رَبِّي فَأَخْبَرَنِي أَوْ قَالَ بَشَّرَنِي أَنَّهُ مَنْ مَاتَ مِنْ أُمَّتِي لَا يُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا دَخَلَ الْجَنَّةَ، قُلْتُ: وَإِنْ زَنَى وَإِنْ سَرَقَ، قَالَ: وَإِنْ زَنَى وَإِنْ سَرَقَ).
248	(أَتَرُونَهَا حَمْرَاءَ كَنَارِكُمْ هَذِهِ، هِيَ أَسْوَدُ مِنَ الْقَارِ).
,192 196 ,194	(أَعَدَدْتُ لِعِبَادِي الصَّالِحِينَ مَا لَا عَيْنٌ رَأَتْ، وَ لَا أُذُنٌ سَمِعَتْ، وَ لَا حَظَرَ عَلَى قَلْبٍ بَشَرٍ، بَلَهُ مَا أَطْلَعْتُهُمْ عَلَيْهِ).
89	(إِنَّكَ إِنْ تَذَرَ وَرَثَتَكَ أَغْنِيَاءَ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَذَرَهُمْ عَالَةً يَتَكَفَّفُونَ النَّاسَ)
74	(فَذَهَبَ مَرَّةً يَغْتَسِلُ فَوَضَعَ ثَوْبَهُ عَلَى حَجْرٍ، فَفَرَّ الْحَجَرُ بِثَوْبِهِ، قَالَ: فَجَمَعَ مُوسَى بِإِثْرِهِ يَقُولُ: ثَوْبِي حَجْرٌ! ثَوْبِي حَجْرٌ).
257 ,256	(كُنْتُ وَ أَبُو بَكْرٍ وَ عُمَرُ، وَ فَعَلْتُ وَ أَبُو بَكْرٍ وَ عُمَرُ، وَ انْطَلَقْتُ وَ أَبُو بَكْرٍ وَ عُمَرُ).

74	(وَ بَيْنَمَا رَجُلٌ فِي عَنَمِهِ إِذْ عَدَا الذَّبُّ، فَذَهَبَ مِنْهَا بِشَاةٍ، فَطَلَبَ حَتَّى كَانَهُ اسْتَنْقَدَهَا مِنْهُ، فَقَالَ لَهُ الذَّبُّ هَذَا: اسْتَنْقَدْتَهَا مِنِّي، فَمَنْ لَهَا يَوْمَ السَّبْعِ، يَوْمَ لَا رَاعِيَ لَهَا غَيْرِي).
الصفحة	الأثر
49	قول أبي الدرداء - رضي الله عنه - : (أَقْرَأْنِيهَا رَسُولُ اللَّهِ فَاهُ إِلَى فِيَّ).
255	قول عمر - رضي الله عنه - : (كُنْتُ وَ جَارٌ لِي مِنَ الْأَنْصَارِ).

فهرس الأشعار

الصفحة	القائل	البحر	القافية	المطلع
ب				
186	جرير بن عطية	الطويل	نُجْبَا	وَ هَلْ كُنْتُ
54	الكميت	الطويل	مَشْعَبُ	فَمَا لِي
67	الكميت	الطويل	يَلْعَبُ	طَرِبْتُ
151	أبو تمام	الطويل	رَاكِبُهُ	أَعَاذِلِّي
225 ,222	مجهول	الطويل	فَيُجِيبُ	أَبَا عَزْوٍ
25 ,18	منسوب للمخَبَّل السعدي و لأعشى همدان، و لقيس بن الملوح	الطويل	تَطِيبُ	أَتَهْجُرُ
186	ابن هرمة	البيسط	النُّجْبَا	يَمَشِي
57	ذو الرمة	البيسط	نَشَبُ	مُقَرَّعٌ
70	عمر بن أبي ربيعة	الخفيف	أَتْرَابِ	أَبْرُؤَهَا
66	عمر بن أبي ربيعة	الخفيف	التُّرَابِ	ثُمَّ قَالُوا
ج				
75	غير منسوب	الطويل	عَرْفَجِ	فَقُلْتُ
ح				
129	نُسب للحارث بن ضرار، و لغيره	الطويل	الطَّوَائِحُ	لِيُبْنِكَ
خ				
249 ,244	طرفة بن العبد	البيسط	طَبَاخِ	إِذَا الرَّجَالُ
د				
129	غير منسوب	الطويل	الْوَجْدِ	بِحَلْدَتُ

الصفحة	القائل	البحر	القافية	المطلع
98	ابن ميادة	الطويل	مُعَاهِدِ	وَ مَلَكْتَ
32	غير منسوب	الطويل	تَشْهَدِ	وَ بِالْجِسْمِ
40	النابعة الذبياني	البيسط	وَ السَّنَدِ	وَ الْمُؤْمِنِ
189	أبو دؤاد الإيادي	الوافر	النِّجَادِ	فَدَتِ
174	عمرو بن معد يكرب	الوافر	مُرَادِ	أُرِيدُ
148 , 147	البحثري	الوافر	الرَّشَادِ	أَمَا وَ هَوَاكِ
215	زهير بن أبي سلمى	الكامل	مُسْتَعْدِدِ	لَمْ يَلْفَهَا
114	الأعشى	المتقارب	رُقَادِهَا	أَجِدَّكَ
ر				
32	ذو الرمة	الطويل	الجَاذِرُ	وَ نَحَّتْ
241	غير منسوب	الطويل	نَاصِرُ	أَعُوذُ
250	غير منسوب	الطويل	عَسَاكِرُهُ	وَ أَبْيَضَ
175 , 174	حاتم الطائي	الطويل	عَدِيرُهَا	وَ حَيْلِ
62	الأسود بن يعفر	الطويل	مِنْقَرِ	لَعَمْرُكَ
66	عمران بن حطّان	الطويل	مُضَرِّ	فَأَصْبَحْتُ
244	زهير بن أبي سلمى	الطويل	تُذَكِّرُ	حُدُوا
83	أبو ذؤيب الهذلي	الطويل	يَضِيرُهَا	فَقُلْتُ
117	ذو الرمة	الطويل	جَازِرُ	إِذَا ابْنَ
157	الفرزدق	الطويل	الْحَمْرُ	عَدَاةَ
43	أبو سدرّة الهجمي، أو الأسدي	الطويل	أُسَاوِرُهُ	تَحْسَبُ
43	أبو سدرّة الهجمي، أو الأسدي	الطويل	حَاذِرُهُ	فَقُلْتُ
240 , 239	غير منسوب	البيسط	دَيَّارُ	فَمَا نُبَالِي

الصفحة	القائل	البحر	القافية	المطلع
56	حسان بن ثابت أو كعب بن مالك	البيسيط	وَزَّرُ	وَ النَّاسُ
33	الفرزدق	البيسيط	بَشَّرُ	فَأَصْبَحُوا
99	الأخطل	البيسيط	الظَّفَرُ	إِلَى إِمْرِئٍ
234 ,231 ,228	حسيل بن عرفطة	الرمل	بِالسِّرِّزِ	لَمْ يَكُ
209	الأعشى	المتقارب	عَارَا	فَكَيْفَ
25	غير منسوب	المتقارب	جِهَارَا	أَنْفَسَا
ع				
116	الفرزدق	الطويل	الْمُدَّرَعُ	إِذَا بَاهِلِي
56	حسان بن ثابت	الطويل	شَافِعُ	لِأَنَّهُمْ
194 ,188	أبو زيد الطائي	البيسيط	أَسْعُ	حَمَالُ
159	أبو تمام	البيسيط	جُمِعُ	وَ يَضْحَكُ
115	أبو ذؤيب الهذلي	الكامل	تَفَنَعُ	وَ النَّفْسُ
ف				
256	جرير بن عطية	الطويل	الْمُتَقَصِّفُ	أَلَمْ تَرَ
158	الفرزدق	الطويل	مُجَلَّفُ	وَ عَضُّ
ق				
196 ,195 ,191	كعب بن مالك	الكامل	تُخَلِّقُ	تَدْرُ
ل				
62	أمرؤ القيس	الطويل	مُكَلَّلِ	أَحَارِ
98 ,93	كثير عزة	الطويل	سَبِيلِ	أُرِيدُ
234 ,232 ,228	النجاشي الحارثي	الطويل	فَضْلِ	فَلَسْتُ
188	كثير عزة	الطويل	فُضُوهاُ	بَسَطَتْ
25	غير منسوب	البيسيط	أَشْتَعَلَا	ضَيَّعَتْ

الصفحة	القائل	البحر	القافية	المطلع
114	مرار الفقعسي	الوافر	دُمُولَا	أَجِدَّكَ
105	زهير بن مسعود الضبي	الوافر	يَا لَا	فَحَيَّرْ
35 ,33 ,32 ,30	كثير عزة أو ذو الرمة	مجزوء الوافر	خِلَلْ	لِحَوْلَةٍ
61	الأخطل	الكامل	حَيَالَا	كَذَّبْتِكَ
256	جرير بن عطية	الكامل	لَيْنَالَا	وَ رَجَا
78	غير منسوب	الكامل	فَلِيلُ	يَا عَمْرُو
66	حضرمة بن عامر	المنسرح	نَبَلَا	أَفْرَحُ
256	عمر بن أبي ربيعة	الخفيف	رَمَلَا	قُلْتُ
م				
231	منسوب لأبي صخر الأسدي, أو الخنجر بن صخر	الطويل	ضَيَعِمُ	فَإِنْ لَمْ تَكُ
232	غير منسوب	الطويل	الرَّتَائِمِ	إِذَا لَمْ تَكُ
74	ذو الرمة	الطويل	غَرَامُ	إِذَا هَمَلْتُ
89 ,80	زهير بن أبي سلمى	البسيط	حَرْمُ	وَ إِنْ أَتَاهُ
208	حميد بن ثور الهلالي	الوافر	السَّنَامَا	أَنَا زَيْنُ
40	غير منسوب	الوافر	جُسُومُ	وَ لَكِيَّ
ن				
66 ,62	عمر بن أبي ربيعة	الطويل	بِثْمَانِ	لَعَمْرُكَ
215	قعنب بن أم صاحب	البسيط	ضَبْنُوا	مَهَلًا
99	منسوب لعبد الشارق بن عبد العزيز الجاهلي	الوافر	فَارْتَمِينَا	فَلَمَّا أَنْ
هـ				
119	ليلى الأخيلية	الطويل	فَشَقَّاهَا	إِذَا هَبَطَ

الصفحة	القائل	البحر	القافية	المطلع
119	ليلى الأخيلية	الطويل	سَفَاهَا	شَفَاهَا
ي				
174	ذو الإصبع العدواني	مجزوء الكامل	الْوَادِي	عَدِيرَ

فهرس الأرجاز

الصفحة	القائل	الشاهد
228	غير منسوب	وَ مَنْ يَكُ الدَّهْرُ لَهُ بِمَرْصَدٍ
217	غير منسوب	وَ إِنْ رَأَيْتَ الْحِجَجَ الرَّوَادِدَا فَوَاصِرًا بِالْعُمَرِ أَوْ مَوَادِدَا
77	غير منسوب	يَا إِبْلِي إِمَّا سَلِمْتَ هَذِي فَاسْتَوْسِقِي لِصَارِمٍ هَذَاذِ أَوْ طَارِقٍ فِي الدَّجْنِ وَ الرَّذَازِ
212	أبو النجم العجلي	أَنَا أَبُو النَّجْمِ وَ شِعْرِي شِعْرِي لِلَّهِ دَرِّي مَا أَجَنَّ صَدْرِي
73	العجاج	جَارِي لَا تَسْتَنْكِرِي عَذِيرِي سَعْيِي وَ إِشْفَاقِي عَلَى بَعِيرِي
225	رؤبة بن العجاج	إِمَّا تَرْنِي الْيَوْمَ أُمَّ حَمْرٍ قَارِنْتُ بَيْنَ عَنَقِي وَ جَمْرِي

249 ,244	رؤبة بن العجاج	جَارِيَةٌ فِي دِرْعِهَا الْفَضْفَاضِ تُقَطِّعُ الْحَدِيثَ بِالْإِيْمَاضِ أَبْيَضُ مِنْ أُخْتِ بَنِي إِبَاضِ
83	منسوب لجريز بن عبد الله البجلي , و لعمر بن خثارم البجلي	يَا أَقْرَعُ بَنَ حَابِسٍ يَا أَقْرَعُ إِنَّكَ إِنْ يُصْرَعُ أَحْوَكُ تُصْرَعُ
233	عبدالله بن عبد الأعلى القرشي	وَ كُنْتُ إِذْ كُنْتُ إِلهِي وَحَدَا لَمْ يَكُنْ شَيْءٌ يَا إِلهِي قَبْلَكَ
217	أبو النجم العجلي	الْحَمْدُ لِلَّهِ الْعَلِيِّ الْأَجَلِّ الْوَاهِبِ الْفَضْلِ الْوَهَّابِ الْمُجْزِلِ
217	العجاج	لَا تَحْفَلُ الزَّجَرَ وَ لَا قَيْلَ حَلِ تَشْكُو الْوَجَى مِنْ أَظْلَلٍ وَ أَظْلَلِ

فهرس أبيات المتنبي

الصفحة	البحر	القافية	المطلع
52 ,42	الطويل	ثِيَابُ	وَ أَكْثَرُ
184 ,183	الطويل	جَدُّ	أَقْلُ
259	الطويل	فَرْدُ	مَضَى
80 ,42	الطويل	تَصَيَّدَا	وَ مَنْ
252 ,238	الطويل	صَدُّهُ	يُبَاعِدَنَّ
179 ,110	الطويل	نَقَضِهِ	فَعَلَّتْ
30 ,17	الطويل	أَلْفُ	وَ لَا الصَّعْفَ
156 ,110	الطويل	أَهْلُ	كَفَى
237	الطويل	تَدُولُ	فَإِنْ تَكُنْ
236	الطويل	تَصُولُ	وَ إِنْ تَكُنْ
219 ,215 ,207	الطويل	مُبْرِمُ	وَ لَا يُبْرِمُ
208 ,207	الطويل	الْمَعَامِ	أَنَا لَا أَيْمِي
43 ,42	البسيط	لِقَمِ	قَبَلْتُهَا
244 ,238	البسيط	الظُّلْمِ	ابْعَدْ
162	البسيط	مَعْدُودُ	مِنْ كُلِّ
137 ,110	الوافر	حَبِيبَا	ضُرُوبُ
121	الوافر	الطَّيِّبِ	فَأَنْتَ
111 ,110	الوافر	ضَرِيبُ	أَدَا دَاءُ
59 ,42	الوافر	بِالتَّنَادِ	أَحَادُ
174 ,110	الوافر	الْحُدُورِ	عَدِيرِي
164 ,110	الوافر	التَّرَالَا	سِنَانُ
222 ,221	الوافر	الأَعْتَامِ	مَهَلًا

120	الوافر	الجَمَامِ	وَ مَا فِي طَبِّهِ
18 ,17	الوافر	الزَّمَانِ	مَعَانِي
127 ,110	الكامل	جَلَابِيَا	بِأَبِي
228 ,221	الكامل	الشَّيْخِ	جَدًّا
200 ,199	الكامل	نَجْلَاءُ	مَثَلَتِ
203 ,199	الكامل	جَوْهَرَا	أُمِّي
75 ,71 ,42	الكامل	نَسِيْسَا	هَدِي
103 ,102	الكامل	الأَرْوَعُ	المَجْدُ
123 ,110	الكامل	العَاسِلُ	الطَّيْبُ
239 ,238	السرير	ذَاكََا	مَ تَر
140 ,110	المنسرح	العُضْبُ	أَحْسَنُ
43	المنسرح	قَاعِدُ	فَلَا يُبِينُ
150 ,110	المنسرح	فَعَلَهُ	فَأَكْبَرُوا
147 ,110	المنسرح	وَ وَلَهُ	أُحِبُّهُ
132 ,110	الخفيف	الأَضْدَادِ	وَ كَلَامُ
156	الخفيف	الأَرْزَاقِ	لَيْتَ لِي
156	الخفيف	الخَلَّاقِ	أَنْتَ
170 ,110	الخفيف	المْتَبُولُ	مَا لَنَا
93 ,92	الخفيف	الْأَيَّامِ	نَحْنُ
148 ,147	المتقارب	نَاجِلِ	وَ إِيَّيْ

المصادر و المراجع

- 1- أبو الطيب المتنبي، و ما له و ما عليه: أبو منصور الثعالبي. تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد. مكتبة الحسين التجارية، القاهرة- مصر.
- 2- أحكام كل و ما عليه تدل: تقي الدين السبكي. تحقيق حاتم صالح الضامن. دار البشائر، دمشق- سوريا، الطبعة الأولى، 1424 هـ - 2003 م.
- 3- ارتشاف الضرب من لسان العرب: أبو حيان الأندلسي. تحقيق رجب عثمان محمد و رمضان عبد التواب. مكتبة الخانجي، القاهرة- مصر، الطبعة الأولى، 1418 هـ - 1998 م.
- 4- أسرار العربية: ابن الأنباري. تحقيق محمد حسين شمس الدين. دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، 1418 هـ - 1997 م.
- 5- الأشباه و النظائر في النحو: السيوطي. تحقيق عبد العال سالم مكرم. مؤسسة الرسالة، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، 1406 هـ - 1985 م.
- 6- الأصول في النحو: ابن السراج. تحقيق عبد الحسين الفتلي. مؤسسة الرسالة، لبنان- بيروت، الطبعة الثالثة، 1417 هـ - 1996 م.
- 7- إعراب القراءات الشواذ: أبو البقاء العكبري. تحقيق محمد السيد أحمد عزوز. عالم الكتب، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، 1417 هـ - 1996 م.
- 8- الاقتضاب: البطليوسي. تحقيق مصطفى السقا و حامد عبدالمجيد. دار الكتب المصرية، القاهرة- مصر، 1996 م.
- 9- إعراب القرآن: المنسوب للزجاج. تحقيق إبراهيم الأبياري. دار الكتاب المصري القاهرة، و دار الكتاب اللبناني، بيروت، الطبعة الرابعة، 1420 هـ.
- 10- إعراب القرآن: أبو جعفر النحاس، اعتنى به خالد العلي. دار المعرفة، بيروت- لبنان الطبعة الثانية، 1429 هـ - 2008 م.
- 11- إعراب القرآن: أبو جعفر النحاس. اعتنى به خليل مأمون شيحا. دار المعرفة، بيروت- لبنان، 1430 هـ - 2009 م.
- 12- الأمالي: أبو علي القالي. عني بوضعها و ترتيبها محمد عبد الجواد الأصمعي. دار

- الكتب المصرية، الطبعة الثانية، 1344 هـ - 1926 م.
- 13- أمالي ابن الحاجب: ابن الحاجب. تحقيق فخر صالح سليمان قداره. دار
عمار، عمان - الأردن، و دار الجيل، بيروت - لبنان، 1409 هـ - 1989 م.
- 14- أمالي ابن الشجري: هبة الله بن علي العلوي. تحقيق د. محمود محمد الطناحي.
مكتبة الخانجي، القاهرة - مصر، الطبعة الأولى، 1413 هـ - 1992 م.
- 15- أمالي المرزوقي. تحقيق يحيى و هيب الجبوري. دار الغرب الإسلامي، بيروت -
لبنان، الطبعة الأولى، 1995 م.
- 16- الإنصاف في مسائل الخلاف: ابن الأنباري. مطبعة السعادة، الطبعة الرابعة
1380 هـ - 1961 م.
- 17- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ابن هشام. تحقيق محمد محي الدين عبد
الحميد. المكتبة العصرية، صيدا - بيروت.
- 18- إيضاح الشعر: أبو علي علي الفارسي تحقيق د. حسن هندراوي. دار القلم
دمشق - سوريا، و دار العلوم و الثقافة، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، 1407 هـ -
1987 م.
- 19- الإيضاح العضدي: أبو علي الفارسي. تحقيق د. حسن شاذلي فرهود. الطبعة
الأولى، 1389 هـ - 1969 م.
- 20- الإيضاح في شرح المفصل: ابن الحاجب. تحقيق موسى بناي العليلي. مطبعة
العاني، بغداد - العراق، 1402 هـ - 1982 م.
- 21- الإيضاح في علل النحو: الزجاجي. تحقيق مازن المبارك. دار النفائس، بيروت -
لبنان، الطبعة الثالثة، 1399 هـ - 1979 م.
- 22- البديع في علم العربية: ابن الأثير. تحقيق: د. فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم
القرى، مكة المكرمة - المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 1419 هـ.

- 23- البرهان في علوم القرآن: الزركشي. تحقيق يوسف عبدالرحمن المرعشلي و جمال حمدي الذهبي و إبراهيم عبدالله الكردي. دار المعرفة، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، 1410 هـ 1990 م.
- 24- البسيط في شرح جمل الزجاجي: ابن أبي الربيع. تحقيق د. عياد بن عيد الثبتي. دار الغرب الإسلامي، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، 1417 هـ- 1986 م.
- 25- البيان في غريب إعراب القرآن: ابن الأنباري. تحقيق د. طه عبد الحميد طه. مراجعة مصطفى السقا. الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1400 هـ- 1980 م.
- 26- التبيان في إعراب القرآن: أبو البقاء العكبري. تحقيق سعد كريم الفقي. دار اليقين للنشر والتوزيع- المنصورة، الطبعة الأولى، 1422 هـ- 2001 م.
- 27- التبيان في شرح الديوان: المنسوب لأبي البقاء العكبري. تحقيق مصطفى السقا و إبراهيم الأبياري و عبد الحفيظ شلبي. دار المعرفة، بيروت- لبنان.
- 28- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين و الكوفيين: أبو البقاء العكبري. تحقيق د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين. دار الغرب الإسلامي، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، 1406 هـ- 1986 م.
- 29- التجني على ابن جني/ لابن فورجه ، ضمن مجلة المورد، المجلد السادس، العدد الثالث، 1397 هـ- 1997 م.
- 30- تخلص الشواهد و تلخيص الفوائد: ابن هشام. تحقيق عباس مصطفى الصالحي. دار الكتاب العربي، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، 1406 هـ- 1986 م.
- 31- التذييل و التكميل: أبو حيان الأندلسي. تحقيق حسن هندراوي. دار القلم دمشق- سوريا، الطبعة الأولى، 1419 هـ- 1998 م.
- 32- تعريف القدماء بأبي العلاء: ابن العديم. تحقيق لجنة من رجال وزارة المعارف العمومية. مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة- مصر، 1363 هـ- 1944 م.
- 33- تفسير أبيات المعاني: أبو المرشد المعري. تحقيق د. مجاهد محمد الصواف و د. محسن غياض عجيل. دار المأمون للتراث، دمشق، بيروت، 1399 هـ- 1979 م.

- 34- تفسير البحر المحيط: أبو حيان الأندلسي. تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود و علي محمد معوض. دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، 1413 هـ- 1993م
- 35- تفسير القرآن العظيم: ابن كثير. تحقيق سامي محمد السلامة. دار طيبة للنشر و التوزيع، الرياض- المملكة العربية السعودية، الطبعة الثانية، 1420 هـ- 1999 م.
- 36- تفسير الكشاف: الزمخشري. اعتنى به خليل مأمون شيحا. دار المعرفة، بيروت- لبنان، 1430 هـ- 2009 م.
- 37- توضيح المقاصد و المسالك بشرح ألفية ابن مالك: المرادي. تحقيق عبد الرحمن علي سليمان. دار الفكر العربي، القاهرة- مصر، الطبعة الأولى، 1422 هـ- 2001 م.
- 38- الجامع المسند الصحيح المختصر: محمد بن إسماعيل البخاري. تحقيق محمد زهير بن ناصر الناصر. دار طوق النجاة، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، 1422 هـ.
- 39- الجامع لأحكام القرآن: محمد بن أحمد القرطبي. مطبعة دار الكتب المصرية القاهرة- مصر، الطبعة الثانية، 1353 هـ- 1935 م.
- 40- الجمل في النحو: الزجاجي. تحقيق د. علي توفيق الحمد. دار الأمل، أربد- الأردن، مؤسسة الرسالة، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى 1404 هـ- 1984 م.
- 41- جمهرة اللغة: ابن دريد. تحقيق رمزي منير بعلبكي. دار العلم للملايين، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، 1987 م.
- 42- الجنى الداني في حروف المعاني: المرادي. تحقيق فخر الدين قباوة و محمد نديم فاضل. دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، 1413 هـ- 1992 م.
- 43- حاشية الصبان: محمد بن علي الصبان. تحقيق طه عبد الرؤوف سعد. المكتبة التوفيقية، القاهرة- مصر.
- 44- الحجة للقراء السبعة: أبو علي الفارسي. تحقيق بدر الدين قهوجي و بشير جويجايي. راجعه و دققه عبد العزيز رباح و أحمد يوسف الدقاق. الناشر دار المأمون

- للتراث، دمشق- بيروت، الطبعة الثانية، 1413 هـ- 1993 م.
- 45- حروف المعاني: الزجاجي. تحقيق د. علي توفيق الحمد. مؤسسة الرسالة، بيروت- لبنان، و دار الأمل، إربد- الأردن، الطبعة الثانية، 1406 هـ- 1986 م.
- 46- خزانة الأدب و لب لباب لسان العرب: عبد القادر بن عمر البغدادي. تحقيق عبد السلام محمد هارون. مكتبة الخانجي، القاهرة- مصر، الطبعة الرابعة، 1418 هـ- 1997 م.
- 47- الخصائص: ابن جني. تحقيق محمد علي النجار. دار الكتب المصرية، القاهرة- مصر، الطبعة الثانية، 1371 هـ- 1952 م.
- 48- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: السمين الحلبي. تحقيق أحمد محمد الخراط. دار القلم، دمشق- سوريا.
- 49- درة الغواص في أوهام الخواص: الحريري. تحقيق عرفات مطرجي. مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت- لبنان، الطبعة: الأولى، 1418 هـ- 1998 م.
- 50- ديوان ابن ميادة: تحقيق: د. حنا جميل حداد. مجمع اللغة العربية، دمشق- سوريا 1402 هـ- 1982 م.
- 51- ديوان أبي النجم: تحقيق محمد أديب عبد الواحد جمران. مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، 1427 هـ- 2006 م.
- 52- ديوان أبي تمام، بشرح الخطيب التبريزي: تحقيق د. محمد عبده عزام. دار المعارف، القاهرة- مصر، الطبعة الثالثة، 1982 م.
- 53- ديوان أبي دؤاد الإيادي، ضمن كتاب دراسات في الأدب العربي، نشر غوستاف فون غرنباوم: ترجمه و تحقيق د. إحسان عباس و أنيس فريجة و غيرهما. مكتبة الحياة، بيروت- لبنان، 1384 هـ- 1965 م.
- 54- ديوان أبي ذؤيب: تحقيق أنطونيوس بطرس. دار صادر، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، 1424 هـ- 2003 م.
- 55- ديوان أبي زيد الطائي: تحقيق نوري حمودي القيسي. مطبعة المعارف، بغداد- العراق، 1967 م.

- 56- ديوان الأخطل: شرحه و صنف قوافيه و قدم له مهدي محمد ناصر الدين. دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة الثانية، 1414 هـ - 1994 م.
- 57- ديوان الأسود بن يعفر: صنعه د. نوري حمودي القيسي، وزارة الثقافة و الإعلام مطبعة الجمهورية، بغداد- العراق، 1390 هـ - 1970 م.
- 58- ديوان الأعشى الكبير: شرح و تعليق الدكتور محمد حسين. الناشر مكتبة الآداب بالجماميز، المطبعة النموذجية، القاهرة- مصر.
- 59- ديوان البحري: تحقيق حسن كامل الصيرفي. دار المعارف، القاهرة - مصر، الطبعة الثالثة.
- 60- ديوان الحماسة، برواية أبي منصور الجواليقي: أبو تمام. تحقيق أحمد حسن بسج. دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، 1418 هـ - 1998 م.
- 61- ديوان العجاج: تحقيق عبد الحفيظ السطلي. مكتبة أطلس، و المطبعة التعاونية دمشق- سوريا، 1971 م.
- 62- ديوان الفرزدق: شرحه و ضبطه و قدم له علي فاعور. دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، 1407 هـ - 1987 م.
- 63- ديوان الكميت: تحقيق د. محمد نبيل طريقي. دار صادر، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، 2000 م.
- 64- ديوان المتنبي: تحقيق عبدالوهاب عزام. لجنة التأليف و الترجمة و النشر.
- 65- ديوان المتنبي: دار بيروت للطباعة و النشر، لبنان- بيروت، 1403 هـ - 1983 م.
- 66- ديوان النابغة الذبياني: شرح و تقديم عباس عبد الساتر. دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، الطبعة الثالثة، 1416 هـ - 1996 م.
- 67- ديوان النجاشي الحارثي: تحقيق صالح البكاري و الطيب العشاش و سعد غراب. مؤسسة المواهب للطباعة و النشر، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، 1419 هـ - 1999 م.
- 68- ديوان امرئ القيس: ضبطه و صححه أ. مصطفى عبد الشافي. دار الكتب

- العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة الخامسة، 1425 هـ- 2004 م.
- 69- ديوان جرير بن عطية: دار بيروت للطباعة و النشر، بيروت- لبنان، 1406 هـ- 1986 م.
- 70- ديوان جرير بن عطية، بشرح محمد بن حبيب: تحقيق د. نعمان محمد أمين طه. دار المعارف، القاهرة- مصر، الطبعة الثالثة.
- 71- ديوان حاتم الطائي: دار صادر، بيروت- لبنان، 1401 هـ- 1981 م.
- 72- ديوان حسان بن ثابت: تحقيق عبد أ علي مهنا. دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة الثانية، 1414 هـ- 1994 م.
- 73- ديوان حميد بن ثور الهلالي: تحقيق محمد شفيق البيطار. المجلس الوطني للثقافة الكويت، الطبعة الأولى، 1423 هـ- 2002 م.
- 74- ديوان ذي الإصبع العدواني: تحقيق محمد العدواني و محمد الدليمي. مطبعة الجمهور، الموصل- العراق، 1973 م.
- 75- ديوان ذي الرمة: قدم له و شرحه أحمد حسن بسج. دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، 1415 هـ- 1995 م.
- 76- ديوان رؤبة بن العجاج، ضمن مجموع أشعار العرب: اعتنى بتصحيحه و ترتيبه وليم بن الورد البروسي. دار ابن قتيبة، الكويت، 1996 م.
- 77- ديوان زهير بن أبي سلمى: تحقيق علي حسن فاعور. دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، 1408 هـ- 1988 م.
- 78- ديوان طرفة بن العبد، بشرح الأعلام الشنتمري: تحقيق درية الخطيب و لطفى الصقال. المؤسسة العربية للدراسات و النشر، بيروت- لبنان، و دار الثقافة و الفنون البحرين، الطبعة الثانية، 2000 م.
- 79- ديوان عمر بن أبي ربيعة: قدم له و وضع هوامشه و فهارسه د. فايز محمد. دار الكتاب العربي، بيروت- لبنان، 1416 هـ- 1994 م.
- 80- ديوان عمران بن حطان، ضمن شعر الخوارج: جمع و تقديم إحسان عباس. دارالثقافة، بيروت- لبنان، الطبعة الثانية، 1974 م.

- 81- ديوان عمرو بن معد يكرب: تحقيق: مطاع الطرايشي. مجمع اللغة العربية بدمشق الطبعة الثانية، 1405 هـ - 1985 م.
- 82- ديوان كثير عزة: جمعه و شرحه إحسان عباس. دار الثقافة، بيروت- لبنان 1391 هـ - 1971 م.
- 83- ديوان كعب بن مالك الأنصاري: تحقيق سامي مكّي العاني، مكتبة النهضة بغداد- العراق، الطبعة الأولى، 1386 هـ - 1966 م.
- 84- ديوان ليلي الأخيلية: تحقيق د. واضح الصمد، دار صادر، بيروت- لبنان، الطبعة الثانية، 1424 هـ - 2003 م.
- 85- الرسالة الموضحة في ذكر سرقات أبي الطيب المتنبي: ابن المظفر الحاتمي. تحقيق: د. محمد يوسف نجم، دار بيروت للطباعة وانشور، بيروت- لبنان، 1956 م.
- 86- رصف المباني في شرح حروف المعاني: المالقي. تحقيق أ. د. أحمد محمد الخراط. دار القلم، دمشق- سوريا، الطبعة الثالثة، 1423 هـ - 2002 م.
- 87- الزاهر في معاني كلمات الناس: أبو بكر الأنباري. تحقيق د. حاتم صالح الضامن. دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد- العراق، الطبعة الثانية، 1987 م.
- 88- السبعة في القراءات: ابن مجاهد. تحقيق د. شوقي ضيف. دار المعارف، القاهرة- مصر، الطبعة الثانية، 1400 هـ.
- 89- سر صناعة الإعراب: ابن جني. تحقيق د. حسن هندراوي. دار القلم، دمشق- سوريا، الطبعة الثانية، 1413 هـ - 1993 م.
- 90- سفر السعادة و سفير الإفادة: السخاوي. تحقيق د. محمد أحمد الدالي. دار صادر، بيروت- لبنان، الطبعة الثانية، 1415 هـ - 1995 م.
- 91- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ابن عقيل. تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد. دار التراث، القاهرة، دار مصر للطباعة، الطبعة العشرون 1400 هـ - 1980 م.
- 92- شرح أبيات سيويه: أبو جعفر النحاس. تحقيق زهير غازي زاهد. عالم الكتب بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، 1406 هـ - 1986 م.

- 93- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: الأشموني. تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد. دار الكتاب العربي، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى 1375 هـ - 1955 م.
- 94- شرح التسهيل: ابن مالك. تحقيق د. عبد الرحمن السيد. د. محمد بدوي المختون. هجر للطباعة و النشر و التوزيع و الإعلان، الطبعة الأولى، 1410 هـ - 1990 م.
- 95- شرح التصريح على التوضيح: خالد بن عبد الله الأزهرى. تحقيق محمد باسل عيون السود. دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، 1421 هـ - 2000 م.
- 96- شرح الدماميني على مغني اللبيب: محمد بن أبو بكر الدماميني، تحقيق أحمد عزو عناية. مؤسسة التاريخ العربي، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، 1428 هـ - 2007 م.
- 97- شرح الكافية الشافية: ابن مالك. تحقيق عبد المنعم أحمد هريدي. دار المأمون للتراث، الطبعة الأولى، 1402 هـ - 1982 م.
- 98- شرح المشكل من شعر المتنبي: ابن سيده. تحقيق محمد رضوان الداية. دار المأمون للتراث، مطبعة محمد هاشم الكتبي، دمشق- سوريا، 1395 هـ - 1975 م.
- 99- شرح المفصل: ابن يعيش. تحقيق إميل بديع يعقوب. دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، 1422 هـ - 2001 م.
- 100- شرح المقدمة الجزولية الكبير: أبو علي الشلوين. تحقيق د. تركي بن سهو العتيبي. مكتبة الرشد، الرياض- المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى 1413 هـ - 1993 م.
- 101- شرح المقدمة الكافية: ابن الحاجب. تحقيق: جمال عبد العاطي مخيمر أحمد مكتبة نزار مصطفى الباز، الطبعة الأولى، 1418 هـ - 1997 م.
- 102- شرح جمل الزجاجي: ابن خروف. تحقيق د. سلوى محمد عمر عرب، المملكة العربية السعودية- مكة المكرمة، جامعة أم القرى، 1418 هـ.
- 103- شرح جمل الزجاجي: ابن عصفور الإشبيلي. تحقيق د. صاحب أبو جناح. مؤسسة دار الكتب للطباعة و النشر، الطبعة الأولى، 1400 هـ - 1980 م.

- 104- شرح ديوان المتنبي: البرقوقي. دار الكتاب العربي، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى 1407 هـ - 1986 م.
- 105- شرح ديوان المتنبي: الواحدي. شركة القدس للنشر و التوزيع، القاهرة- مصر، 2010 م.
- 106- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: ابن هشام الأنصاري. تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد. دار الطلائع، القاهرة- مصر، 2004 م.
- 107- شرح عمدة الحفاظ: ابن مالك. تحقيق عدنان عبد الرحمن الدورى. مطبعة العاني، بغداد- العراق، 1397 هـ - 1977 م.
- 108- شرح كافية ابن الحاجب: الرضي. تحقيق يوسف حسن عمر. دار الكتب الوطنية، بنغازي- ليبيا، الطبعة الثانية، 1996 م.
- 109- شرح كتاب سيبويه: أبو سعيد السيرافي. تحقيق أحمد حسن مهدي و علي سيد علي. دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، 2008 م.
- 110- شواذ القراءات: الكرمانى، تحقيق الدكتور شمران العجلي. مؤسسة البلاغ بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، 2001 م.
- 111- شواهد التوضيح و التصحيح لمشكلات الجامع الصحيح: ابن مالك. تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي. مكتبة دار العروبة، القاهرة- مصر، 1376 هـ - 1957 م.
- 112- الصاحبي في اللغة: ابن فارس. علق عليه و وضع حواشيه أحمد حسن بسج. دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، 1418 هـ - 1997 م.
- 113- صحيح مسلم: مسلم بن الحجاج النيسابوري. تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي. دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، 1412 هـ - 1991 م.
- 114- ضرائر الشعر: ابن عصفور. تحقيق السيد إبراهيم محمد. دار الأندلس للطباعة و النشر و التوزيع الطبعة الأولى، 1980 م.
- 115- الضرائر و ما يسوغ للشاعر دون الناثر: محمود شكري الألوسي. شرحه محمد بهجة البغدادي. المكتبة العربية ببغداد، و المطبعة السلفية بمصر، 1341 هـ.
- 116- الظواهر النحوية و الصرفية في شعر المتنبي: عبد الجليل يوسف بدا. تصحيح

- محمد بربر. المكتبة العصرية، صيدا- بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، 1427 هـ- 2006 م.
- 117- عمدة القاري، شرح صحيح البخاري: العيني. ضبطه و صححه: عبد الله محمود محمد عمر. دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، 1421 هـ- 2001 م.
- 118- الفتح الوهبي على مشكلات المتنبي: ابن جني. تحقيق د. محسن غياض. دار الحرية للطباعة، بغداد- العراق، 1973 م.
- 119- الفتح على أبي الفتح: ابن فورجة. تحقيق عبد الكريم الدجيلي. دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد- العراق، الطبعة الثانية، 1987 م.
- 120- الفسر الصغير: ابن جني. تحقيق د. عبد العزيز بن ناصر المانع. مركز الملك فيصل للبحوث و الدراسات الإسلامية، الرياض- المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 1428 هـ- 2007 م.
- 121- الفسر، شرح ابن جني الكبير على ديوان المتنبي: ابن جني. تحقيق د. رضا رجب. دار الينايع، دمشق- سوريا، الطبعة الأولى، 2004 م.
- 122- القاموس المحيط: الفيروز آبادي. تحقيق أنس محمد الشامي و زكريا جابر أحمد. دار الحديث، القاهرة- مصر، 1429 هـ- 2008 م.
- 123- القراءات الشاذة و توجيهها من لغة العرب: عبد الفتاح القاضي. دار الكتاب العربي، بيروت- لبنان، 1401 هـ- 1981 م.
- 124- قطر الندى و بل الصدى: ابن هشام. شرح و تعليق طه محمد الزيني و محمد عبد المنعم خفاجي. مطبعة الشعب، القاهرة- مصر.
- 125- الكافية في علم النحو و الشافية في علمي التصريف و الخط: ابن الحاجب. تحقيق صالح عبد العظيم الشاعر. مكتبة الآداب، القاهرة- مصر، 1431 هـ- 2010 م.
- 126- الكامل: المبرد. تحقيق د. محمد أحمد الدالي. مؤسسة الرسالة، بيروت- لبنان الطبعة الرابعة، 1425 هـ- 2004 م.

- 127- كتاب العمر في المصنفات و المؤلفين التونسيين: حسن حسني عبد الوهاب. تحقيق محمد العروسي و بشير البكوش, دار الغرب الإسلامي, بيروت- لبنان, الطبعة الأولى, 1990م .
- 128- الكتاب: سيويه. تحقيق عبد السلام محمد هارون. مكتبة الخانجي، القاهرة- مصر, الطبعة الثالثة، 1408 هـ- 1988 م.
- 129- اللباب في علل البناء والإعراب: أبو البقاء العكبري. تحقيق د. غازي مختار طليمات. دار الفكر المعاصر, بيروت- لبنان, الطبعة الأولى, 1416 هـ- 1995 م.
- 130- اللمع في العربية: ابن جني. تحقيق د. سميح أبو مغلي. دار مجدلاوي للنشر عمان- الأردن، الطبعة الأولى، 1988 م.
- 131- ما يجوز للشاعر في الضرورة: القزاز القيرواني. تحقيق د. رمضان عبد التواب و د. صلاح الدين الهادي. دار العروبة، الكويت، بإشراف دار الفصحى، القاهرة 1401 هـ- 1981 م.
- 132- ما يحتمل الشعر من الضرورة: أبو سعيد السيرافي. تحقيق د. عوض بن حمد القوزي. الطبعة الثانية، 1412 هـ- 1991 م.
- 133- المآخذ على شراح ديوان أبي الطيب المتنبي: ابن معقل المهلي. تحقيق د. عبد العزيز بن ناصر المانع. مركز الملك فيصل للبحوث و الدراسات الإسلامية، الرياض المملكة العربية السعودية، الطبعة الثانية، 1424 هـ- 2003 م.
- 134- المسائل المنثورة: أبو علي الفارسي، تحقيق و تعليق: د. شريف عبدالكريم النجار دار عمار للنشر و التوزيع .
- 135- المستدرك على ابن جني/ للعروسي، ضمن مجلة المورد، المجلد الرابع، العدد الرابع، وزارة الإعلام، العراق، 1395 هـ- 1975 م.
- 136- المثل السائر: ابن الأثير. قدمه و علق عليه د. أحمد الحو فيو د. بدوي طبانة. دار نفضة مصر للطبع و النشر، الفجالة- القاهرة، الطبعة الثانية.
- 137- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات و الإيضاح عنها: ابن جني. تحقيق: علي

- النجدي ناصف و د. عبد الحلیم النجار و د. عبد الفتاح إسماعیل شلبي. وزارة الأوقاف المصرية، القاهرة، 1415 هـ - 1995 م.
- 138- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: ابن عطية. تحقيق الرحالة الفاروق و عبد الله بن إبراهيم الأنصاري و السيد عبد العال السيد إبراهيم و محمد الشافعي الصادق العناني. مطبوعات وزارة الأوقاف و الشؤون الإسلامية، الدوحة، قطر الطبعة الثانية، 1428 هـ - 2007 م.
- 139- المحكم و المحيط الأعظم في اللغة: ابن سيده. تحقيق عبد الستار أحمد فراج. الطبعة الأولى، 1388 هـ - 1968 م.
- 140- مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع: ابن خالويه. مكتبة المتنبي، القاهرة- مصر.
- 141- المساعد على تسهيل الفوائد: ابن عقيل. تحقيق د. محمد كامل بركات. دار الفكر، دمشق- سوريا، 1400 هـ - 1980 م.
- 142- المسائل الشيرازيات: أبو علي الفارسي تحقيق: حسن محمود هندراوي كنوز إشبيليا للنشر و التوزيع، الرياض- المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 1424 هـ - 2004 م.
- 143- مسائل خلافة في النحو: أبو البقاء العكبري. تحقيق د. عبدالفتاح سليم. مكتبة الآداب، القاهرة- مصر، الطبعة الثالثة، 1428 هـ - 2007 م.
- 144- معاني القرآن و إعرابه: الزجاج. تحقيق عبد الجليل عبده شلبي. عالم الكتب بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، 1408 هـ - 1988 م.
- 145- معاني القرآن: الأخفش الأوسط. تحقيق د. هدى محمود قراعة. مكتبة الخانجي القاهرة- مصر، الطبعة الأولى، 1411 هـ - 1990 م.
- 146- معاني القرآن: الفراء. عالم الكتب، بيروت- لبنان، الطبعة الثالثة، 1403 هـ - 1983 م.
- 147- معجز أحمد: المنسوب إلى أبي العلاء المعري. تحقيق د. عبد المجيد دياب. الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، الطبعة الثانية، 2012 م.

- 148- معجم الأدباء: ياقوت الحموي. تحقيق إحسان عباس. دار الغرب الإسلامي بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، 1993 م.
- 149- مغني اللبيب عن كتب الأعراب: ابن هشام. تحقيق د. عبد اللطيف محمد الخطيب. المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب، الكويت، 1421 هـ- 2000 م.
- 150- المفصل في صنعة الإعراب: الزمخشري. تحقيق د. علي بو ملحم. مكتبة الهلال بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، 1993 م.
- 151-المقتصد: عبد القاهر الجرجاني. تحقيق كاظم بحر المرجان. دار الرشيد، بغداد- العراق، الطبعة الأولى، 1982 م.
- 152- المقتضب: المبرد. تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة. وزارة الأوقاف المصرية القاهرة، الطبعة الثالثة، 1415 هـ- 1994 م.
- 153- مقدمة ابن خلدون: ابن خلدون. تحقيق عبد الله محمد الدرويش. دار يعرب دمشق- سوريا، الطبعة الأولى، 1425 هـ- 2004 م.
- 154- المقرب: ابن عصفور. تحقيق أحمد عبد الستار الجوارى و عبد الله الجبوري. الطبعة الأولى، 1392 هـ- 1972 م.
- 155- الممتع الكبير في التصريف: ابن عصفور. تحقيق د. فخر الدين قباوة. مكتبة لبنان، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، 1996 م.
- 156- المنصف لكتاب التصريف: ابن جنى. تحقيق إبراهيم مصطفى و عبد الله أمين. دار إحياء التراث القديم، الطبعة الأولى، 1373 هـ- 1954 م.
- 157- الموضح في شرح شعر أبو الطيب المتنبي: التبريزي. تحقيق د. خلف رشيد نعمان. دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد- العراق، الطبعة الأولى، 2000 م.
- 158- الموطأ: مالك بن أنس. تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي. دار إحياء التراث العربي بيروت- لبنان، 1406 هـ- 1985 م.
- 159- النحو المصفى: د. محمد عيد. عالم الكتب، القاهرة- مصر، الطبعة الأولى 1426 هـ- 2005 م.

- 160- النحو الوافي: د. عباس حسن. دار المعارف, القاهرة- مصر, الطبعة الثالثة, 1974 م.
- 161- النحو في شروح ديوان المتنبي: حسن منديل العكيلي. دار الضياء, عمّان- الأردن, 1431 هـ - 2010 م.
- 162- نضرة الإغريض في نضرة القريض: المظفر العلوي. تحقيق: د. نهي عارف الحسن. مطبوعات مجمع اللغة العربية, دمشق- سوريا.
- 163- النظام في شرح ديوان المتنبي و أبي تمام: ابن المستوفي. تحقيق د. خلف رشيد نعمان. دار الشؤون الثقافية العامة, بغداد- العراق, الطبعة الأولى, 1989 م.
- 164- النكت: الأعلام الشنتمري. تحقيق رشيد بلحبيب. وزارة الأوقاف و الشؤون الإسلامية المغربية, مطبعة فضالة, 1420 هـ - 1999 م.
- 165- النوادر في اللغة: أبو زيد الأنصاري. تحقيق محمد عبد القادر أحمد. دار الشروق, بيروت- لبنان, الطبعة الأولى, 1401 هـ - 1981 م.
- 166- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: السيوطي. تحقيق أحمد شمس الدين. دار الكتب العلمية, بيروت- لبنان, الطبعة الأولى, 1418 هـ - 1998 م.
- 167- الوساطة بين المتنبي و خصومه: علي بن عبد العزيز الجرجاني. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم و علي محمد البجاوي. مطبعة عيسى البابي الحلبي, و شركاه 1386 هـ - 1966 م.
- 168- وفيات الأعيان: ابن خلكان. تحقيق إحسان عباس الناشر. دار صادر, بيروت- لبنان, 1398 هـ - 1978 م.
- 169- يتيمة الدهر: أبو منصور الثعالبي. تحقيق مفيد محمد قميحة. دار الكتب العلمية, بيروت- لبنان, الطبعة الأولى, 1403 هـ - 1983 م.

فهرس الموضوعات

2	ملخص الرسالة.....
4	المقدمة
12	التمهيد
13	1- ترجمة المؤلف.....
13	2- سبب تأليف الكتاب
13	3- أهم مصادر الكتاب.....
14	4- أهمية الكتاب
14	5- منهج المؤلف في ترتيب الكتاب
16	الفصل الأول: مسائل التركيب
17	المبحث الأول: التقديم و التأخير
18	• تقديم التمييز على عامله
30	• الحال من النكرة.....
42	المبحث الثاني: الحذف
43	• الحال الجامدة المؤولة بالمشتق.....
52	• حذف المستثنى منه
59	• حذف الهمزة و إرادتها
71	• حذف حرف النداء عند نداء اسم الإشارة أو اسم الجنس.....
80	• رفع جواب الشرط المضارع
92	المبحث الثالث: الزيادة.....
93	• زيادة اللام في مفعول الفعل المتعدي

102 المبحث الرابع: الفصل و الاعتراض
103 • الفصل بين أفعال التفضيل و تمييزه بالفاصل الأجنبي
109 الفصل الثاني: تعدد و جوه الإعراب
110 المبحث الأول: إعراب الأسماء
111 • الهمة بين الاستفهام و النداء و بالكسر للشرط
123 • إعراب " الماء "
127 • إعراب " بأبي الشمس "
132 • إعراب " سلطانه "
137 • إعراب " ضروبا "
140 • إعراب " و خاضبيه "
147 • إعراب " و الهوى "
150 • " أكبر " بين الابتداء و الفاعلية
156 • " أهل " بين الوصفية و الخبرية
164 • " بني أسد " بين المنادى و البدل و المفعولية
170 • " كل " بين الابتداء و التوكيد
174 • نصب و رفع " عذيري "
179 • نصب و رفع " حقه "
183 المبحث الثاني: إعراب اسم الفعل
184 • إعراب: بَلَّ
199 المبحث الثالث: إعراب الجمل
200 • إعراب جملة " كلتاها نجلاء "
203 • إعراب جملة " لأَيِّمَنَ أَجَلَ بَحْرِ جَوْهَرًا "
206 الفصل الثالث: ضرورات الشعر
207 المبحث الأول: الضرورة بالزيادة
208 • إثبات ألف " أنا " في الوصل

215	• فك التضعيف من اسم الفاعل
221	المبحث الثاني: الضرورة بالنقص
222	• ترخيم المضاف إليه في غير النداء
228	• حذف نون " يكن " إذا استقبلها ساكن
238	المبحث الثالث: الضرورة بالتغيير
239	• اتصال الضمير بـ " إلاً "
244	• التعجب و التفضيل من الألوان و العيوب
252	• العطف على الضمير المرفوع (من غير فاصل)
261	الخاتمة
264	الفهارس الفنية
265	فهرس الآيات القرآنية
271	فهرس الحديث و الآثار
273	فهرس الأشعار
278	فهرس الأرجاز
280	فهرس أبيات المتنبي
282	فهرس المصادر و المراجع
297	فهرس الموضوعات

